

دائرة المعارف البيئية



التشريعات البيئية



تأليف: دكتور / أحمد عبد الوهاب عبد الجواد
حائز على جائزة مجلس البيئة للوزراء العرب ١٩٩٥



الدار العربية للنشر والتوزيع

التشريعات البيئية

سلسلة
دائرة المعارف البيئية

التشريعات البيئية

تأليف

· الأستاذ الدكتور / أحمد عبد الوهاب عبد الجواد ·

أستاذ علم تلوث البيئة - جامعة الزقازيق



الدار العربية للنشر والتوزيع

حقوق النشر

سلسلة

دائرة المعارف البيئية

التشريعات البيئية

الطبعة الأولى يناير ١٩٩٥

I. S. B. N : 977 - 258 - 036 - 5

جميع حقوق التأليف والطبع والنشر © محفوظة

للدار العربية للنشر والتوزيع

٣٢ ش عباس العقاد مدينة نصر - القاهرة

ت: ٢٦٢٣٣٧٧ - ٢٦٢٥١٥٢

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله علي أي وجه، أو بآية طريقة، سواء أكانت إلكترونية أم ميكانيكية، أم بالتصوير، أم بالتسجيل، أم بخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر علي هذا كتابة، ومقدمات.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي
الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم

يرجعون

[صدق الله العظيم]

قرآن كريم

الروم : آية ٤١ .

تقديم

البيئة هي قضية اليوم ؛ إذ تؤثر علي صحة الناس في القرية وفي المدينة، في الطريق وفي المصنع وفي الحقل . والبيئة هي قضية الغد ؛ إذ تؤثر علي الموارد الطبيعية كالأرض وخصوبتها، والمياه وما فيها من ثروات سمكية. وليس الاهتمام بقضايا البيئة ترفاً يقصد إلي صون جمال ما حولنا ونقائه، ولكنه اهتمام يتصل ببقاء الإنسان وصحته، وإنتاج موارده، ويتصل كذلك بمسئوليته تجاه الأجيال التالية من أولاده وأحفاده.

السبيل إلي الاهتمام بقضايا البيئة هو المعارف التي تعين علي إدراك أبعاد هذه القضايا . ومن هنا يكون الترحيب كل الترحيب بهذه المجموعة النفيسة من الكتب العلمية التي تتناول قضايا البيئة بالشرح والتبيان العلمي الذي يجمع بين الوضوح والدقة. وهي مميزات نحمدها للمؤلف الأستاذ الدكتور/ أحمد عبدالوهاب عبدالجواد ؛ الذي عكف علي دراسة قضايا البيئة دراسة حقلية في أرض مصر، ريفها وحضرها .

هذه المجموعة من الكتب العلمية التي تتناول قضايا البيئة من نواحيها المختلفة، تسد فجوة في المكتبة العلمية العربية ؛ إذ سيجد فيها القاريء مادة للثقافة البيئية، وسيجد فيها طلاب العلم والباحثون زاداً علمياً يعينهم علي التوسع والتعمق في البحث والدراسة ؛ ولذلك نحمد للدار العربية للنشر

والتوزيع نهوضها بواجب نشر هذه السلسلة التي يتكالف منها - إن شاء الله -
دائرة المعارف البيئية.

تحياتي للمؤلف، والناشر، ودعاء لهما بالتوفيق.

القاهرة يناير ١٩٩١ محمد عبد الفتاح القصاص

نبذة

عن مؤلف هذه السلسلة

مؤلف هذه السلسلة من الكتب هو الأستاذ الدكتور/ أحمد عبد الوهاب عبد الجواد أستاذ علم تلوث البيئة بكلية الزراعة بمشهور - جامعة الزقازيق فرع بنها - حاصل علي درجة الدكتوراه في فلسفة العلوم الزراعية عام ١٩٦٨ ، وحاصل علي درجة الدكتوراه علوم D.Sc. في تلوث البيئة عام ١٩٧٥ وفائز بجائزة الدولة التشجيعية في التربية البيئية عام ١٩٨٦، وفائز بمنحة ألكسندرفون هوم يوادت عام ١٩٧٤، ويعمل نائبا لرئيس الجمعية المصرية لعلوم السميات، وسكرتيرا عاما للجمعية القومية لحماية البيئة، وعضو مجلس بحوث البيئة باكاديمية البحث العلمي، وعضو بالجالس القومية المتخصصة وعضو في عديد من الجمعيات العلمية بمصر والخارج . قدم للمشاهدين المصريين من خلال شاشة التلفزيون المصري ٨٠ حلقة عن تلوث البيئة، وكيفية حمايتها، والآثار الجانبية الناجمة عن تلوث البيئة علي كل من الإنسان والحيوان، والنبات، وقام بنشر أكثر من ١٢٠ بحثا في مجال تلوث البيئة وحمايتها، وفاز بجائزة الأمم المتحدة للبيئة «جلوبال ٥٠٠» عام ١٩٩٢ .

إهداء

إلى كل شبيب مصر

أفري قزاق وكتاب

أحمد عبد الوهاب

مقدمة الناشر

يتزايد الاهتمام باللغة العربية يوما بعد يوم، ولا شك أنه في الغد القريب ستستعيد اللغة العربية هيبتها التي طالما امتهنت وأذلت من أبنائها وغير أبنائها، ولا ريب في أن إذلال لغة أية أمة من الأمم هو إذلال ثقافتي وفكري للأمة نفسها، الأمر الذي يتطلب تضاعف جهود أبناء الأمة رجالا ونساء، طلابا وطالبات، علماء ومتقنين، مفكرين وسياسيين في سبيل جعل لغة العروية تحتل مكانتها اللائقة، التي اعترف المجتمع الدولي بها لغة عمل في منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها في أنحاء العالم؛ لأنها لغة أمة ذات حضارة عريقة استوعبت - فيما مضى - علم الأمم الأخرى، وصهرتها في بوتقتها اللغوية والفكرية، فكانت لغة العلوم والآداب، لغة الفكر والمخاطبة.

إن الفضل في التقدم العلمي الذي تنعم به دول أوروبا اليوم يرجع في واقع الحال إلى الصحو العلمية في الترجمة التي عاشتها في القرون الوسطى، فقد كان المرجع الوحيد في العلوم الطبية والعلمية والاجتماعية هو الكتاب المترجم عن العربية لابن سينا وابن الهيثم أو الفارابي وابن خلدون وغيرهم من العمالقة العرب، ولم ينكر الأوروبيون ذلك، بل يسجل تاريخهم ما ترجموه عن حضارة الفراعنة العرب والإغريق، وهذا يشهد بأن اللغة العربية كانت مطوعة للعلم والتدريس والتأليف، وأنها قادرة على التعبير عن متطلبات الحياة وما يستجد

من علوم، وأن غيرها ليس بأدق منها، ولا أقدر علي التعبير. ولكن ما أصاب الأمة من مصائب وجمود بدأ مع عصر الاستعمار التركي، ثم البريطاني والفرنسي، عاق اللغة من النمو والتطور، وأبعدها عن العلم والحضارة، ولكن عندما أحس العرب بأن حياتهم لا بد من أن تتغير، وأن جمودهم لا بد أن تدب فيه الحياة، اندفع الرواد من اللغويين والأدباء والعلماء في إنماء اللغة وتطويرها، حتي أن مدرسة قصر العيني في القاهرة، والجامعة الأمريكية في بيروت درّستا الطب باللغة العربية أول إنشائهما. ولو تصفحنا الكتب التي ألفت أو ترجمت يوم كان الطب .. بدرس فيها باللغة العربية لوجدناها كتباً ممتازة لا تقل جودة عن أمثالها من كتب الغرب في ذلك الحين، سواء في الطبع، أم حسن التعبير، أم براعة الإيضاح، ولكن هذين المعهدين تنكرا للغة العربية فيما بعد، وسادت لغة المستعمر، وفرضت علي أبناء الأمة فرضاً، إذ رأي الأجنبي أن في خنق اللغة مجالا لعرقلة تقدم الأمة العربية. وبالرغم من المقاومة العنيفة التي قابلها، إلا أنه كان بين المواطنين صنائع سبقوا الأجنبي فيما يتطلع إليه، فتفننوا في أساليب التملق له اكتساباً لمرضاته، ورجال تأثروا بحملات المستعمر الظالمة، يشككون في قدرة اللغة العربية علي استيعاب الحضارة الجديدة، وغاب عنهم ما قاله الحاكم الفرنسي لجيشه الزاحف إلي الجزائر: «علموا لغتنا وأنشروها حتي نحكم الجزائر، فإذا حكمت لغتنا الجزائر، فقد حكمناها حقيقة».

فهل لي أن أوجه النداء إلي جميع حكومات الدول العربية بأن تبادر - في أسرع وقت ممكن - إلي اتخاذ التدابير، والوسائل الكافية باستعمال اللغة العربية لغة تدريس في جميع مراحل لتعليم العام، والمهني، والجامعي، مع العناية الكافية باللغات الأجنبية في مختلف مراحل التعليم ؛ لتكون وسيلة الاطلاع علي تطور العلم والثقافة والانفتاح علي العالم. وكلنا ثقة من إيمان العلماء والأساتذة بالتعريب ؛ نظرا لأن استعمال اللغة القومية في التدريس ييسر علي الطالب سرعة الفهم دون عائق لغوي، وبذلك تزداد حصيلته الدراسية، ويرتفع بمستواه العلمي، وذلك يعتبر تأصيلا للفكر العلمي في البلد، وتمكيننا لغة القومية من الازدهار والقيام بدورها في التعبير عن حاجات المجتمع، وألفاظ ومصطلحات الحضارة والعلوم.

ولا يغيب عن حكومتنا العربية أن حركة التعريب تسير متباطئة، أو تكاد تتوقف، بل تُحارب أحيانا ممن يشغلون بعض الوظائف القيادية في سلك التعليم والجامعات، ممن ترك الاستعمار في نفوسهم عُقدا وأمراضا، برغم أنهم يعلمون أن جامعات إسرائيل قد ترجمت العلوم إلي اللغة العبرية، وعدد من يتخاطب بها في العالم لا يزيد علي خمسة عشر مليون يهوديا، كما أنه من خلال زياراتي لبعض الدول واطلاعي وجدت كل أمة من الأمم تدرس بلغتها القومية مختلف فروع العلوم والآداب والتقنية، كاليابان، وأسبانيا، ودول أمريكا اللاتينية، ولم

تشك أمة من هذه الأمم في قدرة لغتها علي تغطية العلوم الحديثة، فهل أمة العرب أقل شأنًا من غيرها؟!

وأخيرا .. وتمشيا مع أهداف الدار العربية للنشر والتوزيع، وتحقيقا لأغراضها في دعم الإنتاج العلمي، وتشجيع العلماء والباحثين علي إعداد مناهج التفكير العلمي وطرائقه إلي رحاب لغتنا الشريفة، تقوم الدار بنشر هذا الكتاب المتميز الذي يعتبر واحداً من ضمن ما نشرته - وستقوم بنشره - الدار من الكتب العربية التي قام بتأليفها نخبة ممتازة من أساتذة الجامعات المصرية للعربية المختلفة.

وبهذا ننفذ عهدا قطعناه علي الماضي قدما فيما أردناه في خدمة لغة الوحي، وفيما أراده الله تعالى لنا من جهد فيها.

صدق الله العظيم حينما قال في كتابه الكريم (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون، ويستردون إلي عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون).

محمد درباله

الدار العربية للنشر والتوزيع

المحتويات

رقم الصفحة

الموضوع

٢١ مقدمة

الباب التمهيدي

٢٥ المفهوم القانوني للبيئة

٣٣ التطور التاريخي للقانون البيئي

٣٣ القانون البيئي عند قدماء المصريين

٣٦ القانون البيئي في العصر الاسلامي

٤٥ التشريعات البيئية في العصور الوسطى

٤٥ التشريعات البيئية في العصر الحديث

٤٦ عناصر البيئة

الباب الاول

٥١ القانون البيئي

٥٢ مصادر القوانين البيئية

٥٢ اولا: العرف

٥٣ ثانيا : الفقه

٥٤	ثالثا : القوانين المختلفة.....
٥٥	تعريف القانون البيئي.....
٥٨	انواع القوانين البيئية
٥٩	١- القانون الاداري البيئي.....
٦٠	٢- القانون الاقتصادي البيئي.....
٦٣	٣- القانون البيئي الجنائي.....
٦٤	مستقبل القوانين البيئية.....
٦٧	مراحل وضع التشريعات البيئية بالنسبة لصانعي القرار
١- ضرورة ان يتواجد بين يديه توصيف دقيق	
٦٩	للبيئة.....
٦٩	المفهوم القانوني للاستراتيجية.....
٧٠	خطوات وضع الاستراتيجية.....
٧٦	٢- وضع السياسات العامة للبيئة.....
٣- وضع مستويات السياسات الخاصة التي تتعلق	
٧٧	بالبيئة

٤- تحديد المستويات والسياسات علي المستوى

٧٨ الفردي

٧٨ ٥- التنفيذ الاجباري للمستويات المسموح بها

٧٩ ٦- توفير المعلومة البيئية والتشريعات المنظمة لها.

٨١ البيئة محل الحماية

٨١ ماهية البيئة

٨٢ المفهوم الاصطلاحي للبيئة.

الباب الثاني

٨٧ اهم التشريعات البيئية او ذات المغزي البيئي في مصر ...

٨٧ اولاً: اهم تشريعات حماية الهواء

الباب الثالث

٢٢٧ تشريعات المياه

٢٢٧ ثانياً: اهم التشريعات المصرية لحماية المياه

الباب الرابع

٣٢٥ تشريعات حماية الغذاء

٣٢٥ ثالثاً: اهم تشريعات حماية الغذاء

الباب الخامس

٣٤٧ رابعا: تشريعات المبيدات والاسمدة.....

الباب السادس

٣٦٧ خامسا : قانون حماية البيئة.....

٣٦٧ القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن البيئة

الباب السابع

تحليل مقارنة للمبادئ التي تقوم عليها احكام السياسة

٤٢٩ التشريعية.....

٤٥٠ المفهوم القانوني للتلوث.....

٤٥٤ المفهوم القانوني للملوثات.....

تحليل مقارنة للمبادئ التي تقوم عليها السياسة

٤٦٣ العقابية.....

٤٧٣ الخلاصة.....

مقدمة

لقد أصبحت قضية البيئة وحمايتها والمحافظة عليها من مختلف أنواع التلوث واحدة من أهم قضايا العصر وبعدا رئيسيا من أبعاد التحديات، ولقد اكتشف العالم أن تراكمات التلوث أصبحت تشكل خطرا كبيرا على نوعية الحياة التى يحياها الإنسان بل استمرار الحياة نفسها.

فالبيئة هى الإطار الذى يعيش فيه الإنسان ويضم العناصر الثلاثة الهواء ، والماء ، والتربة . وفى هذا الإطار يمارس الإنسان نشاطه الاجتماعى والإنتاجى.

وحيث إن البيئة هى إطار الحياة ومصدر الثروة والإنتاج فان الحفاظ على نظمها والترشيده فى إستخدام مواردها تساعد على العطاء والتنتاج.

نحاول فى هذه الكتاب أن نتناول بالدراسة الحماية القانونية لعناصر البيئة الثلاث الماء والهواء ، بالإضافة إلى تلوث التربة الزراعية وتلوث الغذاء كحصاء لتلوث كل عناصر البيئة الثلاثة.

لقد أشارت عشرات المؤتمرات المحلية والدولية بأصابع الاتهام إلى التشريعات البيئية لفشلها في منع - أو تقليل - تلوث البيئة رغم هذا الكم الهائل من التشريعات البيئية . إن للمسائل البيئية جوانبها الفنية ، الأمر الذي يستلزم إلمام المشرع بكل الجوانب العلمية والتقنية والمعايير والضوابط البيئية .

ورغم أن النصوص التشريعية التي تتعلق بالبيئة تعتبر كثيرة جدا في الدول العربية - فمثلا تجاوزت نصوص القوانين التي صدرت بالأردن في عدداً اثنين وستين نصاً موزعة على ثمانية عشر قانوناً وثمانية أنظمة - برغم ذلك يعتبرها رجال القانون في الأردن غير كافية .

ويحصر عدد القوانين المتعلقة بالبيئة في مصر وجد انها تخص خمس عشرة وزارة ..تحكم التشريعات البيئية فيها ٩١ قانوناً وأخذ عشر قرار رئيس جمهورية ، و٢٩٢ قراراً وزارياً وقراراً من رئيس مجلس الوزراء . ورغم كل ذلك صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ؛ وهو القانون البيئي الوحيد في مصر .

وإذا حاولنا ان نستعرض باقي الدول العربية نجد نفس الشيء ، عدا بعض دول الخليج التي أصدرت مبكراً قوانين بيئية الهدف منها في المقام الأول حماية المياه البحرية والخليجية .

ويجب أن يعرف رجل القانون حالة البيئة في مصر والعالم ومشكلة التلوث عالميا ومحليا والعوائق الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والفنية والسياسية التي تعوق عمليات حماية البيئة للمواطنين والحدود المسموح بها من الملوثات المختلفة على المستوى العالمى والإقليمي ، سواء أكانت هذه الملوثات بيولوجية أم كيميائية أم طبيعية ومدى علاقات هذه الملوثات وآثارها الجانبية على كل الكائنات الحية ، سواء أكانت النباتات أم الحيوانات أم الكائنات الحية الدقيقة أم الحيوانات البرية أم الإنسان. ، وأوضحنا أن الأفعال التي تشكل اعتداءً على البيئة متعددة ، فكل عنصر من عناصر البيئة يتعرض للاعتداء عليه بصورة مختلفة عن غيره من الأفعال سواء أكان هذا بنشاط إيجابي أم سلبي ، عمدا أم بناء على إهمال وعدم حيلة ، سلوك مجرم في حد ذاته أم لتحقيق نتيجة مادية معينة.

ولقد حاولنا أن نوضح أن النظم البيئية كلها مترابطة ، فما يحدث من تلوث في التربة يحدث تلوثا في الماء وفي الهواء والعكس صحيح ؛ ويعنى ذلك أننا عندما نحاول علاج مشكلة تلوث المياه لابد أن يكون هناك تلازم لحل مشكلة تلوث الهواء والتربة ؛ وهو ما يطلق عليه " المكافحة المتكاملة للتلوث "

Integrated Environment Pollution control

ولقد تنبه علماء القانون إلى أهمية أن تكون القوانين البيئية

شاملة ؛ وذلك بعد ثبات فشل القوانين البيئية الحالية فى أداء دورها على المستوى الدولى والمحلى أيضا ، لذلك بدأت كثير من الدول فى إعداد تشريعات بيئية متكاملة لمكافحة التلوث فى الماء أو فى الهواء أوفى التربة ، إلا أن المفهوم العلمى لدى رجل القانون لم يكتمل حتى الآن ليتيح لعلماء القانون ضرورة عمل تشريعات متكاملة لمكافحة التلوث ككل.

لقد بدت فى الأفق بعض السياسات التشريعية فى دول المقارنة .والتي تحتم على رجال القانون الاهتمام بالقوانين البيئية المتكاملة ؛ فقامت كثير من الدول مثل إنجلترا وأمريكا وكندا والمانيا بإصدار سياسات تشريعية تقوم على "مبدأ الملوث يدفع"حتى تكون الرؤيا كاملة من خلال دروس مستفادة من العقوبات التي صاحبت إصدار قوانين بيئية على المستوى المحلى أو الإقليمى أو الدولى .

لقد أجمع علماء العالم على ان مفاتيح حماية البيئة
ثلاثة التربيّة البيئية ؛ والتشريعات
البيئية ؛ والإدارة السليمة للبيئة .
لذلك سنحاول فى هذا البحث إلقاء أضواء عالية على
المفاتيح الثلاثة مع التركيز على التشريعات البيئية .

الباب التمهيدي

المفهوم القانوني للبيئة

فى ظل المناخ العلمى والصناعى المتطور الذى ساد العالم فى الأونة الأخيرة كان من الطبيعى أن تصبح البيئة قيمة جديدة ضمن قيم المجتمع التى يسعى حالياً للحفاظ عليها وحمايتها من كل فعل يشكل أضراراً بها ، وكان ينبغى أن يعترف لها بمضمون عام يمثلها كقيمة يسعى النظام القانونى للحفاظ عليها .

ولهذا اتجهت معظم الدول إلى تأكيد هذه القيمة الجديدة فى قوانينها ، بل وفى بعض الدساتير ، وفى الإعلانات الدولية بصورة جعلتها حقاً من حقوق الإنسان ، وأكدت بعض القوانين اعتبار حماية البيئة واجباً من واجبات الدولة .

وإذا استعرضنا واقع الأمر يتبين لنا أن الغالبية العظمى من التشريعات لم تهتم بتحديد المعنى اللغوى والقانونى للبيئة ، وبالتالي

فلم تشمل القوانين الخاصة ولا النصوص الواردة فى القوانين الجنائية
-فى معظم الدول - تعريفاً للبيئة ولا تحديداً للعناصر المكونة لها.

وهناك تشريعات تستعمل عبارة « حماية البيئة » -Inviron-
ment protection دون أن تحدد مدلولها وما تشمله من عناصر؛ حيث
اختلف رأى فيما يتعلق بعناصر البيئة المقصودة فى القانون والحماية
بنظامه المتكامل كقيمة جديدة فى المجتمع.

هل يقصد بها العناصر الطبيعية مثل الماء والهواء والتربة فقط.
أم تضاف إليها العناصر المنشأة بواسطة الإنسان.

حيث يمكن أن يكون هناك عنصران أساسيان يدخلان فى
تعريف البيئة المحمية بالقانون، فهناك العناصر الطبيعية ، وهناك
العناصر المشيدة التى صنعها الإنسان ، ومع ذلك تعتبر جزءاً من
الوسط البيئى، وبالتالي فإن هذا المضمون المزدوج للبيئة يوسع كثيراً
من مفهومها القانونى (المحمى بالقانون) ؛ وخاصة أنه قد يكون
للوسط البيئى المنشأ بواسطة الإنسان آثار على الوسط البيئى
الطبيعى ؛ وبالتالي تأخذ البيئة كقيمة يهتم القانون بتنظيمها
وحمايتها مفهوماً ومضموناً واسعين يشمل الوسط الذى يعيش فيه
الإنسان ، سواء أكان وسطاً طبيعياً كالماء والهواء والتربة والغابات ...

إنه أم كان وسطاً من خلق الإنسان مثل الإنشاءات والمدن والمصانع وخلافه ؛ لأن كل هذا يؤثر ويتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى حياة الإنسان، فقد تدخل الإنسان فى كل شئ ، وأصبحت العناصر الطبيعية مثل الأنهار والغابات معدلة بالفعل الإنسانى. ولهذا يمكن القول إن أزمة الإنسان مع بيئته قد بدأت فى الظهور عندما اختل التوازن الدقيق بين هذين العنصرين ؛ أى عندما أصبح العنصر الأول من عناصر البيئة يعانى تدخلات الإنسان التعسفية واستغلاله غير المنضبط. ولم يعد قادراً على استيعاب التلوث الذى أحدثه وامتصاص النفايات والفضلات التى خلفها.

وإذا كان الأمر كذلك واعتبرت حماية البيئة قيمة من قيم المجتمع التى يسعى النظام القانونى بصفة عامة لتأكيدھا ، فانه يتعين على المشرع إدراك أن هذه القيمة هى قيمة مركبة، تتداخل فيها عناصر مختلفة. فالبيئة إذن قيمة مركبة الصفات والمجالات وليست كاية قيمة بسيطة يتدخل القانون لحمايتها مثل حماية الملكية الخاصة أو العامة . وعلى كل حال ، فان هذه العناصر المختلفة تتضافر جميعاً للوصول إلى تكوين البيئة كقيمة من القيم التى يسعى النظام القانونى للحفاظ عليها.

ويشور التساؤل حول تحديد عناصر البيئة المحمية بالقانون.

فاذا حاولنا بصفة عامة تحديد هذه العناصر بالرغم من تعددها، فسوف نجد أنها لا تخرج عن المجالات التى تحيط بالإنسان وتتمثل فى مجموع العناصر الطبيعية التى لا دخل للإنسان فى وجودها، بل إنها سابقة فى وجودها على وجود الإنسان على سطح الكرة الأرضية. وتشمل هذه العناصر الماء والهواء والتربة والبحار والمحيطات والنباتات والحيوانات، وتفاعلاتها الكلية ؛ من دورات الرياح والمياه وظواهرها الكلية مثل المناخ وتوزيعاته الجغرافية، كما تشمل الثروات الطبيعية المتجددة كالزراعة والمصايد والغابات .. إلخ ، وغير المتجددة كالمعادن والبتروول وهو يتمثل فى العنصر الأول . أما العنصر الثانى فيتمثل فى العنصر الصناعى أو المستحدث، ويشمل العوامل الاجتماعية ؛ حيث تبرز مجموعة النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والإدارية التى وضعها الإنسان لينظم بها حياته فى البيئة الطبيعية ويدير من خلالها نشاطه وعلاقاته الاجتماعية باستخدام العناصر التى يتكون منها الوسط الطبيعى . ويدخل أيضاً ضمن العنصر الثانى الأدوات والوسائل التى ابتكرها الإنسان للسيطرة على الطبيعة ، وكل ما أنشأ فى الوسط الحيوى من مدن وطرق ومصانع

ومطارات ومواصلات وغيره من كافة أنشطة الإنسان في البيئة .

وهذه العناصر المختلفة تبلغ من التعدد والتعقيد حداً بعيداً، وحمايتها وتحديد أنواع السلوك الذى يضر بها مسألة دقيقة حيث تخضع للكثير من البحوث العلمية الحديثة والمتطورة؛ لأن العلم يكشف كل يوم الجديد ويحدد لنا ما يمكن أن يضر بهذه البيئة من مختلف الأنشطة الصناعية والتجارية والتي يعتمد عليها الاقتصاد فى مجتمع معين . وواضح مدى تشعب وتعدد هذه العناصر لتشمل مختلف المظاهر التى تشكل الوسط البيئى الذى يعيش فيه الإنسان داخل المجتمع .

وقد يرى البعض أن هذه الجوانب متسعة وتشمل معظم الأنشطة التى يمكن أن يواجها الإنسان، وبالتالى تتسع جرائم البيئة بدرجة كبيرة قد تعجب كل أنواع التجريم التقليدى ؛ حيث تتنوع الأفعال التى تشكل اعتداء على البيئة بقدر تنوع وتعدد العناصر المختلفة لهذه القيمة الاجتماعية المحمية بالقانون. فكل عنصر من هذه العناصر يتعرض للاعتداء بصورة مختلفة عن غيره من الأفعال سواء كان هذا بنشاط إيجابى أم سلبى، عمداً أم عن غير عمد حيث يتدخل القانون

لحماية البيئة كقيمة من قيم المجتمع كأساس لحمايتها. وحسب طبيعة كل عنصر يحدد القانون النموذج القانونى الذى يعتبر محل التجريم والعقاب ، إذ يحدد كل نموذج الصور المختلفة التى يمكن أن تكون اعتداءً أو إضراراً مباشراً أو غير مباشر بالبيئة ، وبالتالي تظهر أهمية تحديد عناصر البيئة المحمية بالقانون. حيث اختلف الرأى فيما يتعلق بعناصر البيئة المقصودة فى القانون : أيقصد بها العناصر الطبيعية فقط ؟ أم يضاف إليها العناصر المنشأة بواسطة الإنسان ؟ ولكن طالما حددنا البيئة بأنها الوسط الذى يعيش فيه الإنسان داخل المجتمع ، سواء أكان هذا الوسط من صنع الطبيعة أم من فعل الإنسان، فلا بد أن يكون تعريف البيئة واسعاً وشاملاً، ذلك أن المفهوم القانونى للبيئة لم يأخذ فى الحسبان الصورة الشاملة لعناصر البيئة المختلفة . لهذا صدرت معظم القوانين وليس بها نص مباشر أو عام متعلق بالبيئة وحمايتها ؛ حيث لم تكن فكرة البيئة وإمكانية الاعتداء عليها قد رسخت بعد وحددت أبعادها وعناصرها المختلفة.

ولكن هناك بعض الدول التى بدأت فى إدراك وإدراج مثل هذا المفهوم الشامل الموسع للبيئة ضمن تشريعاتها البيئية.

فنجد فى فنلندا « لجنة للجرائم البيئية » قد وضعت تعريفاً

شاملاً للبيئة يشمل البيئة الطبيعية بكل عناصرها من ماء وهواء وأرض - الكائنات الحية الأخرى ونظامهم البيئي ثم شملت على البيئة المشيدة مثل بيئة السكن، بيئة العمل، بيئة الفراغ، وكان هذا التعريف الشامل الذي يحتوى على مجموعات تركيبات المجتمع الإنسانى بين البيئة الطبيعية والبيئة المشيدة وما يعرف بالبيئة الإنسانية وتأثير كل منهما على الآخر، ومدى إمكانية التوافق بينهما، وهذه كانت الرؤية والتبرير الأيدلوجى *Idological justification* للتنظيم القانونى لسياسة حماية البيئة.

ويعرف قانون البيئة الأردني لسنة ١٩٩٢ البيئة بأنها : "المحيط الذي تعيش فيه الأحياء من إنسان وحيوان ونبات، ويشتمل على الماء والهواء والترية".

اما قانون رقم ٦٠ لعام ١٩٨٠ في شأن حماية البيئة في دولة الكويت فقد عرف البيئة بأنها المحيط الحيوى الذى يشمل الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات وكل ما يحيط به من هواء وترية وما يحتويه من مواد صلبة أو سائلة أو غازية أو إشعاعات ، والمنشآت الثابتة والمتحركة التي يقيمها الإنسان.

بينما عرفها القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن البيئة : "بأنها

المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية ، وما يحتويه من مواد ، وما يحيط به من هواء وماء وتربة وما يقيمه الإنسان من منشآت. " .
يأتى الدستور اليونانى الصادر سنة ١٩٧٥ فى مقدمة القوانين التى تحدثت عن الوسط بمعناه الواسع والصادر من الدولة بفرض حمايتها للبيئة الطبيعية والثقافية (المادة ٢٤ من الدستور).

كذلك فإن القانون رقم ٣٦٠ الصادر فى ١٨ - ٢٢ يونيو سنة ١٩٨٦ والخاص بتنظيم الإقليم والبيئة، يعرف :

أ - البيئة الطبيعية بأنها المجال الأرضى والبحرى والهوائى الذى يحيط بالإنسان والذى يضم النباتات والحیوانات والمصادر الطبيعية (المادة الأولى فقرة ٥).

ب - البيئة الثقافية بأنها العناصر الثقافية والعناصر الدالة على نشأة الإنسان، والتى تتشكل كنتيجة للتداخل والعلاقة بين الإنسان والوسط الطبيعى، وتتضمن المواقع التاريخية التى تمثل الميراث التاريخى والثقافى العام للدولة (المادة الأولى فقرة ٦).

ووفقاً للعقيدة القانونية الهيلينية، وبالذات فى مجال قانون العقوبات ، فإن تعريفها لا يبرز للوهلة الأولى ما إذا كان يعطى

لتعبير «الوسط» معنى واسعاً يشمل البيئة الطبيعية والبيئة الثقافية، أو أنها تعتمد تعريفاً ضيقاً يقصر معناه على البيئة الطبيعية وحدها. إلا أنه من غير الممكن القول بغير تحفظ : إن أنصار الرأي الثانى ينكرون أن البيئة الثقافية هى امتداد عرضى محتمل لفكرة البيئة بوجه عام.

التطور التاريخي للقانون البيئي

القانون البيئي عند قدماء المصريين

يبدو أن القانون البيئي العرفى هو الذى كان سائداً لدى قدماء المصريين . رغم ان هناك قرائن تؤكد وجود تشريعات مكتوبة لدى القدماء المصريين في ثمانية كتب تحوى كل القوانين القديمة . ولم يشب حتي الآن وجود قانون بيئي مكتوب الا ما هو مكتوب علي المعابد في مجال حماية نهر النيل .

فلقد وجدت تجمعات حضارية ذات طابع زراعي ، ترجع إلي العصر الحجري الحديث (٦٠٠٠ قبل الميلاد) ، في دير تاسا قرب البداري بمحافظة أسيوط ، ومنطقة بني سلامة في غرب الدلتا (قرب

الخطاطبة الي الشمال الغربي من القاهرة بنحو ٥١ كم) ، وحضارة الفيوم وحضارة العمري شمال حلوان.

لقد كانت مساكنهم منظمة ، مبنية من الطين ، وأكواخهم بيضاوية ، ولهم أكواخ من أفرع الشجر ، وأسدت ستائر من حصير مجدول علي جوانبه . ولقد صممت المساكن في خطوط متوازية ، تفصل بينها شوارع عريضة ، فدل ذلك علي وجود تخطيط عمراني منذ القدم ، ومن هذه الآثار .. يمكن ملاحظة ما يأتي:

- اتصف قدماء المصريين بالأناقة والنظافة.

- اهتم المصريون القدماء بزراعة الأشجار في فنية المنازل ومامها ، ففي منزل " نب آمون " ، تظهر نخلتان ، وكانهما ناميتان فوق سطح منزل ، ومع ذلك.. فقد كانتا مثقلتين بشمار البلع ، وتظل باب منزل " ناخت " نخلة وشجرة جميل وزرعت أشجار أخرى من الرمان والدوم.

- كانت منازل الفلاحين نظيفة متجددة الهواء ، يقومون بكنسها ورشها ، وعملوا علي القضاء علي الحشرات المنزلية والفئران والابراص والثعابين والذباب والبعوض..

- تحتوي بردية " ابيرس الطبية " علي بعض الصفات النافعة
للقضاء علي الحشرات ، مثل استخدام النطرون في رش المنازل
للتخلص من الحشرات ، والبخور في تنقية هواء قاعات الثياب من
الروائح الكريهة .

- في مصر .. في مدينة " هراكليبولس " (٢١٠٠ ق.م.)
كانت النفايات تجمع من المنازل ، ويتم التخلص منها .

- من المنجزات التي تمت في القرن الخامس (ق.م.) ما قام به
اليونانيون من انشاء أول موقع (مقلب قمامة في العالم الغربي) .
وبدأ مجلس أثينا ينفذ قانونا ؛ إذ كان يأمر الكناسين بأن يتخلصوا من
النفايات بالقائها في مكان خارج المدينة (لا تقل المسافة بينه وبين
اسوار المدينة عن ميل) . كما أصدرت أثينا قانونا يعاقب كل من
يرمي نفايات في الشوارع .

- اشتهر الرومان باتخاذ إجراءات هامة لمعالجة أمور المياه
والمجاري والنفايات ، وفي نهاية حكم القيصر أغسطوس أول أباطرة
الرومان (عام ١٤ بعد الميلاد) كان لدي روما إدارة فعالة للصحة ،
وجمع النفايات والتخلص منها .

لقد كانت شفاعة المصري القديم يوم الحساب مسجلة في " متون الاهرام " تبرا من تلوث نهر النيل ؛ حيث يقف المصري عند بعثه وحسابه و كان يقول " أنا لم اتسبب في بكاء أحد ، أنا لم أخطف اللبن من فم رضيع ، أنا لم ألوث ماء النيل " .

لقد كان المصري القديم - كما جاء في الآثار - يفخر بأنه كان بارا بأبويه وأنه لم يلوث مياه النهر المقدس . وكان يجعل ذلك حجة لدخول جنة الخلد.

لقد كانت حياة الحيوانات محمية بقانون العقوبات عند قدماء المصريين ؛ حيث كان يعاقب بالإعدام من قتل حيوانا عبدا .

اما قتل الحيوان بصورة غير عمدية فكان عقابه الغرامة . أما المعاملة السيئة للحيوان بالضرب فقد كانت جريمة عقوبتها دفع غرامة للكهنة .وتصل العقوبة إلى الإعدام لو كان الاعتداء واقعا علي حيوان مقدس ؛ إذ إن الأمر في هذه الحالة يتعلق بالآلهة وليس بالحيوان .

القانون البيئي في العصر الاسلامي

العقيدة الإسلامية هي التي وضعت تصورا كاملا عن الانسان وعلاقته بالمحيط الحيوي الذي نعيش فيه. فلقد خلق الله تعالى

الانسان جزءا من هذا الكون الذي تتكامل عناصره مع بعضها البعض . قال تعالى " وكل شيء عنده بمقدار " . ولكن الإنسان يعتبر جزءا متميزا من أجزاء الكون . وصلة الإنسان بالكون تتضح كما وصفها القرآن الكريم : في قوله تعالى " هو أنشأكم في الأرض واستعمركم فيها " . ويقول تعالى : " وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء " . وصلة الانسان بالكون هي صلة الاعتبار والتأمل والتفكير في الكون . يقول الله تعالى : " أفلم ينظروا إلي السماء فوقهم كيف بنيناها " ويقول تعالى : " والشمس وضحاها ، والقمر إذا تلاها ، والنهار إذا جلاها ، والليل إذا يغشاها ، والسماء وما بناها ، والأرض وما طحاها ، ونفس وما سواها " .

ولقد أمر الله الإنسان بعد أن استخلفه في الأرض أن يلتزم بالمحافظة علي البيئة التي يعيش فيها . وأعطاه حق استثمارها والانتفاع بها . فهو مدير لهذه الأرض وليس مالكا لها ، و هو منتفع بها وليس متصرفا فيها ، كما أنه مستخلف في إدارتها واستثمارها وهو لذلك أمين عليها .

وهناك قانون الهي يأمره بعدم الاقصاد في الأرض . يقول تعالى

:" ولا تفسدوا في الارض بعد إصلاحها" ويقول تعالى : " ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين " .

كما لا يجوز استثمار تلك الموارد أو الانتفاع بها بطريقة مضرة بالبيئة ؛ فهناك قاعدة فقهية تقول : (درء المفسد مقدم علي جلب المصالح) .

وموقف الإسلام من البيئة وموارد الحياة وأسبابها موقف إيجابي ، فكما يقوم علي الحماية ومنع الفساد يقوم أيضا علي البناء والعمارة والتنمية .

وسنحاول فيما يأتي إلقاء الضوء علي بعض التشريعات البيئية في جميع مجالات حماية البيئة:

اولا في مجال حماية المياه من التلوث:

لقد وضع الاسلام الحنيف الأساس لحماية المياه من التلوث حفاظا علي صحة الإنسان . يقول الرسول عليه الصلاة والسلام: " اتقوا الملاعن الثلاث : البراز في الموارد ، وفي الظل ، وفي طرق الناس " ويقول ايضا: " لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ فيه ؛ فان عامة الوسواس منه " .

وأيام الرسول (عليه الصلاة والسلام) لم يكن البشر يعرفون شيئاً عن الميكروبات أو الطفيليات ، وكانت تستعمل كلمة وسواس أو شيطان أو نجاسة أو خبث أو خطايا للتعبير عن الميكروبات والطفيليات.

ولقد أمر الرسول (عليه الصلاة والسلام) بضرورة نظافة المياه والمحافظة عليها ؛ فأمر بالآ يترك الوعاء مفتوحاً أو مكشوفاً ؛ حيث قال (عليه الصلاة والسلام) :

" أوكتوا قريكم واذكروا اسم الله ، وغطوا آيتيكم واذكروا اسم الله " .

وقال ايضاً : " غطوا الإناء وأوكتوا السقاة ؛ فان في السنة ليلة ينزل فيها وباء لا يمر بإناء ليس عليه غطاء أو سقاء ليس عليه وكاء إلا نزل فيه من ذلك الوباء " .

وقالت السيدة عائشة رضي الله عنها : " نهى رسول الله عن أن يشرب من السقاء ؛ لأن ذلك ينتنه " ؛ فالعروف ان قيام الناس بالشرب من إناء واحد يعرضهم جميعاً للعدوى .

وعن أبي سعد أن رسول الله " نهى عن اجتثاث الأسقية ان

يشرب من أفواهها " .

ثانيا في مجال حماية الغذاء من التلوث:

تتلوث المواد الغذائية بالعديد من الميكروبات والطفيليات والحشرات ، وكذا بالسموم المعدنية وبقايا المبيدات والعناصر الثقيلة والكيمائيات الزراعية ؛ وهي في الحقيقة حصاد تلوث كل من تلوث الهواء والماء والتربة .

وحيث إن الغذاء يتعرض للذباب الذي يحمل للإنسان أكثر من ٤٢ مَوْضُ ، فلقد حثنا الرسول (عليه الصلاة والسلام) علي ضرورة تغطية الأواني والماء حماية لهما من الذباب والحشرات وكذا الاتربة والمواد الضارة الموجودة بالجو. فلقد أرسى (عليه السلام)قانونا بيئيا حيث يقول: "أوكثوا قريبكم واذكروا اسم الله ، وغطوا آنيتكم واذكروا اسم الله " . ولو اتبع كل انسان هذا القانون البيئي ما أصيب انسان بتلوث للمواد الغذائية أو المياه عبر الحشرات أو ما يحمله الهواء من ملوثات.

كما سنُ الفقه الاسلامي قاعدة فقهية أفضل من كل التشريعات البيئية تحت فيها المسلم علي أن يتجنب أي عمل يؤدي

إلي إضرار بصحة المسلم . فالذين يستخدمون المبيدات وهم يعرفون ضررها أو الذين ييثون في الجو مواد ضارة بالصحة العامة أو الذين يلوثون الماء بأية ملوثات حيث حيث لابد ان يلتزموا بالقاعدة الفقهية " درء المفسد مقدم علي جلب المصالح " .

وعلي ذلك فالإسلام سن كثيرا من القوانين والتشريعات والقواعد الفقهية التي توقف تجار اللحوم الفاسدة والذين يتلاعبون بصحة المواطنين والذين يلوثون المواد الغذائية ، سواء في مرحلة الإنتاج أم التصنيع أم التداول أم التوزيع .. فالزارع عندما يعرف أن تسميده للخضر بمياه المجاري سيتسبب في اصابة البشر الذين سوف ياكلون هذا الخضار الملوث بالطفيليات سيمتنع فورا لأن القاعدة الفقهية تحثه بل تنهيه عن ذلك . وبائع الخبز وتاجر اللحوم والباعه الجائلون الذين يتركون المواد الغذائية معرضة للتلوث بالميكروبات عن طريق الذباب أو عن طريق الأتربة المحملة بعادم السيارات سوف يمتنعون عن ذلك . والمنتج الذي يضيف المواد الملونة والمكسبة للطعم والرائحة والمواد الحافظة - وهو يعلم باضرار هذه المواد علي صحة الإنسان - سوف يمتنع عن ذلك حتي لو كان في هذا كنوز الدنيا كلها مادام مسلما صادقا .

إن الذين يستخدمون الهرمونات أو المواد الصناعية بهدف الربح أو زيادة الإنتاج - وهم يعلمون أنها ضارة بصحة الأطفال والكبار - سوف يمتنعون عن ذلك طبقاً للتشريعات الإسلامية..

ثالثاً في مجال النظافة الشخصية والعامة:

لقد وضع الإسلام مجموعة من القوانين والتشريعات البيئية في مجال نظافة الإنسان المسلم - سواء نظافته الشخصية أم العامة - يقول الله تعالى في صورة المدثر :يا أيها المدثر ، قم فأنذر ، ورك فكبّر ، وثيابك فطهر " . ويقول (عليه الصلاة والسلام) : " النظافة شطر الإيمان " ويقول " قلم أظافرك فان الشيطان يقعد علي ما طال تحتها " . و يقول " حق علي كل مسلم أن يغتسل كل سبعة ايام يوما ، يغسل فيها رأسه وجسده " . ويقول " خمس من الفطرة : الاستحذاد ، والختان ، وقص الشارب ، ونتف الإبط ، وتقليم الأظافر " . و يقول " إذا توضأت فخلل أصابع يديك ورجليك ؛ لتنظيفها بما تحويه من ميكروبات وطفيليات. وغير ذلك من القوانين والتشريعات البيئية في العقيدة الإسلامية التي تحمى المسلم من ملوثات البيئة وتحثه علي نظافته الشخصية .

أما عن النظافة العامة فيقول الرسول (عليه الصلاة والسلام) في تشريعاته البيئية : " إن الله طيب يحب الطيب ، نظيف يحب النظافة ، كريم يحب الكرم ، فتنظفوا أفئيتكم ودوركم ."

ويقول عليه الصلاة السلام : " اتقوا الملاعن الثلاث البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل " . ويقول : " نظفوا أفئيتكم ولا تشبهوا باليهود التي تجمع الأكباء في دورهم " ويقول : " من سقى الله ورفع حجرا أو شجرا أو عظما عن طريق الناس ، مشى وقد زحزح نفسه عن النار " ويقول : " أن تقيط الأذى عن طريق الناس لك صدقة " . ويقول : " من آذى المسلمين في طرقهم وجبت عليه لعنتهم " .

رابعا في مجال الحماية من الضوضاء

لقد اهتم الاسلام بالتشريعات التي تحمي من الضوضاء . يقول تعالى : " إن الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لا يعقلون . ولو أنهم صبروا حتي تخرج إليهم لكان خيرا لهم والله غفور رحيم " . ويقول تعالى : " ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها وإتغ بين ذلك سبيلا " . ويقول تعالى : " بأبها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون " .

خامسا : التشجير:

حثت الشريعة الاسلامية علي التشجير وجبته للبشر ؛ لما له من دور كبير في صحة الإنسان واستمرار الحياة. قال الرسول (عليه الصلاة والسلام) : " إذا قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة فإن استطاع أن يغرسها قبل قيام الساعة فليفعل وأجره عند الله عظيم". ولقد حرم الاسلام قطع الأشجار . يقول (عليه السلام) : " من قطع سدره صوب الله رأسه في النار".

ولقد حث الإسلام من خلال التشريعات رؤساء مجالس الإدارات وكذا أصحاب الشركات التي تخرج شركاتهم ملوثات بيئية تضر صحة الإنسان - على ضرورة العمل علي إيقاف ذلك ؛ طبقا للقاعدة الفقهية " درء المفسد مقدم علي جلب المصالح " . وأيضا طبقا للقاعدة الفقهية : " إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضررا بارتكاب أخفهما " . كما يجب تحت أية ظروف تجنب إفساد البيئة ؛ عملا بقوله تعالى : " ولا تفسدوا في الارض بعد إصلاحها " وقوله تعالى : " والله لا يحب الفساد " .

وإذا لم يقيم رؤساء مجالس الشركات أو أصحاب الشركات أو المصانع باتخاذ الإجراءات لمنع الضرر أو تقليله قبل حدوثه ، كان

للدولة الحق في إيقاف هذه المشروعات إذا ترتب على وجودها ضرر حقيقي.

التشريعات البيئية في العصور الوسطى

في القرن الثالث عشر الميلادي ، بدأت الدول تسهم في عملية نظافة الشوارع ووصفها . وفي عام ١١٨٤ بدأ رصف شوارع باريس بأمر الملك فيليب ؛ بسبب ضيقه بالروائح الكريهة المنبعثة من الطين المتراكم أمام قصره . وفي عام ١٣٨٨ حرّم البرلمان البريطاني قذف النفايات في مجاري المياه العامة . وبدأ رصف أول شارع في ألمانيا عام ١٤١٥ بمدينة اليكسبرج . وفي عام ١٦٠٩ انشئت البلدية في باريس واعتبرت مسئولة عن نظافة الشوارع .

التشريعات البيئية في العصر الحديث

لم يبدأ الاهتمام بالتشريعات البيئية إلا بعد عام ١٩٧٢ بعد مؤتمر استوكهولم . وما قبل ذلك من تشريعات - وعددها يصل إلى آلاف في جميع أنحاء العالم - لم تصدر عن قصد هادف لومغزي بيئي ، ولم تقم على أساس بيئي متكامل ، ومعظمها تعالج جوانب تتصل بالرفق الذي صدر منه

التشريع ؛ وبالتالي فمعظم التشريعات قبل هذا التاريخ لم تحقق المعالجة المنشودة للبيئة وقضاياها . وقد يصدر التشريع أكثر من جهة ، وتتضارب المسؤوليات في عملية التنفيذ . وسنحاول في الأجزاء القادمة سرد ونقد بعض القوانين التي صدرت في مجال تلوث الهواء أو التربة أو المياه أو المواد الغذائية أو الصناعة أو النظافة ثم نناقش بالتفصيل أحدث قانون بيئة صدر عام ١٩٩٤ ، والمفروض أن يكون ذا مغزى بيئي وأن يعالج مشاكل البيئة في مصر ، وسوف نناقش أيضا بعض القوانين البيئية الصادرة من بعض الدول العربية.

عناصر البيئة

تعرف البيئة بأنها الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان والكائنات الحية الأخرى ويمارس فيها أنشطته المختلفة الإنتاجية والاجتماعية. ويعرف البعض البيئة بأنها : «مجموعة العوامل الطبيعية والكيميائية والحيوية والاجتماعية التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر، حال وموئل للكائنات الحية والأنشطة الإنسانية».

ويتضح من اختلاف التعريفات السابقة وغيرها أن مفهوم البيئة يشوبه نوع من الخلط بين البيئة الطبيعية باعتبار الطبيعة هي الأساس لكل ما هو بيئي، فالطبيعة مجرد عناصر للبيئة (عناصر طبيعية) وجدها الإنسان على حالتها، وإن كانت تؤثر في الحياة على الكرة الأرضية ونمطها، إلا أنها ليست الوحيدة صاحبة التأثير في هذا الشأن.

ويتضح أيضاً من الخلاف بين التعريفات السالفة الذكر أن مفهوم البيئة يشوبه نوع من الغموض وعدم التحديد؛ ولهذا السبب ذهب البعض إلى القول بأن البيئة عبارة عن «كلمة لا تعنى شيئاً؛ لأنها تعنى كل شيء».

وقد وضع تعريف واسع لمفهوم البيئة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية بمدينة استكهولم عاصمة السويد سنة ١٩٧٢، وهذا التعريف يوضح أن البيئة أكثر من مجرد عناصر طبيعية، بل هي رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما؛ لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته.

البيئة الطبيعية

يقصد بها كل ما يحيط بالإنسان من ظواهر حية أو غير حية

وليس للإنسان أى دخل فى وجودها . وتتمثل هذه الظواهر أو العمليات البيئية فى البيئة والتضاريس والمناخ والنبات الطبيعى والحيوانات البرية والتربة ، وهى معطيات وإن كانت تبدو مستقلة عن بعضها ، إلا أنها ليست كذلك فى واقعها الوظيفى. فهى أولاً فى حركة ذاتية دائبة من ناحية ، كما أنها فى حركة توافقية مع بعضها البعض ضمن نظام معين System من ناحية أخرى فيما يسمى بـ "النظام البيئى Eco - System " .

وبطبيعة الحال تختلف البيئة الطبيعية من منطقة لأخرى تبعاً لطبيعة المعطيات المكونة لها؛ إذ نستطيع من خلال اتخاذ كل عنصر من العناصر السابقة أن نقسم البيئة الطبيعية إلى عدد من البيئات المتباينة ؛ فإذا أخذنا التضاريس مثلاً كمعيار للتصنيف البيئى نستطيع أن نميز بين البيئات المرتفعة (الجبلية والهضبية) وبين البيئات المنخفضة (السهلة والهضبية) . وليس هناك شك فى أن أثر كل نوع من هذه البيئات على الإنسان يختلف من بيئة لأخرى.

وينفس الأسلوب نستطيع من خلال عنصر المناخ أن نميز بين النباتات الحارة والمعتدلة والباردة أو النباتات المائية والبيئات شبه الرطبة والبيئات الجافة وشبه الجافة . وبالطبع يختلف تأثير كل نوع من

هذه البيئات فى علاقة الإنسان ببيئته .

أما البيئة الاجتماعية فتتكون من البنية الأساسية المادية التى شيدها الإنسان (البيئة المشيدة) ومن النظم الاجتماعية والمؤسسات المادية التى أقامها ؛ وعلى ذلك يمكن النظر الى البيئة الاجتماعية على أنها الطريقة التى نظمت بها المجتمعات البشرية حياتها ، والتى غيرت البيئة الطبيعية لخدمة الحاجات البشرية ؛ وتشمل العناصر المشيدة أو المبنية للبيئة .

فهذه البيئة - بما فيها من يابسة وماء وسمااء ومخلوقات حية - هى التى نطلق عليها اسم «البيئة البيوفيزيائية» ؛ وهى نفسها التى أطلق عليها البيئة الطبيعية ؛ على أساس أن هذه البيئة تشتمل على كائنات حية ومكونات غير حية (الماء والهواء ...) وتجارب الإنسان مع البيئة الطبيعية (البيوفيزيائية) هى التى تنشئ شق البيئة الثانى أو توأمها ألا وهو «البيئة المشيدة».

فالبيئة اذن هى كل متكامل يشمل إطارها الكرة الأرضية - كوكب الحياة - والجزء المأهول من هذا الكوكب لا يزيد عن غلاف سطحى (يشمل التربة إلى عمق عدة أمتار) وكل المحيطات والبحار والمياه العذبة والغلاف الغازى الذى يحيط بالأرض إحاطة تامة.

ويطلق علماء البيئة على هذا الغلاف السطحي اسم " المحيط الجوى Biosphere " وهو منظومة من المنظومات الثلاث التى يعيش فيها الإنسان . والغلاف الجوى هو بيئة الحياة النظرية أو الأصلية التى أوجد الله فيها كل صور الحياة الأخرى.

بعد ذلك ظهر المحيط المصنوع Technosphere الذى يتكون من كافة ما أنشأه الإنسان فى البيئة من مستوطنات بشرية ومراكز صناعة ومشاريع زراعية و وسائل مواصلات.

وهناك المحيط الاجتماعى Sociosphere وهو المنظومة التى تدير - فى إطارها - الجماعة البشرية شئون حياتها الاجتماعية والاقتصادية والقانونية (أعراف اجتماعية ، وأدوات إدارية وتشريعية ، ومؤسسات سياسية واقتصادية وثقافية ودينية... إلخ).

فحينما نقول «بيئة» فأننا فى الواقع نقصد كل مكونات الوسط الذى يتفاعل معه الإنسان مؤثراً؛ باعتباره واحداً من مكونات هذه البيئة يتفاعل معها وتتفاعل معه بشكل يكون العيش معه مريحاً بكل أبعاده المختلفة ، فيكون هدف النظام البيئى هو تحسين نوعية الحياة لتحسين نوعية الفرد لتحقيق نوعية حياة أمثل Optimal Quality of Life وذلك بتكامل جميع العناصر والمكونات المختلفة للبيئة بقدر مشترك ومتعادل فى قالب من التوازن Equilibrium للنظام البيئى الشامل والمتكا

الباب الاول

القانون البيئي

مما لا شك فيه ان القانون العرفي لحماية البيئة نشأ مع نشأة الإنسان الذي يقدر عمره بمليون عام . ولقد استمرت القوانين العرفية سائدة عدة آلاف من السنين إلى أن تعلم الإنسان الكتابة منذ حوالي ٩٠٠٠ عام ؛ حيث كتب قدماء المصريين قوانينهم وتشريعاتهم علي مقابرهم وعلي أوراق البردي ، ثم جاء العصر الاسلامي الذي أصبح فيه الفقه الاسلامي مصدر التشريعات البيئية ، ثم بدأ النظام التشريعي البيئي من العصور الوسطي وحتى العصر الحديث يصدر الألفاً من التشريعات البيئية الصادرة عن هدف بيئي أو بدون هدف

بيئي إلي أن أشارت جميع أصابع الاتهام الي التشريعات البيئية بأنها المسئولة الأولى عن تدهور البيئة وعدم حمايتها ؛ نظرا لقصورها في وضع - أو تنفيذ - القوانين البيئية المتكاملة علي المستوى الفردي أو علي مستوي المؤسسات أو علي مستوي الوطني أو علي المستوى الإقليمي أو علي المستوى العالمي . هنا فقط بدأت الأصوات العالية في جميع المحافل العلمية والمحلية والدولية ومؤسسات الأمم المتحدة تؤكد أن مفاتيح حماية البيئة في العالم هي التربية البيئية والتشريعات البيئية والإدارة البيئية السليمة .

مصادر القوانين البيئية:

أولا : العرف

سبق أن أوضحنا أن القانون العرفي للبيئة أصبح ساري المفعول لعدة آلاف من السنين حتي تعلم الإنسان الكتابة والقراءة وأصبح يسن القوانين والتشريعات المكتوبة. والطريف أنه رغم ذلك فما زالت التشريعات العرفية سارية بين البدو وتأخذ شكل القانون الحازم ، فلا يمكن لأي شخص الاعتداء علي أحد مصادر ثروة طبيعية يمتلكها احد الافراد ولا يمكن لأي شخص إتلاف - أو إهدار أو الإساءة إلي - أي

مصدر ثروة طبيعية في حوزة اي فرد او قبيلة من قبائل البدو في الصحراء . والكل يحترم القانون العرفي ويعترف به وينفذه . وما زالت القوانين والتشريعات البيئية العرفية سائدة بين بعض الدول ؛ فهناك عرف بين صيادي الدول في المياه المفتوحة بعدم الصيد الجائر أو الاعتداء علي مناطق الصيد رغم انها متاحة للجميع ، كما ان هناك عرفاً بين الدول بعدم تلويث مصدر مائي مشترك بطريقة خطيرة رغم عدم وجود اتفاقيات بين الدول المشتركة فيه.

ثانياً : الفقه

لم تحظ مجموعة من التشريعات الفقهية بمثل ما حظيت به التشريعات الفقهية الاسلامية الصادرة في مجال التشريع البيئي ؛ فالاسلام في تشريعاته قد اهتم بالإنسان في نظافته الشخصية ونظافته العامة ونظافة منزله ونظافة شارعهِ وسن من القوانين المائية والغذائية والصحية ما يضمن معيشته في بيئة نظيفة خالية من الميكروبات والجراثيم والطفيليات وتضمن له ماء مأموناً وغذاء مأموناً؛ بل اهتمت التشريعات البيئية الاسلامية بحماية المجتمع من الأوبئة ، وسنت أول قوانين وقائية في العالم بهدف حماية الانسان من الأمراض

الوبائية والخطرة فيقول الرسول عليه الصلاة والسلام: " إذا سمعتم بالوباء بأرض فلا تقدموا عليه .. وإذا وقع بأرض وانتم بها فلا تخرجوا فراراً منه. وهذا التشريع يفوق في قوته أفضل قوانين وزارة الصحة الوقائية ويقول عليه الصلاة والسلام " لا يورد ممرض علي مصح " وقوله " اجعل بيتك وبين المجنوم قدر رمح أو رمحين " .

ويعتبر الإسلام أول من سن تشريعات بيئية مكتوبه لها قوة النفاذ في مجال صحة البيئة وعلم مكافحة الأوبئة وعلم الصحة النفسية وصحة المجتمع والعلاقات الجنسية وعلم الأجنة والثقافة الجنسية والعاطفة والختان والنظافة الجنسية وغير ذلك .

ثالثاً: القوانين المختلفة

يجب أن نفرق بين القانون العام والقانون البيئي ؛ حيث إن القانون البيئي مصدره القانون العام والقانون الخاص والقانون الدولي وقانون العقوبات ، ويتميز عن غيره من القوانين الوضعية بكون القانون البيئي ظاهرة اجتماعية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتنموية والجمالية .

إن فلسفة الحماية القانونية للبيئة تقوم علي أساس البيئة كقيمة جديدة من قيم المجتمع يسعى القانون لحمايتها ؛ فالحماية القانونية المتكاملة تجمع بين فاعلية التطبيق والتشريع وفقا لفلسفة واضحة متكاملة تتضح من مفهوم شامل لكل من البيئة (محل الحماية) والتلوث (محل التجريم) ؛ وفقا لسياسة تشريعية متكاملة تتضمن البعد الاجتماعي والثقافي والسياسي والبيئي بكل جوانبه وأبعاده البيئية الإنسانية الشاملة.

تعريف القانون البيئي:

القانون البيئي هو ظاهرة اجتماعية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتنموية والجمالية ، ويختلف عن القانون العام في أن مصدره القانون العام والخاص والقانون الدولي وقانون العقوبات .

أما القوانين البيئية المتكاملة Integrated Environment Laws فهي تعتبر البيئة قيمة من قيم المجتمع يسعى القانون لحمايتها فهي تجمع بين فاعلية التطبيق والتشريع وفقا لسياسة تشريعية متكاملة ؛ اخذه في حساباتها الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية

والتغيرات العالمية، بالإضافة إلى البيئة الإنسانية الشاملة.

ولقد اختلف المشرعون فيما بينهم عن تاريخ مولد القانون البيئي رغم أن كثير من الشواهد تؤكد أن قدماء المصريين أول من سن القوانين البيئية حتي لو كانت عرفية . ويرى بعض العلماء أن التشريع البيئي بدأ من العصر الاسلامي حيث ان التشريع الفقهي البيئي كان السائد، ويفضل علماء البيئة المتخصصون في القانون - المرجع العلمي الموثق ، والبعض يعتبر معاهدة باريس عام ١٨١٤- التي تحكم تنظيم استخدام نهر الراين - هي أول التشريعات البيئية الدولية وفي عام ١١٨٤ صدر أول أمر بيئي برصف شوارع باريس بأمر الملك فيليب ، بسبب ضيقه بالروائح الكريهة المنبعثة من الطين المتراكم امام قصره . وفي عام ١٣٨٨ حرم البرلمان البريطاني قذف النفايات في مجاري المياه العامة . وبدأ رصف اول شارع في المانيا عام ١٤١٥ بمدينة اليكسبرج . وفي عام ١٦٠٩ انشأت البلدية في باريس واعتبرت مسئولة عن نظافة الشوارع ، إلا أن الكثير من علماء القانون البيئي يعتبر مولد التشريعات البيئية بمولد مؤتمر استوكهولم عام ١٩٧٢.

والقانون البيئي يختلف عن كل القوانين في كونه يخص المجتمع

في حين ان القانون العام يخص أفرادا ..

والقانون البيئي يأخذ طابع القانون الأمر التامهي ؛ فلا تكتفي القوانين البيئية بإلزام الجاني بدفع غرامة نتيجة الاضرار التي احدثها بالبيئة بل يطالبه القانون بإعادة البيئة إلي ما كانت عليه ؛ حيث ان البيئة ليست ملك الفرد ولكنها ملك الدولة ، بل ليست ملكاً للدولة فقط لكنها ملكاً للأجيال القادمة . واليوم قد تغير هذا المنظور لتصبح البيئة ليست ملك دولة او جيل ولكنها ملك المجتمع الإنساني كله ، حتى إن الشعار الذي يرفع الآن أننا دولة واحدة .. وما دمننا وصلنا إلي هذا المفهوم ، فلقد تجاوز مفهوم القانون البيئي المستوي الوطني أو المحلي إلي المستوي العالمي . فالذي يربث اليوم مركبات الكلوروفلوروكاربن التي تؤثر علي طبقة الأوزون أو المصنع الذي يخرج كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكبريت الذي يكون الأمطار الحمضية أصبحا يسببان إضراراً بالبيئة المحلية والبيئة العالمية الذي يسبغ علي القانون البيئي الصفة الدولية بجانب الصفة المحلية.

والقانون البيئي يتعامل مع مشاكل فنية قد تكون غاية في الدقة ، بل قد تكون غاية في التعقيد ومن المستحيل إثباتها ؛ فالمصنع الذي يربث

في الهواء مركبا ساما قد يصعب - علي القائمين بمسح الملوثات تقدير الضرر الناتج من هذا الملوث ؛ نظرا لخروج الملوث وانتشاره في الهواء المتحرك. كما أن المسئولين في هذه الحالة يصعب عليهم تقدير الضرر ، بل قد تحتاج آثار هذا الملوث إلي وقت طويل ؛ ليظهر أثرها ؛ وبالتالي يتعذر تقدير الضرر. لذلك وجب علي واضع القانون البيئي أن يضع في اعتباره أنه سوف يتعرض لمشاكل فنية غالبا ما يصعب تقديرها كميا ، وأن علي مطبق هذا القانون ان يكون علي دراية فنية كافية او يستعين بخبراء علي درجة عالية من الخبرة للفصل في هذه المشاكل البيئية ؛ واضعا في حسبانته أن هناك أضرارا بيئية قد لا تبدو للمتبع لها في الوقت الحاضر، ولكنها سوف تظهر بعد عدة سنوات.

أنواع القوانين البيئية:

إن التخصص النوعي في القوانين البيئية مطلوب ، حتي أن كثيرا " من المحاكم المتخصصة في الدول المتقدمة قد تخصصت في الفصل بين انواع من المشاكل البيئية ؛ فمن الصعب علي القضاة اليوم الالمام بكل المشاكل البيئية الاقتصادية أو الإنمائية أو الادارية

أو الجنائية أو النواية أو المدنية. وسنحاول هنا أن نلم ببعض القوانين البيئية المتخصصة .

أ- القانون الإداري البيئي:

ما من شك في أن السلطات الإدارية يقع عليها عبء كبير في مراقبة وتنفيذ القانون فعند تطبيق قانون بيئي عادة يقع ذلك على الإدارة في بعض الجهات القائمة بالرقابة مثل وحدات رصد الملوثات أو وحدات مراقبة خروج النفايات الصلبة أو السائلة من المصانع - العبء الإداري الذي ينظمه ويحكمه قانون بيئي إداري حتي تنهض الإدارة بالعبء الملقى علي عاتقها. فهذه الإدارة تعتبر المسؤولة عن التدهور البيئي في حالة عدم تنفيذها أو في حالة تهاونها في تنفيذ القوانين . كما ان الإدارة هي المسؤولة عن توفير الكفاءات المدربة ، وعن عمل الدورات التدريبية للعاملين ، وتنظيم ورش العمل في مجال حماية البيئة ، وتوفير كافة المعلومات عن أجهزة صيانة وحماية البيئة . وعادة تكون للسلطة الإدارية القدرة علي تنفيذ القانون ؛ فهي قادرة علي إغلاق مصنع أو محل أو مؤسسة تقوم بتلويث البيئة ، كما أنها المسؤولة عن مراقبة دخول نفايات خطرة لدفنها داخل البلاد أو قيام

بعض المؤسسات بدفن نفايات خطرة محلية في أماكن أو بشروط لا تكون مأمونة صحيا. كما أنها المسئولة عن وضع المعايير والمواصفات القياسية وتحديد المستويات الممنوع تجاوزها ، كما أنها المسئولة عن اصدار التراخيص . كل هذه الشئون الإدارية يحكمها مجموعة من القوانين البيئية المتخصصة تحدد علي وجه الدقة أفضل السبل للإدارة البيئية السليمة المقننة تشريعيا .

٢- القانون الاقتصادي البيئي؛

لقد أوضح العلماء أنهم اوجمعوا ميزانيات جميع دول العالم وتم صرفها علي إصلاح البيئة فلن يتمكنوا من ذلك ؛ لأن التكاليف تبدو أكبر من هذا القدر ؛ لذلك أوضحت الأمم المتحدة ضرورة ان تبدأ جميع الدول دون استثناء بالاتجاه إلي التنمية الموصولة التي تراعي فيها المحافظة علي البيئة بجانب التنمية . وحتى الآن ، فشلت كثير من الدول من الحد من تلوث بيئتها لعدم قدرتها علي تطبيق التنمية الموصولة .

لقد أوضحت كل البحوث والدراسات الاقتصادية ان التدهور

البيئي يزداد مع التدهور الاقتصادي للدول بل يزداد كلما زاد الفقر. وهناك فرق كبير حتي في المشاكل البيئية في الدول الصناعية والدول الفقيرة ؛ ففي الدول الصناعية يرجع تلوث البيئة الي الصناعة والتنمية، بينما يرجع التدهور البيئي في الدول النامية الي التخلف .

وبالطبع سيكون القانون البيئي في كلتا الحالتين مختلف ؛ فبينما تسمح الدول الصناعية بالرصاص في الماء بمعدل ٥ ر. مليجرام في اللتر تسمح الدول النامية ب ١ ر. مليجراما في اللتر ؛ وذلك لظروف اقتصادية لا تسمح بتقنية المياه اكثر من ذلك . وعلي ذلك فالقانون البيئي الاقتصادي يأخذ - في اعتباره الحالة الاقتصادية التي تعيشها الدولة أو المؤسسة أو المصنع . واقرّب الامثلة الي ذلك حفظ قضايا تلوث نهر النيل عندما طبق قانون ٨٤ لسنة ١٩٨٢ بعد أن اكتشفت الدولة ان ٩٠ ٪ من ملوثي نهر النيل شركات قطاع عام وميزانياتها لا تسمح بتطبيق قانون حماية نهر النيل. وعلي ذلك لو كان قانون حماية نهر النيل قانوناً بيئياً اقتصادياً اي يضع الظروف الاقتصادية في الحسبان - اقام بعمل مستويات متدرجة للتنفيذ تسمح بالتنفيذ المتدرج علي المدى الطويل ؛ متيحاً فرصة توفير الامكانيات الطويلة الأمد ؛ وهذا ما اتجهت إليه معظم التشريعات البيئية

الاقتصادية المتوقعة في الدول المتقدمة ؛ لأن القانون مهمته الأساسية الحفاظ علي البيئة وليس وضع طريقة التنفيذ التي تعجز المؤسسة عن تنفيذها . قد يعتقد البعض ان وجود التنمية يعني وجود تدهور في البيئة ، ولكن التنمية الموصولة تحاول حل هذه المعادلة الصعبة ؛ حيث يراعي في تنفيذ حماية البيئة ظروف التنمية والحالة الاقتصادية وحماية البيئة والثروات الطبيعية للأجيال الحالية والقادمة.

إن صدور مستويات التلوث في الدول الأوربية وعدم السماح باستيراد أغذية من فواكه وخضر ونباتات طبية الا المطابقة للمستويات البيئية جعلت المصدرين يحثون المواطنين علي القيام بالزراعة البيولوجية ، وعدم استخدام الزراعة التي تستخدم فيها كميات كبيرة من الاسمدة والمبيدات والكيماويات الزراعية . ولقد استجاب كثير من المزارعين الي ذلك . ويعتبر مثل هذا القانون قانونا " بيئيا " اقتصاديا " محليا " إذا طبق داخل الدولة ، أو قانونا " بيئيا " اقتصاديا " نوليا " اذا طبق بين الدول .

والطريف أن المستوردين أصبحوا يمنون هذه المزارع بالمال اللازم لتنمونها نظرا لارتفاع تكاليف الإنتاج . والأطرف أن هؤلاء

المستوردين أصبحوا يرسلون مراقبين من طرفهم الي هذه المزارع في الدول الاخرى للتحقق من تنفيذ التشريعات البيئية التي تحمي المنتجات من التلوث .

٣- القانون البيئي الجنائي؛

نجحت الدول المتقدمة في إنشاء نيابات ومحاكم جنائية متخصصة علي المستوى القومي . وهذه النيابات وتلك المحاكم متخصصة في تطبيق القوانين البيئية الجنائية . فمثلا قيام شركة أو شخص بإلقاء مخلفات خطرة في مياه الشرب أو في مياه البحر تعتبر جريمة جنائية حتي ولو ينتج عنها موت افراد . بل يتعدى العمل البيئي الجنائي التأثير علي الاجيال القادمة ؛ كان يسبب ملوث قليل التأثير - علي المدى القصير - أضرارا خطيرة للأجيال القادمة علي المدى الطويل .

وعلي ضوء ما سبق يعتبر صرف المخلفات الصناعية السائلة أو الصلبة في مياه نهر النيل خطراً بيئياً تعاقب عليه القوانين الجنائية . ونفس الشيء بالنسبة لاستخدام سماء القاهرة كمقنن للتفاريات الغازية أو الصلبة. كذلك فإن استخدام المصارف المائية لإلقاء مياه المجاري

تعتبر جرائم بيئية جنائية .

إن تلويث البيئة المتعمد - والذي ينتج عنه اضرار بالمحيط الحيوي من إنسان ونبات وحيوان - يمكن المعاقبة عليه باستخدام القانون البيئي الجنائي . ونفس الشيء عند قيام باخرة بإلقاء نفايات خطيرة في المياه الإقليمية لاية دولة أو اثناء رسوها في دولة ما ، يمكن محاكمتها طبقا للقانون البيئي لهذه الدولة أو طبقا للقانون البيئي الجنائي الدولي ومن أهم القوانين البيئية الجنائية الحكم الصادر من المحاكم الكندية ضد المصانع الأمريكية المتسببة في سقوط الأمطار الحمضية علي كندا ، والتي تسببت في موت مساحات كبيرة من الغابات أو التي تسببت في إحداث تلوث خطير في البحيرات الموجودة في كندا ؛ مما ادي الي موت كمية كبيرة من الأسماك ؛ مما هدد الثروة السمكية .

مستقبل القوانين البيئية

إن مستقبل القوانين البيئية في كل الدول سوف يتعدى الحدود ليتناول المشاكل العالمية في المستقبل ، ويبدو هذا واضحا في التقدم الكبير في وضع المعايير القومية للملوثات في الدولة وتطبيقها إلى حد كبير مع المعايير العالمية التي تضعها المنظمات الدولية ؛ مثل

منظمة الصحة العالمية WHO ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
.UNEP

وتبدو فى الأفق محاولة تطبيق وسائل المكافحة للملوثات البيئة
- ليست فقط على المستوى الإقليمى ولكن على المستوى الدولى -
بما يفجر مشكلة ضرورة أن تكون القوانين البيئة إقليمية فى مظهرها
عالمية فى مضمونها .. تفجر مشكلة تأثير الصعوبة من الوجهة العالمية
؛ حيث تشارك جميع الدول فى هذه المشكلة ، بالإضافة إلى مشكلة
تآكل درع الأوزون ، حتى أن كثيراً من الدول قد تناولت مضمون
قوانينها البيئية المحلية ضرورة عدم بث ملوثات تؤثر على كلتا
المشكلتين المحلية فى مظهرها والعالمية فى مضمونها . كما برزت فى
جميع الدول تقريبا سياسة حماية مصادر الثروة الطبيعية ، وكذلك
الرغبة فى عملية التنمية المتواصلة وكلتاها تهدف إلى حماية البيئة
المحلية فى مظهرها وإن كانت فى مضمونها تتجه إلى المحافظة على
كوكب الأرض ، لذلك إتجهت القوانين البيئية إلى إستخدام جميع
الوسائل الممكنة ، سواء أكانت السياسية أم الإقتصادية أم الإدارية من
أجل حل هذه المشاكل .

ويبدو هذا الأهتمام العالمى بالقوانين البيئية واضحاً فى الإرتفاع
فى ثمن الضريبة المتزايدة التى تفرضها القوانين البيئية بطريقة حادة
لكل من يتجاوز الحدود التى ينص عليها المشرع فى المجتمع .

هذا ويعتبر كثير من المفكرين أن القوانين البيئية ماهى إلا نظم سياسية ؛ فهي سياسية من المنظور الضيق ، ولكنها من منظورها الواسع يمكن اعتبارها سياسية أيضاً ، وخاصة عندما يتم التفاوض بين صانعى القرار السياسى وبين المتضررين من قوانين حماية البيئة وبين أصحاب المصالح وهم الغالبية من المواطنين .

وعلى ذلك فإن القانون هو في الحقيقة جزء من عديد من الأجزاء ؛ أهمها المنظور السياسى والتعليم والبحث العلمى والاقتصادى والشعبى.

وهناك عدة أنواع من الآليات القانونية التى يمكن استخدامها ؛ مثل وضع الأهداف ، ونوعية البيئة ، وتحديد الحدود القاطعة للملوثات المنبعثة ، أو تحديد الوسائل وطرق الحماية .

وعلى ذلك يجب أن يضع المشرع فى حسبانته الظروف التى يتعامل معها ، والظروف التى يتواجد فيها والمستويات المقبولة فى هذا المجتمع، فيجب أن يضع فى حسبانته النواحي الإقتصادية والسياسية والتعليمية بالإضافة إلى الناحية العلمية عند التعامل مع المشاكل البيئية ؛ فيجب على المشرع أن يكون على إلمام كامل بأن سياسة حماية البيئة تؤثر فيها كثير من العوامل المتشابكة والمترابطة.

ويقصد بالتشريعات البيئية فى فحواها ، كل الكلمات التى

تحمّل معنى استخدام الإجراءات اللازمة لحماية الأنشطة ؛ فقد تكون هذه إجراءات قانونية إجرائية ، أو قد تكون إجراءات قانونية مدنية ، أو إجراءات عرفية تصدر من بعض المؤسسات التجارية أو الأسواق الحرة.

مراحل وضع السياسة التشريعية بالنسبة لمانعس القرار

قبل البدء فى وضع الهيكل الأساسى للتشريعات البيئية يجب أن نلخص الأسس والمبادئ التى يجب أن يضعها المشرع فى الحسبان ؛ وهى:

(١) : ضرورة أن يتواجد بين يديه توصيف دقيق
لحالة البيئة :

غالباً ما تفشل التشريعات البيئية فى أداء دورها كأحد مفاتيح نجاح حماية البيئة على المستوى المحلى أو على المستوى القومى العربى ؛ وذلك بسبب عدم وجود توصيف لحالة البيئة الحقيقية فى كل

وطن عربي . والسر في نجاح الدول المتقدمة في تشريعاتها البيئية يرجع في ان كل دولة متقدمة بها توصيف كامل ودقيق لحالة البيئة والاثار الجانبية المترتبة عن كل منها وكذا أولويات حماية البيئة في الدولة .

ويرجع عدم وجود توصيف دقيق لحالة البيئة في كل وطن عربي الي غياب البيانات الدقيقة عن مصادر الثروات الطبيعية وعن مصادر التلوث .

ولتوصيف حالة البيئة في أي وطن عربي يلزم توفر قاعدة بيانات تضم وصفاً دقيقاً لمصادر الثروة الطبيعية المتجددة وغير المتجددة ، وكذا مشاكل البيئة والابعاد الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والصحية والقانونية والاجتماعية والفنية والتقنية لكل مشكلة من المشاكل . ، وأولويات المشاكل البيئية في الحل ، ولا يتأتى ذلك إلا بعد وضع استراتيجية قومية لكل دولة علي حدة ؛ من أجل حل مشاكل البيئة . وفي حالة غياب توصيف البيئة وعدم وضع استراتيجية قومية لحماية البيئة يستحيل وضع تشريعات بيئية قادرة علي حماية البيئة علي المستوي المحلي أو القومي أو العالمي .

٢- ضرورة أن يتواجد - بين يدي المشرع استراتيجية محلية لحماية البيئة علي مستوي الدولة وعلي مستوي الوطن العربي؛

أخطأت كل الدول العربية التي تسرعت وأصدرت قوانين لحماية

البيئة - أو التي بادرت بذلك ، أو التي بها قوانين بيئية ذات مغزى بيئي - في تصور أن التشريعات البيئية سوف تكون ذات نفع في مجال حماية البيئة . فلقد كان من الواجب علي صانعي القرار في هذه الدول الابتداء من حيث انتهى الآخرون ؛ فإن المراحل التي يجب أن يمر بها أي تشريع بيئي يجب أن تكون من واقع توصيف لحالة بيئة مبنية علي قاعدة بيانات دقيقة مدعمة باستراتيجية قومية لحماية البيئة ؛ تضع أولويات لحماية البيئة في كل دولة عربية ؛ طبقا للأبعاد المختلفة التي تعترض تنفيذ برامج حماية البيئة .

المفهوم القانوني للاستراتيجية؛

تبني الاستراتيجية علي مدي اقتناع المواطنين بتغيير سلوكياتهم ، وخاصة عندما يرون أن هذه الاستراتيجية تغير الأشياء إلي ما هو أحسن ؛ رافعة إياهم للعمل مع بعضهم عند الحاجة إلي ذلك . إن الاستراتيجية تعني التغير من أجل القيم والاقتصاد والسلوك الاجتماعي المختلف عما هو سائد في هذه الأيام ، والتي غالبا ما يري واصفوها أن المواطنين يحتاجون الي الحفاظ علي البيئة وإلي بناء حياة أفضل . وغالبا ما يرجع الفضل - في نجاح أي إستراتيجية لحماية البيئة - مفاتيح النجاح الثلاثة : التربية البيئية ، والتشريعات البيئية ، والادارة السليمة .

خطوات وضع الاستراتيجية

الخطوة الاولى :

تحديد مدي هذه الاستراتيجية : وفي هذه الخطوة يتم:

١- انشاء بنك كامل من المعلومات البيئية عن مصادر الثروة الطبيعية وعن حالة البيئة وعن المسح البيئي وعن الملوثات لكل قرية ومدينة ومحافظة ودولة وكذلك عن الأمة العربية.

٢- تحديد المنطقة الجغرافية التي سوف تشملها الاستراتيجية.

٣- تحديد الوقت اللازم لوضع الاستراتيجية والوقت اللازم لتنفيذها .

٤- تحديد مسئوليات الجهات المسؤولة عن وضع الاستراتيجية وتنفيذها.

الخطوة الثانية:

توضيح حالة البيئة

من واقع جميع المعلومات المتوفرة يقوم مجموعة من العلماء

والمسؤولين والمتخصصين والإداريين وصانعي القرار والقانونيين في توصيف حالة البيئة الحقيقية علي مستوى القرية والمدينة والمحافظة والدولة وعلي مستوى العالم العربي. علي أن يكون هذا التوصيف شاملا مصادر الثروة الطبيعية وحالة البيئة وتلوثها ، وأن يكون ذلك مدونا علي خرائط القرية والمدينة والمحافظة والدولة وعلي مستوى العالم العربي.

الخطوة الثالثة:

الاهداف والعقبات

تقوم مجموعة من الخبراء وصانعي القرار والمسؤولين السياسيين والشعبيين والمنظمات غير حكومية والعلماء والقانونيين بدراسة حالة البيئة علي المستويات السابقة ؛ حيث يتم تحديد اهداف الاستراتيجية للوصول بالبيئة الي الحالة المرغوب فيها ؛ طبقا للإمكانات مع توضيح كافة العوائق التي تعترض سبيل التنفيذ ؛ وأهمها العوائق المالية ونقص الخبرة ، وعوائق تخص توفر الأرض وعوائق بيئية محلية ، وعائق الوقت.

الخطوة الرابعة:

صياغة الأسئلة:

يجب علي القائمين علي وضع الاستراتيجية صياغة مجموعة من الاسئلة توجه إلي السادة المسؤولين وصانعي القرار والمواطنين والسياسيين والمنظمات العلمية والشعبية لمعرفة مدي ملائمة أهداف الاستراتيجية لما تتطلبه المنطقة علي مستوي القرية أو المدينة أو المحافظة أو الدولة أو العالم العربي . كما يتم السؤال عن كيفية تجنب العوائق التي قد تواجه عملية التنفيذ ، أو كيفية التغلب علي هذه العوائق .

الخطوة الخامسة:

جمع المعلومات:

وفيها يتم جمع جميع المعلومات عن مصادر الثروة الطبيعية حاليا ومستقبلا ، وكذلك جمع جميع المعلومات عن مصادر التلوث وكميات الملوثات ومستوي التلوث والآثار الجانبية لهذه الملوثات على

البيئة وعلي الكائنات الحية من نبات وحيوان وإنسان وأخطارها في المستقبل علي البيئة وعلي الأجيال القادمة..

الخطوة السادسة:

دراسة الحالة الراهنة

وفيها تتم دراسة الحالة الراهنة للبيئة واضعين في حساباتنا الأمور الاقتصادية ؛ وأهمها التكاليف والمنفعة ومن الذي سوف يدفع . كما يجب أن يؤخذ في الحسبان التمويل المطلوب لتنفيذ الاستراتيجية ، وتحديد مصادر وطرق التمويل والمؤسسات المسؤولة ، ومن الذي سيضع الميزانية ، وما العائد الناتج من تطبيق الاستراتيجية ، وتكاليف التدريب ، ومرتببات القائمين علي هذا التنفيذ.

الخطوة السابعة:

تقييم البدائل

وفيها يتم حصر البدائل التي يمكن اتخاذها في حالة فشل إحدى الخطط أو في حالة استحالة تنفيذها . ويفضل أن تكون هذه البدائل متاحة عمليا ؛ فيمكن - علي سبيل المثال - استخدام البحيرات المهواة

(بحيرات الأكسدة) للتخلص من الصرف الصحي في حالة توفر الأرض وعدم وجود تمويل مادي كاف ، كما يجب تقييم كل بديل علي حدة.

الخطوة الثامنة:

اختيار مكان البدء

لا يمكن تنفيذ الاستراتيجية علي مستوي الدولة أو الوطن العربي كله ، ولكن يمكن البدء بقرية أو مدينة أو محافظة ؛ حيث عادة ما تتواجد عوائق طبيعية – مثل جيواوجيا المكان ، و الفيضان ، و المياه السطحية ، و مدي ثبات التربة ، و الرياح أو عوائق إيكولوجية مثل الغلورا النباتية – وعوائق بشرية ، أو عوائق استعمال الأراضي وغيرها من العوامل.

الخطوة التاسعة:

إعادة استعراض ما تم، وإضافة الجديد

وفي هذه المرحلة يعاد النظر فيما تم الوصول إليه من الاستراتيجية، وإعادة اختيار الأهداف والعوائق وإضافة بعض المعلومات الحديثة الواردة، التي تفيد صياغة الاستراتيجية.

الخطوة العاشرة:

خلق وتقييم خطط بديلة

علي ضوء الدراسات السابقة تتم إعادة خلق وتقييم خطط بديلة ، وخاصة إذا تمكنا من إدخال المعلومات في موديلات حسابية ؛ بحيث تعطينا مؤشرات قد تكون مختلفة عما سبق ، وفي هذه المرحلة تلعب الموديلات الحسابية دورا هاما في الاسهام في إيجاد خطط بديلة وتقييمها.

الخطوة الحادية عشر

القرار السياسي

في هذه الخطوة يقوم صانع القرار باستعراض الاستراتيجية كلها وعرض أوويات التنفيذ ، مع استعراض كل مقومات النجاح

والفشل قبل البدء .

وهنا تلعب التشريعات البيئة الدور الأساسي في تنفيذ وإدارة الاستراتيجية .

٢- وضع السياسات العامة البيئية:

إن وضع السياسة العامة البيئية ليس فى الحقيقة جزءاً من وضع الهيكل التشريعى، ولكنه بالضرورة من الأسس الواجب معرفتها قبل وضع نظام لحماية البيئة .

ويرجع فشل معظم السياسات الوطنية لحماية البيئة إلى غياب هذه النقطة، ففى أية دولة لابد أن يتواجد خطط محلية أو إقليمية، أو خطط قطاعية ؛ حيث يجب أن تتواجد خطط قومىة على المستوى المحلى ،على أن تتسم هذه الخطط بالمرونة .

ويجب أن يتم وضع هذه السياسات المرنة عن طريق الحكومات المركزية وليس عن طريق المحافظين أو صانعى القرار . فعلى سبيل المثال يجب أن تكون القرارات الخاصة بسياسة الطاقة والنقل وسياسة إستخدام الطاقة النووية وغيرها من سياسات الدولة وليست من سياسات صانعى القرار أو المحافظين . ولكن - نظراً لظاهرة اللامركزية التى يجب أن تتسم بها مكافحة التلوث فى كثير من الدول - فيجب أخذ هذا فى الحسبان بقصد وضع تشريعات تسهل حماية البيئة .

٣- وضع مستويات للسياسات الخاصة التي تتعلق بالمشاكل البيئية :

ففى أى نظام للحماية لابد من وضع أهداف تعكس المخاطر
التي يمكن تجنبها ونسبة هذا التجنب ، على أن تكون هذه الأهداف
معتمدة . ويمكن استبعاد مستويات ملوثات الهواء بحدود أقل فى
مستواها من المستويات المفروضة .

فمثلا يمكن وضع حدود للرصاص من ١ - ١٠ مليجرام فى كل
متر مكعب هوا ، وليست هذه حدوداً قاطعة ولا مستويات عالمية
وليست مفروضة أو وجوبية ، ولكنها وضعت لتقليل حجم المشكلة .

وقد تكون هذه المستويات مختلفة فى الدولة الواحدة طبقاً
لظروف كل اقليم من الأقاليم ، وعلى ذلك فتعتبر مثل هذه الحدود
حدوداً خاصة بهذا الجزء من الدولة ؛ الهدف منها هو تقليل كمية
الملوثات فى البيئة وليست ازالة الأثر الجانبي على الانسان ، وفى حالة
نجاح هذه المستويات الخاصة يمكن إعادة تحسين هذه المستويات عن
طريق رفع حدود هذه المستويات ؛ وبالتالي تتم عملية تحسين البيئة
خطوة بعد خطوة وتدرجياً .

٤- تحديد المستويات والسياسات على المستوى الفردي:

الفرد فى المجتمع هو الأساس الذى توضع على أساسه الإجراءات التشريعية فعلى سبيل المثال يختلف الأفراد فى مدى استيعابهم للملوثات من مكان إلى آخر، ومن مستوى معيشى إلى آخر . وفى كل حالة من الحالات يحتاج الى مستويات خاصة طبقا لهذه المعايير.

وأقرب الأمثلة على ذلك مشكلة الضوضاء التى يتقبلها إنسان ولا يتقبلها إنسان فى مكان آخر.

٥- التنفيذ الإجبارى للمستويات المسموح بها والمرخص بها:

من الناحية العملية ، من أهم المواضيع فى القوانين البيئية الموضوع الذى يتضمنه السؤال التالى : هل وسائل التنفيذ سهلة أم هناك صعوبة فى تنفيذها أم أنها تحتاج إلى منفذين لهم السلطة الإجبارية لتنفيذ هذه التشريعات ؟.

وتمتاز القوانين البيئية بميزة تفوق القوانين الجنائية، حيث ان للسياسة دورا هاما فى المساعدة على تنفيذ هذه القوانين .وعادة ما

تتجه الحكومات إلى استخدام نوعية من القرارات والقوانين الملزمة ، فبعضها تصدر عن الجهات الإدارية التى تختص بعمل مخالفات قد تكون فورية وقابلة للتنفيذ وأخرى قرارات أو قوانين يتم تنفيذها عن طريق القضاء نظرا لمخالفتها لقوانين وضعية يتم تنفيذها عن طريق الدولة وليس عن طريق الجهات الإدارية.

٦-توفر المعلومة البيئية والتشريعات المنظمة لها:

من المبادئ الهامة لتطبيق التشريع ضرورة أن يعلم الملوث والجهات الشعبية المعلومات الكافية عن القوانين وفى نفس الوقت حالة البيئة فى هذا المكان ، على أن تتوفر المعلومات والمطبوعات التى تنظم هذا الموضوع وكيفية العمل بهذه القوانين .

ولقد أوضحت الدراسات أن عمليات التسجيل قد وفّرت المعلومة الكافية التى عن طريقها تتم عملية التنفيذ الجبرى لحماية البيئة بطريق غير مباشر . و رغم صدور الكثير من القوانين فى حماية البيئة إلا أن هذه القوانين الموضوعة لحماية البيئة غير فعّالة ولم تدخل فى نطاق التطبيق .

إن معظم ما عاجله المشرّع من التشريعات المختلفة فى مسائل

البيئة لم يصدر عن قصد هادف ومتكامل لخدمة البيئة بصورة شاملة ؛
بمعنى أنها لم تقم على أساس مبنى سليم ، وهى فى معظمها تعالج
جوانب تتصل بنشاط المرفق الصادر عنه التشريع ؛ الأمر الذى لا
يحقق المعالجة المتكاملة والمنشودة للبيئة وقضاياها ؛ ذلك أن البيئة
نظام متكامل ومتصل ومتعدد الجوانب . والمعالجة الجزئية لقضاياها لا
تستقيم .

كما يجب أن تستند هذه التشريعات الى القواعد القانونية فى
شأن البيئة على أساس دستورى يدعم أحكامها ؛ فهناك أكثر من ٢١
دولة قد اوردت فى دساتيرها أحقية المواطن فى بيئة نظيفة .

و معظم التشريعات لم تهتم بتعريفات البيئة والتلوث
ومصادره فمن المعلوم أن القاعدة القانونية تتميز بانها جامعة مانعة
بمعنى أن يتحدد لها الحالات الواجب تطبيق احكامها عليها ويستبعد
ما عداها . كما ان التشريعات البيئية لم تحدد المخالفات البيئية فى
الاطار الذى يتفق وحجمها الحقيقى وآثارها المترتبة ؛ فهى تتسم
بعمومية الضرر وهى تعلم أن الضرر قد يمتد لعدة اجيال قادمة كما أن
عملية تجريم المخالفات البيئية لم تتدرج عقوبتها وفق حجم الضرر كذا
أن مسألة الإثبات تمثل عبئا كبيرا على المتضرر سواء كان فردا أم
جماعة أم مجتمعا . كما أن غياب المعايير والضوابط والرصد البيئى
يجعل التشريعات البيئية تقف موقف الحائر فى إثبات التجريم .

لذلك سوف نلقى الضوء على ما يجب أن يلم به المشرع من
المعلومات البيئية التالية.

البيئة محل الحماية

ماهية البيئة

المفهوم اللغوي للبيئة

فكّ اللغة العربية يقال وأباه منزلاً وبواه إياه وبواه له وبواه فيه،
بمعنى هيأه له وأنزله ومكن له فيه.

وتبرأت منزلاً أى نزلته . وقوله تعالى " الذين تبرؤوا الدار
والإيمان " .

والاسم من هذه الأفعال البيئية ، فاستبأه أى اتخذ مباءة ،
بمعنى نزل وحل به .

فالبيئة/الباء والمبالغة كلمات تدل على المنزل والموطن . ويقال
أيضاً : البيئة بمعنى الحالة ، حال التبرؤ وهيئته ، وهى الاسم من البرؤ .
ويقال عن البيئة أيضاً المحيط ، فنقول « الإنسان ابن بيئته » ،
والبيئة الاجتماعية بمعنى الحالة ، ومنه يقال « وإنه لحسن البيئة » .

وفق اللغة الإنجليزية ، يستخدم لفظ Environment للدلالة على مجموع كل الظروف الخارجية المحيطة والمؤثرة فى تنمية حياة الكائن الحي أو مجموع الكائنات الحية .

وكذلك يستخدم للدلالة على الوسط أو المحيط أو المكان الذى به الكائن الحي ويؤثر فى حياته.

وفق اللغة الفرنسية ، يتطابق هذا اللفظ الإنجليزى Environment مع اللفظ الفرنسى Environment الذى يعنى مجموع كل الظروف الخارجية والطبيعية للوسط ؛ من هواء وماء وأرض والكائنات الحية الأخرى المحيطة بالإنسان .

وتذهب الموسوعة الفلسفية والنفسية إلى وضع مرادفات لجميع الألفاظ اللغوية فى معظم لغات العالم كمرادفات لكلمة «البيئة» ،
والتي تترادف بين كلمات الوسط، والمحيط ، والمكان ، والظروف المحيطة ، والحالات المؤثرة. وذلك فى كل من اللغة الألمانية والإيطالية والفرنسية.

المفهوم الاصطلاحي للبيئة

من الوجهة العلمية نجد علماء البيئة وعلماء الطبيعة

والفيزياء والكيمياء وعلماء المياه والرى والزراعة (العلوم الطبيعية ككل)، يذهبون إلى وضع مصطلح علمى محدد لمفهوم البيئة يرى أن البيئة هي: "مجموع الظروف والعوامل الخارجية التى تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر فى العمليات الحيوية التى تقوم بها". ويقصد بالنظام البيئى أية مساحة من الطبيعة وما تحوية من كائنات حية ومواد غير حية فى تفاعلها مع بعضها البعض ومع الظروف البيئية، وما تولده من تبادل بين الأجزاء الحية وغير الحية، ومن أمثلة النظم البيئية الغابة والنهر والبحيرة والبحر.

فنجد الموسوعة المانية - على سبيل المثال - تذهب إلى أن مفهوم البيئة هى: "مجموع كل المواد المحدثه والمؤثرة التى تعتمد عليها الكائنات الحية، وتزداد أهمية هذه العوامل بقدر تعلقها بالكائن الحى".

والتمييز بين مكونات البيئة ككل يكون فقط فى تلك الأجزاء التى تؤثر تأثيراً مباشراً على الكائن الحى (الأجزاء الإيكولوجية).

وأكثر من هذا فإن البيئة تنقسم إلى جزء حى (biotic) Living part وجزء غير حى Nonliving (abiotic)

أما علماء الاقتصاد والقانون ، فنجد أن مفهوم البيئة عندهم

هي : "مجموعة من العوامل والظروف الفيزيكية والاقتصادية والثقافية والجمالية والاجتماعية التى تحيط وتؤثر في رغبة وقيمة الملكية، والتى تؤثر أيضا فى نوعية حياة الناس. Quality of people's life. فنجد أن علماء الاجتماع والفلسفة وعلماء النفس لديهم تعريفا لمفهوم البيئة يتفق وزاوية التخصص والدراسة.

ولمجد موسوعة العلوم الاجتماعية تعرف البيئة على أنها: "مكونات كل المصادر والعوامل الخارجية التى من أجلها الإنسان أو مجموعة من الناس ، أو يكونون ذوى حساسية لها".

ويمكن تقسيم البيئة إلى عناصر فيزيائية، ثقافية، اجتماعية ، على أن الحدود بين تلك العناصر يمكن أن تختلف وفقا للميل النظرى للملاحظ.

وقد ذهب قاموس العلوم الفلسفية إلى تعريف مصطلح البيئة على أنه: "مصطلح لكل مجموع الظروف والشروط الخارجية التى تؤثر فى الكائن الحى فى أية مرحلة من مراحل وجوده".

أما علماء التربية والتعليم فقد وصلوا إلى مفهوم أشمل وأوسع لتعريف البيئة ، فترى موسوعة التربية أن لفظ البيئة "يشمل كل ما

يمكن رؤيته أو ملاحظته في المحيط والوسط الفيزيقي والبيولوجي والتاريخي، الذي يعيش فيه الإنسان".

وبالتالي فالدراسات البيئية ليست فقط مزيجاً من الدراسات الجغرافية والبيولوجية والتاريخية والاجتماعية، ولكنها أداة في تقدم اتجاه وسلوك العقل ؛ لتغير مصلحة أو مفهومة البيئة ككل (نظرة جامعة شاملة).

الباب الثاني

أهم التشريعات البيئية أو ذات المغزى البيئي في مصر

يحصّر عدد القوانين المتعلقة بالبيئة في مصر وجد انه تخص
خمس عشرة وزارة تحكم التشريعات البيئية فيها ٩١ قانوناً وأحد
عشر قرار رئيس جمهورية ، و٢٩٢ قراراً وزارياً وقرار من رئيس
مجلس الوزراء . ورغم كل ذلك صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وهو
الوحيد القانون البيئي في مصر.

ويتحكم في التشريعات البيئية الوزارات التالية:

- وزارة الإسكان : بها ١٢ قانونا وواحد وعشرون قرارا وزارياً
ذا مغزى بيئي .

- وزارة البترول والثروة المعدنية : ويخصها قانون واحد ذا مغزى

بيئي .

- وزارة الشؤون الاجتماعية وتحكم في البيئة بقانونين وقرار وزاري معدل .

- وزارة التموين والتجارة الداخلية : وتحكم في البيئة بواسطة ثلاثة قوانين وسبعة وستين قرارا وزاريا .

- وزارة الثقافة : ويحكم المشاكل البيئية فيها قانونين وقرار للسيد رئيس الجمهورية.

- وزارة الداخلية : وبها ثمانية قوانين واحدي عشر قرارا وزاريا

- وزارة الري: وبها قانونين وأربعة قرارات وزارية

- وزارة الزراعة والامن الغذائي : وتحكم في البيئة بخمسة قوانين و٢٨ قراراً وزارياً.

- وزارة السياحة : وتحكم في المشاكل البيئية بقانونين.

-وزارة الصحة : وهي أكثر الوزارات في تشريعاتها ذات

المغزي البيئي فيحكم البيئة فيها ٣١ قانونا" و١٠٧ قرارا" وزاريا" و٣ قرارات للسيد رئيس الجمهورية وقرار للسيد رئيس مجلس الوزراء .

- وزارة الصناعة.: وفيه خمس قرارات للسيد رئيس

الجمهورية ٢١ قراراً وزارياً

- وزارة القوى العاملة والتدريب : تتحكم بثمانية قوانين و٢٥ قراراً وزارياً.

- وزارة الكهرباء والطاقة : وتتحكم في البيئة بثلاثة قوانين .

- وزارة النقل والمواصلات والنقل البحري : وتتحكم في البيئة من خلال عشرة قوانين وقرارين من السيد رئيس الجمهورية وسبعة قرارات وزارية.

- وزارة التعمير والمجمعات الجديدة ويخصها قانونان .

وفيما نص لاهم القوانين البيئية او ذات المغزي البيئي في مجالات البيئة المختلفة:

اولا : تشريعات حماية الهواء

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٧٤ لسنة ١٩٦٩

بإنشاء لجنة عليا لحماية الهواء من التلوث

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛ وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤

بشأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة و
المضرة بالصحة والخطرة والقوانين المعدلة له ؛ وعلى القانون رقم
٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ؛ وعلى القانون رقم
٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة ؛ وعلى القانون رقم ٣٧٢
لسنة ١٩٥٦ فى شأن الملاهى ؛ وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨
بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها والمعدل بالقانون رقم ٤١ لسنة
١٩٦٤ ؛ وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام
الادارة المحلية ؛ وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم
المباني ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٩١ لسنة ١٩٦٧ فى
شأن بعض الاحكام الخاصة بالامن الصناعى والتراخيص بإقامة
المحال الصناعية والتجارية والمحال العامة والملاهى ؛

قور

مادة ١ - تنشأ بوزارة الصحة لجنة عليا لحماية الهواء من التلوث

مادة ٢ - تختص هذه اللجنة بالآتى:

(١) دراسة مصادر تلوث الهواء من أماكن انبعاثها وتقديم
التوصيات بشأن تلافى أضرارها .

٧ (ب) وضع السياسة العامة التي تستهدف حماية الهواء من التلوث

بالشوائب الضارة بصحة الانسان والحيوان والنبات.

٨ (ج) وضع المعايير والمواصفات القياسية للهواء في الأجواء

المختلفة.

٩ (د) تقرير خطة الأبحاث والدراسات اللازمة لمواجهة الأخطار

الناجمة عن تلوث الهواء وتحديد الخطوات التنفيذية في هذا المجال .

١٠ (هـ) تمديد التدابير اللازمة لمواجهة الأخطار الطارئة ، ومتابعة

تنفيذها .

١١ (و) الاستعانة بالجهات والمعامل المتخصصة المحلية منها أو

الدولية للقيام بإجراء الدراسات وعمل التحاليل اللازمة .

١٢ (ز) دراسة مشروعات التخطيط العمراني والمناطق الصناعية

على مستوى الجمهورية (فيما يدخل في اختصاص هذه اللجنة و

إقرارها قبل التنفيذ .

١٣ (ح) اقتراح واعداد التشريعات المنظمة لضمان نقاء الهواء.

١٤ (ط) متابعة تنفيذ قرارات اللجنة .

مادة ٢ - تشكل اللجنة على الوجه الآتي

(١) وزير الصحة رئيسا .

(٢) وكيل وزارة الصحة.

- (٣) وكيل وزارة الإسكان والمرافق.
- (٤) مدير المركز القومى للبحوث .
- (٥) وكيل وزارة العمل.
- (٦) وكيل وزارة الصناعة.
- (٧) وكيل وزارة الداخلية
- (٨) وكيل وزارة الادارة المحلية.
- (٩) وكيل وزارة الانتاج الحريى.
- (١٠) وكيل وزارة الزراعة.
- (١١) ممثل لمؤسسة الطاقة الذرية.
- (١٢) مدير عام الإدارة العامة للصحة الوقائية . . مقرارا
- (١٣) مدير عام الإدارة العامة للوائح و الرخص.
- (١٤) مدير عام الإدارة العامة للأمن الصناعى بوزارة العمل.
- (١٥) مدير عام مصلحة الكفاية الإنتاجية بوزارة الصناعة .
- (١٦) رئيس قسم طب الصناعة بكلية طب جامعة القاهرة.
- (١٧) رئيس قسم تلوث الهواء بالمركز القومى للبحوث.
- ولوزير الصحة أن يختار أعضاء آخرين لعضوية اللجنة لا يزيد عددهم علي خمسة ، ولرئيس اللجنة أن يدعو لحضور الجلسات من

يرى الاستعانة به وكذا ممثلين الجهات الأخرى عند عرض موضوعات خاصة بها .

مادة ٤ - تبلغ قرارات اللجنة إلى الجهات المعنية حكومية وغير حكومية وتكون قراراتها ملزمة لهذه الجهات .

مادة ٥ - اللجنة أن تضع اللوائح اللازمة لسير العمل بها ويصدر بها قرار من وزير الصحة .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ من ربيع الأول سنة ١٣٨٩ (٢٤ مايو سنة ١٩٦٩) .

وزارة الصحة

قرار رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧١

في شأن معايير تلوث الهواء الجوى للمؤسسات
والوحدات الصناعية التابعة لها

وزارة الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن
المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة المضرة
بالصحة والخطرة والمعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦؛ وعلى

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء لجنة عليا لحماية الهواء من التلوث؛ وعلى قرار وزير العمل رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ الخاص بأقصى درجات التركيز المسموح بتواجدها في أثناء العمليات الصناعية ؛ وعلى موافقة اللجنة العليا لحماية الهواء من التلوث بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٧١/٤/٥ :

قرر:

مادة ١- يراعى ألا تزيد نسبة التلوث داخل أجواء العمل وفي الجو العام الخارجى علي النسب المقررة بالجدول المرافق لهذا القرار.

مادة ٢- على جميع الجهات والمؤسسات الحكومية والأهلية اتخاذ الاحتياطات والاشتراطات اللازمة لضمان عدم ارتفاع نسب التلوث الناتجة عن تشغيل الوحدات الصناعية التابعة لها - عن الحد المقرر بالجدول المرافق لهذا القرار .

مادة ٣ - يغلق بالطريق الإدارى كل مؤسسة أو وحدة تزاوّل نشاطاً صناعياً ينجم عنه تلوث بالجو الداخلى للعمل أو الجو العام الخارجى تزيد علي الحد المسموح به بهذا القرار.

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ

نشرہ ،

تحريرا في رجب سنة ١٣٩١ (١٦ من سبتمبر سنة ١٩٧١) .

لیکٹور : عبیدہ محمود سلیم

الحد الأقصى المسموح به في جو العمل و الجو العام
الخارجي

أولاً - الغازات و الأبخرة:

الهواء الخارجي المتوسط		الهواء الداخلي للمصانع		
خلال ٢٤ ساعة		تعرض لمدة ٨ ساعات		المادة
جزئ لكل مليون جزء هواء	ملي جم / متر ^٣ هواء	جزئ فوائى لكل مليون جزئ	ملي جم / متر ^٣ هواء	
٧	١٢	٢٥٠	٢٠٠	الاستاتالمايد
٢٢	٨٠	٢٥٠٠	١٠٠٠	الاستون
٧٠	٠.١٥	١.١٨	٠.٥	الأكروايين
٢.٢٥	٢.٣٥	٧٠	١٠٠	الأمونيا
١٦٥	٠.٦٥	١.٩	٥	لايثيلين
—	—	١٦٥	٠.٥	الأرسين
١	٣	٨٠	٢٥	البنزول
—	—	٦	١	البروم
٢.٣	٢.٩	٦٠	٥٠	اول اكسيد الكربون
٠.٢	٠.٩	٢.٩	١	الكوبور
٣	١٤	٢٥٠	٧٥	الكوبورينين
١.٧	٨	٢٥٠	٥٠	الكوبورينيد

١٩	٠.٢	٢٢	٥	الكريزول
٤٦	١٢	١٤٠٠	٤٠٠	السيكلوهكسكين
١٥	٢	٤٠٠	١٠٠	السيكلوهكسانول
٦	١.٥	٢٠٠	٥٠	السيكلوهكسانون
٧٥	٤٠	١٩٠٠	١٠٠٠	الكحول الايثيلي
٥٠	١٥	١٢٠٠	٤٠٠	الاثير الايثيلي
٢.٥	٢	٦	٥	الفرمالدهيد
٠.١	٠.٠٢	١	٥	الظفر
-	٢٠	-	٥٠٠	الجازولين (بنزين الغريبات)
٨٥	٢٠	٢٠٠٠	٥٠٠	الهبتين
٧٠	٢٠	١٨٠٠	٥٠٠	الهكسين
٠.٤	٠.٠٢	١	٠.١	اليد
٠.١٥	٠.٠٢	٥	١	اليتروينزين
٠.١٥	٠.١٥	٥	٥	اليتروجلوسون
-	٢٠	-	٥٠٠	الاكتين
٠.١	٠.٠٢	٠.٢	٠.١	الاورين
١٠٠	٢٢	٢٠٠٠	١٠٠٠	البنين
٠.٤	٠.١	٢٠	٥	الفيئول
٠.١٥	٠.٠٢	٤	١	الفوسجين
٠.٢	٠.١	٥	٣	الفوسفين
-	-	٥٥	١	استايين
-	-	٥٩٠	١٠٠	استيرين
-	-	٥٥	١	اول كلوريد الكبريت
٢٥	٦	٨٠٠	٢٠٠	التقاون
٢.٥	١.٧	٢٢	٥	لورث - تلويدجين
-	٤	-	١٠٠	الترينتين
٢.٩	٦	٩٠٠	٢٠٠	الزيان
٢.٥	٢	٢٥٠	٢٠٠	الكحول الميثيلي
٩٠٠	٥٠٠	٩٠٠٠	٥٠٠٠	ثنائي اكسيد الكريون

٢٠	٦٠	٢٠٢	٢٠٦	ثاني كبريتيد الكريون
٥٠	٢٠٠	٥	٢٥	ثاني كلوريد الاثين
٥	١٠	٠.١	٢	ثاني اكسيد النيتروجين
٥	١٣	٠.٧٥	٢	ثاني اكسيد الكبريت
٥	٠.٢٥	٢	١	ثلاثي كلوريد الفوسفور
١٠	٢٥	٣٥	٨٥	حامض الخليك
١٠	٢٥	٢	٥	حامض النيتريك
٤٠٠	١٥٠٠	١٥	٦٠	خلات الاثيل
١٠	١١	٢٥	٤	سيانيد الايدروجين
٣٠٥	٢	٠.٢	٠.٠٥	سيانيد الايدروجين
٢٥	١٦٠	١	٦	رابع كلوريد الكريون
٣	٢٥	١	٠.١	فلوريد الايدروجين
٥٠٠	-	١٥	-	نفثا البترول
٢٠٠	-	٧	-	نفثا الفحم
٢٠	٢٨	٠.٢	٠.٠٣	كبريتيد الايدروجين
٥	٧	٠.٠٨	٠.٢	كلوريد الايدروجين

ثانيا - الأثرية والجسيمات السائلة السامة المعلقة بالهواء

المادة	معرض لمدة ٨ ساعات	متوسط خلال ٢٤ ساعة
ملي جرام/متر ^٣ هواء	ملي جرام/متر ^٣ هواء	
السنج (الانخان)	-	٠.١٥
أنتيمون	٥	٠.٥
السيانيد	٥	١٧
أورثايترو كوينول	٢	٠.٦
الفلورينات	٢٥	٠.٨
أكسيد الحديد	١٥	٥
الرمصاص	٢	٠.١٤

٥٥	١٥	أكسيد المغنسيوم
٢	٦	المنجنيز
٠٠٣	١	الزنك
٠٠٥	١	الفلور
٠٠٥	١	السيلينيوم
٠٠٥	١	التيلوريوم
٥	١٥	أكسيد الزنك
٠٠٥	٥	باريوم
-	١	ث.ن.ث.
٠٠٥	١	ثنائي نيترو تولوين
١٧	٥	ثلاثي كلوروفنتالين
٠٥	١	ثلاثي نيترو تولوين
٠٠٥	١	حامض الكروميك والكرومات في صورة كرا ٣
١	١	حامض الكبريتيك
٠٣	١	خامس كلوريد الفسفور
٠٣	١	خامس سلفيد الفسفور
٠٢	٥	خامس كلوروفنتالين
٠٢	٥	خامس كلوروفينول
-	١	ك.د.ث.
-	٠٧٥	رابع إيثيل الرصاص مقاس كرماس
٠٠٥	٥	زولنج
٠٠٥	١	كالميم
٠٠٣	٤	كلور ثنائي الأثيل

الثا - التجربة الطبيعية المألوفة :

المادة	مليون جسم/متر ^٢	تعرض لمدة ٨ ساعات	متوسط خلال ٢٤ ساعة
		مليون جسم/متر ^٢	مليون جسم/متر ^٢
الأمبيستوس	١٧٠	-	-
التراب غير المحتوي على السلكا الحرة	١٨٠٠	٩٠	٩٠

—	٧٠٠	الميك (تحتوى على أقل من ٥٪ سلكا حرة)
٦٠	١٨٠٠	الاسمنت البورتلاندى
—	٧٠٠	يودرة التلك
			السيلكا:
٩	١٨٠	(أ) تحتوى على أكثر من ٥٠٪ سلكا حرة
٢٥	٧٠٠	(ب) تحتوى على ٥ - ٥٠٪ سلكا حرة
٦٠	١٨٠٠	(ج) تحتوى على أقل من ٥٠٪ سلكا حرة
—	٧٠٠	أثرية للطلاءات

ملحوظة: الكميات المذكورة عالية للجسيمات التي يزيد قطرها عن ١٠ ميكرونات .

رابعاً - الأثرية و المواد المترسية:

(أولاً) فى المناطق السكنية والتجارية يجب ألا تزيد كميتها على ٢٠

طنناً / الميل المربع / شهر .

(ثانياً) المناطق الصناعية يجب ألا تزيد كميتها على ٤٠ طنناً / الميل /

المربع / شهر .

وزارة الصحة

قرار رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٧٩

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال

الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة

بالصحة والخطرة ، و المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء

اللجنة العليا لحماية الهواء من التلوث؛ وعلى قرار وزير القوى العاملة والتدريب المهني رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ الخاص بأقصى درجات التركيز المسموح بتواجدها في أثناء العمليات الصناعية ؛ وعلى القرار الوزاري رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧١ في شأن معايير تلوث الهواء الجوي للمؤسسات الصناعية والوحدات التابعة لها ؛ وعلى موافقة اللجنة التنفيذية لحماية الهواء من التلوث بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٧٩/٥/٥ :

قرار:

مادة ١ - يضاف الى الجداول الملحقه بالقرار رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ما يلي:

"يراعى ألا يزيد معدل مستوى التلوث السنوى فى الجو العام الخارجى من غاز ثانى أكسيد الكبريت علي ميكروجرام فى المتر المكعب من الهواء " .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

تصريحا" فى ٥ من رجب سنة ١٣٩٩ (٢١ مايو سنة

١٩٧٩).

قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١

فى شأن الوقاية من أضرار التدخين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه وقد أصدرناه:

مادة ١- لا يجوز استيراد أو تصدير أو إنتاج السجائر أو التبغ أو عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع ما لم تكن مطابقة للمواصفات والمعايير والاشتراطات التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الدولة للصحة بالاتفاق مع وزير الصناعة.

على أن تتضمن هذه المواصفات على ألا تزيد نسبة القطران على ٢٠ مجم فى السيجارة الواحدة و يجوز تخفيضها بقرار من وزير الدولة للصحة بالاتفاق مع وزير الصناعة .

مادة ٢- تختص وزارة الصحة بالرقابة على مدى مطابقة السجائر وكافة أنواع التبغ المحلية والمستوردة للمواصفات المبينة بهذا القانون وبلائحته التنفيذية ، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القوانين السارية.

مادة ٣- يجب أن يبين على كل علبة سجائر أو تبغ منتج محليا أو مستوردة نسبة مانتي النيكوتين والقطران والمواد الأخرى التى

يصدر بها قرار من وزير الدولة للصحة ، ويجوز بقرار منه إضافة بيانات أخرى لإثباتها على علب السجائر أو التبغ المشار إليها .
كما يجب أن يثبت على كل علبة التحذير الآتى نصه: "التدخين ضار جدا بالصحة".

مادة ٤- يحظر على الهيئات التابعة للدولة والأشخاص الاعتبارية العامة ووحدات القطاع العام ودور العرض والمسارح والأندية الرياضية الإعلان بآية صورة من الصور أو الترويج لبيع السجائر ومنتجات التبغ الأخرى طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٥- يقتصر الإعلان عن السجائر ومنتجات التبغ فى غير الحالات المبينة فى المادة السابقة على شكل العلبه ومكوناتها و ثمنها ، وعلى أن يتضمن الإعلان نفس التحذير الوارد فى المادة الثالثة و بشكل ظاهر طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية.

مادة ٦- يحظر التدخين فى وسائل النقل العام والأماكن العامة والمغلقة التى يصبر بتحديد قرار من وزير الدولة للصحة.

مادة ٧- مع عدم الإخلال بآية عقوبة أشد يعاقب - بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ، أو بأحدى هاتين العقوبتين - كل من يخالف الأحكام الواردة فى المواد :٢ و٤ وه من هذا القانون.

وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة معا .

وعلى جميع الأحوال يجب الحكم بمصادرة السجائر أو التبغ المضبوط ، ويجوز أن يشمل الحكم اغلاق المصنع أو المتجر الذي ضبطت فيه الجريمة.

مادة ٨- يعاقب كل من يخالف أحكام المادة ٦ من هذا القانون بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على عشرين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين.

مادة ٩- تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الدولة للصحة ، وله اصدار أية قرارات أخرى لازمة لتنفيذه.

مادة ١٠- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره.

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ من شعبان سنة ١٤٠١ (٢٠ يونيو سنة ١٩٨١).

وزارة الصحة

قرار رقم (١) لسنة ١٩٨٢

باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١

في شأن

الوقاية من أضرار التدخين

وزير الدولة للصحة :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١ في شأن الوقاية من

أضرار التدخين ، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٥

باختصاصات ومستويات وزارة الصحة ، وعلى قرار وزير الصحة
رقم ٦٨٤ لسنة ١٩٨١ و القرارات المعدلة له بشأن تشكيل لجنة لوضع
اللائحة التنفيذية للقانون المشار الي ، وعلى الاتفاق مع وزير الصناعة:
قرار:

مادة ١:

(أ) يقصد بعبارة التبغ فى تطبيق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة
١٩٨١ المشار إليه " التبغ المنتج " بون الخام.

(ب) يقصد بعبارة السيجار الواحدة عند تقرير كمية القطران
أنها منتج التبغ المعد للتدخين المغلف بغافاة من ورق لف السجائر
يحيث يكون وزن التبغ المعد للتدخين بها ٨٠٠ ملجم مع السماح
بمجاورة هذا القرار زيادة أو نقصا بمقدار ٢٠ ملجم.

(ج) يقصد بكمية القطران فى السيجارة الكمية الموجودة فى
السخان المعد للتدخين فى السيجارة الواحدة أو أى منتج معد للتدخين
، ويتخذ وزن السيجارة معيارا " قياسيا لتحديد نسبة القطران،

(د) يقصد بالاماكن العامة المغلفة التى يحظر فيها التدخين
جميع الأماكن العامة المغلفة التى يؤمها الشعب ؛ وذلك فى غير
الأماكن المخصصة للتدخين فيها.

(هـ) يقصد بوسائل النقل العام كل وسيلة مملوكة للدولة أو لغيرها تستخدم في نقل أفراد الشعب ويدخل في ذلك وسائل النقل التي تستخدمها الوزارات والهيئات ووحدات القطاع العام والخاص في نقل العاملين بها من أماكن عملهم واليها.

مادة ٢- تكون مواصفات ومعايير واشتراطات السجائر أو منتجات التبغ الذي يجوز انتاجه أو تصديره أو استيراده على النحو المبين بالملحق رقم (١) المرفق بهذه اللائحة والمواصفات القياسية المصرية التي تضعها الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج وتصدر بقرار من وزير الدولة للصحة .

مادة ٣- تكون طريقة تقدير الراسب المكثف والقلويات في بخان السجائر طبقا لما ورد بالملحق رقم (٢) المرفق بهذه اللائحة ، و يكون تقدير الراسب المكثف والقلويات في منتجات التبغ الأخرى ؛ طبقا لطرق التقدير التي تضعها الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ويصدر بذلك قرار من وزير الدولة للصحة.

مادة ٤- يتعين أن يثبت على كل علبة سجائر أو تبغ محلية أو مستوردة كمية مادتي النيكوتين والقطران المشار اليها بالملحق رقم (١) باللغة العربية وبخط مقروء واضح . كما يتعين أن يكون على كل

علبة عبارة "التدخين ضار جدا بالصحة" بذات اللغة وبخط واضح مقروء ، دون أية اضافات سابقة أو لاحقة الى نص هذا التحذير.

مادة ٥- يحظر على المؤسسات التابعة للدولة و الأشخاص الاعتبارية العامة ووحدات القطاع العام ودور العرض والمسارح و الأندية الرياضية أن تكون مجالا للاعلان عن السجائر أو منتجات التبغ أو الترويج لبيع ما نذكر و يقتصر الاعلان عن السجائر و منتجات التبغ سواء المنتجة محليا أو المستوردة في غير الأماكن و الهيئات سالفة الذكر على شكل العلبة ومكوناتها و ثمنها ، على أن يتضمن الاعلان التحذير المنصوص عليه بالمادة (٤) من هذه اللائحة .

مادة ٦- تمنع مهلة قدرها ثلاثة أشهر من تاريخ صدور هذه اللائحة للمنتجين و المصدرين و المستوردين للسجائر و منتجات التبغ فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام الواردة بالمواد ٢ ، و٣ ، و٤ ، و ٥ من هذه اللائحة.

مادة ٧- ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية - و يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره،

تحرر في ٧ من ربيع الأول سنة ١٤٠٢ (٢ يناير ١٩٨٢).

قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٩

بتنظيم استعمال مكبرات الصوت

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ و مجلس النواب القانونى الآتى نصه ،

وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

مادة ١- لا يجوز تركيب أو استعمال مكبرات الصوت فى
المحال العامة أو الخاصة أو فى المنازل أو فى الحفلات بحالة مؤقتة أو
مستديمة ال بناء على ترخيص سابق من المحافظة أو المديرية ، ولا
يجوز استعمال هذه المكبرات الا للأغراض التى صدر الترخيص من
أجلها ، ولا يجوز بئية حال منح الترخيص اذا كان الغرض من
استعمالها إذاعة الإعلانات .

ويجب ألا يستعمل مكبر الصوت الا فى دخل مكان معد لذلك
لا يقل مسطحة عن مائتى متر و لا يتجاوز صوته الحاضرين.

ويجوز للمحافظة أو المديرية إلغاء الترخيص فى أى وقت اذا
وقعت مخالفة لشروط الترخيص.

مادة ٢- يقدم طلب الترخيص الى المحافظة أو المديرية الواقع
فى دائرتها المحل، ويبين فيه الأغراض التى من أجلها يطلب تركيب
المكبرات وعلى المحافظة أو المديرية - بعد معاينة المكان وأخذ رأى

القسم أو المركز المختص - أن تجيب بالقبول أو الرفض فى خلال ثمانية أيام إن كان الطلب خاصا بمكبرات مستديمة ، وفى خلال ٢٤ ساعة ان كان خاصا بمكبرات مؤقتة ، وفى حالة القبول يصدر الترخيص مبينا فيه عدد مكبرات الصوت التى يرخص فى تركيبها و مدة استعمالها و مواعيده و غير ذلك من الشروط التى ترى المديرية أو المحافظة على راحة الجمهور وأمنه.

ويجوز فى الأحوال المستعجلة أن يقدم الطلب الى المركز أو قسم البوليس.

مادة ٣- على أصحاب المحال و المنازل التى يكون بها مكبرات للأصوات وقت العمل بهذا القانون - الحصول على ترخيص بها ؛ وفقا لأحكامه أو إلزالتها خلال خمسة عشر يوما من ذلك التاريخ.

مادة ٤- لا يجوز لأصحاب المحال المعدة لتركيب مكبرات الصوت و لا لعمالهم و لا لغيرهم تركيب الأجهزة اللازمة فى الأماكن الموضحة فى المادة الأولى الا بعد التثبت من حصول صاحب الشأن على الترخيص المنصوص عليه فى تلك المادة.

مادة ٥ (١)- يعاقب كل من يخالف حكما من أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٩ أو القرارات المنفذة له بغرامة لا تقل عن مائة جنيه و لا تزيد على ثلاثمائة جنيه، ويحكم - فضلا على ذلك

بمصادرة الآلات و الأجهزة التى استعملت فى ارتكاب الجريمة ، وفى حالة العود تضاعف الغرامة فى حدها الأدنى و الأقصى فضلا على المصادرة و اغلاق المحل الذى قام بالتركيب لمدة لا تتجاوز سبعة أيام. ويجوز للسلطة المختصة - فى الحالات التى ترى فيها خطرا واضحا على الصحة العامة أو الأمن العام - أن تأمر بصفة مؤقتة بالتحفظ على المحل ووضع الاختام عليه ؛ حتى يتم الفصل فى الدعوى الجنائية، ويكون للقاضى المختص الغاء التحفظ بناء على تنظم صاحب الشأن فى أى وقت قبل الفصل فى الدعوى و ينقضى التحفظ فى جميع الأحوال بانقضاء سبعة أيام على الأمر به.

مادة ٦- على وزيرى الداخلية و العدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، و يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ، ولوزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه.

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم النولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية و ينفذ كقانون من قوانين النولة.

صدر بقصر القبة فى أول جمادى الثانية سنة ١٣٦٨ (٣١ من مارس سنة ١٩٤٩).

النصوص الواردة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣

بإصدار قانون المرور

مادة ٧٤ مكرر (١) - مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأية عقوبة أشد في أي قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على خمسة وعشرين جنيهاً كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية:
١- قيادة مركبة آلية بسرعة تقل عن الحد الأدنى للسرعة المقررة ترتب عليها إعاقة حركة المرور بالطريق.

٢- استعمال قائد المركبة الآلية لها في غير الغرض المبين بخصتها.

٣- تسيير مركبة في الطريق العام تصدر منها أصوات مزعجة أو ينبعث منها دخان كثيف أو رائحة كريهة أو يتطاير من حموياتها أو يسيل منها مواد قابلة للاشتعال أو كضرة بالصحة أو مؤثرة على صلاحية الطريق للمرور أو يتساقط من حمولاتها أشياء تشكل خطراً على مستعملي الطريق أو تؤذيهم.
٤- عدم وضع اللوحات المعدنية للمركبة في المكان المقرر لها.

٥- عدم تزويد المركبة بلجهزة الإطفاء الصالحة للاستعمال أو عدم جعلها في متناول قائد السيارة والركاب.

٦- عدم حمل مركبة النقل البطيء للوحة المعدنية المنصرفة لها أو استعمال لوحة معدنية لغير المركبة المنصرفة لها أو تغيير بيانات أو لون اللوحة المعدنية.

النصوص الواردة باللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة

بقرار وزير الداخلية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٧٤

مادة ١٢- لا يجوز استعمال أجهزة التنبيه إلا في حالة الضرورة لتنبيه

مستعملى الطريق اما الى اقتراب المركبة أو الى خطر ناشئ عنها أو خطر يهددها، كما لا يجوز اعطاء احدى الاشارات الصوتية بطريقة تزعج المارة أو تخلق راحة الجمهور ولا يجوز أن تكون المنبه الصوتى متعدد التغمات أو أن يصدر أنغاماً أو أصواتاً أخرى لا تتفق والغرض من أجهزة التنبيه.

مادة ١٣- يحظر استعمال أجهزة التنبيه الصوتية بصفة مستمرة أو لغير غرض التنبيه أو اذا لم يكن لاستعمالها مبرر من أمن المرور بالطريق. ويحظر بصفة خاصة استعمالها فى الحالات الآتية:

(أ) بالقرب من المستشفيات أو المدارس.

(ب) فى المناطق المأهولة بالسكان من منتصف الليل وحتى الساعة السادسة صباحاً.

(ج) أثناء وقوف المركبة.

(د) فى الأوقات والجهات التى يحددها قسم المرور المختص.

أنواع معينة من أجهزة التنبيه من شأنها الازعاج أو اقلق راحة السكان

مادة ١٤- لا يجوز استعمال المركبات فى مواكب خاصة أو فى تجمعات الا باذن خاص من المحافظة بعد موافقة قسم المرور المختص، ولا يجوز السماح بهذه التجمعات والمواكب اذا أنت الى اقلق الراحة العامة وخاصة ليلاً.

مادة ١٥- لا يجوز وضع أية كتابة أو رسم أو أية بيانات أخرى غير تلك

الواجبة بحكم القانون واللوائح على جسم المركبة أو أى جزء من أجزائها

ولا يجوز استعمال المركبات فى الاعلان بتركيب مكبر صوت بها أو

بوضع لافتات أو نماذج مجسمة على المركبة أو أى جزء خارجى منها الا

بتصريح خاص من المحافظة المختصة بعد موافقة قسم المرور بها ولادة محددة.

ويجوز بعد موافقة قسم المرور المختص بالنسبة لمركبات نقل الركاب و النقل، و النقل المشترك كتابة اسم المالك وعنوانه و علامته التجارية أو رمزه و نوع النشاط الذى يمارسه أو تخصص له المركبة بشرط الا يؤثر ذلك على وضوح البيانات التى يتطلب القانون أو هذه اللائحة أو يشترط قسم المرور المختص اثباتها ووضوح رؤيتها.

مادة ١٣٩- المحرك (الموتور):

يجب أن تتوافر فيه الشروط الآتية:

(١) أن يكون تصميمه من القوة و المتانة بما يتفق مع تصميم المركبة و الغرض من استعمالها و هى بالوزن الأقصى لها.

ويشترط فى محرك المركبة القاطرة فى مجموعة (مقطورات أو نصف مقطورات مع القاطرات) ألا تقل نسبة القوة الصافية له الى الوزن الأقصى لهذه المجموعة عن ٥ حصان فراملى لكل طن مترى واحد.

(٢) أم يكون المحرك بحالة جيدة و لا يخرج منه دخان كثيف بصفة مستمرة مما يؤدى الى الأضرار بسلامة السير و يزعج المنتفعين بالطرق.

(٣) أن يكون المحرك مثبتا بالمركبة تثبيتا متينا على الحملات الخاصة بذلك و أم يكون غطائه (الكبود) سليما محكم الاغلاق.

٤- أن يكون رقم المحرك المميز له عند صنعه مدموغا عليه، فان لم يكن مدموغا عليه و كان موجودا على صيغة ترافق المحرك أو جسم المركبة و جب دمغه على المحرك بمعرفة قسم المرور المختص مصحوبا بالحروف المميزة

للمحافظة الموجودة بها هذا التسم وتاريخ الدماغ فإذا كان المحرك بنون رقم مدموغ ولم يصحبه الرقم المميز له عند صنعه دمع بمعرفة قسم المرور المختص برقم مسلسل بالاضافة الى الحرف المميز للمحافظة وتاريخ الدماغ المختص برقم مسلسل بالاضافة الى الحرف المميز للمحافظة وتاريخ الدماغ. وفى الصالتيه يجب أن يوضع مكان الدماغ ورقمه وتاريخه بتقرير الفحص الفنى ويجب التأكد من وجود الرقم ومطابقتها عند كل فحص شفى أو فحص للمطابقة.

مادة ١٤٠- نورة الوقود:

يجب توافر الشروط الآتية فيها:

- ١- أن تكون خزانات الوقود والأنابيب الموصلة بين أجهزة الدورة سليمة لا تسمح بتسرب الوقود منها.
- ٢- أن تكون فتحة خزان الوقود بعيدة عن ماسورة العادم ومغلقة بغطاء محكم.
- ٣- أن تكون ماسورة العادم (الشكمان) مثبتة تثبيتا محكما وأم تكون سليمة وصالحة للاستعمال وتقى باغرض المطلوب ولا تحدث صوتا غير عادى.

مادة ١٤١- نورة التبريد:

- يجب أن تكون نورة التبريد مضبوطة وليمية ونؤدى الغرض منها ولا تسمح أجزائها بتسرب المياه.
- وفى حالة التبريد بالهواء يجب أن تكون التوربينات المستعملة مضبوطة وصالحة للاستعمال فعلا.

مادة ١٤٩- جهاز التبيه

يجب أن تزود كل مركبة بجهاز تنبيه واضح الصوت ، و لا يجوز أن يكون متعدد النغمات أو من نوع السرينة، أو أن يؤدي الى ازعاج مستعملى الطريق عند استعماله بكثرة مما تقتضى الحاجة مع مراعاة سائر أحكام القانون خاصة فى هذا الشأن (م ٦٩) و المادتين ١٢، ٩ من هذه اللائحة.

قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٧

فى شأن إقامة و إدارة الآلات الحرارية و المراحل

البخارية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه:

مادة ١- مع مراعاة أحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى و الصرف ، لا يجوز لأى فرد أو لأى شخص من الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أن يقيم أو يدير الآلات الحرارية أو المراحل البخارية الثابتة أو المتحركة ، التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة.

ويسرى الترخيص لمدة محدودة لا تقل عن سنة ، وفقا للحالة الفنية، كما يجوز تجديده كلما انتهت مدته ، ويتبع فى اجراءات

التجديدات الاجراءات المتبعة فى الترخيص مع تحصيل ذات الرسوم.
مادة ٢- فيما عدا ما صدر به قانون خاص، تتولى كل جهة من
الجهات الآتية الترخيص بإقامة وإدارة الآلات والمراجل ، وذلك بعد
موافقة الوحدة المحلية على موقع إقامتها على النحو الآتى:

(أ) وزارة الري:

بالنسبة للترخيص بإقامة وإدارة آلات الري و الصرف طبقا
لأحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الري و الصرف.

(ب) وزارة الصناعة:

بالنسبة للترخيص بإقامة وإدارة الآلات و المعدات الصناعية
(ج) وزارة الانتاج الحرى:

بالنسبة للترخيص بإقامة و ادارة الآلات الصناعية ذات الصلة
بالإنتاج الحرى.

(د) وزارة البترول:

بالنسبة للترخيص بإقامة وإدارة المعدات الخاصة بإنتاج
و تكرير و توزيع البترول.

(هـ) وزارة الكهرباء:

بالنسبة للترخيص وإدارة المعدات الخاصة بتوليد وتوزيع
الكهرباء.

(و) وحدات الحكم المحلى:

بالنسبة للترخيص بإقامة وإدارة أية آلات لا تندرج تحت النوعيات السابقة ويصدر الترخيص فى تلك الأحوال من الإدارة العامة لمصلحة الرخص وفروعها بالمحافظات.

مادة ٣- يقدم طلب الترخيص الى الجهة الادارية المختصة مرفقا به الإيصال الدال على سداد رسم النظر وهو خمسة جنيهات للآلات الحرارية التى تزيد قوتها على حصان و المراجى البخارية التى يزيد ضغطها عن ٢ ضغط جوي ولا يتجاوز ثلاثين حصانا فعليا ، و عشرة جنيهات لما تزيد قوتها على ذلك، كما ترفق بالطلب رسومات الموقع والمستندات طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

وعلى الجهة الإدارية المختصة أن تبدى رأيها بقبول الترخيص أو رفضه وإخطار الطالب بذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ، فى ميعاد لا يتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ ورود الطلب للجهة الإدارية المذكورة.

وفى حالة رفض طلب الترخيص ، توضح الأسباب المبررة بذلك.

مادة ٤- يشمل رسم النظر المبين فى المادة السابقة مصاريف المعاينة الأولى وكل معاينة بعد ذلك يحصل عنها رسم قدره جنيهان.

مادة ٥- يجوز للطالب أن يتظلم من القرار الصادر برفض طلبه

الى رئاسة الجهة المختصة باصدار التراخيص خلال ستين يوما من تاريخ ابلاغه بالقرار مؤيدا بالمستندات ، مرفقا به إيصال بتوريد خمسة جنيهات لحساب الإدارة المختصة كرسوم نظر للتظلم.

وعلى المتظلم إليه أن يبت في التظلم بالقبول أو الرفض خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ ورود التظلم . وإذا لم يبت في التظلم خلال تلك الفترة يعتبر التظلم مقبولا .

ولا يرد المبلغ المشار إليه إلا في حالة قبول التظلم طبقا للمستندات و الرسومات التي كانت قائمة لدى الإدارات المختصة وقت رفض طلب الترخيص .

مادة ٦- في حالة انتقال ملكية آلة أو مرجل مما يسرى عليه أحكام هذا القانون من الرخص لهم لأي سبب كان يجب على من ألت إليهم الملكية إبلاغ الجهة الإدارية المختصة خلال شهرين على الأكثر من تاريخ نقل الملكية بأسمائهم وباسم من ينوب عنهم ، وعليهم أن يتخذوا من جانبهم الإجراءات اللازمة لنقل الترخيص اليهم ، وعلى الجهة الإدارية التأشير على الرخص القائمة بما يفيد ذلك ، ويظل المالك القديم مسئولا مع المالك الجديد عن تنفيذ أحكام هذا القانون الى أن يتم التأشير على الرخصة.

مادة ٧- يتولى مهندسو الجهات المنوه عنها في المادة الثانية من

القانون المرور بصفة دورية على الآلات الحرارية ، و المراحل البخارية الخاضعة لأحكام هذا لاقانون للتأكد من تنفيذ أحكامه ولائحته التنفيذية .

ويصدر وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص قرار بمنحهم صفة مأموري الضبط القضائي في اثبات جميع ما يقع من مخالفات ، ولهم في سبيل ذلك حق الدخول في الاماكن التي توجد بها تلك الآلات و المراحل للتفتيش عليها .

مادة ٨- استثناء من حكم المادة (١٧) من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية و التجارية وغيرها المعلقة للراحة و المضرة بالصحة و الخطرة يجب على المرخص له في حالة وجود خطر و شيك الوقوع - على الصحة العامة أو السكينة العامة أو الأمن العام نتيجة لتشغيل آلة حرارية أو مرجل بخارى مما يسرى عليه أحكام هذا القانون - إزالة أسباب هذا الخطر في الميعاد الذي تحدده له الجهة الإدارية المختصة ، فإذا لم يقم بذلك خلال هذا الميعاد جاز للجهة الإدارية المختصة أن تصدر قرار مسببا بايقاف التشغيل ، و ينفذ القرار في هذه الحالة بالطريق الإدارى .

مادة ٩- مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أى قانون آخر يعاقب من يخالف أحكام هذا القانون

بالعقوبة الآتية:

(أ) الغرامة التي لا تقل عن عشرة جنيهاً و لا تتجاوز عشرين جنيهاً في حالة إقامة الآلة الحرارية أو المرجل البخاري دون الحصول على ترخيص سابقته بالإقامة.

(ب) الغرامة التي لا تقل عن عشرة جنيهاً و لا تتجاوز خمسين جنيهاً في حالة تشغيل الآلة الحرارية أو المرجل دون الحصول على ترخيص الإقامة وإذن الإدارة.

وعلى المحكمة أن تحكم في الحالتين السابقتين فضلاً عن الحكم بالغرامة بايقاف تشغيل الآلة.

وإذا إستمر صاحب الشأن في تشغيل الآلة رغم صدور الايقاف تضاعف العقوبة في شأنه.

(ج) الغرامة التي تقل عن عشرة جنيهاً و لا تتجاوز عشرين جنيهاً في حالة تشغيل الآلة أو المرجل البخاري بالمخالفة للشروط التي تم على أساس منح إذن الادارة ، وكذلك في حالة تشغيل الآلة قبل تصيد اذن الادارة . ويجوز للمحكمة في تلك الأحوال أن تقضى - فضلاً عن الحكم بالغرامة - بالحكم بايقاف تشغيل الآلة.

مادة ١٠- جميع المبالغ التي تستحق للدولة بمقتضى أحكام هذا القانون يكون لها امتياز على أموال المدين وفقاً لحكم المادة ١١٣٩ من

القانون المبنى على أن تأتى فى الترتيب بعد المصروفات القضائية.
مادة ١١- تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير
الدولة للحكم المحلى و التنظيمات الشعبية ، خلال ثلاثة أشهر على
الأكثر بالاتفاق مع الوزراء المختصين.

مادة ١٢- يلغى الأمر الصادر فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠
بخصوص الآلات و القيزانات البخارية، كما يلغى كل حكم آخر يخالف
أحكام هذا القانون. ولا يخل ذلك باستمرار العمل بالترخيص السابق
منحها طبقا لأحكام هذا الأمر.

مادة ١٣- ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية و يعمل به
بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره.

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.
صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ ذى القعدة سنة ١٣٩٧ (٢٥ أكتوبر
سنة ١٩٧٧) .

قانون رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٥٤

فى شأن المحال الصناعية و التجارية و غيرها من المحال
المقلقة للراحة و المضرة بالصحة و الخطرة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى الإعلان الدستوري الصادر فى ١٨ من يونية سنة ١٩٥٢ ؛

وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالمحلات الخطرة والمقلقة

للراحة و الضارة بالصحة ، المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢؛

وعلى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس القروية

و البلدية و القوانين المعدلة له؛

وعلى القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء المجلس البلدى لمدينة القاهرة

و القوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء المجلس البلدى لمدينة

الاسكندرية و القوانين المعدلة له

وعلى القانون ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء المجلس البلدى لمدينة بورسعيد

و القوانين المعدلة له .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة؛

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية و القروية و موافقة رأى

مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى

مادة ١- تسرى أحكام هذا القانون على المحال المنصوص عليها

فى الجدول الملحق بهذا القانون سواء أكانت منشأة من البناء أو الخشب أو الألواح المعدنية أو أية مادة بناء أخرى أو فى أرض فضاء أو فى العائمات أو على أية وسيلة من وسائل النقل البرى أو النهرى أو البحرى.

وأوزير الشئون البلدية و القروية - بقرار يصدر منه - أن يعدل فى ذلك الجدول بالإضافة أو الحذف أو النقل ؛ من أحد قسميه الى الآخر.

كما له - بقرار يصدر منه - أن يبين الأحياء أو المناطق التى يحظر فيها إقامة هذه المحال أو نوع منها.

مادة ٢- لا يجوز إقامة أى محل تسرى عليه أحكام هذا القانون أو ادارته الا بترخيص بذلك.

وكل محل يقام أو يدار بدون ترخيص يفلق بالطريق الإدارى أو يضبط اذا كان الاغلاق متعذرا.

مادة ٣- يقدم طلب الحصول على الرخصة الى الادارة العامة بمصلحة الرخص أو فروعها بالمحافظة و المديرية طبق للنموذج الذى يصدر به قرار من وزير الشئون البلدية و القروية مرفقا به الرسومات والمستندات المنصوص عليها فى القرارات المنفذة لهذا القانون . وتبدي تلك الجهة رأيها فى مرفقات الطلب فى ميعاد لا يجاوز شهرا من

تاريخ تقديمه أو وصوله.

وفى حالة قبوله يعلن الطالب بذلك كتابة مع تكليفه بنفع رسوم المعاينة التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الشؤون البلدية و القروية.

مادة ٤- يعلن الطالب بالموافقة على موقع المحل أو رفضه فى ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ دفع رسوم المعاينة. ويعتبر فى حكم الموافقة . فوات الميعاد المذكور دون تصدير اخطار للطالب بالرأى وذلك مع عدم الاخلال بأحكام الفقرة الثالثة من المادة ١ .

وفى حالة الموافقة يعلن الطالب بالاشتراطات الواجب توافرها فى المحل ومدة انمامها.

حتى أتم الطالب هذه الاشتراطات أبلغ الجهة المختصة ذلك ب خطاب موسى عليه ، وعلى هذه الجهة التحقق من اتمام الاشتراطات خلال ثلاثين يوما من وصول البلاغ ، فاذا ثبت إتمام الاشتراطات خلال ثلاثين يوما من وصول البلاغ ، صرفت الرخصة مرفقا بها الاشتراطات الواجب توافرها فى المحل على النوام.

وفى حالة إتمام هذه الاشتراطات يسمح للطالب بمهلة لا تجاوز نصف المهلة الأولى فاذا لم تتم الاشتراطات خلالها الطالب أن يحصل على مهل أخرى لا يجاوز مجموع مددها المهلة الأولى ، على

أن يقوم بأداء رسم إعادة معاينة عن كل مهلة من هذه المهل تعادل نصف قيمة رسوم المعاينة الأولى ، فإذا لم تتم الاشتراطات ، فى نهاية هذه المهل رفض الطلب وتعاد المعاينة عند انتهاء كل مهلة أو قبل انتهائها بناء على إخطار من الطالب بأنه أتم الاشتراطات وتبدأ المهلة من تاريخ المعاينة التى تسبقها . ويجوز للطالب قبل انتهاء المهلة بوقت كاف أن يطلب مدها فى حدود الحد الأقصى المحدد للمهلة .

مادة ٥- إذا انقضى عام من تاريخ انتهاء المدة المحددة لاتمام الاشتراطات دون أن يبلغ الطالب الجهة المختصة باتمامها اعتبر متنازلا عن طلبه.

مادة ٦- يجوز للطالب التظلم من القرار الصادر برفض موقع المحل بخطاب موصى عليه إلى وزير الشؤون البلدية والقروية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغه بذلك ؛ مؤيدا بالمستندات ومرفقا به ايصال دفع خمسة جنيها كضامن ، ولا يرد هذا المبلغ للمتظلم إلا فى حالة الموافقة على الموقع بالحالة التى كان عليها وقت الرفض.

كما يجوز للطالب التظلم من القرار الصادر برفض الترخيص لعدم إتمام الاشتراطات بخطاب موصى عليه مؤيدا بالمستندات إلى وزير الشؤون البلدية والقروية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغه بذلك مؤيدا بالمستندات.

ويصدر الوزير قراره فى التظلم المنصوص عليه فى الفقرتين
السابقتين خلال ثلاثين يوما من وصوله.

مادة ٧- الاشتراطات الواجب توافرها فى المحال الخاضعة
لأحكام هذا القانون نوعان:

(أ) اشتراطات عامة: وهى الاشتراطات الواجب توافرها فى كل
المحال أو فى نوع منها وفى موقعها، ويصدر بهذه الاشتراطات قرار
من وزير الشؤون البلدية و القروية.

ويجوز بقرار منه الإعفاء من كل - أو بعض - هذه
الإشتراطات فى بعض الجهات إذا وجدت أسباب تبرر هذا الإعفاء ،
(ب) اشتراطات خاصة : وهى التى ترى الجهة المختصة بصرف
الرخصة وجوب توافرها فى المحل المقدم عنه طلب الترخيص ، و
للمدير العام لإدارة الرخص أو من ينوب عنه بناء على اقتراح الجهة
المختصة إضافة اشترطت جديدة يجب توافرها فى أى محل مرخص
به.

مادة ٨- لا تصرف رخص المحال الخاضعة لأحكام هذا القانون
الى عديمى الأهلية أو ناقصيها إلا إذا اشتمل طلب الترخيص على
اسم النائب الذى يكون مسئولاً عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون ،
ويسرى هذا الحكم على نواب عديمى الأهلية أو ناقصيها الذين تؤول

اليهم ملكية هذه المحال .

مادة ٩- الرخص التى تصرف لأحكام هذا القانون دائما ما لم ينص فيها على توقيتها ، ويجوز تجديد الرخص المؤقتة بعد أداء رسوم المعاينة.

مادة ١٠- يؤدى المرخص إليهم سنويا رسوم التفتيش التى يصدر بتحديدھا قرار من وزير الشؤون البلدية و القروية.

مادة ١١- لا يجوز إجراء أى تعديل فى المحال المرخص بها إلا بموافقة الجهة المنصرف منها الرخص و تتبع فى الموافقة على التعديل إجراءات الترخيص المنصوص عليها فى المواد ٤ و ٥ و ٦ ، و تحصل رسوم معاينة بقيمة هذا التعديل على أساس الفرق بين قيمة الرسوم المفروضة على المحل قبل اجرائه و قيمتها بعده.

ويعتبر كل ما يتناول أوضاع المحل فى الداخل أو الخارج أو اضافة نشاط جديد أو زيادة القوة المحركة أو تعديل أقسام المحل .

مادة ١٢- فى حالة وجود خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن العام - نتيجة لإدارة محل من المحال التى تسرى عليها أحكام هذا القانون - يجوز لمدير عام إدارة الرخص بناء على اقتراح فرع الادارة الذى يقع فى دائرته المحل إصدار قرار مسبب بإيقاف إدارة المحل كليا أو جزئيا ، ويكون هذا القرار واجب النفاذ بالطريق

مادة ١٣- يجوز التنازل عن الرخصة ، على أن يقدم المتنازل إليه طلبا بنقل الرخصة الى اسمه على النموذج الذى يصدر به قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية وعلى أن يرفق بالطلب عقد التنازل مصدقا على توقيعات طرفية بأحد مكاتب التوثيق.

ويجب أن يقدم طلب نقل الرخصة خلال أسبوعين من التنازل .

مادة ١٤- فى حالة وفاة المرخص له يجب على من آلت إليهم ملكية المحل إبلاغ الجهة المختصة خلال أسبوعين من تاريخ الوفاة بأسمائهم وباسم من يتوب عنهم ، ويكون هذا النائب مسئولا عن تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، وعليهم اتخاذ الاجراءات اللازمة لنقل الترخيص اليهم خلال أربعة شهور من تاريخ الوفاة ، وإلا جاز إغلاق المحل أو ضبطه بالطريق الإدارى .

مادة ١٥- فى حالة صدور قرار وزارى بإضافة أحد أنواع المحال الى الجدول الملحق بهذا القانون أو نقل نوع من القسم الثانى الى القسم الأول وجب على أصحاب هذه المحال تقديم طلب ترخيص وفقا لأحكام هذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بالقرار.

وللمدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص إعفاء المحال التى كانت مدارة وقت صدور هذا القرار من كل - أو بعض -

الاشتراطات العامة المشار إليها في البند (أ) من المادة ٧ .

المادة ١٦- تلغى رخصة المحل في الأحوال الآتية:

١- إذا أوقف المرخص اليه العمل بالمحل و أبلغ الجهة المنصرفة منها الرخصة بذلك.

٢- إذا أوقف العمل بالمحل لمدة تزيد على عامين في محلات القسم الأول و عام واحد في محلات القسم الثانى.

٣- إذا أزيل المحل و لو أعيد بناؤه أو انشأؤه.

٤- إذا كان المحل ثابتا ثم نقل من مكانه.

٥- اذا أجرى تعديل فى المحل بالمخالفة لأحكام المادة ١١ و لم تتم إعادته إلى حالته قبل التعديل خلال المدة التى حددتها الجهة المختصة.

٦- إذا أصبح المحل غير قابل للتشغيل أو أصبح فى استمرار ادارته خطر داهم على الصحة أو على الأمن يتعذر تداركه .

٧- إذا أصبح المحل غير مستوف للاشتراطات الواجب توافرها فيه من حيث الموقع أو عدم اقامة منشآت فوقه .

٨- اذا صدر حكم نهائى باغلاق المحل نهائيا أو بإزالته ..

مادة ١٧- كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه و تتعدد العقوبات بتعدد

المخالفات ولو كانت لسبب واحد.

وفي أحوال المخالفات الجسمية - التي يكون معها في استمرار فتح المحل خطر واضح على الصحة العامة أو الأمن العام يتم التحفظ على المحل بوضع الاختتام عليه ، و يعرض محضر الضبط على القاضي الجزئي لتأييد أمر الضبط خلال ٢٤ ساعة.

مادة ١٨- مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة يجوز للقاضي أن يحكم بإغلاق المحل المدة التي يحددها في الحكم أو إغلاقه أو إزالته نهائيا.

ويجب الحكم بالإغلاق أو بالإزالة في حالة مخالفة أحكام الفقرة الثالثة من المادة ١ و المادتين ٢ ، ١١

وفي حالة الحكم بالإغلاق أو الإزالة تكون مصاريف الضبط والإغلاق والإزالة على عاتق المخالف .

مادة ١٩- في أحوال الحكم بإغلاق المحل أو إزالته يجوز للمحكمة أن تأمر بالتنفيذ رغم الطعن في الحكم بالاستئناف ، وينفذ الحكم بالإغلاق أو الإزالة دون الاعتداد بأي استشكال ، في تنفيذه كما ينفذ بالنسبة الى المحل بأكمله دون اعتداد بما قد يزاوّل فيه من أنواع الأنشطة الأخرى المرخص بها إذا كانت حالة المحل لا تسمح بقصر الإغلاق أو الإزالة على الجزء الذي وقعت فيه المخالفة.

مادة ٢٠ - كل من أدار محلا محكوما بإغلاقه أو إزالته أو أغلق أو ضبط بالطريق الإداري يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تتجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلا عن إزالة المحل أو إعادة إغلاقه أو ضبطه بالطريق الإداري.

مادة ٢١- لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بطريق المعارضة.

مادة ٢٢- يكون لموظفي إدارة الرخص - الذين يندبهم وزير الشؤون البلدية والقروية - صفة مأموري الضبط القضائي في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له. ويكون لهم الدخول في المحال الخاضعة لأحكام التفتيش عليها

مادة ٢٢ مكررا - يجوز بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية إعفاء مدينة أو قرية أو جهة أو أية منطقة منها من تطبيق بعض أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له.

مادة ٢٣- يجوز لوزير الشؤون البلدية والقروية - بقرار يصدر منه - أن يعهد إلى إدارة أي مجلس بلدي بكل أو بعض اختصاصات الإدارة العامة للرخص أو فروعها المنصوص عليها في هذا القانون .

وفى هذه الحالة يكون لموظفى المجالس البلدية - الذين ينبههم وزير الشئون البلدية و القروية - صفة مأمورى الضبط القضائى فى اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون و القرارات المنفذة له ، و يكون لهم الدخول فى هذه المحال للتفتيش عليها .

مادة ١٤- يستثنى من تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢ المحال التى يكون أصحابها قد تقدموا بطلب الترخيص بإداراتها قبل العمل بهذا القانون ، إلى أن يبت فى الطلبات المقدمة منهم بشأن مواقع محلاتهم.

وتظل الرخص و ايصالات الاخطار عند العمل بهذا القانون سارية المفعول و تطبق على المحال الصادرة عنها باقى أحكام القانون ..

مادة ٢٥- يلغى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ المشار اليه و البند ١٠ من المادة ١٢ و البند ٤ من المادة ١٩ من القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه و عبارة " المحلات الخطرة و المقلقة للراحة و المضرة بالصحة " الواردة فى المادة ٢٠ من القوانين أرقام ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ ، و ٩٨ لسنة ١٩٥٠ ، و ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ المشار اليها .

مادة ٢٦- على وزير الشئون البلدية و القروية تنفيذ هذا القانون و له إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه، و يعمل به بعد نشره بأربعة

شهور في الجريدة الرسمية.

صدر بقصر الجمهورية في ٢٧ من ذي الحجة ١٣٧٣ (٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٤).

وزارة الإسكان و التعمير

قرار رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٧٥

في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في المحال

الصناعية و التجارية

و غيرها من المحال المقلقة للراحة و المضرة بالصحة

و الخطرة

ووزير الإسكان و التعمير

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٩١ لسنة ١٩٦٧ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالأمن الصناعي والترخيص بإقامة المحال الصناعية والتجارية والمحال العامة والملاهي .

وعلى القرار رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في المحال الصناعية التجارية وغيرها من

المحال المقلقة للراحة و المضرة بالصحة و الخطرة .

وعلى موافقة وزارة القوى العاملة و الصحة و الصناعة و الرى
و الداخلية .

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر:

مادة ١- تسرى أحكام هذا القرار على جميع المحال الصناعية
و التجارية و غيرها من المحال المقلقة للراحة و المضرة بالصحة و
الخطرة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ،
ما لم ينص على ما يخالفها فى الاشتراطات العامة المقررة لنوع
النشاط الذى يزاول فى المحل .

الموقع

مادة ٢- يشترط فى مواقع المحال - التى ينتج عن النشاط الذى
يزاول فيها إقلاق أو امتزاز أو روائح كريهة أو أثر ضار بالإسكان أو
راحتهم أو أمنهم - أن تكون بعيدة عن المساكن و ما فى حكمها بالقدر
الكافى لمنع الضرر ، و فى سبيل ذلك يجوز أن تتضمن الاشتراطات
العامة المقررة لكل نشاط حكما يقضى بتدبير مسافة معينة بين المحل
و هذه المساكن و ما فى حكمها . و يجوز فى بعض الحالات الاكتفاء
باتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع الضرر.

ويعتبر فى حكم المساكن أماكن العبادة المعتمدة و دور التعليم و المستشفيات و دور الحكومة و دور التمثيل السياسى أو القنصلى و الأماكن الأثرية و الملاجئ و الفنادق و الأماكن المعدة للاجتماعات العامة.

و يعفى من حكم الفقرة الأولى المحال الواقعة فى المناطق الصناعية المعتمدة ؛ و ذلك دون الإخلال بحق الجهة الإدارية المختصة بشئون الترخيص فى تقدير الاشتراطات اللازمة لحماية سكان هذه المناطق.

و يشترط فى موقع المحل ألا يترتب عليه أضرار أو أخطار بالمحل ذاته أو بالمحال و المناطق المجاورة أو القريبة منه .

مادة ٣- إذا كان هناك شرط مسافة مقرر فى الاشتراطات العامة لنوع النشاط الذى يزاول بالمحل يلزم ترافره بين المحل أو أماكن التشغيل و بين المساكن و ما فى حكمها ؛ فىراعى ما يأتى:

١- تقاس المسافة الواجب توافرها بين المحل و كتلة المساكن من الحوائط الخارجية لأماكن التشغيل أو الأسوار أو خلفه (بحسب ما هو مبين بالاشتراطات العامة لنوع النشاط) و يكون القياس فى خط مستقيم و فى كل الاتجاهات ، و مراعاة ذلك بالنسبة لأعلى المحل و أسفله .

٢- لا يدخل فى الاعتبار بالنسبة إلى شرط المسافة - المساكن المنفردة أو البعثة أو المساكن المخصصة لعمال المحل بشرط ألا ينتج عن ادارة المحل اطلاق ظاهر أو ضرر صحى أو خطر محقق لأقرب مسكن ، كما لا يدخل فى الاعتبار المسكن المخصص لصاحب المحل.

٣- اذا كان هناك فاصل بين كتلة المساكن و ما فى حكمها وبين المحل . كمنشآت غير مخصصة للسكنى أو مجارى مائية أو تلال أو ما شابه ذلك فيجوز التجاوز عن شرط المسافة اذا كان فى هذا الفاصل ما يكفى لمنع الضرر الذى قرر شرط المسافة لدرءه ، كما يجوز ذلك أيضا إذا كانت الآلات أو الأجهزة المستعملة فى النشاط أو طريقة التشغيل لا تحدث هذا الضرر ، أو اتخذت الاحتياطات الواقية الكافية لمنع . ويصدر بالتجاوز قرار من رئيس المجلس المحلى المختص . وبالنسبة للمحافظة ذات المدينة الواحدة فيكون القرار من ممثل وزارة الاسكان و التعمير بالمحافظة.

٤- لا يدخل فى تقدير شرط المسافة أى نشاط ثانوى يوجد فى المحل إلى جانب النشاط الرئيسى الذى يزاول فيه بشرط ألا ينتج عن النشاط الثانوى الضرر الذى قرر لأجله شرط المسافة.

٥- يتجاوز عن المسافات و الأبعاد الخارجية المنصوص عليها فى هذا القرار و قرارات الاشتراطات العامة النوعية فى حدود ١٠٪ ؛

بشروط ألا يترتب على هذا التجاوز وقوع الضرر الذى قررت من أجله هذه المسافات أو الأبعاد أو الاخلال بالحد الأدنى للمسافات أو الأبعاد المنصوص عليها فى القوانين أو اللوائح أو القرارات التنظيمية الأخرى.

مادة ٤ - إذا كان المحل خاصا بإنتاج أو تداول مواد غذائية أو مشروبات أو أية مواد أخرى يحتمل تلوثها وجب ألا يقل البعد بينهما وبين زرائب المواشى والاعنام والخنازير وأماكن تربية الجمال والواجن ومعامل السماد العضوى ومستودعات المواد البرازية والأقذار ومستودعات العظام ومحال سلخ وتقطيع رمم الحيوانات وسمطها واذابة سحمها والاسطبلات ومحال تشغيل أمعاء الحيوانات ومستودعات الجلود الغير مذبوغة و المجازر والمدابغ ومناطق الصناعات القذرة وما شابه ذلك من مصادر التلوث عن المسافات المقررة بين تلك المصادر وبين المساكن بالقرارات الصادرة للاشتراطات النوعية لتلك الأنشطة.

كما يجب أن تكون هذه المحال على بعد كاف من مصادر التلوث الأخرى غير الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وبشروط ألا تقل المسافة عن ٥٠ مترا من جميع الجهات.

مادة ٥- يجب الحصول على رخصة إقامة وإن إدارة عن كل آلة احتراق داخلى أو قيزان لتوايد البخار من الجهة المختصة ، ومع

ذلك يجب ألا يكون هناك اقلق أو اهتزازات من تشغيل الات الاحتراق الداخلي أو قيزانات توليد البخار على المساكن المجاورة وما فى حكمها. كما يجب مراعاة تقرير الوقاية اللازمة من الأخطار أو الأضرار التى قد تنشأ من تشغيل هذه الآلات أو القيزانات ، كذلك يجب تقرير الوقاية من ناتج الاحتراق فى هذه الآلات أو القيزانات.

مادة ٦- يجب استيفاء الأبعاد المقررة لوزارة الرى ومؤسسة الطرق والكبارى والهيئة العامة للسكك الحديدية أو فرومها إذا كان المحل قريبا من مرافق تلك الجهات.

مواد الإنشاء

مادة ٧- يشترط أن تكون مواد الإنشاء بحيث تلائم طبيعة النشاط المزارل بالمحل ولا يحدث بينها أى ضرر أو خطر . ولا يجوز أن تكون الحوائط من الطوب اللبن أو السويسى الا فى المحال الصغيرة فى القرى أو المناطق الريفية بالمدن و التى يصدر بتحديدها قرار من المجلس المحلى المختص وفى هذه الحالة يشترط أن تنشأ هذه الحوائط بارتفاع متر على الأقل من الأرضية من الطوب الأحمر أو الحجر أو أية ابنية أخرى مماثلة ، مع تجميع أكتاف فتحات النوافذ و الأبواب وبناء ثلاثة مدا ميك تحت السقف بالطوب الأحمر والمونة بكامل السمك أو تركيب وسادات خشبية ذات قطاعات مناسبة أما فيما

يختص بالمحال المقامة فعلا في القرى أو المناطق الريفية المشار إليها فيكتفى بتبطين الحوائط المنشأة من الطوب اللبن أو السويسى من الداخل ولذا ارتفاع ، وبمسك يعادل نصف طوبة من الطوب الأحمر أو الحجر أو مادة بناء أخرى مماثلة.

وإذا كان المحل منشأ من ألواح معدنية أو خشبية أو الأسبستوس أو ما شابه ذلك ، وجب أن تقام هذه الألواح على قواعد مبنية بالطوب الأحمر أو الحجر أو الخرسانة بارتفاع لا يقل عن نصف متر من مستوى الأرضية.

ويجب في المحال المنشأة في العائشات - أو على وسيلة من وسائل النقل النهري أو البحري المصنوعة من الخشب - أن تكون الأماكن التي تتعرض للنيران من مواد مقاومة للحريق.

الأرضيات

مادة ٨- يجب أن تكون أرضية المحل مستوية خالية من الحفر أو الأجزاء وأن تعد من مواد صلبة قابلة للغسيل وسهلة التنظيف ولا تشرب المياه ، ومع ذلك يجوز أن تكون الأرضية خشبية في الأجزاء التي لا يحتمل تعرضها للمياه أو التي لا يياشر بها صنع أو تداول المأكولات أو المشروبات أو حيث لا يحتمل تلوثها بواسطة عمال المحل أو منتجات الصناعة . كما يجوز أن تترك الحيشان الترابية بدون تبليط

بشرط تماسك حبيباتها ورشها ودكها جيدا لمنع تطاير الأتربة و
بشرط ألا يتعارض ذلك مع النشاط المزاوِل بالمحل ولا ينتج عنه أى
ضرر.

مادة ٩- يجب ألا تكون أرضية المحل منخفضة عن منسوب
سطح الأرض المجاورة أو الشوارع المحيطة بها فإذا تعذر ذلك فيجوز
الموافقة عليها إذا توافرت الاشتراطات الآتية:

١- وضع طبقات عازلة أفقية ورأسية لمنع الرطوبة بالحوائط و
الأرضية .

٢- تسمح مناسيب الأرضية بصرف المياه المتخلفة من المحل
صرفا فعلا بواسطة مواسير زهر للمجارى العمومية أو إلى أى
مصرف آخر مسموح به. ويجوز - بعد موافقة الجهة الإدارية
المختصة بشئون الترخيص - استعمال جهاز رافع فى الحالات التى
يتعذر فيها الصرف بالميل الطبيعى ، على أن يقدم مشروع تفصيلى
عن عملية الرفع لاعتماده قبل الترخيص.

٣- عند وجود أبواب يتلوها انخفاض مفاجئ فى منسوب
الأرض يجب أن تكون الأرضية منحدره انحدارا تدريجيا بزاوية
انحدار مناسب ، أو أن تزود بترجات سلاط مناسبة.

الارتفاعات

مادة ١٠- يجب ألا يقل الارتفاع بين مستوى الأرضية و السقف عما يأتى :

١- ٢,٧٠ مترا فى الأماكن التى يزاول فيها العمل.

٢- ٢,٣٠ مترا فى الملحقات التابعة لأماكن العمل فى المكاتب و المخازن والممرات.

٣- ٢,١٠ مترا لبورات المياه وفى المحال المنشأة فى العائمات ، أو على أية وسيلة من وسائل النقل البري أو النهري أو البحرى. ، ويجوز للجهة المسروقة (فوق الدور الأرضى) وفى البديومات ، وكذلك فى الأكشاك المقامة فى الملك الخاص بشرط ألا يتعارض النشاط مع صفة وأوضاع هذه الأماكن و لا ينتج عنه أى ضرر كمحال تشغيل لمنتجات النسيجية و التنجيد و شطف حجارة النظارات وما يماثلها ، وفى هذه الحالة يجب ألا يقل الارتفاع عن ٢,٣٠ مترا.

الأسقف

مادة ١١- يجب أن تكون الأسقف من مادة مناسبة للنشاط الذى سيزاول بالمحل أو فى جزء منه ؛ بحيث تمنع أى ضرر محتمل مثل الحريق أو الإخلال بالأمن ، و أن تكون مواصفاتها مطابقة لما هو مقرر فى الاشتراطات العامة لنوع النشاط.

ويشترط في الأسقف المعرضة لأخطار الحريق أن تكون من مواد غير قابلة للاحتراق كالخرسانة المسلحة أو التركيبات المعدنية المغطاة بالصاج أو بالألواح الاسبستوس . ويجوز بالنسبة لبعض الأنشطة الاكتفاء بأن تكون الأسقف من مواد مقاومة للحريق كالعروق والكتل والألواح الخشبية المبطننة بالصاج المحكم الوصلات أو ماشابه ذلك . كما يجوز تبطينها بالبغدادلى أو الشبك المعدنى مع تغليتها فى هاتين الحالتين بالبياض . ويجوز أيضا تبطين هذه الأسقف الخشبية بالصفيع فى بعض الأنشطة البسيطة التى لا تعلوها مبانى لجعلها مقاومة للحريق. كل ذلك بحسب النشاط الذى سيزاول بالمحل وما تقرره الاشتراطات العامة لهذا النشاط .

ومع ذلك يجوز مزاولة بعض الأنشطة أو تخزين بعض المواد فى أماكن مكشوفة بشرط ألا يترتب على ذلك ضرر .

السنادر

مادة ١٢- يجوز أن يكون بالمحل "سنادر" تنشأ طبقا للأصول الفنية وتشغل من مساحة المحل نسبة لا تزيد على ٧٥٪ من مساحة أرضية الجزء الذى تعلوه ، وألا يقل الارتفاع بين أرضيتها وسقفها عن - ٢ متر وأن تكون مفتوحة على المحل ومزودة بحاجز بارتفاع مناسب لا يتجاوز مترا" وربع وأن تزود بوسيلة مأمونة للصعود

اليها. ويجوز أن تزيد مساحة السندرة ٧٥٪ من مساحة الأرضية ألا يقل الارتفاع بين أرضيتها وسقفها عن ٢٫٣٠ مترا ، مع توفر الضوء والتهوية المقررة بهذا القرار.

واستثناء من حكم المادة العاشرة يجوز مزاوله بعض الأنشطة البسيطة بالسندرة ؛ مثل تشغيل المنتجات النسيجية والنسيج و شطف النظارات وما يماثلها أو استعمالها للتخزين ، وذلك بشرط توفير الإضاءة والتهوية الكافيتين ، وفي هذه الأحوال يراعى ألا يقل الارتفاع أسفل السندرة عن الارتفاع المقرر وفقا لأحكام المادة ١٠ . و يسمح بعمل أرفف داخل المحل لوضع الأنوات والمهمات بحيث لا يتجاوز بروتها عن الحائط المقامة عليه ربع البعد مقاسا من منتصف الحائط المقامة عليه الأرفف وعموديا عليه إلى الحائط المقابل ، و بحد أقصى مترا " ، فإذا زاد الرف الواحد عن المتر يعتبر "سندرة" و يطبق عليه ما ورد من اشتراطات خاصة بالسنادر.

التهوية

مادة ١٣- تكون وسائل التهوية في المحال وفقا للاشتراطات

الآتي:

(أ) أن يكون حجم الفراغ المخصص للشخص الواحد في الأماكن التي يحتمل غلق فتحات التهوية بها أثناء العمل هو ١٠ متر

مكعب - على الأقل- على أن يزيد هذا الحجم - عن ذلك اذا تطلبت طبيعة النشاط هذه الزيادة مع مراعاة ألا يدخل في حساب هذا الحجم أى ارتفاع فى أماكن العمل يزيد على ٥رء مترا ، وأن يقدر حجم الفراغ - فى الأماكن التى لا يحتفل غلق فتحات التهوية بها كالساكنين حسب طبيعة النشاط المزاوول . كما لا يدخل فى تقدير عدد العمال الصبية المتدرجون أو التلاميذ الصناعيون ، وذلك فى حدود ٢٠٪ من عدد العمال الأصليين مع جبر الكسر بالزيادة ، وبشروط أن يكون لى صاحب المنشأة وكذلك لى الصبية المتدرجين أو التلاميذ الصناعيين عقد تدريب أو بطاقة تدرج أو تلمذة صناعية صادرة من جهة رسمية مختصة.

(ب) تهئة المل بحيث يضمن عدم أى نقص فى الهواء النقى أو بطء تجديده والتخلص من الهواء الفاسد ومنع التيارات الضارة والتغير المفاجئ فى درجات الحرارة والتخلص بقدر الإمكان - من الرطوبة الزائدة وشدة الحرارة و البرودة و الروائح الكريهة ، ويمكن الاستعانة فى ذلك بالتهوية الصناعية العامة أو الموضعية أو تكييف الهواء.

(ج) ألا نقل مساحة فتحات التهوية الطبيعية التى تفتح على الهواء الطلق مباشرة عن عشر مساحة الأرضية و ألا تقل هذه

الفتحات عن سدس مساحة الأرضية ، فى الأماكن التى تكون أرضها منخفضة عن منسوب سطح الأرض المجاورة. ويجوز الاستعانة بالتهوية الصناعية إذا تعذر توفر مساحة فتحات التهوية المطلوبة.

(د) تغطى فتحات التهوية الطبيعية بالأسقف بطريقة لا ينتج عنها نقص فى التهوية المطلوبة.

الإضاءة

مادة ١٤- يزود المحل بوسائل الإضاءة الكافية - طبيعية كانت أو صناعية - بحيث تتناسب مع العمليات الجارية بالمحل ، ويراعى فى ذلك ما يأتى:

١- ألا تقل مساحات الإضاءة الطبيعية التى تفتح على أماكن مكشوفة عن عشر مساحة الأرضية و لا تقل هذه الفتحات عن سدس مساحة الأرضية فى الأماكن التى تكون أرضها منخفضة عن منسوب سطح الأرض المجاورة . وتعطى فتحات الإضاءة الطبيعية بالأسقف بطريقة لا ينتج عنها نقص فى الإضاءة المطلوبة . وفى حالة ما إذا كانت فتحات الإضاءة عموما مغطاه بالزجاج فيجب أن تكون فى حالة نظيفة من الداخل و الخارج بصفة دائمة حتى لا تقلل من الإضاءة.

ومع ذلك يجوز تقرير قوة إضاءة معينة و مناسبة للعمليات المتفاوتة فى البقة و التى تحتاج إلى ذلك.

- ٢- أن تعطى مصادر الضوء الطبيعية والصناعية إضاءة متجانسة وأن تتخذ الوسائل لتجنب الوهج المباشر والظلال المنعكسة.
- ٣- تجنب التفاوت الكبير في توزيع الضوء في الأماكن المتقاربة.
- ٤- لا يجوز وضع حواجز أو نوايب أو غيرها في أوضاع تؤدي إلى تقليل الإضاءة.

البياض و الدهان

مادة ١٥- يجب في أعمال البياض و الدهان مراعاة الآتي:

١- إذا كانت حوائط المحل من المبنى فتبييض الأسفل بمونة الأسمنت المخوم جيدا أو بأية مونة مناسبة لمساء أخرى بارتفاع متر ونصف من الأرضية ، ويجوز ترك الأجزاء المبيضة من الحوائط بالطوب المزجج أو ما يماثله بنون بياض.

كما يمكن بياض أسفل حوائط المكاتب بمونة عادة ، و يجوز تبطين أسفل المكاتب بتجالييد خشبية أو مادة مماثلة ، بشرط عدم ترك فراغ بين الحائط و التجالييد . وتدهن أسفل المحال التي تتعامل في الأغذية سواء بالصنع أو التداول بالبوية الزيتية.

و تبيض الحوائط أعلي الأسفل بمونة مناسبة ثم تطلئ بأية مادة دهان مناسب . وإذا كانت الحوائط أعلا أسفل من الطوب اللبن فتبييض بمونة الطين أو الحيب و الجير البلدى و الساس ، ثم تطلئ

بمادة دهان مناسبة - ويجوز ترك الحوائط أعلى الأسفال دون بياض في الأماكن التي يكون سطحها نظيفا منتظما البناء وإحالتها مكحولة جيدا . كما يجوز ترك مباني الأسوار بدون بياض اكتفاء بكحل إحالتها كحلا جيدا بالمونة.

٢- إذا كان المحل منشأ من تركيبات معدنية فتدهن جميعها وجهين بالسلاقون قبل الدهان ببوية الزيت.

٣- تدهن جميع أخشاب الأسقف المدفونة بالحوائط بقطران الفحم الساخن وتدهن أخشاب النوافذ والأبواب بالبوية الزيتية.

٤- ترم أعمال البياض وتعاد جميع أعمال الدهانات المنصوص عليها في هذه المادة كلما اقتضى الحال ذلك.

المورد المائي

مادة ١٦- يكون تزويد المحل بالمياه وفقا للاشتراطات و

الأوضاع الآتية:

(١) يجب أن توصل لكل محل - يزيد عدد عماله على أربعة بالمورد العام للمياه المرشحة إذا كان بعد مواسير المياه المرشحة العمومية عن المحل لا يزيد عن ٥٠ مترا في المدن أو ١٥ مترا في القرى أو المناطق الريفية بالمدن . والجهات المختصة بالترخيص اشتراطات توصيل المياه الصالحة للشرب للمحل من المورد العام

بالمدينة أو القرية بالنسبة لأى نشاط معين يزاوّل فيه كمال و مصانع الأغذية ، ولو كان بعد المواسير العمومية يزيد على المسافة المذكورة. وفى حالة عدم وجود مورد عام أو تعذر توصيل المحل لهذا المورد - لأسباب تبديها الجهة المختصة القائمة على مرفق المياه - وجب على صاحب المحل أن يوفر وسيلة مناسبة لتزويد بالمياه الصالحة للشرب ،على أن تستخدم فى هذه الوسيلة المياه الجوفية الصالحة للشرب.

(ب) اذا استعملت المياه الجوفية كمورد خاص للمياه للاستعمال الأسمى ، يجب دق طلبات ماصة كابسة على أبعاد مطابقة لقرارات اللجنة العليا للمياه بوزارة الصحة ، ويجب تحليل هذه المياه للتحقق من صلاحيتها لهذا الاستعمال بصفة دورية من الوجهتين الكيميائية و البكتريولوجية على أن يكون التحليل فى أحد معامل وزارة الصحة وطبقا لقرارات اللجنة المشار إليها ، ويجب أن تؤخذ العينات بمعرفة السلطات الصحية المختصة .

هذا ويجوز استعمال المياه الجوفية لأغراض غير الشرب دون التقيد بحكم الفقرة (أ) من هذه المادة ، بشرط أن يتوافر فى مورد المياه الأبعاد المقررة ، ويثبت صلاحية المياه بكتريولوجيا للأغراض المقرر استعمالها فيها.

(ج) إذا كان بالمحل عملية خاصة لمعالجة المياه للوصول بها الى المعايير المقررة ، فيجب أن توافق عليها الجهة الصحية المختصة بالمجلس المحلى مع التحقق من صلاحيتها بصفة دائمة.

(د) يشترط فى حالة عدم توصيل المياه للمحل من الحنفيات العامة يكون النقل فى أوعية مخصصة لذلك و مصنوعة من مواد لا تؤثر فى الخواص الطبيعية أو الكيماوية للمياه ، و أن تكون مطابقة لأحكام القرار الجمهورى رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن أوعية المواد الغذائية.

(هـ) يشترط أن ترفع المياه الجوفية أو المنقولة الى "صهريج" علوى من الصاج المجلفن أو ما يعادل أو من البناء ، أو من خرسانة لا تسمح برشح المياه ، على أن تغطى أرضيته وحوائطه الداخلية بالبلاط القيشانى غير مشطوف الحواف - ويكون الصهريج نى سعة كافية وله غطاء محكم مزود بقفل متين - ويوصل الصهريج بمواسير التغذية و الفسيل و التهوية اللازمة.

و يجوز أن تسحب المياه الجوفية إلى صهريج بضغط هوائى يصنع من مادة غير رقابة للتآكل أو الصدأ و ترفع المياه منه بضغط الهواء إلى مواسير التوزيع و التغذية.

(و) يراعى أن يكون توصيل المياه من الصهاريج العلوية أو من

الموارد العمومية بواسطة مواسير الى حنفيات تركيب فوق الأحواض .
(ز) يراعى - فى حالة استعمال مياه غير صالحة للشرب
للأغراض الأخرى - أن تكون التوصيلة الخاصة بها مركبة بحيث تمنع
احتمال تلوث المورد المائى الصالح للشرب.

التجهيزات الصحية

مادة ١٧- يجب أن يزود المحل بالتجهيزات الصحية الآتية :

١- الأحواض :

عدد العمال	عدد العاملات	عدد أحواض الغسيل لكل فئة
من ٥ الى ١٥	من ٥ الى ١٥	١
من ١٦ الى ٢٥	من ١٦ الى ٢٥	٢

ويضاف حوض لكل ٤٠ عامل أو عاملة زيادة على الخمسة و
عشرين الأولى و اذا لم يصل الحد الأدنى لعدد العمال أو العاملات
فى محل يشترك فيه الجنسین فيتم تقدير عدد الأحواض حسب العدد
الإجمالى للعمال و العاملات معا .

كما يزود المحل بحنفيات الشرب على هيئة نافورات بحيث لا
تمس فوهتها شفتى من يستعملها ، و الا تتجمع المياه فى أسفلها
بمعدل نافورة لكل عدد من العمال يتراوح بين ١٦ و ٧٥ شخصا ،
(عاملا أو عاملة) و تزداد نافورة لكل ٧٥ شخصا .

وإذا خصص حوض واحد مستطيل لتركيب عدة حنفيات أو

نافورات للشرب عليه ، فتحسب عدد الحنفيات بدلا من عدد الأحواض ، ويجب أن تكون المسافة بين كل حنفية و أخرى أو نافورة و أخرى ٥٠ سم على الأقل إذا كانت فى اتجاه واحد . ويجوز التجاوز عن هذه المسافة فى الأحواض المستديرة .

ويجب أن تكون الأحواض من الصينى أو الفخار المطلى بالصينى أو الزهر المطلى بالمينا أو أى معدن آخر غير قابل للصدأ أو أية مادة أخرى مماثلة توافق عليها الجهة المختصة بالترخيص وتزويد هذه الأحواض بالسيفونات اللازمة.

ويجوز - بموافقة الجهة المختصة - أن تكون الأحواض من المبانى ومغطاة من الداخل والحافة العليا بالبلاط القيشانى غير المشطوف الحواف أو ما يماثله وأن تغطى من الخارج بعمونة الأسمنت المخلوم. ويشترط أن تركب رخامة أفقية (صفاية) تميل نحو حوض غسيل الأواني وتكون ملاصقة له ، كما يشترط أن تعمل مرايات من البلاط القيشانى غير مشطوف الحواف أو ما يماثله لكل حوض أو صفاية بارتفاع ٤٥ سم بكامل أطوالها الملاصقة للحوائط ، ولا يجوز استعمال الموزايكو فى هذا الغرض . وتعفى من عمل هذه المرايات المحال التى تزاوّل نشاطها فى العائمت أو على أية وسيلة من وسائل النقل البرى أو النهري أو البحرى.

وإذا كان النشاط المزاوِل بالمحل مما يعرض العمال للعداء الملوثة أو السامة أو الجراثيم الناقلة للأمراض المعدية أو المسببة للمضايقات فيزود المحل بحوض غسيل أيا كان عدد العمال أو العاملات .

٢- المبالول:

عدد العمال	عدد المبالول
من ٨ - ٢٥	١

ثم يضاف مبالول لكل ٢٥ عامل زيادة على الخمسة وعشرين الأولى.

٣- المراحيض:

عدد العمال	عدد العاملات	عدد المراحيض لكل فئة
من ١١ إلى ٢٥	من ٨ إلى ٢٥	١

ويضاف مرحاض لكل ٢٥ عامل أو عاملة زيادة على الخمسة و عشرين الأولى حتى ثم تضاف المراحيض بمعدل مرخاض لكل ٤٠ عامل أو عاملة بعد المائة الأولى.

ويجوز استبدال المراحيض بالمبالول بمعدل مبالولة لكل مرخاض بشرط ألا يقل الحد الأدنى للمراحيض عن ثلثي العدد المنصوص عليه بالفقرة السابقة.

ويراعى الحد الأدنى لكل من عدد العمال أو العاملات في

تزويد المحل بمرحاض و لا يجوز جمع عدد العمال و العاملات عند تقدير الحد الأدنى الواجب إيجاده بالمحل.

٤- الأبنشاش :

إذا كان النشاط الذى يزاول فى المحل يسبب قذارة أو حرارة شديدة أو تلوث جلدى بأى من المواد المضرة بالصحة ، و يجب تزويد المحل بحمامات ذات أبنشاش بواقع بش لكل عدد لا يجاوز ٢٥ عاملا أو عاملة .

و يجوز التجاوز عن مقابل الزيادة فى عدد العمال أو العاملات فى التجهيزات الصحية اذا كانت الزيادة فى عدد العمال أو العاملات عن الحد الأدنى فى كل حالة تقل عن عشرة.. على أن يراعى فى المصانع التى يعمل بها العمال فى أكثر من وريدية واحدة أن تحسب التجهيزات الصحية على الوريدية الواحدة التى بها أكثر العمال عددا .

مادة ١٨- يجب أن تتوافر فى دورات المياه الاشتراطات الآتية:

١- ألا تقل مساحة المرحاض من الداخل عن ٠.٨٠ × ١.٢٠ مترا ، و يجوز تركيب الأبنشاش داخل المراحيض بشرط ألا تقل مساحة المرحاض فى هذه الحالة عن ١.٢٠ × ١.٥٠ مترا .

٢- أن يكون لكل مرحاض صنوبر طرد لا تقل سعته عن ٩ لتر .

٣- إذا كان المرحاض من الطراز الشرقى فتكون قاعدته من

الصينى أو الفخار المطفى أو الزهر المرشوش بالمينا البىضاء أو أية مادة أخرى معائلة ومنخفضة عن منسوب أرضيته بحيث تعمل الأرضية المحيطة بالقاعدة نحوها بانحدار وتعمل وزرة بارتفاع ١٥ سم بسفل الحائط من البلاط القيشانى غير المشطوف الحراف أو من ذات نوع بلاط الأرضية.

وأن يزود المرحاض بسيفون عبارة عن ماسورة ملتوية على شكل (S) وتوضع اسفل السلطانية و بقطر لا يقل عن ١٠ سم ، و بحيث لا يقل العازل المائى به عن ٥ سم ، وله فتحة لتهوية على السيفون .

٤- أن تكون السلطانية و السيفون بالمرحاض الأفرنكى من قطعة واحدة و مزودة بحافة مجوفة لدفق المياه الى السلطانية لنظافتها من الداخل ، و يجب أن يكون للمرحاض الأفرنكى سدلى من مادة لا تمتص السوائل ربيثة الترصيل للحرارة ، و أن يكون سهل التنظيف و خالى من اللحات و الشقوق.

٥- أن تكون المبال من الصينى ، أو الفخار النارى المطفى بالصينى أو من الزهر المطفى بالصينى ، فإذا كانت من الطراز ذى الحوض و جب تغطية الحائط حولها بالبلاط القيشانى غير المشطوف الحواف أو ما يماثله ابتداء من الأرضية لغاية حافة المبالاة العليا و لمسافة ١٥ سم من الجانبين و تركب المبال الحوضية على ارتفاع

يتراوح ما بين ٥٠ و ٦٥ سم من منسوب الأرضية . وفى حالة وجود مجموعة متجاوزة من المبالى الحوضية ، يجب ألا تقل المسافة بين خطى مركزى المبالين المتجاورتين عن ٧٥ سم مع اقامة فواصل من الرخام أو الارنواز أو البلاستيك أو أى مادة أخرى معاملة وتبرز عن الحائط بمسافة ٣٠ سم . و بارتفاع لا يقل عن ٧٠ سم وتركب أعلى من منسوب الأرضية ٤٠ سم.

٦- تزود كل مبالة من المبالى الحوضية بشيفون للصرف ، و منه الى مداد حائطى أو أرضى ينتهى الى غرفة تفتيش.

٧- أن تصرف المبالى الرأسية أيا كان عندها إلى مجارى مكشوفة متصلة بها ؛ مكونة معها جسما واحدا بواسطة سيفون من الزهر المطلى بالصينى ولها مصفاة كروية من النحاس و مداد من الزهر الثقيل فوق فرشاة من الخرسانة إلى غرفة التفتيش فى الأنوار الأرضية و إلى عامود الصرف فى الأنوار العلوية ثم غرفة التفتيش.

٨- أن تفصل المبالى جميعها بصندوق طرد سعة ٤ لتر لكل مبالة و مع ذلك غسل المبالى الحوضية بواسطة حوض بعوامة تاخذ منه ماسورة متفرعة إلى فروع بعدد المبالى ؛ بحيث لا يزيد على ثلاثة و تزود كل مبالة بمحبس.

٩- أن تكون للمراحيض و نورات المياه حوائط بارتفاع كاف مع

عمل فتحات بالمحاط الخارجي للتهوية والاضاءة.

١٠- اذا وجد بالمحل عمال وعاملات فتخصص لكل من الجنسين نورة مياه منفصلة تماما عن الأخرى ، لها مدخلها الخاص ، و مزودة بالأجهزة الصحية بما يتناسب مع العدد من كل جنس على حدة.

١١- يراعى فى توزيع نورات المياه حاجة أقسام العمل المختلفة .

١٢- يراعى أن تكون نورة المياه داخل المحل وفى مكان مناسب ملائم صحيا ، ومع ذلك يجوز أن يكون موقعها خارج حدود المحل ، بشرط أن يشملها الترخيص و ألا يسبب ذلك أضرار للعمال المشتغلين بالمحل .

١٣- يجوز الموافقة على نورات المياه المشتركة بين عدد من المحال بشرط توافر العدد الكافى من التجهيزات الصحية بالنسبة لمجموع عدد العمال المشتغلين بها ، على أن يكون كل محل يشترك فى هذه النورة مسئولاً عنها من ناحية استمرار توفير الاشتراطات المقررة بها ، مع مراعاة سهولة الوصول إليها لعمال المحال المشتركة فيها .

١٤- اذا كانت نورات المياه داخل المباني الرئيسية للمحل فيجب ألا تفتح المراحيض على أية غرفة بالمحل ، ويكون الدخول إليها بواسطة طريقة ، مع مراعاة توفير التهوية اللازمة للمرحاض.

أعمال الصرف

مادة ١٩- تصرف المتخلفات السائلة من دورات المياه و المطابخ ، وكذا المتخلفات الصناعية السائلة في حدود المعايير المقررة للصرف الى المجارى العامة للمحال الواقعة على الطريق الممتد به هذه المجارى وكذلك المحال التى لا يزيد بعدها عنها على ثلاثين مترا ، وكان العقار الكائن به المحل موصلا بهذه المجارى ، وبعد موافقة الجهة القائمة على أعمال المجارى.

فإذا لم توجد مجارى عامة على هذا البعد أو تعذر التوصيل للمجارى العامة - لأسباب تبديها الجهة المختصة القائمة على أعمال المجارى - يكون الصرف - إلى خزان أصم أو غير أصم أو بيارة صرف أو آبار صرف عميقة أو خندق صرف أو خندق ترشيح جوفى أو بطريقة الامتصاص أو بأية طريقة - أخرى حسب خصائص التربة والمساحة المخصصة للصرف ، على أن يتم الصرف أولا الى خزان تحليل ذى سعة كافية فى حالة وجود مرحاض أو أكثر بالمحل ، وكان المحل مزودا بالمورد المائى.

ويجوز الصرف إلى أعمال صرف العقار الكائن به المحل بعد التأكد من استيعابها للصرف الجديد.

وفى حالة الصرف إلى شبكة المجارى العمومية أو مجارى

المياه أو الرى السطحى أو لرى الأراضى الزراعية فيجب أن تتوافر فى السوائل المختلفة من المحال المعايير المقررة باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن صرف المتخلفات السائلة، و كذلك ما تقرره الجهات المختصة الأخرى طبقا للمنصوص عليه فى القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه.

ويجوز صرف المتخلفات السائلة أيا كان نوعها فى البحار أو البحيرات ، بشرط أن يثبت عدم حدوث تأثيرات ضارة بشواطئ الاستحمام أو بالمنشآت البحرية أو بمنازل المزارع أو الأسفنج أو الأسماك أو الكائنات التى تعيش بتلك الطبيعة . و يراعى أن تكون فتحة ماسورة الصرف تحت سطح المياه ، و بعيدة عن الشواطئ بالمسافة المناسبة التى تمنع وقوع الأضرار والمخاطر من التصريف المشار إليه.

ويجوز صرف مياه تبريد الماكينات الى حوض تبرد بالطريقة الدائرية أو الى الأراضى الفضاء بأنواعها المختلفة ، بشرط أن تكون خصائصها ومساحتها كافيتين لاستيعاب المياه المنصرفة دون إحداث برك أو مستنقعات . ولا يجوز الترخيص بصرف مياه تبريد المكينة فى مجارى المياه إلا إذا كانت المياه مأخوذة من نفس المجرى الذى تصب فيه أو مصدر مماثل على الأقل ، و بشرط أن تكون دائرة التبريد

مقفلتة ولا تختلط بمخلفات أى عملية من العمليات الصناعية أو خلافها .
وفى هذه الحالة يشترط مطابقتها للمعايير الخاصة بدرجة الحرارة
و الزيوت و الشحومات فقط .

و يجوز للجهة القائمة على شئون الترخيص (فى حالة عدم وجود
مرفق للمجارى بالمنطقة) أن تطلب معالجة المتخلفات الناتجة عن
الصناعة قبل صرفها إلى المجارى العامة أو مجارى المياه ؛ وفقا لما
تقرره الجهات المختصة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢
المشار إليه .

و بالنسبة للمحال الغير المزودة بالمورد المائى ، يجب اختيار
طريقة الصرف التى تتناسب و نوع التربة و عمق مياه الرشح ؛ مثل
انشاء مرحاض الحفرة و القبوة أو المرحاض الأصم و غيرها من
أجهزة الصرف التى توافق عليها الجهة المختصة بالترخيص .
و يكون الصرف قبل النهائى للسوائل المختلفة من المحل فى جميع
الأحوال كالاتى :

١- تصريف الأحواض إلى جليتراب أو الى مجرى مكشوفة . و
تصرف أحواض غسيل الأوانى و الأحواض البنائى الى مجرى
مكشوفة .

٢- تصريف المجارى المكشوفة بالمحل الى غرفة حجز المواد الغريبة

كغرف الترسيب و غرف لحجز الزيوت و غرف حجز المازوت و غرف التعادل ، و منها إلى جليتراب ؛ و ذلك تبعا لنوع نشاط المحل .
و تكون المجرى المكشوفة من أنصاف مواسير الفخار المطلقى بالطلاء المحلى ، و تغطى بمصبغات من الحديد الثقيل أو الزهر فى أماكن مرور العمال .

٣- تصرف المبال و كذلك المراحيض الى غرف التقطيش .

٤- تجهز أرضيات الحمامات و البرومات و المغاسل و غيرها من الأماكن - التى يحتمل تجمع المياه على أرضيتها - بشيفونات الأرضية لتصريف المياه . و تصنع هذه الشيفونات من الزهر المطلقى بالصينى أو النحاس أو الصاج غير القابل للتآكل و تزود بمصفاة غير مثبتة لسهولة رفعها و تنظيفها . و تركيب البالوعة فى اتجاه الميل الطبيعى ، و أن تزود البالوعة بشيفون لا يقل العازل المائى فيه عن ٥ سم .

و يجوز فى بعض الأحيان تصريف المياه المتخلفة عن الأحواض بمختلف أنواعها إلى البالوعة مباشرة بموافقة الجهة القائمة على شئون الترخيص ، و بشرط ألا يحدث أى ضرر من ذلك .

مادة ٢٠- إذا صرفت المتخلفات السائلة الى خزانات و يجب اتباع

الشروط الآتية:

١- تكون جميع الخزانات فى أمكنة مكشوفة تابعة للمحل ، و تبعد عن جميع المباني حولها بـمتر على الأقل ،وتزاد هذه المسافة بحسب التصرف ، ويجوز التجاوز عن شرط البعد اذا كان الخزان أصما وزرد بطبقات عازلة.

٢- يكون للأمكنة المخصصة للخزانات مدخل خاص بحيث لا يتطلب كسحها أو تنظيفها المرور بأى من غرف التشغيل.

٣- اذا أقيم الخزان فى الطريق العام ، فيكون ذلك بموافقة الجهة المختصة و بالشروط التى تضعها لذلك.

٤- اذا تم توصيل العقار الكائن به المحل بالمجارى العامة ، وجب توصيل المحل بها ، مع ردم الخزانات بعد كسحها و تطهيرها.
مادة ٢١- يشترط فى أعمال الصرف ما يأتى :

١- لا يجوز وجود أى خزانات أو مجرور أو أى نوع من خزانات الصرف الخاص أو فتحة تتصل بأيهما مباشرة تحت أرضية المحل أو مبانيه . كما لا يجوز وجودها على بعد يقل عن المتر من الحوائط الخارجية للمحل . و يجوز التجاوز عن شرط البعد إذا كان الخزان أصما مزود بطبقات عازلة.

٢- لا يجوز وجود أعمدة أو مدادات صرف أو كيعان مراحيض بداخل محال الأغذية.

٣- يجب أن تقام غرف التفتيش وغرف حجز المواد الغريبة و الجالى تراب فى أماكن مكشوفة تابعة للمحل ، فإذا تعذر ذلك فيجوز أن تكون فى أماكن مسقوفة ، بشرط أن يركب لهذه الغرف غطاءات مزبوجة من الزهر الثقيل ، وبشرط ألا تكون هذه الأماكن معدة لتداول الأغنية.

٤- يجب أن تغطى غرفة التفتيش وحجز المواد الغريبة وفتحات الخزانات بأغطية محكمة من الزهر أو الخرسانة.

٥- يراعى أن تجرى تهوية أول غرفة تفتيش بقائم من الزهر قطره ٤ بوصة و يرتفع عن سطح المبنى الكائن به المحل بمترا على الأقل و يركب بالقدر المطلوب ، ويركب فى نهايته رأس بداخله لوح من مادة الميكا يسمح بدخول الهواء الخارجى دون خروج الهواء الداخلى.

٦- يكون تصريف مجموعة الأحواض وما فى حكمها بواسطة مدادات أو أعمدة صرف لا يقل قطرها عن ٣ بوصة ، أما تصريف المراحيض و المبال و فيكون بمدادات أو أعمدة لا يقل قطرها عن ٤ بوصة و يجب تهوية أعمدة الصرف والعمل و سيفونات المراحيض بواسطة أعمدة تهوية لا يقل قطرها عن بوصتين.

٧- يجب أن تكون الأعمدة الرأسية من الحديد الزهر أو الأسبتوس أو أى نوع مماثل . ويجب أن تلحم وصلاتها جيدا . أما

المدادات فتكون من الزهر.

وتكون مدادات الصرف الأفقية المركبة تحت سطح الأرض من الفخار الحجري المطلى بالطلاء الملحي تامة الحريق أو من الزهر أو من أية مادة أخرى مماثلة ، وتكون المدادات بقطر كاف لا يقل عن ٤ بوصات وتلحم الوصلات جيدا ، وتركب المدادات فى خطوط مستقيمة بين غرف التفتيش ؛ حيث تكون زوايا الصرف ٩٠° على الأقل . ويجوز عند الضرورة مرور مدادات تحت أرضية المحل بشرط أن تكون من الزهر الثقيل وملحومة الوصلات جيدا وتركب على عمق نصف متر على الأقل من الأرضية فوق فرشاة من الخرسانة الإسمنتية . وتغلف بطبقة منها لا يقل سمكها عن ١٥ سم ، مع إيجاد غرفتي تفتيش إحداهما فى بدايتها والأخرى فى نهايتها .

القوى المحركة و التوصيلات الكهربائية

مادة ٢٢- لا يجوز فى المدن استخدام الحيوانات فى تشغيل المحال كقوة محرك و فى حالة استخدامها خارج المدن أو فى المناطق الريفية بالمدن فيجب تنظيف المدار يوميا وفرشه بتراب جديد نظيف أو رمل ، وأن تكون حافة المدار الخارجية من الحجر أو الخرسانة بارتفاع ٢٠ سم على الأقل من سطح الأرضية لمنع تسرب الأتجار إلى باقى أجزاء المحل . كما يجب ألا يكون ملوى الحيوانات فى داخل

المحل ، بل يحدد مكان منفصل مستوف الاشتراطات المقررة وأن يكون له مدخل من الخارج ، على أنه يجوز أن يكون هناك باب يصل بين هذا المكان ومكان العمل .

مادة ٢٣- يجب فى التوصيلات الكهربائية ومعدات الإضاءة توافر الاشتراطات الآتية:

١- أن تركيب الأسلاك الكهربائية بالحوائط داخل مواسير معزولة اذا لم تكن مصنعة بطريقة تغنى عن هذه المواسير.

٢- أن تكون الأسلاك فى الأمكنة ذات الحرارة المرتفعة أو الرطوبة جيدة العزل ، ولا يجوز تركها مكشوفة.

٣- عدم تعريض الأسلاك الكهربائية المغطاة بالمطاط أو البلاستيك للشمس أو الحرارة.

٤- ألا يمتد هذا السلك المعزول بالمطاط فوق قطع حادة من المعدن أو المواسير أو ما شابه ذلك.

٥- ألا يعقد السلك المدلى لتقصيره أو يدق عليه مسامير لتقريبه من الحوائط.

٦- أن توضع صناديق المصهرات ولوحات التوزيع والمفاتيح الكهربائية خارج الغرف التى تحتوى على أبخرة أو أتربة أو مواد أو غازات قابلة للاشتعال أو تكون من النوع المحمى ضدها .

- ٧- أن تركيب الأسلاك الكهربائية على بعد ١ متر على الأقل من المداخل الخاصة بالأفران وأجهزة الطبخ ، وعلى بعد مناسب من الأعمدة الخشبية أو المفاتيح من ضرورة تغليفها بمواسير الزنك.
- ٨- تخصيص صندوق أكباس لكل مجموعة من التوصيلات و سكينه لقطع التيار الكهربائى فى الحالات الاضطرارية.
- ٩- يلزم أن تكون الإنارة المستعملة فى المحال التى تدار بمحركات أو محولات بالكهرباء.
- ١٠- يجب أن يكون القائمون بصيانة هذه الأجهزة عمالا فنيين أكفاء وعلى درجة عالية من التدريب و المهارة. كذلك يجب ألا تجرى أية إصلاحات أو تركيبات فى الأجهزة الكهربائية الا بعد توصيلها بالأرض و التأكد من عدم مرور أى تيار كهربائى فيها.
- ١١- يجب توصيل الأجهزة الكهربائية المستعملة و الأجزاء الغير حاملة للتيار الكهربائى و التى يخشى من سهولة شحنها كهربائيا بالأرض.
- ١٢- يجب عمل أرضيات عازلة أمام و خلف لوحات التوزيع من الخشب الجاف أو الكاوتشوك العازل ومنع رش أى مياه على هذه الأرضيات.
- ١٣- يجب وضع لوحات التحكم و التوزيع الكهربائى فى مكان

خاص و لا يصرح بالدخول إليها إلا للعامل الكهربائي الفنى ويجب وضع لافتات تحذير على هذه الأماكن.

١٤- يجب عمل توصيلات بين الآلات و الأدوات المعدنية و الأرض وذلك بالنسبة للمواد الجيدة التوصيل للوقاية من الكهرباء الاستاتيكية.

أما بالنسبة للمواد الغير جيدة التوصيل ، فيجب التحكم فى درجة الرطوبة و استعمال المجمعات الاستاتيكية أو التأمين للوقاية من الكهرباء الاستاتيكية.

الافران و بيوت النار و المداخن

مادة ٢٤- إذا وجد بالمحل فرن أو بيت نار أو مدخنة وجب اسيفاء الاشتراطات الآتية:

١- تكون محلات النار ثابتة و بكيفية يمكن معها تحويل المدخنة كلها إلى مدخنة ترتفع مترين أعلي سطح أى بناء يقع فى نطاق دائرة نصف قطرها ٢٥ مترا مركزها المدخنة و يركب فى نهايتها كرارة و خزان هباب ، و يراعى فى مكان الخزان أن يكون فى متناول اليد لتسهيل تنظيفه.

وفى المداخن الكبيرة و المرتفعة يجوز أن تكون بدون كرارة و خزان هباب على أن تكون ذات تصميم يمنع تلوث الهواء الى الحد

الغير مسموح به.

٢- تكون المداخل من الخرسانة أو المبانى أو الفخار المبنى حوله بسمك كاف أو من الصاج . ولا يجوز استعمال الصاج للمداخل التى تمتد داخل المتاور التى تطل عليها فتحات الأنوار العليا عدا ما كان منها خاصا بدورات المياه والمطابخ . ويراعى أن تكون المداخل خالية من الانحناءات الحادة أو الامتدات الأفقية الطويلة أو الجيوب التى يحتمل تجمع الغازات الغير محترقة بها .

٣- يجوز الاستغناء عن المدخنة الخاصة بسحب الأبخرة الناتجة عن اشتعال الوقود فى حالة وقود الكيروسين أو البوتاجاز ويعفى من شرط توافر المدخنة المحال التى تستعمل وقود الكهرياء .

٤- يترك فراغ بعرض كاف كعازل للحرارة بين كل فرن و الحوائط المجاورة له . ويجوز الاستغناء عن الفراغ العازل إذا بنيت حوائط الأفران بالطوب الحرارى ، أو غطيت بمواد عازلة للحرارة بسمك كاف لمنع الحرارة عما يجاور المحل.

الوقود

مادة ٢٥- إذا استعملت أو وجدت فى المحل مواد الوقود وجب مراعاة ما يأتى:

١- لا يجوز استعمال القمامة أو السبلة أو ما شابه ذلك .

٢- لا يجوز زيادة كمية الوقود الجاف بالمحل عن الاستهلاك اليومي مع وضعه فى مكان مناسب ما لم تخصص للتخزين غرفة تتشأ من مواد غير قابلة للاحتراق إذا كان يعلوها مبانى ويجوز أن تكون سقفها وحدة من مواد مقاومة للحرارة اذا كان لا يعلوها مبانى وتكون فى موقع من المحل يسهل منه نقل الوقود منها و اليها دون المرور بغرفة أخرى.

٣- يوضع الوقود السائل فى فنتاس للتغذية فى مكان مناسب داخل المحل و بعيدا بقدر كافى عن فتحات بيوت النار و التوصيلات الكهربائية و لا يجوز وضعه فوق بيت النار أو على الأسطح . أما اذا كان الوقود السائل موضوعا فى أسطوانات تحت ضغط فيجب أن تكون لحاماتها و توصيلاتها متينة ؛ و طبقا للأصول الفنية على أن تحاط هذه الاسطوانات بحواجز صماء ثابتة من غير مواد قابلة للاحتراق.

ولا يجوز أن تزيد سعة "الفنتاس " أو الاسطوانة على الكمية اللازمة للاستهلاك اليومي.

٤- إذا أجرى تخزين كميات من الوقود السائل أكثر من حاجة الاستهلاك اليومي بالمحل ، يجب وضعها فى صهريج تحت الأرضية فى مكان مناسب بسعة لا تزيد على ٩٠٠ لتر فى المحال التى يعلوها

مبان وبسعة لا تزيد على ٢٠٠٠ لتر (نوع "ب" من المواد البترولية) أو ٤٠٠٠ لتر (نوع "ج" من المواد البترولية) فى المحال التى يعلوها مبانى.

ومع ذلك يجوز وضع الصهريج فوق سطح الأرض بشرط أن يكون داخل غرفة خاصة تنشأ من مواد غير قابلة للاحتراق ، و ألا يعلوها مبانى وبعدة بقدر الامكان - عن المبانى المجاورة وبحيث لا تكون فوق بيوت النار مباشرة ، وبسعة لا تزيد على ٢٠٠٠ لتر (نوع "ب") أو ٤٠٠٠ لتر (نوع "ج") .

كما يجوز وضع صهاريج لتخزين الوقود السائل تحت أرضية الرصيف أمام المحل اذا كانت واجهته تسمح بذلك ، بشرط موافقة الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أو فى الألفية الخاصة وذلك بالكميات المذكورة بالنسبة للمحال التى لا يعلوها مبانى .

ويعمل محبس على ماسورة الوقود السائل بجدار "الصهريج" ومحبس آخر على ذات الماسورة قريبا من كل فنتاس للتفنية ؛ لسرعة قطع الوقود عند اللزوم . ويوضع جردل رمل ناعم نظيف أسفل كل محبس.

واذا أجرى تخزين كميات تزيد على الكميات المذكورة فيطبق عليها الاشتراطات المقررة لذلك.

هـ- فى حالة استعمال الغازات البترولية المسالة كوقود بالمحال،
فيجب مراعاة الآتى:

(أ) ألا تقل مساحة التهوية عن سدس المساحة الأرضية لمكان
وجود الأسطوانات.

(ب) ألا يقل منسوب أرضية المكان - الذى به الإسطوانات
والأجهزة - عن مستوى الطرق والأرضيات المجاورة.

(ج) لا يجوز أن تكون أرضيات المكان الذى به الاسطوانات و
الأجهزة من الخشب أو مغطاة بمواد قابلة للاحتراق.

(د) تركيب شبك متين من السلك الضيق النسيج على نوافذ
المحل وذلك فى حلق ضلف معدنية.

(هـ) يجب أن تبعد الأسطوانات عن مصادر الحرارة بمسافة لا
تقل عن مترين ، و أن توضع داخل دواب من الصاج له تهوية كافية
، أو أن تحاط بحواجز صماء ثابتة من مواد غير قابلة للاحتراق .

(و) أن تكون الإسطوانات بعيدة عن مواقع الأجهزة والتركيبات
الكهربائية والمأخذ الكهربائي (بريزة) ويشترط الا يقل ارتفاع النأخذ
عن مستوى الأرضية عن ١٥٠ مترا.

(ز) إذا تعذر توفير التهوية بالمساحة أو إذا كانت درجة الحرارة
يمكن التشغيل مرتفعة أو إذا زاد عدد الأسطوانات على خمسة فى

مكان واحد ، يجب اما وضعها فى مكان خاص خارج مكان التشغيل أو تخصيص غرفة تنشأ جميعها من مواد غير قابلة توضع فيها هذه الاسطوانات ، و توصل بشبكة من الأنابيب الحديدية إلى الأجهزة.

ويجب أن تكون أرضية مكان تجميع الإسطوانات (البطاريات ، و هى التى تزيد على الخمسة) مدكوكة دكا جيدا بالخرسانة و مغطاة بالبلاط الأسفلتى و بسبك لا يقل عن ٥ سم أو بآية مادة مماثلة لا تحدث شرارة ، و بحيث لا تنشأ عن ذلك حفر قد تتجمع فيها الغازات البترولية . كما يشترط ألا يوجد بها فتحات توصيل لأعمال الصرف الخاصة بالمجارى.

(ح) يجب وضع بيان على مكان التجميع أو مكان التشغيل من الخارج يوضح احتواءه على اسطوانات للغازات البترولية المسالة وعددها.

(ط) يجب أن تستعمل فى نقل الغازات البترولية المسالة خراطيم الضغط العالى المعتمد و المخصصة لذلك ، مع وضع الأفييزات اللازمة لهذه الخراطيم . و لا يجوز استعمال الإسطوانة بدون منظم الضغط، مع ضرورة التأكد من سلامة كافة التوصيلات و المحابس.

(ى) يجب التأكد من إحكام غلق الرأس قبل تغيير الاسطوانات حتى لو كانت الإسطوانات فارغة وذلك فور انتهاء العمل ، مع

ضرورة تغيير الوردة الكاوتشوك بين المنظم والاسطوانة فى كل حالة استبدال لها.

(ك) يجب عدم ترك أجهزة البوتوجاز موقدة عند غلق المحل.

٦- يجوز للجهة المختصة بالترخيص أن تشترط عدم استعمال مادة وقود معينة بالمحل.

تنظيم المحل و تشغيله.

مادة ٢٦- يراعى فى تنظيم المحل و تشغيله ما يأتى:

١- بالنسبة للعدد و الأدوات اليدوية يراعى ما يأتى:

(أ) أن تستعمل الأدوات المناسبة للعمل.

(ب) الاحتفاظ بالعدد اليدوية سليمة و جيدة وصالحة للعمل و إستبدال التالف أو اصلاحه.

(ج) تخصيص أرفف و حوامل و صناديق مناسبة لحفظ العدد اليدوية.

(د) عدم ترك الكابلات الكهربائية الخاصة بالآلات المتنقلة التى تدار بالكهرباء ممتدة على الأرضية بعد الانتهاء من عملها ، بل يجب تعليقها على حوامل فى أماكن مأمونة بعد فصل التيار الكهربائى عنها.

٢- يجب أن تغطى السيور الآخذة من العمود الرئيسى أو

المتحركه ذاتها بواسطة حواجز كما تعمل حواجز لتغطية الاسلحة المتحركه فى الماكينات الخاصة بالتشغيل . ويراعى فى اقامة الحواجز مايلى:

- (أ) أن تناسب كل مكنة على حده وتكون ملائمة للعملية المؤداة.
- (ب) أن تعمل على تضيق منطقة الخطر أو حصرها و الا يترك من الاسلحة المتحركة عاريا إلا الضرورة فقط لاجراء التشغيل.
- (ج) أن تكفل حماية العامل أثناء التشغيل .
- (د) ألا تسبب للعامل أى مضايقة أو صعوبة و لا تتدخل فى الانتاج.
- (هـ) أن تعمل أليا أو بمجهود أقل بقدر الامكان - اذا كانت متحركة.
- (و) أن تكون متينة وقوية التحمل و تقاوم الاستهلاك العادى والصدمات.
- (ز) ألا توجد بها زوايا حادة أو أحرف أو أطراف ربيطة يتسبب عنها حوادث.
- (ح) ألا تعوق تثبيت أو تفتيش أو ضبط أو اصلاح المكنة.
- (ط) أن تظل بوضعها المخصص لها بصفة دائمة طالما المكنة

تحت التشغيل ويتخذ اللازم للتأكد - قبل البدء فى ادارة من
الحواجز بوضعها و بحالة جيدة.

(ى) يجوز الاستغناء عن تركيب هذه الحواجز اذا زويت المكنة
بوسائل أخرى تجعل المكنة مأمونة تماما .

٣- يراعى فى الأوناش و آلات الرفع ما يأتى:

(أ) أن يكون كل جزء من الأوناش و آلات الرفع - بما فيها
مجموعة التروس الناقلة للحركة ، سواء كانت ثابتة أو متحركة و
الأسلاك و الحبال و السلاسل و الحفافات و أماكن الارتكاز و التثبيت و
الطارات جيدة التركيب - مصنوعة من معدن متين و قوية الاحتمال ،
على أن يعنى بصيانتها ، و أن تفحص جيدا و تختبر بصفة دورية مرة
على الأقل كل ستة أشهر ، و تخرج نتيجة الفحص و الاختبار فى دفتر
يعد خصيصا لذلك.

(ب) تكون القضبان التى يتحرك عليها الونش - وكذلك التى
تركب عليها الفرقة الخاصة بسائق الونش - مصنوعة من مواد متينة
و مثبتة تثبيتا صحيحا و مصممة بحيث تتحمل كافة الأحمال و العزم
بصفة آمنة.

(ج) أن يبيت بوضوح على كل ونش مقدار أقصى حمل يتحمله
و لا يجوز تشغيله بحمولة أكثر منها . كما يراعى أن يبين على الأوناش

المتحركة أقصى حمل لمختلف زوايا ذراع الرفع ، على أن تزود هذه الأوناش بجهاز تنبيه آلى يعمل تلقائيا عند زيادة الاحمال عما هو مقرر لكل زاوية.

(د) تتخذ كل الاحتياطات لمنع تصادم الونش أو الحمولة بأحد العمال المشغلين أو المنشآت و الأجهزة الثابتة ، سواء فى المستوى المرتفع أو فى مستوى أرضية العنبر الذى يعمل به الونش ، و استعمال وسائل التنبيه عند تمريك الونش ؛ للتأكد من عدم وجود أشخاص تحته.

(هـ) تحدد الحمولة الفعالة للحبال و السلاسل و الأسلاك والخطافات حسب نوعها وحجمها . كما تحدد الحمولة الفعالة للحبال و السلاسل و الاسلاك عند كل زاوية و لا يجوز أن تزيد الحمولة عن الحمولة الفعالة.

(و) أن يقوم بالعمل على الأوناش و قيادتها عمال متمرنون نوو تدريب خاص ، كما يبين كتابة للعمال المشغلين بالعنبر الموجود به الونش الأخطار التى يمكن أن تنتج عن تشغيله.

٤- تقام الحواجز الخشبية الفاصلة بين الأجزاء المختلفة للمحل اذا كانت الأرضيات صلبة لا تتشرب السوائل على قاعدة من البناء بارتفاع لا يقل عن ٢٠ سم أو حماية الجزء السفلى من الحاجز

بتغطيته بشرائح الألومنيوم أو النحاس ، أو أن يكون الحاجز أعلي من الأرضية بمقدار ٢٠ سم ومثبت بها بقوائم معدنية . ويمكن تثبيت الحواجز الخشبية على الأرضيات الخشبية مباشرة.

٥- منع أو تقليل الضوضاء أو الاهتزازات ذات الخطورة على صحة العمال والمجاورات.

٦- التخلص من المواد الضارة عند مصدر تولدها أو بالقرب منه بئية طريقة مناسبة ؛ بحيث لا تزيد عن الحدود المأمونة.

٧- يجرى التخلص من الفضلات الصلبة المتخلفة من النشاط المزاوِل بالطريقة التى ترى الجهة المختصة بالترخيص عدم خطورتها أو إضرارها بالصحة العامة مع مراعاة عدم إلقائها فى مجارى المياه.

٨- أن تترك مسافات مناسبة حول المكثات أو وحدات العمل تسمح للعمال بالمرور و أداء أعمالهم العادية بدون عائق.

٩- أن تحاط فتحات السلام بالأسقف بحاجز من جميع الجوانب ماعدا مدخل السلم ، على أن يكون هذا الحاجز مركب بشكل يمنع السقوط . أو تغطى هذه الفتحات بأغطية معدنية مفصلية مثبتة تمنع سقوط أى شئ منها يعرض من هم بأسفلها لحظر الاصابة منها ، و لا تفتح الا عند الصعود. وأن تكون درجات السلام ذات متانة كافية. ويعرض كاف يسمح بالمرور عليها بأمان ، و أن تحاط الجوانب من

الجانبيين ان لم يكن أحد جوانبها بجوار الحائط.

١٠- توفير وسائل ملائمة للهروب - فى الحالات التى تقضى ذلك - تضمن سرعة إخلاء المبنى فى أسرع وقت ممكن عند حدوث حريق ويتلام نوع و عدد و موقع وسعة وسائل الهروب مع كل منشأة حسب الخطر الذى يتعرض له المشتغلون و نوع الشاغلين و عددهم ووسائل الوقاية الأخرى المتوفرة فى المنشأة ، و ارتفاع و نوع الانشاء، وتشمل وسائل الهروب جميع الطرق و الممرات و الأبواب و الفتحات المشاة و السلالم الداخلية و الخارجية الثابتة و المتحركة و الميول و غير ذلك من وسائل التوصيل الى خارج المبنى.

و يجب توافر الاشتراطات العامة الآتية فى هذه الوسائل:

(أ) بالنسبة للمحال القائمة بذاتها المتكررة الأنوار و يزيد فيها عدد العمال على خمسة عشر شخصا ، يجب أن يكون بكل دور مسلكا للهروب ، و أن تؤدى مسالك الهروب مباشرة إلى الخارج أو إلى طرقات السلالم الداخلية ، و تجهز هذه المحال من الخارج بسلام هروب غير قابلة للاحتراق تؤدى خارج المبنى مباشرة لاستخدامها فى حالة الطوارئ و تعذر إخلاء العاملين عن طريق المسالك الداخلية.

(ب) بالنسبة للمحال التى تشغل جزءا من مبنى متعدد الأنوار

تعلو الدور الأرضى يجب ألا يحدث النشاط المزاوئ بها أى ضرر أو
أخطار للمبنى وما يجاوره . كما يجب أن يزد كل محل بأكثر من
مخرج واحد إذا زاد عدد المشتغلين به على ١٥ عاملا.

(ج) يجب أن تكون المخارج خالية من أية عوائق ، ولا يجوز تعليق
ستائر أو أية أشياء أخرى من شأنها إخفاء أو إظلام هذه المخارج
ويحظر وضع مرايات عليها أو بجوارها حتى لا يختلط الأمر على
الأفراد بالنسبة للموقع الصحيح للمخرج و اتجاهه.

(د) أن يكون كل مخرج - وكذلك الممر الموصل إليه - واضحا
الرؤية وتتوافر به الإضاءة الكافية بحيث يستطيع كل شخص أن
يتعرف على اتجاه الهروب من أى نقطة بسهولة . ويجب أن توضع
فى جميع أنحاء المحال اللوحات و العلامات الإرشادية لتوجيه العاملين
فيها الى مسالك الهروب وأن يميز كل مخرج بعلامات إرشادية
واضحة ويجب أن تكون العلامات ذات حجم و لونه و تصميم إضاءة
بحيث تكون ظاهرة و مقرونة نهارا و مضيئة ليلا سواء بمواد الطلاء
أو كهربائية دون أية تداخلات من أشياء أخرى ؛ وذلك لإرشاد
العاملين بالمنشأة الى وسائل الهروب وكيفية الوصول إليها
واستعمالها.

(هـ) لا يجوز أن يمر طريق الوصول إلى المخرج بجوار أماكن

ذات خطورة شديدة إلا إذا كانت محصنة تحصينا جيدا ضد هذه الأخطار.

١١- أن يزود العمال الذين يتطلب عملهم الجاوس بمقاعد مناسبة لهم وللعمل ذاته.

١٢- ألا يسمح بالتدخين أو إيقاد نيران في المحال التي بها مواد قابلة للاحتراق ، على أنه يجوز التدخين وإيقاد نيران داخل الأمكنة المعدة لذلك والمسموح بها.

١٣- يراعى التصنيف المتجانس للمواد المخزونة بحيث لا تخزن مادة بجوار مادة أخرى تتأثر بها يترتب عليه حدوث أضرار أو أخطار محتملة

١٤- ألا يقل ارتفاع الأرفف التي توضع عليها الجوانات وصناديق البضاعة والمناضد والواليب عن الأرض عن ٣٠ سم. وتغطي أسطح المناضد في محال تداول الأغذية بالرخام ، على أنه يجوز تغطيتها بالصاج المجلفن أو الصفيح الفريسنس أو الفورميكا أو بأى مادة أخرى مناسبة ، مع مراعاة ألا تكون لحواف أسطح المناضد شفة ، وتكون الأسطح مغطاة تامة . كما يجوز أن تكون من الخشب السميك في بعض المحال بحسب الاشتراطات المقررة لنوع النشاط المزاولة بالمحل وإذا ألصقت مناضد الأغذية بالحائط فيغطي الحائط

بالبلاط القيشانى الأبيض غير المشطوف الحواف أو ما يعاقله بارتفاع ٦٠ سم على الأقل أعلى اسطح المنضدة و ١٥ سم أسفلها ، فإذا ثبتت المنضدة بالحوائط يكتفى بتغطية الحائط أعلى سطح المنضدة.

١٥- لا يجوز مزاوله العمل أو وضع بضائع أو مهمات أو أنوات خارج حدود المحل ، و مع ذلك يجوز شغل الطريق أو الرصيف الذى يقع به المحل بعد حصوله على ترخيص فى ذلك من الجهة القائمة على أعمال التنظيم بالتطبيق لأحكام قانون أشغال الطرق العامة.

١٦- اذا كان بالمحل بروز متصلا به و مكون جزء من المحل مفتوحا عليه يراعى توافر الاشتراطات العامة و النوعية للنشاط المزاوول بهذا البروز.

١٧- لا يجوز حفظ حيوانات أو طيور إلا فى المحال المرخص لها فى ذلك.

١٨- لا يجوز إيصال المحال بالسكن ، ولكن يمكن المواقه على بعض المساكن داخل المصانع خاصة بالمدير أو المهندس المقيم.

١٩- لا يجوز إيصال المحل بأى محل آخر.

٢٠- تحفظ الحوائط و الاسقف و جميع أجزاء المحل و محتوياته نظيفة على الدوام ، و يصلح ما يتلف منها أولا و تتخذ الاجراءات لوقاية المحل من الحشرات.

٢١- لا يجوز مزاوله نشاط آخر بالحل خلاف المرخص به أو تخزين مواد خلاف المرخص بها.

عمال المحال

مادة ٢٧- تفيد فى سجل خاص أسماء عمال المحل وبيانات البطاقة العائلية أو الشخصية بهم ، و يراعى فى شأنهم ما يأتى:

١- أن تتوافر نظافة الجسم ، و أن تكون ملابسهم فى حالة سليمة و نظيفة.

٢- إذا كانت طرق الوقاية الهندسية غير كافية لتأمين صحة العمال وحب تزويدهم بالملابس الواقية و الأتوات و الوسائل ، الأخرى المناسبة للوقاية الشخصية ، على أن يدرّب العمال على استعمال هذه الأتوات أو الوسائل و أن تحفظ بطريقة مناسبة ، و أن توفر الامكانية اللازمة لتطهيرها عند احتمال تلوثها أثناء العمل بمواد سامة أو خطرة.

٣- إذا تطب العمل ملابس خاصة يجرى إعداد غرف لإبدال وحفظ الملابس العمال بها ، أو توفير وسيلة أخرى مناسبة لهذا الغرض . .

٤- يجب أن يرتدى العمال - فى أماكن العمل التى تدار فيها آلات أو مكينات - ملابس عمل مناسبة كأقروول من قطعة واحدة أو

بنطلون و قميص أو ما شابهها.

٥- يجب تهيئة مكان داخل حدود المحل لتناول الطعام في الأحوال التى يتناول فيها العمال الطعام أثناء فترة العمل (ما لم تكن هناك ترتيبات لتناول الوجبات فى مكان خارج حدود المحل).

٦- أن يزود المحل الذى قد يسبب نشاطه للعمال إصابات بصندوق صيدلية مزودة بمواد الإسعاف الأولية.

٧- أن يكون لدى العمال المشتغلين فى تداول الأغذية شهادات صحية المختصة بخلوها من الأمراض المعوية وغير حاملين لجراثيمها.

٨- يخضع عمال وعاملات الصناعة القذرة للرقابة الصحية طبقا للأوضاع التى تقرها وزارة الصحة.

أنوات و أجهزة اطفاء الحريق

مادة ٢٨- يزود المحل بالنوع و العدد الذى ترى الجهة المختصة بالترخيص لزومه من أجهزة و أنوات اطفاء الحريق ، سواء أكانت من الأجهزة و الأنوات المتنقلة أو الثابتة . و توزع هذه الأجهزة و الأنوات فى حالة تقريرها على أجزاء المحل المختلفة توزيعا مناسباً و بشرط أن تكون فى مستناول يد العامل، و تظل هذه الأجهزة و الأنوات و الوسائل صالحة دائماً لتأدية الغرض منها- مع مداولة صيانتها و والتأكد من صلاحيتها . و أن يكون العمال على علم بكيفية استعمالها و

بأماكنها.

ويجب تجميع العدد المناسب من العاملين بالمحل على استعمال أجهزة ووسائل الإطفاء المقررة للمحل و مكافحة الحريق.

مادة ٢٩- للجهة المختصة بالترخيص أن تشترط توافر موارد مياه احتياطي بالمنصع إذا اقتضى الحال ذلك على أن تجهز بتوصيلات تتصل بشبكة مياه الإطفاء بالمنصع ، فإذا وجد اتصال بينه وبين شبكة المياه العامة يجب أن يكون مستوفيا للاشتراطات الصحية الخاصة بمصادر المياه من الناحية البكتريولوجية ، مع بعده عن مصادر التلوث السطحية و الجوفية ، حتى لا يكون مصدرا لاحتمال التلوث فى الشبكة العامة للمياه عند استعماله ، ولا تستعمل الا عند الطوارئ ، على أن يراعى دائما أن يكون مصدر المياه البديل سليما بكتريولوجيا و غير معرض للتلوث البكتريولوجى الجوفى أو السطحى فى حالة اتصال شبكة الحريق بشبكة مياه الشرب وتزود الأجهزة الخاصة برفع ضغط المياه إلى الدرجة المطلوبة به بمصدر قوى مستقل لا يعتمد على التيار الكهربائى المستعمل فى ادارة و انارة المنصع

المحال التى تنشأ على وسائل النقل البرى و النهري و البحرى

مادة ٣٠- يجب أن تتوافر في وسيلة النقل التي ينشأ محل عليها
الاشتراطات العامة المقررة لهذه الوسيلة . كما يجب مراعاة التوازن
التام في إنشاء المحل على وسائل النقل البرى و النهرى و البحرى .
الحكام عامة

مادة ٣١- يتجاوز عن الأبعاد والمسافات والارتفاعات الداخلية
المنصوص عليها في هذا القرار وقرارات الاشتراطات العامة النوعية
؛ وذلك في حدود ١٠٪ بشرط ألا يترتب على هذا التجاوز وقوع
الضرر الذى قررت من أجله .

فإذا كانت الآلات أو الأجهزة المستعملة في النشاط أو طريقة
التشغيل أو المواد المتداولة لا تحدث هذا الضرر أو أتخذت الاحتياطات
الوقائية الكافية لمنع ، فيجوز بقرار مسيب من رئيس المجلس المحلى
المختص - بناء على اقتراح الجهة المختصة بالترخيص - التجاوز
عن بعض هذه الأبعاد أو المسافات أو الارتفاعات .

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على التجاوز الإخلال
بالأبعاد أو المسافات أو الارتفاعات المقررة بقانون تنظيم المباني ولائحته
التنفيذية .

مادة ٣٢- يجوز التجاوز عن بعض الاشتراطات العامة المتعلقة
بشروط المسافة الهارجى أو مواد الإنشاء أو الأرضيات أو البياض أو

البخان أو المورد المائي و التجهيزات الصحية و أعمال الصرف ؛ وذلك عند منح تراخيص مؤقتة للمحال الآتية:

(أ) المحال التي تدار بصفة مؤقتة الى أن يتم نقلها الى المناطق المخصصة لتجمعاتها أو الملائمة لطبيعة نشاطها وفقا للقواعد القانونية المقررة.

(ب) المحال التي تقام بصفة مؤقتة بغرض خدمة مشروعات معينة تنتهى بانتهاء تنفيذها كعمليات رصف الطرق أو إقامة الكبارى والمنشآت العامة.

(ج) المحال التي يتعذر فيها تنفيذ اشتراطات معينة بالنسبة الى مواد الإنشاء أو البياض ، و ذلك خلال الفترة التي يتعذر فيها توفير هذه المواد.

يشترط فى جميع الأحوال السابقة ألا يترتب على التجاوز حدوث الضرر الذى من أجله قررت هذه الاشتراطات خلال مدة الترخيص المؤقت.

مادة ٣٣- يعتبر الرسم الهندسى المعتمد للمحال المقرر تقييم رسومات هندسية عنها و ما عليه من بيانات و ملاحظات و تأشيرات جزاء مكملات للاشتراطات و الرخص . و يجب أن يكون النظام فى المحل مطابقا لآخر رسم هندسى معتمد أو كروكى بالنسبة للمحال

غير المقررة لها رسومات هندسية بما أثبت عليه من بيانات،
ويحفظ بالمحل الرخص و الرسم الهندسى المعتمد للمحال
المقرر لها تقديم رسومات هندسية و صور الاشتراطات ، و تقدم إلى
الموظفين المنوط بهم التفقيش على المحال للاطلاع عليها عند طلبها .
مادة ٣٤- يلغى القرار رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .
مادة ٣٥- ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ نشره .

وزير الاسكان و التعمير مهندس عثمان أحمد عثمان

وزارة الاسكان و التشييد

قرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢

فى شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها فى زرائب
المواشى و الأغنام و الخنازير و أماكن تربية الجمال و
الخيول و النواجن

الواردة بالبيند ٥٦ من جداول محال القسم الأول الملحق بالقانون رقم

٤٥٣ لسم ١٩٥٤

وزير الإسكان و التشييد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال

الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٩١ لسنة ١٩٦٧ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالأمن الصناعى والتراخيص بإقامة المحال الصناعية والتجارية و المحال العامة و الملاهى؛

وعلى القرار رقم ١٤٠٢ لسنة ١٩٥٤ بشأن الاشتراطات والمواصفات الواجب توافرها على النوام بزرائب المواشى غير الحلوب وتربية الحيوانات والطيور الداجنة؛

وعلى القرار ١٤٠٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الاشتراطات والمواصفات العامة لزرائب المواشى الطوبى؛

وعلى القرار رقم ١٣٢٦ سنة ١٩٥٤ بشأن الأشترطات والمواصفات لزرائب الخنازير؛

وعلى القرار رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها فى المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة .

وعلى موافقة وزراء الصحة والعمل والرى والداخلية والصناعة .

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة؛

قصر:

١ - مادة ١ - يجب فى زرائب المواشى والأغنام والخنازير وأماكن تربية الجمال والخيول والنواجن - أيا كان عددها الواردة بالبند ٥٦ من جدول محال القسم الأول الملحق بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه - توفر الاشتراطات الواردة بالقرار رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ، وكذاك توافر الاشتراطات الآتية:

- أن يكون موقع هذه الأماكن طبقا للأوضاع المقررة فى التخطيط العمرانى ، وفى حالة عدم وجود تخطيط عمرانى للمدينة أو القرية يجب ألا تقل المسافات بين السور الخارجى لهذه الأماكن وبين المساكن عن المسافات الآتية:

- أماكن تربية النواجن التى بها عدد ٥٠٠ : (٥٠ مترا بينها وبين المساكن وكذلك بين كل مكان (مزرعة) وآخر مخصصين لتربية النواجن فى المدن والقرى).

- أماكن تربية النواجن التى يزيد مجموع ما بها على عدد ٥٠٠ : (٥٠٠ متر بينها وبين المساكن ، وكذلك بين كل مكان (مزرعة) وآخر مخصصين لتربية النواجن فى المدن والقرى).

- زرائب المواشى ومناخ الجمال والأغنام : (٢٠ مترا فى القرى ، ٣٠٠ متر فى المدن.

- زرائب الخنازير : (٥٠٠ متر المدن و القرى).

- أماكن تربية الخيول و البغال : (٢٠ متر في القرى و ٢٠٠ متر

في المدن).

ويعتبر في حكم القرى - في تطبيق هذه المادة - المناطق الريفية
بالمدينة التي يصدر بتحديداتها قرار من المجلس المختص ، ولا يؤخذ في
الاعتبار عند تقرير شرط المسافة - سكن القائم على إدارة الزايب
أو مكان التربية.

مادة ٢- يجب في أماكن تربية الدواجن توافر الاشتراطات
المنصوص عليها في المادة السابقة من هذا القرار ، فضلاً عن توافر
الاشتراطات الآتية:

(١) أن يزود هذا المحل بمورد مائي ووسيلة صرف صحية أيا
كان عدد العمال.

(٢) إذا كانت أماكن تربية الدواجن أحواش مكشوفة فيجرى
تسويرها بسور من البناء أو من الأسلاك على قوائم حديدية أو بسور
من الأسياخ الشوكية.

(٣) إذا أجرى تخزين علف الدواجن داخل أماكن التربية
فيخصص لذلك مخزن مستقل ينشأ من مواد مقاومة للحريق.

(٤) إذا تعددت وحدات تربية الدواجن في محل واحد فيجب توفير

الطرقات والممرات بالاتساع الكافى ؛ وذلك لسهولة مرور عربات
تجميع النواجن والفضلات وخلافه.

(٥) ألا يقل منسوب أرضية بيوت النواجن عن منسوب الأراضي
المجاورة ، وتكون الأرضية من دكة خرسانية بسمك لا يقل عن ١٥
سم ، مع عمل لياصة أسمنتية مخلوطة جيداً أو تغطى بالبلاط
الأسمنتى ، على أن تفرش بالرمل الناعم التنظيف أو التبن ويستبدل به
آخر نظيف كلما اتسخ.

(٦) ألا يقل ارتفاع حوائط بيت النواجن عن مترين وأن تكون
الحوائط ذات تهوية جيدة ويركب على فتحاتها شبك من السلك الضيق
النسيج ، كما يجب أن تكون حوائط هذه البيوت ملساء ، سواء كانت
من المبانى أو الخشب . ويسمح بأن تجرى تربية النواجن داخل
أقفاص بشرط أن تكون مغطاة على الأقل بمظلات.

(٧) ينشأ حوض مرتفع من البناء خال من الزوايا الحادة ويعد
بحيث يسهل تنظيفه ، وتغطى حوائطه وأرضيته بالأسمنت الملس
السميك ويغطى الحوض بغطاء محكم لتجميع الفضلات والمخلفات
الناجمة عن عمليات التنظيف ، على أن يجرى التخلص منها أولاً بأول
بطريقة صحية ، وعلى ألا تبقى فى هذا الحوض مدة أكثر من خمسة
أيام ، وأن يكون الحوض باتساع مناسب ليستوعب كميات المخلفات

فى هذه المدة.

(٨) أن تتوافر المياه بكميات كافية لمكافحة الحريق حسب حجم النشاط المزاو؁ و تكون طبقا للأوضاع التى تراها الجهة المختصة بالتريخيس بالعدد الذى تقرر لزومه من أجهزة و أنوات إطفاء الحريق الآتية:

- جهاز إطفاء مائى سعة ١٠ لتر.

- برميل مياه.

- جردل.

حنفية مياه تركب بجوار المدخل لا يقل قطرها عن بوصة ذات فتحة قلاووظ و بجوارها خرطوم مطاط بطول مناسب لمساحة المحل لا يقل قطره عن الاتساع المناسب لتركيبه بالحنفية ، و يركب فى أوله قلاووظ يركب فى الحنفية و فى نهايته بزيان صغير.

حنفية حريق قطرها ٢ ٥ بوصة بالخراطيم و البزيان من الطراز المستعمل بفرقة المطافى الحكومية.

مادة ٢- يشترط فى زرائب المواشى و الخنازير و أماكن تربية الجمال و الخيول فضلا عن الاشتراطات الواردة بالمادة (١) توافر ما يأتى:

(١) ألا تكون أرضية الفرقة و مرابط المواشى و الحيوانات و:

الممرات منخفضة عن منسوب سطح الأرض المجاورة لها . وأن تدك بالخرسانة بكا جيدا ، وتغطي أرضيات زرائب المواشى ومناخ الجمال و أماكن تربية الخيل بطبقة من الأسفلت أو الطوب الاسفلتي ، كما تبلط أرضيات زرائب الخنازير بمادة غير قابلة لنفاذ السوائل ، وتكون أرضيات المرائب والممرات مائلة نحو مجرى مكشوفة قليلة العمق (من ٥ - ١٥ سم) ، ويكون قاع المجرى مكشوف الزوايا وأن تخاق المجرى من الأرضية ، وأن تكون له وسيلة صرف صحية.

(٢) أن تكون مباني الحوائط من الطوب الأحمر أو الرملى أو الحجر والمونة الأسمنتية ، وتغطي الأسفال بالبياض الأسمنتى المخلوم جيدا كما تغطي الحوائط أعلي الأسفال أما البياض الأسمنتى المخلوم جيدا أو بياض التخشينة وفى هذه الحالة يلزم طلاء بالجير مرة كل عام على الأقل ، وكلما ازم ذلك.

(٣) أن يكون للزربية سقف من الخرسانة المسلحة أو من ألواح الاسبستوس أو من الخشب أو الصاج المتين .. وفى هذه الحالة الأخيرة يجب تغطيتها بطبقة عازلة للحرارة، ويجوز أن يكتفى بعمل هذه الأسقف فوق المرائب بشرط أن تغطي مساحة المربط بمافى ذلك المداود وممرات المرائب.

وبالنسبة لزرائب الخنازير ، يغطي السقف لنصف المساحة و

يترك النصف الآخر مكشوف وعلى أن تكون مساحة هذا المكان المكشوف كافية لجميع الخزائر الموجودة باعتبار متر مربع من الأرضية لكل خنزير.

(٤) ألا يقل الارتفاع بين الأرضية والسقف عن ٢.٧٠ مترا و يقاس هذا الارتفاع من أرضية المكان إلى أول اتصال للحائط بالكمرات أو بتركيبات الأسقف أو بالمظلات.

(٥) أن يحدد اتساع زرائب المواشى ومناخ وأماكن تربية الخيول التى تحتوى على صف واحد من الحيوانات بما لا تقل عن ٤.٥٥ مترا من الحائط للحائط المقابل؛ موزعة كالاتى (٧٥ سم عرض الملود من الداخل ، ١.٦ مترا المريط ، ٥٠ سم مجرى مكشوف ، ١.٥٠ مترا ممر).

وألا يقل اتساع المكان الذى يحتوى على صنفين من الحيوانات عن ثمانية أمتار على الأقل من الحائط للحائط المقابل كما يأتى:

(٧٥ سم عرض الملود من الداخل ، ١.٦٠ مترا المريط ، ٥٠ سم مجرى مكشوفة ، ٢ متر ممر مشترك ، و ٥٠ سم مجرى مكشوفة ، ١.٦٠ مترا المريط ٧٥ سم عرض الملود من الداخل).

ويراعى أن تكون مساحة الأرضية بحيث يخصص لكل حيوان ٤.٥٥ مترا طولا ، و ١.٥٠ مترا عرضا على الأقل فى أماكن الصف

الواحد - ٤ أمتار طولا في ١.٥٠ مترا عرضا على الأقل في أماكن
الصفين ، وذلك من مساحة الأرضية محتويا في ذلك الطرقات
والمداود وغير ذلك.

(٦) أن تعمل المداود من الصاج المتين أو الزهر أو البناء من
الطوب الأحمر أو الرمل أو لخرسانة . وفي حالة البناء يبيض من
الداخل والخارج بالمونة الاسمنتية ، مع مراعاة أن تكون المداود خالية
من الزوايا الحادة.

(٧) أن تكون فتحات التهوية الخاصة بدخول الهواء لزرائب
المواشى ومناخ الجمال وأماكن تربية الخيول في الحائط الخارجى له.
و تكون مساحتها بمعدل ١ . ٠ متر مربع على الأقل لكل حيوان وأن
تعمل في مكان قريب من ارتفاع الحيوانات بحيث لا يزيد بعد جلسة
الشباك السفلية عن أرضية المريط عن ١٨٠ سم ، كما تعمل الفتحات
الخاصة بخروج الهواء في مكان مرتفع ويستحسن أن تكون بالسقف،
وتوزع توزيعا مناسباً على طول المريط ، و تكون بمساحة تزيد على
مساحة مداخل الهواء ولا تتدخل مساحة الأبواب في حساب فتحات
التهوية .

و تغطى نوافذ التهوية في الأماكن ذات السقف الكامل بشبك من
السلك المتين الضيق النسيج ، كما تعمل فتحات الضوء الطبيعي

بمعدل ٢٥ . ٠ م لكل حيوان فى السقف . هذا و يجوز استبدالها إذا تعذر تنفيذها بفتحات بالحوائط الخارجية بمعدل المحسوب اذا لم تتوافر الإضاءة بالكهرباء ، مع مراعاة توافر فتحات تهوية بالنصف المسقوف من أماكن تربية الخنازير.

(٨) يجب أن تزود هذه الأماكن ذات السقف الكامل اذا زاد عدد الحيوانات التى تتسع لها عن ١٠٠ حيوان بباب آخر للانتقاذ يكون بعيدا عن الباب الأول بمسافة لا تقل عن ثمانية أمتار بين أقرب حدى البابين.

(٩) أن تزود هذه الأماكن بحوض لشرب الحيوانات من المباني بالطوب الأحمر أو الرملى أو الخرسانة الأسمنتية ، مع بياضه من الداخل والخارج بالاسمنت الأملس السميك ، ويركب عليه حنفية ، وتعمل له وسيلة صرف صحية.

(١٠) أن تزود هذه الأماكن بحنفية و خرطوم لغسيل الأرضيات ويجرى غسل الأرضيات بماء نظيف مرارا بقدر ما يلزم لحفظها فى حالة صحية . و يجوز رش أرضية زرائب المواشى برمل و تراب و تبين أو مواد فرش لوقاية الحيوانات من الزلق أما أرضيات مناخ الجمال فتفرش بتراب ناعم خال من الحصى يجدد يوميا .

(١١) لا يجوز وضع الروث أو السبلة أو المتخلفات فى الطريق

العام أو في الممرات أو على الأسطح بل يجب أن تزال كافة الاقذار أولا بأول من هذه الأماكن ، لتقلّى بها في أماكن مخصصة لذلك بواسطة نقل صحية. وإذا تعذر ذلك فيخصص مخزن لتجميع الروث في مكان مكشوف من المواقع ، ويكون على بعد ٢٠ مترا من مربي المواشي الحلوب أو مكان اللبن . وينشأ هذا البناء بالطوب الأحمر أو الرمل أو الصاج السميكة مع استدارة الزوايا ، ويعمل له غطاء محكم بمفصلات ، ويكون لهذا المخزن فتحة بأحد جوانبه تصل إلى مستوى قاعه ، ويركب عليها باب صاج بسقاطة لنقل الروث منه بسهولة . ويجب ألا يكون قاع المخزن منخفضا عن سطح الأرض و يكون المخزن باتساع لا يزيد عن تخزين كمية ستة أسابيع . ويمكن اعتبار أن كل ماشية تعطى ٢,٨ م^٢ من المتخلفات كل ستة أسابيع مع مراعاة مكافحة الذباب ومنع توالده.

(١٢) يجب على المرخص له إبلاغ الجهات البيطرية المختصة

فورا عند وجود اصابات بمرض معد بين الحيوانات .

(١٣) يجب أن تخصص غرفة أو غرف لتخزين العلف تنشأ من

مواد غير قابلة للإحتراق ، وتكون بعيدة بقدر الامكان عن مكان الحلب أو الأواني أو اللبن وقرية من المربي.

(١٤) إذا أجريت عملية حلب المواشي في غرفة مخصصة لهذا

الغرض يجب توافر الاشتراطات الآتية بها :

(أ) تعمل لهذه الغرفة باب يفتح على مريط المواشى و يقلل هذا الباب بعد الانتهاء من عملية الحلب .

(ب) تكون أرضية محل حلب الماشية مماثلة لما ورد عنها بمحل ربطها .

(ج) تزود الأرضيات بمجارى مكشوفة من أنصاف مواسير الفخار المطلى بالطلاء الملحمى تكون بعيدة عن أماكن مرور العمال والمواشى.

(د) لا يجوز أن يمر العمال و معهم اللبن بمحال ربط المواشى بل يخرج العمال من باب آخر.

(هـ) تزود هذه الغرف بحنفية بدون حوض ذات صنبور متصل بخرطوم لفسيل الأرضية بعد إجراء عملية الحلب و لغسل الجزء الخلفى من الماشية . و لا يجوز استعمال محل الحلب ، لأى غرض آخر.

(و) تزود هذه الغرف بحوض بحنفية و صابونة و فرش لفسيل أيدي العمال قبل مباشرة عملية الحلب.

(ز) أن يزود العمال بملابس نظيفة عند إجراء عملية الحلب .

١٥- يجب أن يلحق بالزريبة - التى بها أكثر من ١٥٠ حيوانا من

المواشى الطلوب - غرفة تجميع اللبن و على العموم يجب أن تتوفر
الاشتراطات الآتية بغرف اللبن:

(أ) أن تكون الأرضيات من البلاط الأسمنتي الملمومة فواصله
جيذا .

(ب) أن تبطن الأسفال بالبلاط القيشاني غير المشطوف الحواف ،
و أن ينتهى عند تقابله بالأرضية بوزرة مقوسة من نفس البلاط - و
يجوز أن تدهن الزسفال أربعة أوجه بالبوية الزيتية .

(ج) أن تكون غرف اللبن قريبة جدا من غرفة الحلب أو مريط
الماشية ، ويكون الاتصال بين الغرفتين أو بين غرفة الحلب أو مريط
الماشية ويكون الاتصال بين الغرفتين أو بين غرفة اللبن و مريط الماشية
بواسطة شبك مناولة أو أن يفتح كل منها بباب عليه ضلفة من السلك
برقاص على طرفه مهواة بينهما ، و لا يجوز اتصال الغرفتين أو غرفة
اللبن و المريط بباب بينهما .

(د) أن تكون غرفة اللبن قريبة من الباب العمومى الخارجى
للزريبة .

(هـ) تزود هذه الغرفة بالقواعد التى توضع عليها أقساط اللبن و
الدوايب اللازمة .

١٦- يجب أن تزود زريبة المواشى الطلوب بغرفة الغسيل وحفظ

الأواني ، وتتوافر بها الاشتراطات الآتية:

(أ) أن يكون سقف هذه الغرفة من مواد مقاومة للحريق على الأقل.

(ب) أن تتصل هذه الغرفة بغرفة اللبن إن وجدت بباب برقاص أو بناغذة مناولة.

(ج) أن تكون الأرضية من مادة غير قابلة لنفاذ السوائل ومائلة نحو مجرى مكشوفة من أنصاف مناسير الفخار المطلى بالطلاء الملحي ، وتكون بعيدة عن مرور العمال.

(د) تزود هذه الغرفة بموقد ثابت لتسخين المياه اللازمة لفسيل الأواني وتعقيمها.

(هـ) تزود هذه الغرفة بحنفية وحوض كبير الحجم من البناء أو الخرسانة أو المعادن الغير قابلة للصدأ لفسيل الأواني.

١٧- يجب أن تزود أماكن تربية أماكن تربية الخيول باليوكسات الكافية بالمقاسات $3.5 \times 3 \times 4$ متر على الأقل للحصان الواحد ، ولها باب بارتفاع 2.25 مترا مكون من ضلفتين : السفلى 1.25 مترا والعليا مترواحد ، ولها شباك من الخلف على ارتفاع 3 أمتار بمساحة 1×1.50 متر على الأقل ، كما يزود هذا المكان بيبابين أحدهما في أول الممر والآخر في آخره ، ومقاسهما 1.50×2.50

متر على الأقل.

١٨- لا يجوز استعمال القمامة لإغذاء الحيوانات.

١٩- فى حالة وجود نورة مياه فى بئرية الخنازير يفتح بابها من خارج البئرية كما تزود برفاص مبيتين.

٢٠- أن تتوافر المياه بكميات كافية لمكافحة الحريق حسب حجم النشاط المزاوئ ، وتكون طبقا للإوضاع التى تراها الجهة المختصة بالترخيص بالعند الذى تقرر لزومه من أجهزة و أدوات إطفاء الحريق الآتية:

جهاز إطفاء مائى سعة ١٠ لتر .

جردل رمل ناعم

برميل ماء.

جردل.

حنفية مياه تركب بجوار المبخل لا يقل قطرها عن بوصة ذات فتحة قلاووظ و بجوارها خرطوم مطاط بطول مناسب لمساحة المحل لا يقل قطره عن الاتساع المناسب لتكبيبه بالحنفية ، ويركب فى أوله قلاووظ و يركب فى الحنفية و فى نهايته بزرار صغير.

حنفية حريق قطرها ٢.٥ بوصة كاملة بالخرطوم و البزياز من الطراز المستعمل بفرقة المطافئ الحكومية.

مادة ٤- يجب فى زرائب الأغنام فضلا عن توافر الاشتراطات الواردة بالمادة ١ ، وكذلك البنود أرقام : ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٨ ، ٢٠ الواردة بالمادة ٣ ، من هذا القرار توافر الاشتراطات الآتية:

١- ألا تكون أرضية الغرفة والممرات منخفضة عن منسوب سطح الأرض المجاورة لها ، وأن تدك بالخرسانة نكا متينا وتغطى أرضيات الزرائب بطبقة من الأسمنت أو الطوب الأسفلتى ، وتكون الأرضيات مائلة نحو مجرى مكشوفة قليلة العمق وملفوفة الزوايا و تخلق من الأرضية ولها وسيلة صرف صحية . ويمكن رش الأرضيات برمل نظيف و تراب أو مواد فرش لوقاية الأغنام من الزنق.

٢- تنشأ الزايب من البناء ولا يسمح عملها من الخشب أو الصفيح ، وتبيض الحوائط بطبقة من الأسمنت المخلووم جيدا ، ويسمك كاف وترش جميع الحوائط والسقف بالجير مرة كل عام وكلما لزم ذلك ويعمل سقف لنصف مساحة هذا المكان ، ويترك النصف الآخر مكشوفاً وعلى أن تكون مساحة هذا الجزء المكشوف كافية لجميع الأغنام الموجودة باعتبار ٢ متر مربع من الأرضية لكل رأس.

٣- يراعى توافر فتحات التهوية بالنصف المسقوف من زريبة الأغنام.

٤- تعمل المداود من الصاج المتين أو الزهر أو البناء . وفي الحالة الأخيرة تبيض من الداخل و الخارج بالأسمنت الأملس السميكة . - و إذا كانت من الخشب فتدهن بالقطران الساخن ، مع مراعاة أن تكون المداود خالية الزوايا ، وبشرط أن يخصص لكل رأس ٨٠ سم علي الأقل من طول المداود.

٥- إذا أجريت عملية جز الأغنام فتجرى هذه العملية في مكان نظيف على فرشاة نظيفة ، ويجمع الصوف الناتج ، ويحفظ في مكان مخصص لذلك أو يجرى نقله من الزريبة أولا بأول.

٦- في حالة وجود مغطس فيجب أن تزود بحنفية مناسبة لحجمه ووسيلة صرف ، وأن تكون حوائطه مبيضة بطبقة سميكة من الأسمنت الأملس ، وبشرط أن يكون مكان هذا المغطس محجوزا على باقى أجزاء الزريبة حتى لا يستعمل لأغراض أخرى.

مادة ٥- يخضع عمال وعاملات الزرائب وأماكن التربية للرقابة الصحية طبقا للأوضاع التي تقرها وزارة الصحة.

مادة ٦- يلغى القرار رقم ١٤٠٢ لسنة ١٩٥٤ والقرار رقم ١٤٠٣ لسنة ١٩٥٤ والقرار رقم ١٣٢٦ لسنة ١٥٥٤ المشار إليها.

مادة ٧- ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره.

تحرر في ٢٩ من ذي الحجة سنة ١٣٩١ (١٤ من فبراير سنة

١٩٧٢)

مهندس: عبد العزيز كمال

وزارة الشؤون البلدية و القروية

قرار رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٨

في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في محال

غريلة الحبوب و تنظيفها و طحنها

وزير الشؤون البلدية و القروية

بعد الاطلاع على المادة ٧ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في

شأن المحال الصناعية و التجارية و غيرها من المحال المقلقة للراحة و

المضرة بالصحة و الخطرة المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ ؛

وعلى القرار رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاشتراطات العامة

الواجب توافرها في المحال الصناعية و التجارية و غيرها من المحال

المقلقة للراحة و المضرة بالصحة و الخطرة ؛

وعلى القرار رقم ١٣١٥ لسنة ١٩٥٤ بشأن الاشتراطات

والمواصفات العامة لمحال غريلة و تنظيف الحبوب و طحنها ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر:

مادة ١- تجب فى محال غريلة الحبوب وتنظيفها و طحنها توافر الاشتراطات العامة المنصوص عليها فى القرار رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ بإشار إليه ، كما يجب توافر الاشتراطات الآتية:

.. (١) ألا تقل المسافة بين الحوائط الخارجية لغرف الطحن والمساكن عن عشرة أمتار من جميع الجهات وألا تقل المسافة بين الحوائط الخارجية لغرف الغريلة والمساكن عن عشرين مترا من جميع الجهات.

.. (٢) ألا يقل ارتفاع الحوائط الداخلية لغرف الطحن عن أربعة أمتار وذلك فى المطاحن التى تستعمل الحجر فى عملية الطحن ، و ألا يقل ارتفاع الحوائط الداخلية لغرف الغريلة عن أربعة أمتار .

(٣) إذا غطيت بالخشب أرضية غرف الماكينات و أماكن غريلة الحبوب وتنظيفها و طحنها ، و يجب تركيبها بحيث تمنع تكس القانورات والحشرات تحتها و بحيث يسهل رفعها و غسلها وتعريضها للشمس.

.. (٤) أن يزود محل غسيل الحبوب بمورد مائى و طريقة صرف أيا كان عدد العمال.

(٥) أن ينشأ بالمحل مرجاض واحد على الأقل مستوف

للأشتراطات المنصوص عليها فى المائتين ١٩ و ٢٠ من القرار رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه و لوقل عند العمال عن ١١ عاملا.

ومع ذلك يجوز أن يكون المرحاض من النوع القروى ذى الحفرة و له فتحة كسح بغطاء حديدى محكم إذا لم يوجد بالجهة مورد مائى عمومى أو كان المورد موجود على بعد يزيد على البعد المقرر للتوصيل.

(٦) إذا ألحق بالمحل مضرب أرز و جب عمل مدخل خارجى خاص لغرفة ضرب الأرز مع فصلها بحاجز يمتد من الأرض الى السقف بينى من الطوب الأحمر ، أو يقام من الصاج على قاعدة متينة بارتفاع لا يقل عن خمسين سنتيمترا . و لا يجوز إحداث فتحات بالحاجز عدا ما يلزم منها لمُرور سيور الآلة.

(٧) أن تخصص بالمحال الموجودة فى القرى حظيرة للمواشى نصف مسقوف و يجوز أن تنشأ الحظيرة من الطوب اللبن أو السويسى بشرط إقامة سفلى بارتفاع متر ونصف على الأقل من مستوى الأرضية من الحجر أو الطوب الأحمر ، أو أى مادة مماثلة.

(٨) إذا كان حجر الطاحونة مكون من أكثر من حجرة واحدة و جب أن تكون الأحزمة و مسامير البرشام فى حالة جيدة ، على أن يتم الكشف عليها بصفة مستمرة.

(٩) أن تزود أماكن الغريلة بفتحات تهوية لا تقل مساحتها عن سدس مساحة الأرضية.

والإدارة العامة للوائح والرخص أن تشترط استعمال أجهزة ميكانيكية لتزويد المحل بهواء نقي ومص الهواء الفاسد والأتربة والغبار الناتج عن العمليات ونقله بواسطة أتابيب مغلقة إلى غرفة ترسيب محكمة الفلق تقام خارج تلك الأماكن بحيث يسهل إزالة المتخللات منها بطريقة صحيحة.

(١٠) أن يزود المحل بالعدد أو الكمية التي ترى الجهة المختصة بالترخيص لزومها من أجهزة وأنوات إطفاء الحريق الآتية:

— جهاز اطفاء (رغوى مائى) سعة جالونين.

— جهاز لاطفاء حريق الكهرباء.

— جردل رمل ناعم.

— متر مكعب رمل ناعم.

حنفية حريق قطرها ٢ ونصف أو ٢ وثلاثة أرباع بوصة كاملة بالقائم نى الكوع والباشبورى من الطراز المستعمل بفرقة المطافئ المختصة.

مادة ٢- لا يجوز غريلة الحبوب قبل غسلها فى ذات المحل.

مادة ٣- يلغى القرار رقم ١٣١٥ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه.

مادة ٤- يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية،

تحريراً في ٢٣ من رجب ١٣٧٧ (١٢ من فبراير سنة ١٩٥٨).

وزارة الشؤون البلدية و القروية

قرار رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٨

في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في معاصر

الزيوت النباتية و معامل تكريرها

وزير الشؤون البلدية و القروية

بعد الاطلاع على المادة ٧ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤

في شأن المحال الصناعية و التجارية و غيرها من المحال المقلقة

للراحة و المضرة بالصحة و الخطرة المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة

١٩٥٦ ؛

وعلى القرار رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاشتراطات

الواجب توافرها في المحال الصناعية و التجارية و غيرها من المحال

المقلقة للراحة و المضرة بالصحة و الخطرة ؛

وعلى القرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٥ بشأن الاشتراطات

والمواصفات العامة لمعاصر الزيوت النباتية و معامل تكريرها؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرار

مادة ١- يجب فى معاصر الزيوت النباتية ومعامل تكريرها أن تتوافر الاشتراطات المنصوص عليها فى القرار رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه كما يجب توافر الاشتراطات الآتية:

(١) ألا تقل المسافة بين الحوائط غرف تشغيل الصناعة وبين المساكن عن عشرة أمتار من جميع الجهات.

(٢) أن ينشأ المحل جميعه من مواد مقاومة للحريق.

(٣) أن يزود المحل بمورد مائى وطريقة صرف أيا كان عدد العمال.

(٤) أن تغطى جميع النوافذ بسلك ضيق النسيج يركب فى اطارات أو صلاف خشبية أو معدنية.

(٥) أن تزود أمكنة تنظيف البذرة بفتحات تهوية لا تقل مساحتها عن سدس مساحة الأرضية . و للإدارة العامة للوائح والرخص أن تشترط استعمال أجهزة ميكانيكية لشطف الأتربة و الغبار الناتج من العملية ونقله خارج هذه الأمكنة.

(٦) أن تنشأ غرفة الغلاية من مواد مقاومة للحريق.

(٧) أن يخصص مخزن للكسب و آخر للزيوت النباتية وثالث

للمواد الأولية المستعملة فى عمليات التكرير على أن تكون هذه المخازن

مستوفية للاشتراطات الواجب توافرها بها.

(٨) إذا استعملت المياه الجوفية لغسيل البنور (كالمسمم) وجب أن يتوافر في مورد المياه الأبعاد المقررة ويثبت صلاحيتها بكتريولوجيا.

(٩) أن تغطى أحواض نقع وغسيل البنور (كالمسمم) التي من البناء أو الخرسانة الأسمنتية من الداخل وحافتها العليا بالبلاط والقيشاني الأبيض غير المشطوف الحواف أو الرخام الجيد المصقول. و يكون لكل من أحواض نقع وغسيل البنور في قاعة ثقب بطبة للتصريف بالطريقة الموضحة على الرسم الهندسى المعد و يزود كل حوض بحفنية للمياه.

(١٠) أن يوجد حوض مكون من شقة أو أكثر لترسيب مياه غسيل البنور و ينظف أولا من الرمل و الكوته (قشر السمسم) الذى يكون عادة مختلطا بالبنور.

(١١) أن تستعمل أجهزة ميكانيكية من نوع توافق عيه الادارة العامة للوائح و الرخص لاستخراج زيت السمسم (السيرج) من الطحينة.

ولا يجوز استخراجها باستعمال الاقدام أو بأى وسيلة أخرى غير الماكينات المعتمدة.

(١٢) أن تخصص غرفة لاستخلاص الزيوت بالمذيبات الطيارة تنبشاً من مواد غير قابلة للاحتراق ، على ألا تقل فتحات التهوية بهذه الغرفة عن ربع مساحة الأرضية ، وأن تكون جميع التوصيلات والأدوات الكهربائية ضد الشرر وأن تبعد عن مصدر النيران بمسافة لا تقل عن عشرة أمتار.

(١٣) في حالة عصير بنور الكتان لاستخراج الزيت الحار يجب موالاة مكانه بالنظافة التامة هو وجهاز الكبس و الترشيع و الحوض والقناة التي ينزل فيها الزيت ، مع إيجاد قوائم لوضع أبراش الحلفا عليها إذا كانت تستعمل في عملية الترشيع بالمحل.

(١٤) إذا أجريت عملية تحميص البنور قبل طحنها بالمحل وجب أن تزود أفران التحميص بالمداخن مهما كان نوع الوقود المستعمل مع تزويد العامل الذي يعمل أمام الأفران بمرايل واقية من الحرارة كمرايل الإسبتس.

(١٥) أن يكون جهاز الكشف البارومتري في عملية ازالة الروائح من الزيوت في مكان ذي تهوية كاملة وذلك اذا لم يكن في الهواء المطلق.

(١٦) أن توضع الزيوت الناتجة في أوان أو صهاريج نظيفة.

(١٧) أن تكون العلب أو الأواني الخاصة بتعبئة الزيوت نظيفة و

تامة الجفاف و معقمة و غير معرضة للتلوث.

(١٨) أن تزال بقايا الزيوت من العصارات و المجارى فى نهاية موسم العصور مع تنظيفها تنظيفا تاما قبل بدء العصور فى الموسم الجديد ، و ذلك ما لم يكن من الضرورى اجراء عمليات التنظيف بصفة مستمرة أثناء موسم العصور.

(١٩) أن يزود المحل بالكمية أو العدد التى ترى السلطة المختصة بالترخيص لزيومه من أجهزة و أنوات اطفاء الحريق الآتية:

— جهاز إطفاء (مائى و رغوى) سعة جالونين.

— جهاز إطفاء حريق الكهرباء.

— جردل رمل ناعم.

— متر مكعب رمل ناعم.

— كوريك.

حنفية حريق قطرها بوصتان ونصف أو بوصتان وثلاثة ارباع البوصة كاملة بالقائم ذى الكوع و الباشبورى من الطراز المستعمل بفرق المطافى المختصة.

مادة ٢- لا يجوز فى المدن استخدام الحيوانات فى طحن البنور وفى حالة استخدامها خارج المدن يجب تنظيف المدار يوميا و فرشها بتراب نظيف أو رمل و زن تكون حافة المدار الخارجية من

الحجر أو الخرسانة بارتفاع ٦ سنتيمترات على الأقل من مسطح الأرضية لمنع تسرب الزقذار إلى الغرفة . كما يجب ألا يكون ملوى الحيوانات في المحل به في اسطبل منفصل مستوف لجميع الاشتراطات الواجب توافرها فيه ، وأن يكون لهذا السطبل مدخل منفصل من الخارج ، على أنه يجوز أن يكون هناك باب اتصال بين الاسطبل ومحال الطحين.

مادة ٣- يلغى القرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه.

مادة ٤- يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية..
مجموعة تشريعات حماية البيئة الصناعية و أخطار العمل
من التلوث

النصوص الواردة بقانون العمل رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١

الباب الخامس

السلامة و الصحة المهنية

الفصل الأول

تعريف و نطاق التطبيق

مادة ١٠٨ - يقصد بالمنشأة في تطبيق أحكام هذا الباب: كل مشروع أو مرفق يملكه أو يديره شخص من أشخاص القانون العام أو الخاص.

مادة ١٠٩- تسرى أحكام هذا الباب على جميع المنشآت بالقطاع الخاص ووحدات القطاع العام و الجهاز الادارى للدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة.

الفصل الثانى

فى اختيار مواقع العمل و إنشائها

مادة ١١٠- يراعى فى اختيار مواقع العمل وانشائها توافر الاشتراطات المنصوص عليها فى القوانين المانحة للرخص رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية و التجارية و غيرها ، ورقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة ، ورقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الملاهى و التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الدولة للإسكان بعد موافقة وزيرى الدولة للصحة و القوى العاملة و التدريب ووزراء الصناعى و الرى و الداخلية.

مادة ١١١- تصدر التراخيص المنصوص عليها فى القوانين المشار إليها فى المادة السابقة من أجهزة الاسكان بعد أن تعرض على لجنة مكونة من الأجهزة القائمة على شئون القوى العامة و الإسكان والصحة و الصناعة بالمجالس المحلية ؛ وذلك فيما عدا المحال و المنشآت الصغيرة التى تحدد بقرار من وزير الدولة للإسكان بعد موافقة الوزراء المنصوص عليهم فى المادة السابقة فيصدر الترخيص

بالنسبة إليها من أجهزة الإسكان بالمجالس المحلية نون العرض على اللجنة.

وتختص اللجنة المشار إليها كذلك بتحديد الاشتراطات الخاصة الواب توافرها في المحل المقدم عنه طلب الترخيص والتأكد من استيفاء هذه الاشتراطات قبل إصدار التراخيص وتجميع اللجنة مرتين على الأقل شهريا.

ولندوبى كل من الجهات المثلة في اللجنة التفتيش عند انشاء المحل والتحقيق من مراعاة اشتراطات ومستلزمات السلامة والصحة المهنية المقررة في عملية الانشاء والتجهيز.

مادة ١١٢- يقدم طلب الترخيص المنصوص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها مع جميع ما تتطلبه القوانين المتعلقة بهذا الشأن من أوراق ومستندات الى الأجهزة القائمة على شئون الاسكان بالمجالس المحلية المختصة مع طلب الترخيص بإقامة أو بإدارة المحل وفقا لأحكام القانون رقم ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها ، وذلك اذا كان المحل الصناعى يقام أو يدار لأول مرة . ويجب على اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة أن تتلقى ترخيص وزارة الصناعة بإقامة المنشأة الصناعية قبل موافقتها على منح التراخيص .

و يجب على وزارة الصناعة إخطار الجهاز القائم على شئون الإسكان بالمجلس المحلى بقبول أو رفض طلب الترخيص خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول الطلب اليها.

مادة ١١٣- تشكيل لجنة برئاسة وكيل وزراء الصناعة المختص وعضوية وكلاء وزارات القوى العاملة و التدريب و الاسكان و الصحة و الرى، و تتوالى هذه اللجنة اختصاص اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١١١ بالنسبة الى المحال و المنشآت الصناعية التى تنشئها أو تديرها الوزارات أو الهيئات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها. أو شركات القطاع العام و تتولى إصدار التراخيص الخاصة بتلك المحال و المنشآت الصناعية .

مادة ١١٤- مع عدم الإخلال بحق الأجهزة التابعة للوزارات المختلفة فى التفتيش الفنى التخصصى على المحال بمراعاة أحكام المادتين رقمى ١١١ و ١١٢ يكون لوزارة القوى العاملة و التدريب و الأجهزة القائمة على شئون القوى العاملة بالمجالس المحلية وحدها الاختصاص بالتفتيش على المحال الخاضعة لأحكام القوانين أرقام ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ و ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ، ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها و القوانين المعدلة لها.

الفصل الثالث

تأمين بيئة العمل

مادة ١١٥- على المنشأة توفير وسائل السلامة و الصحة المهنية فى أماكن العمل بما يكفل الوقاية من مخاطر العمل و أضراره ، وعلى الأخص ما يأتى:

(أ) المخاطر الميكانيكية : وهى كل ما ينشأ عن الاصطدام أو الاتصال بين جسم العامل وبين جسم صلب كمخاطر المباني والإنشاءات ومخاطر الأجهزة ، والآلات ومخاطر وسائل الانتقال والتداول ويدخل فى ذلك مخاطر الانهيار ،

(ب) المخاطر الطبيعية: وهى كل ما يؤثر على سلامة العامل و صحته نتيجة لعوامل خطر أو ضرر طبيعى كالحرارة أو الرطوبة أو البرودة أو الكهرباء أو الإضاءة أو الضوضاء أو الإشعاعات الضارة أو الخطرة أو الاهتزازات أو زيادة أو نقص فى الضغط الجوى الذى يجرى فيه العمل ويدخل فى ذلك مخاطر الانفجار.

(ج) المخاطر الكيماوية: وهى ما تحدث من تأثير مواد كيماوية مستعملة أو تتسرب إلى جو العمل كالفازات أو الأبخرة أو الأتربة وما قد يوجد فى بيئة العمل من سوائل ويدخل فى ذلك مخاطر الحريق.

(د) المخاطر السلبية: وهى التى ينتشر الضرر أو الخطر من عدم

توافرها ؛ كوسائل الإنقاذ والإسعاف و النظافة و التغذية

وتحدد الاشتراطات و الاحتياطات اللازمة لبرء هذه المخاطر -
و غيرها مما يؤثر فى سلامة بيئة العمل - بقرار من وزير الدولة
للقوى العاملة و التدريب بعد أخذ رأى وزيرى الدولة للصحة
والاسكان.

مادة ١١٦- على المنشأة إجراء الفحص الطبى الابتدائى على
العامل قبل التحاقه بالعمل ؛ للتأكد من سلامته ولياقته الصحية تبعاً
لنوع العمل الذى يسند إليه.

ويجرى هذا الفحص بواسطة الهيئة العامة للتأمين الصحى
مقابل تحصيلها رسماً يحدد بقرار من وزير الدول للقوى العاملة و
التدريب بالاتفاق مع وزير التأمينات بحد أقصى قدره جنيهان عن كل
عامل تتحمل به المنشأة.

ويصدر قرار من الوزير المختص بتحديد مستويات اللياقة
والسلامة الصحية التى يجرى على أساسها الفحص الطبى الابتدائى؛
مادة ١١٧- على المنشأة أن تحيط العامل قبل مزاوله العمل
بمخاطرة عدم التزامه بوسائل الوقاية المقررة لمهنته ، مع توفير أدوات
الوقاية الشخصية و تدريبه على استخدامها .

مادة ١١٨- على العامل أن يستعمل وسائل الوقاية و يتعهد

باستعمال ما بحوزته منها بعناية ، وأن ينفذ التعليمات الموضوعة للمحافظة على صحته ووقايته من حوادث العمل و عليه ألا يرتكب أى فعل أو تغيير يقصد به منع تنفيذ التعليمات أو إساءة استعمال ، أو إلحاق ضرر أو تلف بالوسائل الموضوعية لحماية وسلامة المشتغلين معه.

ومع مراعاة ما تقضى به القوانين الأخرى فى هذا الشأن يكون إخلال العامل بهذه الالتزامات موجبا للمسئولية التأديبية.

مادة ١١٩- لا يجوز للمنشأة أن تحمل العامل أى نفقات ، أو تقطع من أجره أى مبلغ لقاء توفير وسائل الحماية اللازمة له.

مادة ١٢٠- للجهة الإدارية المختصة - فى حالة امتناع المنشأة عن تنفيذ ما أوجبه الأحكام السابقة والقرارات المنفذة لها وفى المواعيد التى تحددها هذه الجهة أو فى حالة وجود خطر داهم على الصحة العاملين أو سلامتهم - أن تأمر بإغلاق المنشأة كليا أو جزئيا بإيقاف آلة أو أكثر حتى تزول أسباب الخطر.

وينفذ القرار الصادر بالإغلاق أو الإيقاف بالطرق الإدارية ، مع عدم الإخلال بحق العاملين فى تقاضى أجورهم كاملة.

و للجهة الإدارية المختصة أن تقوم بإزالة أسباب الخطر بطريق التنفيذ المباشر على نفقة المنشأة.

الفصل الرابع

الخدمات الصحية والاجتماعية

مادة ١٢١- تلتزم المنشأة بأن توفر للعاملين بها وسائل الاسعاف الطبية . وإذا زاد عدد العاملين - فى مكان واحد أو بلد واحد أو فى دائرة نصف قطرها خمسة عشرة كيلو مترا- على خمسين عاملا ، تلتزم المنشأة بأن تستخدم ممرضا ملما بوسائل الإسعاف الطبية يخصص للقيام بها، وأن تعهد إلى طبيب بعيادتهم فى المكان الذى تعده لهذا الغرض ، وأن تقدم لهم الأدوية اللازمة وذلك كله بون مقابل.

فإذا زاد عدد العاملين الذين تستخدمهم المنشأة - و لو فى فروع متعددة لها - على ثلاثمائة عامل وجب عليها - فضلا عن ذلك - أن توفر لهم جميعا وسائل العلاج الأخرى فى الحالات التى يتطلب علاجها الاستعانة بأطباء إخصائيين أو القيام بعمليات جراحية أو غيرها وكذلك الأدوية اللازمة وذلك كله بالمجان.

وإذا عولج العامل فى الحالتين المنصوص عليهما فى الفقرتين السابقتين فى مستشفى حكومى أو خيرى وجب على المنشأة أن تؤدى لإدارة المستشفى مقابل نفقات العلاج والأدوية والإقامة. ويتبع فى تحديد نفقات العلاج والأدوية والإقامة المنصوص

عليها في الفقرات السابقة وفي جميع ما تقدم الطرق والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع وزير الدولة للصحة.

مادة ١٢٢- تلتزم المنشأة بإجراء الفحص الطبي الدوري للعاملين بها المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المهنية : للمحافظة على لياقتهم الصحية بصفة مستمرة ، ولاكتشاف ما قد يظهر من أمراض في مراحلها الأولى.

ويجرى هذا الفحص بواسطة الهيئة العامة للتأمين الصحي مقابل تحصيلها الرسم المقرر بقانون التأمين والذي تتحمله المنشأة .

مادة ١٢٣- على من يستخدم عاملين في أماكن لا تصل إليها وسائل المواصلات العادية أن توفر وسائل الانتقال المناسبة.

وعلى من يستخدم عاملين في المناطق البعيدة عن العمران التي تحدد بقرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب أن يوفر لهم التغذية المناسبة والمساكن الملائمة ؛ بحيث يخصص بعضها للعمال المتزوجين .

ويكون تحديد اشتراطات مواصفات المساكن ، كما يكون تعيين أصناف الطعام وكمية ما يقدم منها لكل عامل وما يؤديه مقابلها بقرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع الوزير

المختص و الاتحاد العام لنقابات العمال.

ويجوز - بالنسبة لنظام الوجبات الغذائية الواردة فى الفقرة السابقة - الأخذ بنظام توافق عليه إدارة المنشأة و العاملون لديهم أو ممثلهم ؛ بشرط أن يعتمد من الجهة الادارية المختصة ، و على ألا يتضمن هذا النظام التنازل عن تقديم هذه الوجبات كلها أو بعضها مقابل أى بدل نقدى.

مادة ١٢٤- على المنشأة التى يبلغ عدد عمالها خمسين عاملاً فلكثر تقديم الخدمات الاجتماعية و الثقافية اللازمة للعاملين بها ؛ و ذلك بالاشتراك مع اللجنة النقابية بالمنشأة إن وجدت أو مع ممثلين للعاملين تختارهم النقابة العامة المختصة بىصدر قرار من وزير النولة للقوى العاملة و التدريب بعد أخذ رأى الاتحاد العام لنقابات العمال بتحديد الحد الأدنى لهذه الخدمات التى تلتزم بها المنشأة. ويستثنى من حكم هذه المادة السابقة العاملون بوحدة الجهاز الإدارى للنولة و الهيئات العامة و الوحدات التابعة للقطاع العام.

الفصل الخامس

التفتيش فى مجال السلامة و الصحة المهنية

مادة ١٢٤- مع مراعاة الأحكام الواردة بالباب الثامن من هذا القانون على الجهة الإدارية المختصة أن تقوم بما يأتى:

أولاً: إعداد جهاز مختص يقوم بالتفتيش على المنشآت الخاضعة لأحكام هذا الباب للتأكد من تنفيذها ، وأن يتم التفتيش في فترات دورية، وأن تتوفر في أفراد جهاز التفتيش المؤهلات العلمية والخبرة المناسبة في النواحي الطبية والهندسية والكيميائية ، ويكون لهم صفة الضبطية القضائية في مراقبة تنفيذ أحكام السلامة والصحة المهنية في أماكن العمل .

ثانياً: تنظيم برامج تدريبية مخصصة ونوعية لرفع كفاية ومستوى أداء أفراد جهاز التفتيش المشار إليه في البند السابق ، و تزويدهم بالخبرات الفنية بما يضمن تطبيق أفضل مستويات الصحة والسلامة المهنية.

ثالثاً: تزويد جهاز التفتيش المشار إليه بأجهزة ومعدات القياس وكافة الامكانيات اللازمة لأداء العمل.

مادة ١٢٦- لأفراد جهاز تفتيش السلامة والصحة المهنية المشار إليهم في المادة السابقة الحق في ما يأتي:

١- إجراء الكشف الطبي على العاملين بالمنشآت وكذلك البحوث الطبية والعملية وغيرها ؛ للتأكد من ملاءمة ظروف العمل ومدى تأثيرها على المستوى الصحي والوقائي للعمل.

٢- أخذ عينة أو عينات من المواد المستعملة أو المتداولة في

العمليات الصناعية وغيرها مما يظن أن لها تأثيراً ضاراً على صحة العاملين وسلامتهم ؛ وكذلك بغرض تحليلها لمعرفة مدى هذا التأثير مع إخطار المنشأة بذلك.

الفصل السادس

تنظيم أجهزة السلامة و الصحة المهنية في المنشآت

مادة ١٢٧- تلتزم المنشأة بإنشاء الأجهزة الوظيفية اللازمة للسلامة و الصحة المهنية بما يتناسب مع مسؤولياتها ، وبما يكفل للعاملين بها مستويات وظيفية مناسبة.

ويصدر وزير الدولة للقوى العاملة و التدريب القرارات اللازمة لتحديد لمنشآت التي تلتزم بها هذه الأجهزة و بيان مستوياتها.

مادة ١٢٨- تشكل بكل منشأة وفروعها لجنة للسلامة و الصحة المهنية تختص ببحث ظروف العمل وأسباب الحوادث والإصابات والأمراض المهنية ووضع الشروط والاحتياطات الكفيلة بمنعها ، و تلتزم المنشأة بتنفيذ قرارات هذه اللجنة.

ويصدر بتحديد هذه المنشأة و تشكيل اللجان و تنظيم أعمالها قرار من وزير الدولة للقوى العاملة و التدريب.

مادة ١٢٩- تلتزم المنشأة بتدريب العاملين بالجهاز الوظيفي للسلامة و الصحة المهنية وأعضاء لجان السلامة و الصحة المهنية و

المسئولين عن الإدارة والإنتاج بكافة مستوياتهم تدريباً يتفقو
مستويات كل من هذه المستويات وطبيعة العمل بالمنشأة، ويشمل
ذلك التدريب الأساسى والتخصصى والنوعى المتقدم.
ويصدر بتحديد الجهات التى يتم بها التدريب قرار من وزير
الدولة للقوى العاملة والتدريب.

مادة ١٣٠- تلتزم كل منشأة - يعمل بها خمسة عشر عاملاً
فلكثر- موافاة مديرية القوى العاملة المختصة كل ستة أشهر، تبدأ
فى شهر يناير بإحصائية من صورتين عن الأمراض والإصابات ،
بشرط ألا يجاوز ميعاد إرسالها اليوم الخامس عشر من الشهر التالى
لإنقضاء الستة أشهر.

كما تلتزم كل منشأة من المنشآت الخاضعة لأحكام هذا الباب
بإخطار مديرية القوى العاملة المختصة بكل حادث جسيم يقع بالمنشأة
خلال أربعة وعشرين ساعة من وقوعه مهما كان عدد عمال المنشأة.
ويصدر بنماذج الإحصائيات المشار إليها وما تتضمنه من
بيانات قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب .

الفصل السابع

الأجهزة الاستشارية فى مجال السلامة والصحة المهنية
مادة ١٣١ (١)- ينشأ بقرار من رئيس الجمهورية مجلس

استشارى أعلى السلامة والصحة المهنية برئاسة وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب يضم وكلاء الوزارة المختصين بوزارات القوى العاملة والتدريب والصناعة والبتترول والصحة والتأمينات الاجتماعية والزراعة والإسكان والمالية والداخلية والتعليم وممثلين عن المركز القومى لدراسات الأمن الصناعى ، و المركز القومى للبحوث والهيئة العامة للتأمين والمعاشات ، والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والهيئة العامة للتأمين الصحى ، ورئيس إدارة الفتوى المختص بمجلس الدولة ، وأحد الأساتذة المتخصصين فى مجال السلامة والصحة المهنية بكل من كليات الطب والهندسة والعلوم ، وممثلين لمنظمات أصحاب الأعمال والاتحاد العام لنقابات العمال .

ويختص هذا المجلس بما يأتى:

١- رسم السياسة العامة للسلامة والصحة المهنية.

٢- الاشراف على تنسيق الجهود وتنظيم التعاون بين الجهات

ذات الصلة بنشاط السلامة والصحة المهنية

ويلاحظ من نصوص القوانين السابقة ان معظم ما عالجه المشرع من مشاكل بيئية صدر عن غير قصد لخدمة البيئة وانما صدر بصورة شاملة لمعالجة جانب يتعلق بنشاط المؤسسة الصادر منها التشريع دون ان يكون هدفه الرئيسي حماية البيئة فهي اذا تشريعات لم تصدر لهدف بيئي ولكنها تشريعات قد صدرت بمغزى بيئي. ويبدو واضحا ان معالجة التشريع لموضوع بيئي واحد قد جاء من خلال عشرات التشريعات الصادرة من عدد كبير من المؤسسات و الوزارات فجاءت متشتته وغير مترابطة ويصعب علي المنفذ تنفيذها ، كما ان تشتت المسئولية بين العديد من المؤسسات والوزارات في موضوع بيئي واحد قد افقد هذه التشريعات قوتها نظرا لتعدد اختصاصات المسؤولين عن مراقبة هذه التشريعات .

الباب الثالث

ثانيا تشريعات المياه أهم التشريعات المصرية لحماية المياه

قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢

في شأن حماية نهر النيل و المجارى المائية من التلوث

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى، وقد أصدرناه:

مادة ١- تعتبر من مجارى المياه فى تطبيق أحكام هذا القانون:

(١) مسطحات المياه العذبة ؛ وتشمل:

١- نهر النيل وفرعيه والأخوار.

٢- الرياحات والترع بجميع درجاتها والجنايات:

(ب) مسطحات المياه غير العذبة ؛ وتشمل:

١- المصارف بجميع درجاتها .

٢- البحيرات .

٣- البرك و المسطحات المائية المفلقة و السياحات .

(ج) خزانات المياه الجوفية .

مادة ٢- يحظر صرف أو القاء المخلفات الصلبة أو السائلة أو الغازية من العقارات و المحال و المنشآت التجارية و الصناعية و السياحية و من عمليات الصرف الصحي و غيرها في مجارى المياه على كامل أطوالها و مسطحاتها إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الري في الحالات ووفق الضوابط و المعايير التي يصدر بها قرار من وزير الري بناء على اقتراح وزير الصحة و يتضمن الترخيص الصادر في هذا الشأن تحديد المعايير و المواصفات الخاصة بكل حالة على حدة .

مادة ٣- تجرى أجهزة وزارة الصحة في معاملها تحليلا دوريا لعينات من المخلفات السائلة المعالجة من المنشآت التي رخص لها بالصرف في مجارى المياه ؛ و ذلك في المواعيد التي تحددها بالإضافة إلى ما تطلبه وزارة الري من تطيل في غير المواعيد النورية .

وتكون أجهزة وزارة الصحة مسئولة عن أخذ العينات و تحليلها على نفقة المرخص له ، الذي يجب أن يودع مبلغا لدى الوزارة يتم تحديده طبقا لنوعية المخلفات على نمة تكاليف أخذ العينات و نقلها و تحليلها .

و يتم إخطار وزارة الري و صاحب الشأن بنتيجة التحليل ، فإذا تبين أن

المخلفات السائلة التي تصرف في مجارى المياه مخالفة للمعايير و المواصفات المنصوص عليها بالترخيص الممنوح و لا تمثل خطورة فورية و يجب على صاحب الشأن خلال مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره بذلك أن تتخذ وسيلة لعلاج المخلفات لتصبح مطابقة للمواصفات و المعايير المحددة و أن يتم فعلا - خلال هذه المهلة إجراء المعالجة و اختبارها .

وإذا لم تتم المعالجة - عند انتهاء مهلة الثلاثة الأشهر أو ثبت عدم صلاحيتها - قامت وزارة الري بسحب الترخيص الممنوح لصاحب الشأن ووقف الصرف على مجارى المياه بالطريق الإدارى.

أما إذا تبين نتيجة تحليل العينات أنها تخالف المواصفات و المعايير المحددة وفقا لأحكام هذا القانون و بصورة تمثل خطرا فوريا على تلوث مجارى المياه فيخطر صاحب الشأن بإزالة مسببات الضرر فورا و إلا قامت وزارة الري مجارى المياه بالطريق الإدارى.

مادة ٤- لا يجوز التصريح بإقامة أية منشآت ينتج عنها مخلفات تصرف في مجارى المياه.

و مع ذلك يجوز لوزارة الري دون غيرها - عند الضرورة و تحقيقا للصالح العام - التصريح بإقامة المنشآت إذا التزم الجهة المستخدمة لها بتوفير وحدات لمعالجة هذه المخلفات بما يحقق المواصفات و المعايير المحددة وفقا لأحكام هذا القانون، على أن يبدأ تشغيل وحدات المعالجة فور بدء الاستفادة بالمنشآت ، و تسرى أحكام المادة (٣) من هذا القانون على هذه المنشآت.

و تمنح المنشآت القائمة مهلة عام من تاريخ العمل بهذا القانون لتدبير وسيلة لمعالجة مخلفاتها وإلا سحب الترخيص الممنوح لها، ولوزارة الري فى هذه الحالة اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف الصرف على مجارى المياه بالطريق الإدارى وبنون الإخلال بالعقوبات الواردة بهذا القانون.

مادة ٥- يلتزم ملاك العائمات السكنية و السياحية و غيرها الموجودة فى مجرى النيل و فرعيه بإيجاد وسيلة لعلاج مخلفاتها أو تجميعها فى أماكن محددة و نزحها و إلقتها فى مجارى أو مجمعات الصرف الصحى و لا يجوز صرف أى من مخلفاتها على النيل أو مجارى المياه.

و يتولى مهندسو الري المكلفون بتطبيق أحكام هذا القانون - كل فى دائرة اختصاصه - التفتيش النورى على هذه العائمات ؛ فإذا تبين مخالفتها لأحكام هذه المادة يعطى مالك العائمات مهلة ثلاثة أشهر لاستخدام وسيلة للعلاج و إزالة مسببات الضرر ، فإذا لم يتم ذلك بعد انتهاء المهلة المحددة يلغى ترخيص العائمات .

مادة ٦- تختص وزارة الري بإصدار تراخيص إقامة العائمات الجديدة وتجديد تراخيص العائمات القائمة، كما تختص بالتصريح بأقامة أية منشآت ينتج عنها مخلفات تصريف فى مجارى المياه.

مادة ٧- يحظر على الوحدات النهرية المتحركة - المستخدمة للنقل أو السياحة أو غيرها - السماح بتسرب الوقود المستخدم لتشغيلها فى مجارى المياه و تسرى على هذه الوحدات أحكام المادة (٥) من هذا القانون.

مادة ٨- يتولى مرفق الصرف الصحى وضع نموذج أو أكثر لوحدات

معالجة المخلفات الزجاجة والسائلة من المصانع والمساكن والمنشآت الأخرى والعائمات والوحدات النهرية بما يحقق مطابقتها للمواصفات والمعايير المحددة وفقا لأحكام هذا القانون.

مادة ٩- يلتزم طالب الترخيص بأن يقدم لوزارة الري ما يثبت قيامه بتدبير وحدة معالجة المخلفات وشهادة من مرفق الصرف الصحي بمعاينته وحدة المعالجة وصلاحيته.

مادة ١٠- على وزارة الزراعة -عند اختيارها واستخدامها لأنواع المواد الكيماوية لمقاومة للآفات الزراعية - مراعاة ألا يكون من شأن استعمالها تلويث مجارى المياه بما ينصرف اليها من هذه المواد الكيماوية، سواء بالطريق المباشر خلال اجراء عملية الرش، أو مختلطا بمياه صرف الأراضي الزراعية ، أو عن طريق غسل معدات وأدوات الرش أو حاويات المبيدات في مجارى المياه ؛ وفق المعايير التى يتفق عليها بين وزارات الزراعة والري والصحة.

مادة ١١- على وزارة الري عند اختيارها لأنواع المواد الكيماوية لمقاومة الحشائش المائية - مراعاة ألا يكون من شأن استعمالها إحداث تلوث لمجارى المياه، وعليها فى جميع الأحوال أن تتخذ الاحتياطات اللازمة قبل وأثناء وبعد إجراء عملية المعالجة بالمواد الكيماوية لمنع استخدام مياه المجرى المائى الذى به المعالجة ؛ حتى يتأكد من زوال تأثير هذه المواد على نوعية المياه وسلامة استخدامها لجميع الأغراض.

مادة ١٢- لا يجوز إعادة استخدام مياه المصارف مباشرة أو بالخط

بالمياه العذبة لأى غرض من الأغراض إلا بعد ثبوت صلاحيتها لهذا الغرض
، ولوزارة الري - بعد أخذ رأى وزارة الصحة - اتخاذ إجراءات معالجة
مياه المصارف التى تقرر إعادة استخدام مياهها .

مادة ١٣- تتولى إدارة شرطة المسطحات المائية التابعة لوزارة الداخلية
عمل نوبريات تفتيش مستمرة على طول مجارى المياه ومساعدة الأجهزة
المختصة فى ضبط المخالفات وفى إزالة أسباب التلوث والإبلاغ عن أية
مخالفات لأحكام هذا القانون .

مادة ١٤- ينشأ صندوق خاص تتول إليه حصيلة الرسوم والغرامات
والتكاليف الناتجة عن تطبيق أحكام هذا القانون ويصرف منه على الحالات
الآتية:

- تكاليف الإزالة والإدارة للمخلفات .

- مساعدات للجهات التى تقوم بإنشاء محطات معالجة المخلفات قبل
الصرف .

- إجراء الدراسات والبحوث العملية .

- مكافآت المرشدين والضابطين للجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام
القانون .

مادة ١٥- تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الرسوم التى تستحق
تنفيذا لأحكام هذا القانون بما لا يتجاوز الحدود القصوى الواردة فى الجدول
المرفق به . كما تحدد اللائحة المصروفات المستحقة تنفيذا لأحكام هذا القانون
، ويجوز تحصيلها بطريقة الحجز الإدارى .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ شعبان ١٤٠٢ (٢١ يونية سنة ١٩٨٢).

تقرير اللجنة المشتركة

من لجنة الزراعة و الري و مكاتب لجان الشؤون الصحية
والببئو الشؤون الدستورية و التشريعية و الصناعة و
الطاقة و الحكم المحلى و التنظيمات الشعبية عن مشروع

قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢

أحال المجلس بجلسته المعقودة بتاريخ ٦ من مارس سنة ١٩٨٢ و
مشروع قانون فى شأن حماية نهر النيل و الجارى المائبة من التلوث إلى
لجنة مشتركة من لجنة الزراعة و الري و مكاتب لجان الشؤون الصحية و الببئة
، و الشؤون الدستورية و التشريعية، و الصناعة و الطاقة ، و الحكم المحلى و
التنظيمات الشعبية لدراسته و تقديم تقرير عنه للمجلس.

فعددت اللجنة لذلك اجتماعا مساء يوم السبت الموافق ٢٠ مارس سنة
١٩٨٢ برئاسة السيد العضو محمد مهدى شومان رئيس اللجنة.

وحضرها من مكتب اللجنة السادة : مهندس وليم نجيب سيفين و دكتور
عبد التواب أمين وكيل اللجنة ، و إيهاب أمين كساب أمين اللجنة.

وحضر عن مكتب لجنة الشؤون الصحية و البيئية السيدة العضو
الدكتورة زينب حامد السبكى و كيلة اللجنة، و عن مكتب لجنة الشؤون
الدستورية و التشريعية السيد العضو / عبد الغفار أبو طالب محمد - أمين
سر اللجنة - و عن لجنة الحكم المحلى و التنظيمات الشعبية السيد العضو /
حسين إبراهيم حسين المهدى وكيل اللجنة.

كما حضر هذا الاجتماع السيد المهندس محمد عبد الهادي سماعة وزير
الرى ووزير الدولة لشئون السودان، وكل من السادة : مهندس وجيه عباس
أبو العطا وكيل أوزارة الرى ومهندس جان كامل عبد السيد وكيل وزارة
الرى ، وبكتور أحمد أمين الجمل وكيل وزارة الصحة ، ولواء بكتور بهاء
الدين إبراهيم محمود عن وزارة الداخلية ، وإبراهيم ممتاز محمود وكيل
وزارة الحكم المحلى، وحسين أمين عبد الله وكيل وزارة الزراعة للثروة
المائية، ومهندس زراعى طاهر محمد يوسف بوكالة وزارة الزراعة لشئون
الثروة المائية، ومهندس محمد حسنين الجوهري بالهيئة العامة للتصنيع،
وحسنى أبو السعود مستشار قانونى وزير الزراعة والدولة للأمن الغذائى ،
وفايق توفيق محمد عضو الشئون القانونية مندوبين عن الحكومة .

وبعد أن تدارست اللجنة مشروع القانون المعروض وكذاكراته
الإيضاحية واستعادة نظر القوانين الآتية.

القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن صرف المتخلفات السائلة .

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ فى شأن النظافة العامة.

القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف .

وبعد أن استمعت إلى الإيضاحات التى أدلى بها السادة مندوبو
الحكومة ومناقشات السادة الأعضاء ورد تقريرها عن مشروع القانون فيما
يلى:

إن المقياس الحقيقى للتقدم لا يتمثل فى وفرة الموارد المتاحة بقدر ما
يتمثل فى تحقيق أفضل استخدام لها بما يخضم الأهداف القومية، والماء هو

أعلى هذه الموارد جميعا وأعلها قيمة لأنه أساس الحياة . ولا نبالغ إذا قلنا إنه الحياة ذاتها ؛ من هنا كان الحفاظ على المياه نظيفة نقية صالحة للاستخدام واجب قومى هو الأمر الذى يحدونا إلى تعميق الإحساس لدينا جميعا بأهميته وضرورته بل وخطورته .

والمصدر الرئيسى للمياه فى مصر هو النيل ، وتتفرع منه - منتشرة فى جميع أرجاء البلاد - شبكة الترع بجميع درجاتها تنقل المياه حيث تروى الأرض لتتبت الزرع . ولا تقف عند هذه الغاية وحدها وإنما تتعدد الأغراض إلى شراب الإنسان ، وسقاية الحيوان ، وتشغيل المصانع ، وتوليد الكهرباء وتسيير الملاحة ؛ وهى مجالات متعددة لاستخدام المياه فى بلدنا . ثم كان ضروريا أن نتجه مسيرتنا إلى غزو الصحراء لنعيد صياغة الحياة عليها ، ولا يتأتى ذلك إلا بتوفير المياه لها . وكان طبيعيا أن نتجه إلى إعادة استخدام مياه الصرف مرة أخرى لأغراض الري ، وأصبحت الحاجة ماسة إلى اقتحام الظروف الجديدة بمفاهيم جديدة فى التعامل مع المياه واستحداث طرق للرى تحفظ لنا مواردها المائية دون إهدار أو إسراف ويأتى قبل ذلك كله الحفاظ على المياه نظيفة دون تلوث ، وأن نحميها ونصونها من احتمالات هذا التلوث .

ويحظى موضوع تلوث مياه المجارى المائية باهتمام كبير ؛ نظرا لأثره على الصحة العامة للمواطنين ، فضلا عن أثاره الضارة على الثروة الحيوانية والسمكية .

وقد تبين للجنة أن عدد المصارف التى تصب فى مجرى النيل هى ٥٣

مصرفاً ، وأن عدد المصارف التي تستقبل مياه الصرف الصحي - سواء أكانت تصب في مجرى النيل أو لا تصب - ٤٣ مصرفاً ومعظم هذه المصارف تجد طريقها في النهاية إلى البحر والبحيرات ، ولكن بعضها يصب في مجرى النيل ، وتتعدد مصادر تلوث مياه المجارى المائية، ومن أهم هذه المصادر ما يلي:

١- صرف مخلفات بعض المصانع التي تحتوى على مواد كيميائية ضارة.

٢- صرف مخلفات الصرف الصحي لبعض العائمتات وبعض الفنادق العائمة في مياه النيل مباشرة.

٣- قيام بعض هريات كسح المجارى بإلقاء محتوياتها على جسر النيل وتسرب نسبة كبيرة منها إلى المياه.

٤- إلقاء الحيوانات النافقة في المجارى المائية.

٥- استخدام المبيدات لإزالة الحشائش من الترع والمصارف.

٦- صرف مخلفات الصرف في بعض المصارف ، ومن هذه المصارف ما قد يكون مجاور أو مار بمناطق سكنية.

٧- هناك بعض المصارف التي تصب في النيل مباشرة.

لقد صدر القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن صرف المتخلفات السائلة ولائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير الإسكان رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٦٢ ، وقد حظر هذا القانون صرف المخلفات بالمباني المائية العامة، وحدد القواعد التي يتم من خلالها التكد من الالتزام بالشروط التي تضمن

عدم الإضرار بهذه الممرات، ورتب القانون على مخالفة أحكام عقوبات متفاوتة حسب نوع الجريمة ، وتتراوح هذه العقوبات بين الغرامة التي لا تقل ٢٥ قرش و بين الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيه و لا تزيد على مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ومضاعفة العقوبة فى حالة العود . كما ينص هذا القانون بإنذار المسئول عن صرف المخلفات الضارة إلى ممرات المياه بتعديل ذلك خلال ستة أشهر.

ونظرا للظروف التي كانت تمر بها البلاد فى سنة ١٩٦٤ فقد أعلنت حالة الطوارئ فى مرفق الصرف الصحى ، وسمح بتحويل المجارى إلى نهر النيل وفروعه ، ومنذ ذلك الحين أصبحت العملية لا ضابط لها .

وقد تبين للجنة أن أجهزة وزارة الري تقوم بالتصدي للاعتداءات على المصارف بصرف مخلفات الصرف الصحى بها بإزالة الفتحات المخالفة وتحرير محاضر بالمخالفات إعمالا للمادتين ٦٩ ، ٧٥ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ إلا أن العقوبات الواردة فى هذا القانون تعتبر فى الوقت الحالى قاصر عن ردع المخالفين ، كما توالى الوزارة اتصالاتها مع مرافق الصرف الصحى والمحليات لعدم صرف مياه الصرف الصحى بالمصارف دون معالجة.

هذا وتقوم المعاهد البحثية التابعة لوزارة الري بتحليل مياه المصارف ومجارى المياه الرئيسية كيمائيا وبيولوجيا بصفة دورية ؛ لتعرف على مدى ملاستها لأغراض الري والاستخدامات البشرية والحيوانية المختلفة ، هذا مما جعل وزارة الري تتقدم بمشروع القانون المرافق . وقد دارت مناقشات

حول مواده انتهت إلى إنخال التعديلات الآتية:

١- فيما يتعلق بصرف المظفات السائلة في مجارى المياه - و التي تكون مخالفة للمعايير و المواصفات بالترخيص الممنوح أوجبت المادة ٣ فقرة ٣ صاحب الشأن خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره أن يتخذ وسيلة لعلاج المظفات لتصبح مطابقة للمواصفات ، فقد رأت اللجنة لذلك ألا تمثل هذه المظفات خطورة فورية و ذلك حرصا على الصالح العام.

٢- قضت الفقرة الثانية من المادة ٤ بأن تمنح المنشآت القائمة مهلة عام من تاريخ العمل بهذا القانون ، ولما كانت هذه المهلة غير كافية في بعض الحالات فقط أعطت اللجنة لوزير الري الحق في أن يعطى مهلة أخرى لا تتجاوز عاما آخر في حالة الضرورة.

٣- حرصا من اللجنة على عدم التهرب أو التحايل على القانون ، وأيضا حتى يكون هناك نوع من المرونة في التطبيق فقد رأت اللجنة حذف كلمة "الثابتة" الواردة بالفقرة الأولى من المادة الخامسة ، و ذلك نظرا لوجود بعض العائعات المتحركة في مجرى النيل.

٤- أوجبت المادة العاشرة وزارة الزراعة -عند اختيارها لأنواع المواد الكيماوية لمقاومة الآفات الزراعية - ألا يكون من شأن استعمالها تلوث مجارى المياه بما يتصرف إليها من هذه المواد . ولما كانت وزارة الزراعة هي التي تقوم في أغلب الحالات بعملية الرش لمقاومة الآفات ، وحرصا من اللجنة على عدم تلوث المياه، فقد رأت إضافة كلمة و استعمالها بعد عبارة " على وزارة الزراعة عند اختيارها . وقد اشترطت اللجنة أن يكون اختيار

واستخدام أنواع المواد الكيميائية وفق المعايير التي تنص عليها بين وزارات الزراعة والرى والصحة.

٥- استخدمت اللجنة المادة (١٤) والتي بموجبها ينشأ صندوق خاص تؤول إليه حصيلة الرسوم والغرامات والتكاليف الناتجة عن تطبيق أحكام هذا القانون ، ويصرف منه على تكاليف الإزالة للمخالفات وكذلك مساعدة الجهات التي تقوم بإنشاء محطات معالجة المخلفات قبل الصرف ، ويصرف من حصيلة الصندوق مكافآت للمرشدين والضابطين للجرائم التي تقع مخالفة لأحكام هذا القانون ؛ وذلك تشجيعا لهم على بذل المزيد من الجهود لسلامة نهر النيل والمجارى المائية من التلوث، وحماية أرواح المواطنين و الثروة الحيوانية والنباتية والسكية.

واللجنة إذ توافق على هذا المشروع بقانون ، ترجو المجلس الموقر الموافقة عليه بالصيغة المرفقة.

رئيس اللجنة المشتركة

محمد مهدي شومان

مذكرة إيضاحية

بشأن مشروع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢

إن المقياس الحقيقي للتقدم لا يتمثل في وفرة الموارد المتاحة بقدر ما يتمثل في تحقيق أفضل استخدام لها بما يخدم الأهداف القومية.. والماء هو أغلب هذه الموارد جميعا وأعلها قيمة .. لأنه أساس الحياة .. ولا نبالغ إن قلنا إنه الحياة ذاتها .. من هنا كان الحفاظ على المياه نظيفة نقية صالحة

للاستخدام واجب قومى ؛ وهو الأمر الذى يحذونا إلى تعميق الاحساس لدينا جميعا بأهميته وضرورته: بل وخطورته إن تهالونا أو قصرنا فى رعايته والحفاظ عليه ..

و المصدر الرئيسى للمياه فى مصر هو النيل .. وتتفرع منه فروع - منتشرة فى جميع أرجاء البلاد - شبكة الترع بجميع درجاتها .. تنقل المياه إلى حيث تروى الأرض لتتبت الزرع .. ولا تقف عند هذه الغاية وحدها وإنما تتعدد الأغراض إلى شرب الإنسان وسقاية الحيوان، وتشغيل المصانع ، و توليد الكهرباء ، وتسيير الملاحة .. وهى مجالات متعددة لاستخدام المياه فى بلدنا .

ثم كان ضروريا ، أن تتجه مسيرتنا إلى غزو الصحراء لتعيد صياغة الحياة عليها ولا يتأتى ذلك بتوفير المياه لها .. وكان طبيعيا أن تتجه إلى إعادة استخدام مياه الصرف مرة أخرى لأغراض الري . وأصبحت الحاجة ماسة إلى اقتحام الظروف الجديدة بمفاهيم جديدة . فى التعامل مع المياه واستحداث طرق للرى تحفظ لنا موارنا المائية نون إهدار أو إسراف ، و يأتى قبل ذلك كله الحفاظ على المياه نظيفة نون تلوث ، و أن نحميها ونصونها من احتمالات هذا التلوث.

و لقد وضعت منظمة الصحة العالمية مواصفات محددة لنوعية المتخلفات التى تقتضى بعض ظروف القاهرة أن تسمح بصرفها على المجارى المائية . وصدرت فى مصر تشريعات تناولت أحكامها محابير الصرف على المجارى المائية ، والضوابط والمعايير التى يجب الإلتزام بمراعاتها عندما تلجأ إلى

صرف المتخلفات إلى المجارى المائية ، حتى نصونها من التلوث ولكن حدث تساهل وتراخى .. أو تجاوز وتهاون فى الإلتزام بالمحافظة على المياه نظيفة دون تلوث .. حتى بات الأمر محفوفًا بالمخاطر .. لأنه يمس مصدر الحياة و البقاء .. ويهدد الجيل الحاضر و الأجيال القادمة.

وفى ظل الظروف و المتغيرات التى حدثت خلال ما يقرب من عشرين عاما منها وضعت قوانين النظافة العامة و صرف المتخلفات السائلة . و حتى الآن .. و من خلال الممارسة الفعلية التى أوضحت قصور بعض موارد التشريعات المعمول بها فى هذه المجالات .. وتوزيع الاختصاصات و المسؤوليات بين أيدى أجهزة كثيرة . مما ساعد على أن يضيع الإلتزام بالتشريع الموضوع .. و أن تتوه المسؤولية ، وتهون العقوبات ؛ فلا تصبح رادعا قويا للمخالفين و المعتدين.

كان لا بد من وقفة لرعادة الانضباط لاعادة الانضباط فى التعامل مع المياه . ندرك فيها التيار الجارف للتلوث .. ونصدع أسبابه .. ونردع مرتكبيه و نعيد للمياه نظافتها .. ونصون لأنفسنا و من بعدنا شريان الحياة نقيًا مأمون الاستخدام.

لذلك فقد أعد مشروع القانون المرافق الذى تناول مواد تعريفية واضحة محددا لمجارى المياه على اختلاف درجاتها ، ثم حظرت المادة الثانية صرف المخلفات فى مجارى المياه و أناطت بوزارة الرى وحدها اختصاص الترخيص بالصرف على بعض مجارى المياه فى الحالات التى تقدرها و الإلتزام بالضوابط التى تضعها ، ثم بينت المادة الثالثة مجارى المياه التى

يجوز لوزير الري أن ترخص بالصرف عليها وما يرتبط بذلك من ضوابط ..
وتبعتها المادة الرابعة ؛ حيث تتناول إجراء التحليل النوري لعينات من
المخلفات التي يرخص بصرفها من المنشآت والعائمات وأحكام هذه
الإجراءات وضوابطها ، والتزامات أصحاب الشأن في تنفيذ ذلك و
ملاساته ، وحق وزارة الري في إزالة مسببات الضرر على نفقة المخالف و
حقها في سحب ووقف الصرف بالطريق الإداري .

وقضيت المادة الخامسة بعدم التصريح بإقامة أى منشأة جديدة إلا إذا
إلتزم أصحابه المعالجة المطلوبة للمخلفات ، والنص على ذلك صراحة
بالتصريح الممنوح ، وإعطاء مهلة عام للمنشآت القائمة لتوفير وحدات
المعالجة وما يترتب على مخالفة ذلك من إجراءات .

ثم تناولت المواد التالية موقف العائمات ومسئولية ملاكها بمعالجة
مخلفاتها ، واختصاص أجهزة الحكم المحلي في الرقابة والتفتيش عليها
وسلطاتها في إلغاء التراخيص للمخالفين .

وأوضحت المادة التاسعة مسئولية مرقق مياه الصرف الصحي في
ضرورة وضع نماذج لوحدات معالجة المخلفات من المنشآت المختلفة لتطابق
نوعيتها المعايير والمواصفات المحددة .

كما بينت المواد (١١) ، (١٢) ، (١٣) التزامات أجهزة الزراعة والري
فيما يتصل بإجراءاتها التي تؤثر على سلامة المياه وحمايتها من التلوث .
وأوضحت المادة (١٤) العيب الملقى على عاتق شرطة المسطحات المائية
التابعة لوزارة الداخلية ومسئولياتها في تنفيذ أحكام هذا القانون .. ثم أورد

المشروع فى المادة (٥١) عقوبات المخالفين لأحكامه وقراراته التنفيذية.
ومنحت المادة (١٨) مهندسى الرى المكلفين بتطبيق أحكام هذا
القانون صفة مامورى الضبط القضائى بالنسبة للجرائم المنصوص عليها فى
هذا القانون .

ويتشرف وزير الرى ووزير الدولة لشئون السودان بعرض مشروع
القانون المرافق مفرغا فى الصياغة التى أقرها قسم التشريع بمجلس
الدولة، للتفصل بالسير فى إجراءات استصداره لدى الموافقة عليه.
وزير الرى ووزير الدولة لشئون السودان

مهندس محمد عبد الهادى سماحة

قرار وزير الرى رقم ٨ لسنة ١٩٨٣

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢

فى شأن حماية النيل و المجارى المائية من التلوث

وزير الرى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن صرف
المخلفات السائلة؛

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ فى شأن النظافة العامة؛

وعلى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف؛

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل و
المجارى المائية من التلوث؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٨٠ بإعادة تنظيم

وزارة الري؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة؛

قرر

الباب الأول

في التعريفات

مادة ١- في تطبيق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه يقصد بمجارى المياه ما يأتى:

١- نهر النيل وفرعيه: المجرى الأساسى للنيل يبدأ من الحدود النيلية مع السودان حتى مصب فرعى بمياط ورشيد بالبحر المتوسط.

٢- الأخوار: التفريعات الجانبية لمجرى النيل داخل الجزر.

٣- الرياضات: الترع الكبرى الناقلة للمياه من أمام قناطر الدلتا و المظبية لشبكة الترع بالوجه البحرى.

٤- الترع : الترع الكبيرة والصغيرة بجميع تفريعاتها حتى المساقى الحقلية.

٥- الجبانات: ترع التوزيع الموازية أو المجاورة الآخذة من ترع التوصيل الرئيسية الناقلة لمياه الري.

المصارف: المصارف الكبيرة والصغيرة بجميع تفريعاتها حتى المصارف الحقلية والمصارف المغطاة .

٧- البحيرات : البحيرات المتصلة بالبحار أو المظلة.

٨- البرك : المسطحات المائية الكبرى المغلقة التى تصب فيها مجارى

مائة.

٩- المسطحات المائية المظقة : المنخفضات المائية بالمياه والمتصلة

بمجارى مائية.

١٠- السياحات: الاراضى المنخفضة حول البحيرات التى تصب فيها

مجارى صرف.

وجميع المجارى المائية الثلاثة الأخيرة مصدرها مياه الصرف.

١١- خزانات المياه الجوفية: خزانات المياه الجوفية داخل الحدود

المصرية

١٢- المخلفات الصلبة : جميع المواد الصلبة . سواء زكائن ناتجة عن

التفائيات و القمامة أو مواد الكسح أو المخلفات الجافة أو كسر الأحجار أو

مخلفات المباني أو الورش أو أية مواد صلبة متخلفة عن الأفراد أو المباني

السكنية وغير السكنية حكومية أو خاصة ، سواء أكانت تجارية أو صناعية أو

سياحية أو عامة كذلك وسائل النقل .

١٣- المخلفات السائلة:

(١) المخلفات الصادرة عن المحال الصناعية وتطبق عليها المعايير

الخاصة بالمخلفات الصناعية السائلة.

(٢) المخلفات الأدمية أو الحيوانية الناتجة عن عمليات تنقية المجارى

(الصرف الصحى) أو شبكتها ، أو من عقارات ، أو منشآت أخرى كالمحال

العامة والتجارية والصناعية والسياحية ثابتة أو متحركة أو عائمة.

(٣) المخلفات الحيوانية السائلة الناتجة عن عمليات الذبح والسلاخات

والمجازر ومزارع الدواجن والحظائر وغيرها.

١٤- يقصد بالمنشأة جميع المقارات والمحال والمنشآت التجارية أو الصناعية أو السياحية حكومية أو غير حكومية.

الباب الثانى

فى الترخيص بصرف المخلفات

السائلة المعالجة إلى مجارى المياه

مادة ٢- لا يجوز استخدام جوانب المسطحات المائية - أيا كان نوعها- كأماكن لجمع المخلفات الصلبة أو التخلص منها أو نقل أو تشوين المواد القابلة للتساقط أو التطاير ، إلا فى الأماكن التى يصدر بها ترخيص من وزارة الري بناء على طلب يتقدم به صاحب الشأن.

مادة ٣- لا يجوز تشوين أو تخزين أو تفريغ مواد كيميائية أو سامة على جوانب مجارى المياه إلا فى الأماكن السابق الترخيص بها بالنسبة إلى التراخيص القائمة ، ويكون تجديد هذه التراخيص واستخراج التراخيص الجديدة بمعرفة وزارة الري.

مادة ٤- يجب ألا تحتوى المخلفات الصناعية - التى يرخص بصرفها إلى مجارى المياه - على أية مبيدات كيميائية أو مواد مشعة أو مواد تطفو فى المجرى المائى .. أو أية مادة تشكل ضررا على الإنسان أو الحيوان أو النبات أو الأسماك أو الطيور أو تؤثر على صلاحية المياه للشرب أو الأغراض المنزلية أو الصناعية أو الزراعية.

مادة ٥- (١) لا يجوز الترخيص فى صرف أية مخلفات آتية أو حيوانية

أو مياه الصرف الصحي إلى مسطحات المياه العذبة الواردة بالمادة (١) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه أو خزانات المياه الجوفية . ومع ذلك يجوز لوزير الري الترخيص في صرف مخلفات العائمات المتحركة والوحدات النهرية إلى مجارى المياه الجوفية بعد معاجتها طبقا للمعايير ووفقا للشروط والضوابط الآتية بيانها ، على أن يؤدى مالك العائمات أو الوحدات النهرية الرسم المقرر بالمادة ٨٢ من هذه اللائحة.

المعايير و المواصفات	البيان
٧ - ٨.٥	درجة التركيز الأيونى للأيديوجين
خمسة درجات فوق المعدل	درجة الحرارة
أن تكون خالية من المواد الملونة	اللون
لا يقل عن ٢ ملليجرام /لتر.	الأكسجين الذائب
لا يزيد عن ٢٠ ملليجرام /لتر.	الأكسجين الحيوى الممتص
لا يزيد عن ٢٠ ملليجرام /لتر.	الأكسجين المستهلك كيميائيا (طريقة البرمنجنات)
لا يزيد عن ٦٠ ملليجرام /لتر.	الأكسجين المستهلك كيميائيا (طريقة الدايكرومات)
لا يزيد عن ٢٠ ملليجرام /لتر.	المواد العالقة
لا يزيد عن ٥٠ ملليجرام /لتر.	الكبريتيدات
لا يزيد عن ٢ ملليجرام /لتر.	الزيت و الشحوم
معدوم.	النيتريت
لا يزيد عن ٥٠ ملليجرام/لتر.	مجموعة المعادن الثقيلة مقطرة كرسام
يجب أن تكون خالية من بويضات الطفيليات المعوية.	الحص الميكروسكوبى
لا يزيد عن ١٠٠/١٠٠ سم.٢.	العدد الاحتمالى للمجموعة القلاونية
معدومة.	المبيدات الحشرية بأتواعها ..

٢- يجب تعقيم بعد المعالجة وقبل صرفها إلى مجارى المياه العذبة

ويفضل الأوزن.

وفى حالة استخدام الكلور ومشتقاته يجب ألا يقل الكلور المتبقى بها - بعد عشرون دقيقة من إضافته - عن نصف ملليجرام /لتر ولا يزيد عن واحد ملليجرام /لتر.

٣- تصمم وحدات المعالجة للعائمات المتحركة بما يوفر نقاط أخذ العينات قبل صرفها . ويحظر صرف الحمأة الناتجة عن عملية المعالجة إلى المجرى المائى ، ويكون لمعشى وزارة الصحة ومديريات الشؤون الصحية الحق فى دخول هذه العائمات و الوحدات النهرية ؛ للتأكد من تشغيل وحدات التنقية وأخذ العينات اللازمة.

٤- يقدم مالك العائمات أو الوحدات النهرية إلى وزارة الصحة (الإدارة العامة لصحة البيئة) الرسومات التفصيلية لوحدات المعالجة مصحوبة بدراسة مدى كفايتها ومطابقتها للمواصفات المقررة للحصول على الموافقة المبدئية عليها قبل صدور الترخيص.

٥- يكون صرف المخلفات المعالجة والمعقمة أثناء تحرك العائمات فقط ويحظر صرف المخلفات المعالجة أو غير المعالجة أثناء تواجدالعائمات و الوحدات النهرية بالمرسى أو التوقف فى المجرى المائى لأى سبب كان .

٦- عدم صرف أى مواد كيميائية أو زيوت أو عوادم تشغيل أو مخلفات جافة على المجرى المائى العذب بأى صورة من الصور ، سواء أكانت العائمة والوحدات النهرية ثابتة أو متحركة.

٧- وقف صرف المخلفات السائلة أو المعالجة للعائمات على المجارى

المائية فى حالة الخطر الداهم ؛ وذلك طبقا لما يقرره وزير الصحة.

مادة ٦- يحظر صرف كافة المخلفات السائلة أو مياه الصرف الصحى إلى مسطحات المياه العذبة وخزانات المياه الجوفية . ويجوز لوزارة الري الترخيص بصرف المخلفات الصناعية المسالة التى تمت معالجتها إلى خزانات المياه الجوفية طبقا للشروط والمواصفات والمعايير التى تحددها هذه اللائحة.

مادة ٧- لا يجوز الترخيص بصرف مياه تبريد الماكينات إلى مجارى المياه إلا إذا كانت المياه مأخوذة من نفس المجرى الذى تصب فيه أو من مصدر مماثل على الأقل من حيث نوعية المياه، وبشرط أن تكون دائرة التبريد مغلقة ولا تختلط أية عملية من العمليات الصناعية أو غيرها بوفى هذه الحالة لا يشترط مطابقتها للمواصفات والمعايير الخاصة بصرف المخلفات الصناعية إلى مسطحات المياه العذبة أو غير العذبة إلا فيما يتعلق بدرجة الحرارة ومعايير الزيوت والشحوم.

مادة ٨- يحظر صرف أى مياه بها مواد مشعة أو ما فى حكمها إلى خزانات المياه الجوفية.

مادة ٩- يجب أن تكون ماسورة صرف المخلفات السائلة المعالجة التى يرخس بصرفها إلى مجارى المياه فى مكان ظاهر وفوق أعلى منسوب لمياه المجرى المائى.

مادة ١٠- يشترط - فى حالة الترخيص بصرف المخلفات الصناعية السائلة المعالجة فى مجارى المياه - أن تبعد ماسورة الصرف مسافة لا تقل

عن ثلاثة كيلو مترات أمام مأخذ مياه الشرب أو كيلومتر واحد خلفها.
مادة ١١- يجب عدم صرف مياه غسيل المرشحات من محطات تنقية مياه الشرب إلى المسطحات المائية بدون معالجة، وعلى الجهات المختصة تدبير وسيلة المعالجة المناسبة.

مادة ١٢- يقدم طلب الحصول على الترخيص بصرف المخلفات السائلة المعالجة على مجارى المياه إلى مفتش رى الأقليم المختص التابع لوزارة الرى الذى تقع المنشأة فى دائرته، ويقدم الطلب مستوفيا رسم الدمغة مرفقا به البيانات الآتية:

- ١- اسم المنشأة وموقعها وعنوانها.
- ٢- الترخيص الصادر للمنشأة المقامة أو رقم وتاريخ طب الترخيص والموافقات التى صدرت فى شأنه.
- ٣- اسم صاحب المنشأة.
- ٤- النشاط الذى تزاوله المنشأة.
- ٥- نوعية المخلفات السائلة المطلوب الترخيص بصرفها إلى مجارى المياه.

٦- نتيجة تحليل أجرى من مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر لعينة من هذه المخلفات فى حالة المنشآت القائمة.

٧- اسم المجرى المائى للمنشأة المقترح الصرف عليه.

٨- الرسومات الهندسية التى توضح مواقع صرف المخلفات إلى مجارى المياه أو الخزان الجوفى وأسلوب الصرف المقترح والمواصفات اللازمة.

٩- أداء رسم نظر قيمته ٢٠ جنيها (عشرون جنيها).

١٠- أداء تأمين تحت حساب تكاليف أخذ العينات ونقلها وتحليلها

بالفئات الآتية:

مسلسل	نوع المخلطات	قيمة التأمين
١	مياه المجارى	٢٠٠ (مئتان جنية)
٢	<u>مخلطات صناعية سائلة</u>	
	(أ) تصرف إلى مسطحات المياه العذبة	٥٠٠ (خمسائة جنية)
	(ب) تصرف إلى مسطحات المياه غير العذبة	٤٠٠ (أربعمائة جنية)

مادة ١٣- يتولى مهندس الرى الذى تقع فى دائرة عمله المنشأة إجراء المعاينة اللازمة و الدراسات الفنية الواجبة.

مادة ١٤- على مهندس الرى المختص استطلاع رأى وزارة الصحة فى نتيجة التحليل لعينة من المخلطات السائلة المطلوب الترخيص بصرفها أو مدى مطابقة المخلطات المقترح صرفها للمعايير الواردة بهذه اللائحة.

مادة ١٥- تتولى وزارة الصحة أخذ عينة أو عينات من المخلطات السائلة المعالجة فى المواعيد التى تراها وتخطر وزارة الرى بنتيجة التحليل مشفوعة برأى معاميل وزارة الصحة على النموذج المشار إليه فى المادة ٢٦ من هذه اللائحة.

مادة ١٦- يصدر الترخيص من مدير عامة الإدارة العامة للرى من واقع الفحص الفنى ونتيجة التحليل.

مادة ١٧- يتضمن الترخيص الصادر في هذا الشأن ما يلى:

- رقم الترخيص.
- اسم المنشأة وموقعها.
- اسم صاحب المنشأة.
- المعايير والمواصفات الخاصة التى يجب ألا تتجاوزها نوعية المخلفات السائلة المرخص بصرفها.
- اسم وموقع المجرى المائى المصرح بصرف المخلفات السائلة عليه.
- كمية المخلفات السائلة المرخص بصرفها إلى المجرى المائى (م/٣/اليوم).

- عدد ومواقع الصرف المصرح بها.
 - مدة سريان الترخيص.
 - الرسوم المستحقة على ذمة الفحوص المعملية وتحليل العينات.
- مادة ١٨- لا يجوز أن تزيد مدة الترخيص على سنتين و يجب تجديده قبل انتهاء مدته بشهرين على الأقل. ويلغى الترخيص فى حالة انقضاء مدته دون تجديد.

مادة ١٩- تخطر الجهات الآتية بصورة من الترخيص الممنوح:

- ١- الإدارة العامة للرئى المختصة.
- ٢- مقدم طلب الترخيص.
- ٣- الإدارة العامة لصحة البيئة بوزارة الصحة.
- ٤- شرطة المسطحات المائية بوزارة الداخلية.

مادة ٢٠- على وزارة الري فى حالة عدم موافقتها على طلب الترخيص أن تخطر صاحب الشأن بخطاب مسجل بأسباب الرفض خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب ولصاحب المنشأة الحق فى التظلم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره برفض الترخيص.

مادة ٢١- يقدم التظلم إلى نفس الجهة التى قدم إليها طلب الحصول على الترخيص، وعلى هذه الجهة بحثه و الفصل فيه خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسليمها للتظلم ويكون رأيا فيها نهائيا.

مادة ٢٢- توقع العقوبات المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه على من يخالف شروط الترخيص الممنوح له.

مادة ٢٣- فى حالة فقد أو تلف الترخيص يجب إبلاغ الإدارة العامة للري المسابر منها الترخيص فورا للحصول على (بدل فاقد أو تالف) بعد دفع رسم قدره عشرة جنيها.

الباب الثالث

فى الرقابة على مراعاة شروط الترخيص

مادة ٢٤- تجرى وزارة الصحة فى معاملها وبمعرفتها مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر تحليلا دوريا لعينات من المخلفات السائلة المعالجة من المنشآت التى رخص لها بالصرف فى مجارى المياه الموضحة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه، ويتم أخذ العينات فى أوقات مختلفة لتحديد نوعية المخلفات بالدقة المطلوبة.

مادة ٢٥- لوزارة الري أن تطلب من وزارة الصحة أخذ العينات من

المخلفات السائلة المعالجة في المواعيد التي تراها وزارة الري وفي غير المواعيد الدورية المشار إليها في المادة السابقة.

وتخطر وزارة الصحة الجهة الطالبة بنتيجة تحليل هذه العينات مشفوعة برأى معاملها.

مادة ٢٦- تحظر وزارة الصحة كلا من وزارة الري وصاحب المنشأة بنتيجة العينة المخزنة من المخلفات السائلة المعالجة خلال شهر من تاريخ أخذ العينة على نموذج يتضمن البيانات الآتية:

- ١- اسم المنشأة وعنوانها.
- ٢- تاريخ أخذ العينة وموقعها .
- ٣- ساعة أخذ العينة.
- ٤- اسم المعمل التابع لوزارة الصحة الذي أجرى التحليل وعنوانه .
- ٥- اسم ووظيفة من تولى أخذ العينة.
- ٦- اسم ووظيفة مسئول المعمل.
- ٧- نتيجة التحليل بالتفصيل ومقارنتها بالمعايير المقررة.
- ٨- الرأى النهائى للمعمل.

مادة ٢٧- إذا تبين من نتيجة تحليل العينات مخالفتها للمعايير والمواصفات المنصوص عليها بالترخيص بصورة تمثل خطرا فوريا على تلوث مجارى المياه تقوم وزارة الري بإخطار صاحب الشأن بآلية وسيلة ممكنة لإزالة أسباب خطر التلوث فورا. وإلا قامت وزارة الري بذلك على نفقته. وفى هذه الحالة يجوز سحب الترخيص ووقف الصرف على مجارى المياه

بالطريق الإداري وتخطر بذلك الشرطة وسلطات الحكم المحلي المختصة بالتنفيذ.

مادة ٢٨- إذا ثبت من نتيجة تحليل العينات المأخوذة من المخطفات السائلة المعالجة للمعايير والمواصفات المنصوص عليها بالترخيص الممنوح بصورة لا تمثل خطراً قوياً ، تقوم وزارة الري بإخطار صاحب الشأن بخطاب مسجل لإزالة أسباب المخالفة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره. ويعتبر صاحب الشأن عالماً بالأخطار من تاريخ تسلمه أو من تاريخ تسلم نتيجة تحليل العينات من وزارة الصحة أيهما أقرب.

مادة ٢٩- تقوم وزارة الري بإخطار الصحة بالإجراءات التي تمت وفق المادة السابقة لتتولى أخذ عينة جديدة في اليوم التالي لانتفاء الثلاثة أشهر المشار إليها في المادة السابقة ؛ لتحليلها وإخطار وزارة الري بنتيجة التحليل والرأي النهائي لوزارة الصحة بشأنها ، وذلك على النموذج المشار إليه في المادة (٢٦) من هذه اللائحة.

مادة ٣٠- على وزارة الري أن تسحب الترخيص وتوقف الصرف على مجارى المياه بالطريق الإداري إذا لم تتم المعالجة خلال الثلاثة أشهر المشار إليها في المادة ٢٨ إذا كشفت نتيجة إعادة تحليل العينات عن عدم صلاحية ما قام به صاحب الشأن من معالجة ..

مادة ٣١- يلتزم أصحاب المنشآت الدائمة أو المؤقتة حالياً التي ينتج عنها مخلفات تصريف في مجارى المياه بإخطار وزارة الري - خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذه اللائحة ببيان يتضمن الآتي:

- ١- اسم المنشأة وعنوانها .
- ٢- اسم صاحب المنشأة أو الجهة التابعة لها .
- ٣- النشاط الذى تزاوله المنشأة .
- ٤- الترخيص الممنوح لاقامة المنشأة .
- ٥- نوعية المخلفات التى يتم إلحاقها فى مجارى المياه .
- ٦- اسم المجرى الذى يتم التخلص من هذه المخلفات عليه .
- ٧- الترخيص الممنوح للمنشأة ؛ لصرف مخلفاتها على المجرى المائى إن وجد .

٨- كمية المخلفات السائلة المصرح بصرفها إلى المجرى المائى .
و يتم الإخطار بخطاب مسجل أو بتسليمه بموجب إيصال إلى مهندس مركز الرى الذى تقع فى دائرته المنشأة .

مادة ٢٢- تنشئ وزارة الرى سجلات على مستوى هندسات مراكز الرى تتضمن بيانات المنشآت الدائمة أو المؤقتة أو التى يرخص بإقامتها فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه .

مادة ٣٣- تجرى وزارة الرى مراجعتها للإخطارات المقدمة إليها وفق المادة (٣١) من المنشآت القائمة حالياً وموقف صرف مخلفاتها السائلة إلى مجارى المياه ، كما تقوم بإجراءات المعاينات اللازمة لعملية صرف المخلفات السائلة من هذه المنشآت ، وإبداء ملاحظاتها على كل موقع ، وإرسال صورة من هذه البيانات إلى وزارة الصحة لأخذ عينات من المخلفات السائلة فى المواعيد التى تراها وتطيلها .

مادة ٣٤- تخطر وزارة الصحة الجهة الطالبة من وزارة الري وصاحب المنشأة بنتيجة تحليل العينات مشفوعة بالرأى النهائى لمعامل وزارة الصحة فى شأتها .

مادة ٣٥- على صاحب المنشأة - خلال عام من تاريخ العمل بالقانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٨٢ المشار إليه - القيام بتدبير وسيلة لمعالجة المخلفات السائلة لإزالة أسباب مخالفتها للمعايير والمواصفات المقررة.

مادة ٣٦- عند انتهاء المهلة المشار إليها فى المادة السابقة تجرى وزارة الصحة تحليلًا جديدًا لعينات المخلفات السائلة المعالجة من جميع المنشآت القائمة السابق إخطارها ببيانات وفق المادة (٣٣) من هذه اللائحة . وعلى وزارة الصحة إخطار وزارة الري وصاحب المنشأة بنتيجة التحليل ورأى معامل وزارة الصحة فى شأتها .

مادة ٣٧- تقوم وزارة الري بسحب الترخيص ووقف الصرف على مجارى المياه بالطريق الإدارى إذا ثبت -بعد انتهاء المهلة المشار إليها فى المادة (٣٥) من هذه اللائحة - عدم صلاحية ما قام به صاحب المنشأة من معالجة للمخلفات السائلة، وذلك دون إخلال بالعقوبات الواردة بالقانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٨٢ المشار إليه.

مادة ٣٨- اعتبارًا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه لا يجوز لأجهزة الدولة المختصة - أو أجهزة الحكم المحلى - التصريح بإقامة أية منشأة ينتج عنها مخلفات تصرف فى مجارى المياه ، وتختص وزارة الري دون غيرها بإعطاء التصريح النهائى لإقامة المنشآت التى ينتج

عنها مخلفات تصرف فى مجارى المياه، بعد حصول صاحب الشأن على موافقة الجهات المختصة ، والتزامه بتوفير وحدات معالجة المخلفات بما يحقق المعايير والمواصفات الواردة بهذه اللائحة.

الباب الرابع

فى العائمات و الوحدات النهرية المتحركة

الفصل الأول

فى العائمات

مادة ٣٩- فى تطبيق أحكام المادة (٥) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ يقصد العائمات كل منشأة عائمة آلية أو غير آلية .. سواء أكانت سكنية أو سياحية أو غيرها.

مادة ٤٠- اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه تختص وزارة الري بإصدار تراخيص إقامة العائمات الجديدة وتجديد تراخيص العائمات القائمة بعد حصول صاحب الشأن على موافقات الجهات المختصة.

مادة ٤١- يقدم طالب الترخيص بإقامة العائمات من مالكةا إلى رئيس قطاع الري بالوزارة بالقاهرة على طلب مستوفى لرسم التمغة مرفقا به المستندات الآتية:

١- مستندات ملكية العائمات.

٢- شهادة من الهيئة العامة للنقل النهري بصلاحية العائمة ومطابقتها للشروط الآتية التى تضعها هذه الهيئة.

٣- شهادة من مهندس الرى المختص بتوفير وحدة لمعالجة المخلفات الناتجة عن استخدام العائمات و معاينته لها و ثبوت صلاحيتها ،

٤- موافقات الجهات الأخرى المختصة.

٥- تعهد مالك العائمة بعدم السماح بتسرب الوقود المستخدم لتشغيلها إلى مجارى المياه.

٦- اسم المجرى المائى المستخدم لسير أو رسو العائمة.

٧- أداء رسم قيمته عشرون جنيها .

مادة ٤٢- يصدر الترخيص من مدير عام الرى المختص أو مفتش النيل حسب الأحوال وذلك خلال شهر من تاريخ تقديم الطلب ، ويجب أن يتضمن الترخيص الممنوح ما يأتى:

- اسم العائمة

- اسم مالك العائمة

- النشاط الذى تزاوله العائمة.

- اسم المجرى المائى المصرح باستخدام العائمة فيه.

- التزام مالك العائمة بعدم السماح بتسرب الوقود المستخدم لتشغيلها

إلى مجارى المياه.

- مدة سريان الترخيص الممنوح للعائمات، وتكون على النحو الآتى:

١- ثلاث سنوات للعائمات المستخدمة للأغراض السكنية.

٢- سنة واحدة للعائمات المستخدمة للأغراض السياحية.

مادة ٤٣- يقدم طلب تجديد الترخيص بعد استيفاء الإجراءات المنصوص

عليها بالمادة ٤١ من هذه اللائحة إلى الجهة التي أصدرته بوزارة الري خلال ثلاثة أشهر قبل إنتهاء مدة صلاحية الترخيص القائم.

مادة ٤٤- في حالة فقد أو تلف الترخيص يجب إبلاغ الإدارة العامة للري أو تفتيش النيل الصادر منه الترخيص فوراً ، والحصول على (بدل فاقد أو تالف) بعد دفع رسم قدره عشرة جنيهات.

مادة ٤٥- على أجهزة الري إجراء التفتيش الدورى مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر وكلما اقتضت الضرورة على العائمات الراسيات داخل حدود هندسة مركز الري - للتأكد من التزامها بشروط الترخيص الممنوح وتوفيرها وسيلة لعلاج مخرجاتها أو تجميعها فى أماكن محددة . ونزحها وألقائها فى مجارى أو مجتمعات الصرف الصحى .. فإذا خالفت ذلك تقوم وزارة الري بإخطار مالك العائمات بخطاب مسجل لإزالة أسباب المخالفة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ وصول هذا الإخطار إليه.

مادة ٤٦- على مهندسى الري أو مفتش النيل المختص إعادة معاينة العائمة عند انتهاء الأشهر المشار إليها فى المادة السابقة ، فإذا تبين عدم صلاحية ما قام به مالك العائمة من معالجة لإزالة أسباب المخالفة يلقى ترخيص العائمة.

مادة ٤٧- تنشئ وزارة الري سجلات على مستوى هندسات مراكز الري وتفتيش النيل تدون بها جميع البيانات الواردة فى الترخيص الممنوح لكل عائمة ترسو أو تعمل فى المجرى المائى الواقع داخل حدودها .

مادة ٤٨- على جميع ملاك العائمات القائمة فى تاريخ العمل بهذه

اللائحة أيا كان الغرض من استخدامها إخطار وزارة الري ببيان يتضمن
الآتى:

- اسم العائمة.
- اسم مالك العائمة أو الجهة التابعة لها،
النشاط الذى تزاوله العائمة.
- الترخيص الممنوح لإقامة العائمات
- اسم المجرى المائى المصرح باستخدام العائمة فيه.
- نوعية المخلفات الناتجة عن استخدام العائمة وكيفية التخلص منها.
- مدى توافر وحدات معالجة المخلفات قبل التخلص منها.
- الترخيص الممنوح للعائمة لصرف مخلفاتها على المجرى المائى إن
وجد.

و يوجه هذا الإخطار بكتاب مسجل أو يسلم بموجب إيصال إلى مهندس
مركز الري المختص أو إلى مفتش النيل الذى تقع العائمة فى حدود دائرة
اختصاصه خلال أشهر من تاريخ العمل بهذه اللائحة.

مادة ٤٩- تراجع وزارة الري الإخطارات المقدمة إليها من أصحاب
العائمات القائمة وقت العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه و
تجرى معاينة للعائمات وطرق معالجة وصرف مخلفاتها و تبدى ملاحظاتها
بالنسبة إلى كل عائمة ، وترسل صورة من هذه البيانات إلى كل من وزارة
الصحة و مرفق الصرف الصحى المختص لموافاة مهندس مركز الري أو
مفتش النيل المختص بالرأى فى شأنها.

الفصل الثانى

فى الوحدات النهرية

مادة ٥٠- فى تطبيق أحكام المادة (٧) من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه ، يقصد بالوحدة النهرية المتحركة كل منشآت عائمة تكون الآلة هى أداة تسييرها ، و لو كانت مكونة من دافع ومنفوع أو قاطر ومقطور أيا كان الغرض من استخدامها .

مادة ٥١- تسرى على الوحدات النهرية المتحركة أحكام المواد من ٢٩ إلى ٤٩ من هذه اللائحة باستثناء مدة سريان الترخيص فتكون ثلاثة سنوات .
مادة ٥٢- تتولى شرطة المسطحات المائية التابعة لوزارة الداخلية ضبط العائمات والوحدات النهرية التى تلقى بمخلفاتها إلى المجارى المائية وتلك التى يتسرب منها الوقود ، وتحرير المحاضر اللازمة لها ، وإخطار مهندس مركز الرى أو مهندس تفتيش النيل الذى تقع فى دائرته العائمة أو الوحدات النهرية لاتخاذ اللازم ؛ وفقا لأحكام القانون ولهؤلاء إجراء التفتيش الدورى والمفاجئ عند تواجد هذه العائمات والوحدات النهرية فى المراسى واتخاذ ما يلزم بشأنها .

مادة ٥٣- لوزارة الرى إخطار شرطة المسطحات المائية لضبط المخالفة وتحرير المحضر اللازم وإخطار جهة الاختصاص بوزارة الرى لتطبيق أحكام القانون .

مادة ٥٤- لوزارة الرى إخطار وزارة الصحة لأخذ عينات من المخلفات السائلة التى تقوم المنشأة بصرفها إلى المجارى المائية ، وتطيلها وإخطار

الجهة للطالبة بوزارة الري بنتيجة التحليل. . مشفوعة برأى معامل وزارة الصحة فى شأتها.

الباب الخامس.

فى أخذ العينات و إجراء التحاليل

مادة ٥٥- يكون لمعلى أجهزة وزارتى الري والصحة ومرفق الصرف الصحى المختص حق دخول العقارات والمحال والمنشآت التجارية والصناعية و السياحية و عمليات الصرف الصحى وغيرها من الجهات التى تصرف مخلفاتها على المسطحات المائية : لأخذ العينات و المرور الدورى و غير الدورى لمعاينة أسلوب صرف المخلفات السائلة ووحدات المعالجة للتأكد من كفاءة التشغيل أو اكتشاف المخالفات.

و على صاحب المنشأة تقديم المعونة و التسهيلات اللازمة لآتمام مهمتهم على الوجه الأكمل.

مادة ٥٦- يجب ألا يقل حجم العينة عن لترين ، و تؤخذ العينات فى زجاجات ذات غطاء زجاجى مصنفر محكم الغلق، كما يجب تنظيف داخل الوعاء والغطاء تنظيفا جيدا قبل استعماله. وفى حالة أخذ عينات من مخلفات سائلة عواجت بالكور تستعمل لوعية معقمة.

مادة ٥٧- يجرى التحليل بمعامل وزارة الصحة بعد أخذ العينة مباشرة. فإذا تعذر ذلك و تنخر إجراء الاختبارات المقررة لمدة أكثر من ثلاث ساعات فيلزم حفظ العينة داخل صندوق ثلاجة، ومع إحاطة الوعاء بطبقة من الثلج حتى تصل العينة إلى المعمل و بها بقية من الثلج.

مادة ٥٨- يجب أن تكون العينة ممثلة لطبيعة المخلفات السائلة قدر الإمكان ، ومن مكان مناسب فى نهاية عملية التنقية أو بـمكان الاتصال النهائى لمخلفات المنشأة أو عملية التنقية ، وفى المكان الذى تصرف عليه إلى المجارى المائية . وإذا كان هناك أكثر من مخرج لمخلفات المنشأة الواحدة فيجب أخذ عينة منفصلة من هذه المخارج كل على حدة . كما يجب ملء الوعاء ملائماً وإحكام وضع السدادة بعد الانتهاء من أخذ العينة ، ويجب ألا يسمح ببقاء أى فقاعة غازية أو أى جزء غير مملوء بين سطح الماء داخل الوعاء وبين السدادة. ويراعى عند أخذ العينة وضع فوهة الوعاء بعكس اتجاه تيار الماء ، ولا تؤخذ العينة من السطح ولا من القاع . وبعد الانتهاء من ملء الوعاء يجب تغليف الفوهة بالشاش وختمها بالشمع الأحمر أو أية مادة ممثلة ويختم المكلف بتأخذ العينة.

مادة ٥٩- يجب على المكلف بتأخذ العينة أو يملأ بدقة بخط واضح النموذج الخاص بذلك ، وأن يحصل على توقيع صاحب الشئ أو مندوبه على النموذج . وأن يقوم بإرساله فوراً مع العينة إلى الإدارة العامة للمعامل المركزية بوزارة الصحة بالقاهرة أو المعامل الإقليمية لها بالمحافظات.

الباب السادس

الضوابط و المعايير و المواصفات الخاصة بتصرف المخلفات

السائلة المعالجة إلى مجارى المياه

أولاً : فى الصرف على مسطحات المياه العذبة:

مادة ٦٠- يجب أن تبقى مجارى المياه العذبة -التي يرخص بصرف

المخلفات الصناعية السائلة المعالجة إليها- في حدود المعايير والمواصفات الآتية:

البيان	المعايير والمواصفات (ملاي جرام / لتر مالم يذكر غير ذلك
اللون	لا يزيد على ١٠٠ درجة
مجموعة المواد الصلبة	٥٠٠
درجة الحرارة	٥ درجات فوق المعتاد
الأكسجين الذائب	لا يقل عن ٥
الاس الهيدروجين	لا يقل عن ٧ ولا يزيد على ٨.٥
الأكسجين الميوي المتص	لا يزيد على ٦
الأكسجين الكيمائى المستهلك	لا يزيد على ١٠
تتروجين مسموم	لا يزيد على ١
نشادر	لا يزيد على ٠.٠٠١
شعوم وزيت	لا يزيد على ٠.١
الطوية الكلية	لا يزيد على ١٥٠ ولا يقل عن ٢٠
كبريتات	لا يزيد على ٢٠٠
مركبات الزئبق	لا يزيد على ٠.٠٠١
حديد	لا يزيد على ١
منجنيز	لا يزيد على ٠.٥
نحاس	لا يزيد على ١
زنك	لا يزيد على ١
منظفات صناعية	لا يزيد على ٠.٥
قنارات	لا يزيد على ٤٥
فلوريدات	لا يزيد على ٠.٥
شيتول	لا يزيد على ٠.٠٢
زئبق	لا يزيد على ٠.٠٥
كاسيوم	لا يزيد على ٠.٠١

كروم	لا يزيد على ٠,٠٥
سليانور	لا يزيد على ٠,١
رصاص	لا يزيد على ٠,٠٥
سيلينيوم	لا يزيد على ٠,٠١

مادة ٦١- معايير الترخيص بصرف المخلفات الصناعية السائلة
المعالجة إلى مسطحات المياه العذبة وخزانات المياه الجوفية التي وضعتها
وزارة الصحة هي:
(جميع المعايير مليجرام/لتر - ما لم يذكر غير ذلك)

الحد الأقصى لمعيار المخلفات الصناعية السائلة للمعالجة التي يتم صرفها على

البيان

نهر النيل من حدود مصر فرع النيل والرياحات والقرع
الجنوبية إلى قنطر الوقت والجنائيات وخزانات المياه الجوفية

درجة الحرارة	٢٥	٢٥
الأس الهيدروجيني	٩-٦	٩-٦
اللون	خالية من المواد اللونية	خالية من المواد اللونية
الأكسجين الحيوي للملح	٢٠	٢٠
الأكسجين المستهلك كيمائياً (بأبيرومات)	٤٠	٢٠
الأكسجين المستهلك كيمائياً (ببرمنجنات)	١٥	١٠
مجموعة المواد الصلبة الذائبة ...	١٢٠٠	٨٠٠
رماد المواد الصلبة الذائبة ...	١١٠٠	٧٠٠
المواد العالقة	٣٠	٢٠
رماد المواد العالقة	٢٠	٢٠

١	١	الكبريتات (كسب)
٥	٥	الزيت والشحوم والراتنجات ...
١	١	الفوسفات (غير مضوى)
٢٠	٢٠	الأتراك (ن) (٣٦)
٠.٠٠١	٠.٠٠٢	القيلول
٠.٥	٠.٥	الظورينات
١	١	الكور المتبقى
١	١	مجموع المادن الثقيلة وتشمل (x):
٠.٠٠١	٠.٠٠١	x الزئبق
٠.٠٥	٠.٠٥	x الرصاص
٠.٠١	٠.٠١	x الكاديوم
٠.٠٥	٠.٠٥	x الزنك
٠.٠٥	٠.٠٥	x الكروم سلسلي التكافؤ

الحد الأقصى لاختبار المخلفات الصناعية السائلة المعالجة التي يتم صرفها على

البيان

نهر النيل من حدود مصر الجنوبية إلى قناطر ادفنا		فرع النيل والرياحات و الترع و الجنايبات وخزانات المياه الجوفية	
x النحاس	١	١	
x النيكل	١	١	
x الحديد	١	١	
المجنيز	٥	٥	
الزنك	١	١	
الفضة	٥	٥	
المخلفات الصناعية	٥	٥	
الحد الأقصى للمجموعة القاولية في سم ٢	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠

مادة ٦٢- لوزارة الري عند الإخلال بأحكام المادة ٦٠ من هذه اللائحة أن تتجاوز عن بعض المعايير المشار إليها بالمادة السابقة ؛ وذلك في الحالات التي تقل فيها كمية المخلفات الصناعية السائلة المعالجة التي يتم صرفها إلى مسطحات المياه العذبة عن مائة متر مكعب في اليوم ، وبشرط ألا يزيد على الحدود الموضحة في الجدول الآتي:

الحد الأقصى لمعايير المخلفات الصناعية السائلة المعالجة التي يتم صرفها على		
البيان		
نهر النيل من حنفية مصر	فرع النيل والرياحات والقنطرة	البيان
الهندية إلى قنطرة الفتا	والجنايات وخزانات المياه الجوفية	
٤٠	٣٠	الأكسجين المبيى المتص
٦٠	٤٠	الأكسجين المستهلك كيميائياً (الدايكرومات)
٢٠	١٥	الأكسجين المستهلك كيميائياً (البرمنجات)
١٥٠٠	١٠٠٠	مجموعة المواد الصلبة
٤٠	٣٠	رماد المواد الصلبة
٤٠	٣٠	المواد العالقة
١٠	١٠	الزيوت والاسعوم والراتنجات
٤٠	٣٠	الفترات
٠,٠٠٥	٠,٠٠٢	الفلينول

مادة ٦٣- يجب ألا تكون المخلفات الصناعية السائلة المعالجة والتي يرخص بصرفها إلى مسطحات المياه العذبة مختلطة بمخلفات آدمية أو حيوانية.

مادة ٦٤- فى تطبيق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه
تسرى أحكام التشريعات المنظمة للمعايير الخاصة بالإشعاعات والمواد
المشعة للتأكد من مطابقة المخلفات الصناعية السائلة لها قبل الترخيص
بصرفها إلى مسطحات المياه العذبة.

مادة ٦٥- يجب أن تتوافر فى مياه المصارف قبل رفعها إلى مسطحات
المياه العذبة للمعايير الآتية:

المعايير والواصفات (مليجرام / لتر ما لم يذكر غير ذلك)	البيان
لا يزيد على ١٠٠ درجة	اللون
٥٠٠	مجموعة المواد الصلبة
٥ مئوية فوق المعتاد	درجة الحرارة
٢ درجة على المقياس	الرائحة
لا يقل عن ٥	الأكسجين الذائب
لا يقل عن ٧ ولا يزيد على ٨.٥	الاس الهيدروجين
لا يزيد على ١٠	الأكسجين المعوى للمتنس
لا يزيد على ١٥	الأكسجين الكيموى المستهلك (دايكرومات)
لا يزيد على ٦ (برمجات)
لا يزيد على ٥	النشادر
لا يزيد على ٠.١	شعور وزهيت
لا يزيد على ٧٠٠ ولا يقل عن ٥٠	القوة الكلية
لا يزيد على ٠.٠٠١	مركبات الزئبق
لا يزيد على ١	حديد
لا يزيد على ١.٥	منجنيز

تحتس	لا يزيد على ١
زئبق	لا يزيد على ١
مخلفات صناعية	لا يزيد على ٠.٥
نترات	لا يزيد على ٤٥
ظهوريات	لا يزيد على ٠.٥
فينول	لا يزيد على ٠.٠٢
زئبق	لا يزيد على ٠.٠٥
لثامسيوم	لا يزيد على ٠.٠١
كروم يديى التكافؤ	لا يزيد على ٠.٠٥
سيلينيد	لا يزيد على ٠.١
الفلين والجلين	لا يزيد على ٠.٥ ملليجرام/لتر
فوسفات	لا يزيد على ملليجرام /لتر
الحد الاحتمالى المسموحه القانونيه	١٠٠ سم ٢ ... ٥٠٠٠

ثانيا : فى الصرف على مسطحات المياه غير العذبة:

مادة ٦٦- يجب أن تتوافر فى مياه الصرف الصحي والمخلفات الصناعية السائلة التى يرخص بصرفها إلى مسطحات المياه غير العذبة - المعايير والمواصفات الآتية:

الحد الأقصى لمعايير المواصفات (ملليجرام /لتر - ما لم يذكر غير ذلك)

مياه الصرف الصحي	المخلفات الصناعية السائلة	البيان
درجة الحرارة	٥٢° مئوية
الاس الايديوجين	١-٦
الاكسجين الحيوى المتص	٦٠

١٠٠	٨٠	الأكسجين الكيماوى المستهلك الميكرومات
٥٠	٤٠	الأكسجين الكيماوى المستهلك (برمجات)
—	لا يقل عن ٤	الأكسجين الذائب
١٠	١٠	الزيت والشمع
٢٠٠٠	٢٠٠٠	المواد اللاصقة
٦٠	٥٠	المواد العالقة
خالية من المواد اللينة	خالية من المواد اللينة	المواد اللينة
١	١	الكبريتات
١	—	السيانيد
١٠	—	الفسفات
٤٠	٥٠	النترات
٠.٥	—	الفورمات
٠.٠٠٥	—	الفلور
١	١	مجموع المعادن الثقيلة
معروف	معروف	المبيدات يثاؤها
٥٠٠	٥٠٠ سم ١٠٠ سم ٢	العدد الاحتمالى لمجموعة القرارية فى

مادة ٦٧- فى حالة صرف مياه الصرف الصحى أو مخلفات صناعية سائلة مختلطة بمياه الصرف الصحى إلى مسطحات المياه غير العذبة ، يجب - بناء على طلب الجهة الصحية المختصة - معالجة المياه المنصرفة بالكور لتطهيرها قبل صرفها ؛ بحيث لا يقل الكور المتبقى بها بعد عشرين دقيقة من إضافته عن ٠.٥٠ ملليجرام ، وبحيث تكون أجهزة و مواد التطهير متوفرة و جاهزة للعمل بصفة مستمرة لإنجاز هذه المعالجة عند طلب إجرائها .

مادة ٦٨- يجب أن تبقى مسطحات المياه غير العذبة التى يرخص بصرف المخلفات السائلة المعالجة إليها فى حدود المعايير والمواصفات الآتية:-

المعايير والمواصفات (مليجرام / لتر)
مالم يذكر غير ذلك

البيان

درجة الحرارة	لا تزيد على (٥) درجات مئوية فوق المعدل السائد
الأكسجين الذائب	لا يقل عن (٤) مليجرام / لتر في أى وقت
الأس الهيدروجيني	لا يقل عن (٧) ولا يزيد على (٨.٥)
المخلفات الصناعية	لا تزيد على (٥٠-) مليجرام / لتر
الفيول	لا يزيد على (٣٠٠-) مليجرام / لتر
المكافئة	لا تزيد على (٥٠) وحدة
المواد الحليفة الذائبة	لا تزيد على (٦٥٠) مليجرام / لتر
الحد الأقصى المسموح به للقوة في ١٠٠ سم ٢ ..	لا تزيد على (٥٠٠)

مادة ٦٩- في حالة صرف المخلفات السائلة إلى البحيرات ، يجب مراعاة ألا يزيد عدد البكتريا القولونية في مصائد الأسماك بالبحيرة على (٧٠) لكل ١٠٠ سم ٢ ، كما يجب ألا يزيد عددها على (٢٣٠) لكل ١٠٠ سم ٢ في ١/١٠ من العينات المتخوذة من مياه البحيرة في موسم الصيد ؛ وذلك حفاظا على الثروة السمكية ، وعدم تلويث صرف هذه المخلفات على مصائد الأسماك.

الباب السابع

الصندوق الخاص بحصيلة الرسوم و الغرامات

مادة ٧٠- إعمالا لأحكام المادة ١٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢

ينشأ بمصلحة الري صندوق خاص ويفتح له حساب خاص بالبنك المركزي المصري تحت اسم " الصندوق الخاص برسوم وغرامات القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث "

مادة ٧١- تنول إلى الصندوق المشار إليه حصيلة الرسوم والغرامات والتكاليف الناتجة عن تطبيق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه.

مادة ٧٢- يشكل مجلس إدارة الصندوق بقرار من وزير الري ويجتمع مرة كل شهر على الأقل.

مادة ٧٣- يختص مجلس الإدارة برسم سياسة الصندوق ومتابعة أعمال ووضع النظم والإجراءات الكفيلة بانجازها .

مادة ٧٤- يتم إعداد مشروع ميزانية الصندوق متضمنة الإيرادات المحصلة وأوجه صرفها ، وتعرض على مجلس الإدارة قبل بداية العام المالي بوقت كاف وتعتمد من وزير الري.

وفي نهاية العام المالي يعد الحساب الختامي للصندوق لاعتماده من مجلس الإدارة تمهيدا للعرض على مراقبة الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات.

مادة ٧٥- يضع مجلس إدارة الصندوق لائحة إجراءات ونون التقيد بالوائح والنظم الحكومية ويعتمدها وزير الري.

مادة ٧٦- تتكون إيرادات الصندوق مما يأتي:

(أ) رسوم إصدار التراخيص والتأمينات الخاصة بإقامة أية منشآت

ينتج عنها مخلفات تصرف في مجارى المياه.

(ب) رسوم إصدار التراخيص والتأمينات الخاصة بإقامة العائمات والوحدات النهرية الجديدة وتجديد تراخيص العائمات والوحدات القائمة.

(ج) قيمة المخالفات والغرامات المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه.

(د) الإيرادات الأخرى التي يتم تحميلها بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه.

(هـ) الاعتمادات والإعانات التي تخصصها الدولة لتدعيم إيرادات الصندوق .

(و) الهبات والتبرعات والهبات التي يقبلها وزير الري.

مادة ٧٧- يتم صرف من موارد الصندوق ووفق اللائحة التي يضعها مجلس إدارته وتشمل على وجه الخصوص ما يأتي:

١- تكاليف الإزالة الإدارية للمخلفات.

٢- مساعدات للجهات التي تقوم بإنشاء محطات معالجة المخلفات قبل

الصرف.

٣- تكاليف إجراءات الدراسات والبحوث والتحليل المعملية.

٤- المكافآت التي تمنح للعاملين الذين يبذلون جهودا غير عادية في عمليات الضبط وإزالة المخلفات.

٥- مكافآت للمرشدين ولذين يقومون بضبط الجرائم التي تقع

بالمخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه.

- ٦- أجور العمال الموسمين الذين تحتاجها أعمال إزالة المخلفات أو أى أعمال أخرى يتطلبها تنفيذ القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه.
- مادة ٧٨- تتولى الإدارات التابعة لمصلحة الري تحصيل هذه الرسوم والمستحقات وإيداعها فى الحساب الخاص بالصندوق . ويجوز تحصيل الرسوم والمصروفات المستحقة تنفيذا لأحكام هذا القانون بطرق الحجز الإدارى.
- مادة ٧٩- يحدد إدارة الصندوق مكافآت المرشدين والذين يقومون بضبط الجرائم بنسبة من قيمة الغرامة المحصلة والحد الأدنى والأكصى لها وإجراءات صرفها.
- مادة ٨٠- يخطر أصحاب التراخيص بصرف المخلفات السائلة المعالجة إلى مجارى المياه ببيان خلال شهر يوليو من كل عام يتضمن المبالغ المستحقة للرسوم والتكاليف المعملية والمصروفات والغرامات وتكاليف الإنالة وغيرها التى تمت خلال العام.

الباب الثامن

أحكام عامة

- مادة ٨١ - يلتزم أصحاب المنشآت التى يرخص لها بصرف مخلفاتها السائلة المعالجة على المجارى المائية بإيداع تأمين لدى الصندوق الخاص بمصلحة الري ضمانا لتنفيذ أحكام المادة ١٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه ؛ وذلك وفقا لما يلى:

(١) ألف جنيه بالنسبة لكل منشأة تستعمل لصرف مخلفاتها السائلة

المعالجة على المجارى المائية ماسورة لا يجاوز قطرها عشرين سنتيمتراً أو عدة مواسير بذات كمية التصريف .

(ب) ألفى جنيه بالنسبة لكل منشأة تستعمل لصرف مخلفاتها السائلة المعالجة على المجارى المائية ماسورة قطرها عشرين سنتيمتراً فكثر .

ويخصم من هذا التأمين قيمة الغرامة وتكاليف الإزالة عند ارتكاب مخالفة وذلك إذا لم يتم المخالف بداء قيمة الغرامة وتكاليف الإزالة ، ويلتزم صاحب المنشأة باستكمال مبلغ التأمين خلال شهرين من تاريخ إخطاره بخمس قيمة الغرامة وتكاليف الإزالة المحكوم بها. ويعتبر إيصال إيداع مبلغ التأمين أحد المستندات التى تقدم للحصول على الترخيص أو تجديده. ويرد التأمين فى نهاية مدة الترخيص إذا لم يكن لمصلحة الرى أية مبالغ لدى المرخص له.

مادة ٨٢- يستحق - على الانتفاع باستغلال مجارى المياه - رسم سنوى مقداره قرش واحد عن المتر المكعب من المخلفات السائلة المعالجة التى يصرح بصرفها إلى مجارى المياه . وتودع حصيلة هذا الرسم فى الصندوق الخاص بمصلحة الرى بوزارة الأشغال العامة و الموارد المائية.

مادة ٨٣- ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره.

تحريراً فى ٢ ربيع الآخر سنة ١٤٠٣ (١٧ يناير سنة ١٩٨٢)

وزير الرى

مهندس /محمد عبد الهادى سماعة

ثانيا

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢

فى شأن صرف المتخلفات السائلة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت،

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٦ بشأن صرف مياه المحال العمومية

والصناعية فى المجارى العمومية والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بصرف مياه المباني والمواد

المتخلفة فى المجارى العامة المعدل بالقانون رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٥٤،

وعلى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٣ فى شأن صرف مياه المحال

العمومية والتجارية والصناعية فى مجارى المياه المعدل بالقانون رقم ٣٣

لسنة ١٩٥٤ ؛ على ما ارتأه مجلس الدولة،

قرر القانون الآتى:

الباب الأول

المجارى العامة و الصرف فيها

مادة ١- فى تطبيق أحكام هذا القانون تطلق (شبكة المجارى) على

الإنشاءات التى تعد لتجميع المتخلفات السائلة من المساكن والمصانع

والمحال العامة والتجارية والصناعية وغيرها ومياه الرشع والأمطار
لفرض التخلص منها بطريقة صحية بعد تنقيتها أو دون تنقية.
وتعتبر المجارى عامة إذا أنشئت بأموال عامة أو أنشئت بأموال خاصة
فى طرق عامة أو فى طرق خاصة مفتوحة للمرور العام واتصلت بشبكة
مجارى عامة.

مادة ٢- للجهة القائمة على أعمال المجارى أن تنشئ مجارى عامة فى
الطرق الخاصة المفتوحة للمرور العام أو غير المفتوحة له دون أن تلتزم
بتعويض مالك الطريق ، ودون تحصيل النفقات اللازمة لذلك من ملاك
العقارات الذين انتفعت عقاراتهم بهذه المجارى.

مادة ٣- مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧) يجب أن توصل إلى المجارى
العامة المباني الواقعة الممتدة بها هذه المجارى وكذلك المباني التى لا يزيد
بعدها عنها على ثلاثين مترا إذا ما طلبت ذلك الجهة القائمة على أعمال
المجارى من مالك العقار أو الحائز ، وعلى المالك فى هذه الحالة أن يتقدم
إلى الجهة المذكورة بطلب توصيل العقار إلى المجارى العامة خلال شهرين
من تاريخ مطالبته بالتوصيل ، وأن يستكمل فى هذه الفترة التوصيلة
الداخلية، فإذا انقضت هذه الفترة دون أن يتقدم بطلب التوصيل جاز للجهة
القائمة على أعمال المجارى أن تقوم بتوصيل المباني إلى المجارى العامة
بالتريق الإدارى على نفقة المالك ، مع مراعاة ما تقضى به المادة التالية من
هذا القانون.

مادة ٤- الجهة القائمة على أعمال المجارى هي المختصة بوزن غيرها بإنشاء التوصيلة اللازمة لإيصال المبنى من غرفة التفتيش النهائية إلى شبكة المجارى العمومية ، ويتم ذلك على نفقة المالك بعد التثبيت من مطابقة غرفة التفتيش وغرف حجز المواد الغريبة لأحكام القرارات المنفذة لهذا القانون.

ويعنى ملاك العقارات المنشأة قبل العمل بهذا القانون والتي لا يزيد إيجارها الشهري على خمسة جنيهاً من تكاليف التوصيل. كما يعنى من نصف هذه التكاليف ملاك هذه العقارات التي لا يزيد إيجارها الشهري على عشرة جنيهاً. وتعتبر هذه التوصيلات بمجرد إنشائها جزءاً من شبكة المجارى العامة.

والجهة القائمة على أعمال المجارى أن تزيل التوصيلة التي تمت بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو أن تعدلها بصفة مؤقتة لاستمرار صرف المبنى وذلك بالطريق الإداري وعلى نفقة المالك.

مادة ٥- للجهة القائمة على أعمال المجارى أن تصل أى عقار بغرفة تفتيش عقار آخر أو بمواسير أو بمطابق أنشئت في طريق عام أو خاص على نفقة مالك آخر بعد التأكد من استيعابها للتصرف الجديد.

مادة ٦- لا يجوز المساس بأى جزء من المجارى العامة أو التوصيلات إليها ، كما يحظر إلقاء سوائل أو مواد بها غير ما أعدت لصرفه أو من غير طريق التوصيلات المعتمدة ، على أنه يجوز ذلك بترخيص من الجهة القائمة على أعمال المجارى وتحت إشرافها.

مادة ٧- لا يجوز أن تصرف في المجارى العامة المتخلفات السائلة من

المحال العامة والصناعية وغيرها التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الإسكان والمرافق دون ترخيص في ذلك من الجهة القائمة على أعمال المجارى. ويصدر هذا الترخيص بعد التثبت من الجهة المختصة من استيفاء المحال للشروط الصحية الواجبة طبقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.

والجهة القائمة على أعمال المجارى - في حالة صرف المتخلفات السائلة دون ترخيص أن توقف صرفها بالطريق الإدارى.

مادة ٨- يجب أن تكون المتخلفات السائلة التي يرخص في صرفها من المحال المشار إليها في المادة السابقة في حدود المعايير والمواصفات التي يصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق بعد موافقة وزير الصحة ، ويذكر في الترخيص معايير ومواصفات تلك المتخلفات.

مادة ٩- يجرى تحليل عينات من المتخلفات السائلة من المحال المرخص لها في الصرف بصفة دورية في المعامل والموايد التي يحددها وزير الصحة ويصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق، ولصاحب الشأن أن يعترض على نتيجة التحليل خلال شهر من تاريخ إخطاره بها ، وتحدد في القرار المشار إليه إجراءات الفصل في المعارضات ورسم وإعادة التحليل وقدرها خمسة جنيهات التي يؤنبها المعارض وأحوال ردها إليه.

وإذا تبين من التحليل أن تلك المتخلفات السائلة تجاوزت حدود المعايير والمواصفات المنصوص عليها في القرار سالف الذكر ، وجب على صاحب الشأن أن يقوم خلال ستة شهور من تاريخ إخطاره بذلك بإيجاد وسيلة علاج لتضيق المتخلفات مطابقة للمواصفات والمعايير المشار إليها وإلا جاز إلغاء

الترخيص بقرار مسبب من الجهة القائمة على أعمال المجارى، ويجوز مد المهلة المذكورة بموافقة هذه الجهة.

أما إذا تبين أن هناك خطرا على الصحة العامة أو على سلامة المنشآت العامة من صرف المتخلفات السائلة فى شبكة المجارى ، وجب على صاحب الشأن إزالة مسببات الضرر خلال المدة التى تحددها له تلك الجهة التى تخطره بها ، وإلا جاز لها القيام بذلك على نفقته، على أنه فى حالة الخطر العاجل يجوز بقرار من المحافظ وقف صرف المتخلفات السائلة فى المجارى بالطريق الإدارى.

الباب الثانى

مجارى المياه و الصرف فيها

مادة ١٠- (١) ملفى.

مادة ١١- (٢) ملفى.

مادة ١٢- (٣) ملفى.

الباب الثالث

أحكام عامة

مادة ١٢- لا يجوز إنشاء شبكة مجارى خاصة إلا بترخيص من الجهة القائمة على أعمال المجارى.

ويجب أن تتوفر في هذه الشبكات و المتخلفات المنصرفة فيها الشروط
والمواصفات الفنية التي يصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق.

مادة ١٤- لا يجوز صرف المتخلفات السائلة صرفاً سطحياً إلا
بترخيص من الجهة القائمة على أعمال المجارى ، ويجب أن تتوفر في طريقة
الصرف .

(٤) المصارف وفروعها الأصلية والثانوية.

(٥) البحار والبحيرات.

(٦) البرك والمستنقعات وغيرها من مجمعات المياه .

مادة ١١- يجوز صرف المتخلفات السائلة من العقارات والمحال
والمنشآت التجارية والصناعية وعمليات المجارى العامة في مجارى المياه
بعد الحصول على موافقة الجهات المحلية التى تمثل وزارات الصحة و
الأشغال والصناعة كل فيما يخصه . وعلى هذه الجهات إخطار الجهة القائمة
على أعمال المجارى بالرأى طبقاً للقواعد المنظمة لذلك التى يصدر بها قرار
من وزير الإسكان والمرافق.

وعلى الجهة القائمة على أعمال المجارى إصدار الترخيص فى صرف
المتخلفات السائلة فى مجارى المياه بعد التحقق من امكان استيعاب هذه
المجارى للمتخلفات السائلة ؛ ويجب أن تكون هذه المتخلفات فى حدود
المعايير والمواصفات التى يقررها وزير الصحة و يصدر بها قرار من وزير
الإسكان والمرافق.

مادة ١٢- يجرى تحليل عينات من المتخلفات السائلة من المنشآت

المرخص لها بالصرف في مجارى المياه ؛ وذلك بصفة دورية في المعامل
والمواعيد التى يحددها وزير الصحة ويصدر بها قرار من وزير الإسكان
والمرافق.

ولصاحب الشأن أن يعترض على نتيجة التحليل خلال شهر من تاريخ
إخطاره بها . وتحدد فى القرار المشار إليه إجراءات الفصل فى المعارضات
ورسوم إعادة التحليل التى يؤيىها المعارض وأحوال ردها إليه.
الشروط والمواصفات والمعايير التى يحددها وزير الصحة ويصدر بها
قرار من وزير الإسكان و المرافق.

مادة ١٥- يصدر وزير الإسكان و المرافق بعد موافقة وزير الصحة قراراً
بالمواصفات القياسية لطرائق أخذ العينات وتحليلها و بالمواصفات والشروط
التي يجب توافرها فى المتخلفات السائلة التى تستخدم فى الري أو فى غير
ذلك من الأغراض.

مادة ١٦ - ملغاة.

وإذا تبين من التحليل أن المتخلفات السائلة التى تصرف فى مجارى
المياه مخالفة للمعايير والمواصفات المبينة فى الترخيص يجب على صاحب
الشأن - خلال ستة أشهر من تاريخ إخطاره بذلك - أن يقوم بإيجاد وسيلة
علاج لتصبح المتخلفات مطابقة للمواصفات و المعايير المشار إليها ، وأن يبدأ
فعلاً خلال هذه المدة فى تشغيل هذه لوسيلة وإلّا جاز إلغاء الترخيص بقرار
مسبب من الجهة القائمة على أعمال المجارى . ويجوز مد المهلة المذكورة
بقرار من هذه الجهة.

أما إذا تبين أن هناك خطراً على الصحة العامة أو على سلامة المنشآت العامة من صرف المتخلفات السائلة في مجارى المياه وجب على صاحب الشأن إزالة مسببات الضرر خلال المدة التي تحددها له الجهة القائمة على أعمال المجارى ، وإلا جاز لها القيام بذلك على نفقته. على أنه في حالة الخطر الداهم يجوز بقرار مسبب من ممثل وزارة الأشغال - أو ممثل وزارة الصحة بحسب الأحوال وقف صرف المتخلفات السائلة في مجارى المياه بالطريق الإدارى.

كما أن للجهة المختصة بإصدار الترخيص في حالة صرف المتخلفات السائلة في مجرى مياه دون ترخيص أن توقف الصرف بالطريق الإدارى.

المادة ١٦ ألغيت بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه وكانت قبل الإلغاء كالآتى:

مادة ١٦- لوزير الإسكان والمرافق بعد موافقة وزير الصحة أن يحدد الوسائل الصحية الواجب اتباعها والمواصفات والاشتراطات الواجب توافرها فى التوصيل الى المجارى العامة ، أو مجارى المياه وكذا الاشتراطات والمواصفات الواجب توافرها فى الأجهزة والمواد والمهمات المستعملة فى تصريف المتخلفات السائلة وتنقيتها وتطهيرها .

مادة ١٧- تحصل الرسوم والمصرفيات التى تستحق ؛ تنفيذاً لأحكام هذا القانون بطريق الصجر الإدارى ، ويكون لهذه الرسوم والمصرفيات حق امتياز على العقارات المستحقة عنها وعلى إيجارها .

الباب الرابع

العقوبات و أحكام ختامية

مادة ١٨- يعاقب على مخالفة أحكام المواد ٣ و ٤ و ١٣ و ١٤ و القرارات المنفذة لها بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تزيد على خمسين جنيهاً.

و يعاقب على مخالفة أحكام المواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١١ و ١٢ و القرارات المنفذة لها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر و غرامة لا تقل عن ٥٠ جنيهاً ولا تزيد على مائة جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين ، و يعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون و القرارات المنفذة له بغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين قرشاً و لا تزيد على مائة قرش.

و في حالة العود تضاعف العقوبة.

و يجب على المخالفة إزالة أعمال المخالفة أو تصحيحها في الميعاد الذي تحدده اللجنة القائمة على أعمال المجارى ، فإذا لم يقم المخالف بالإزالة أو التصحيح في الميعاد المحدد جاز للجهة المالكدة إجراؤه بالطريق الإداري و على نفقته أو إلغاء الترخيص أو اتخاذ الاجراءين معا.

مادة ١٩- ملغى.

مادة ٢٠- الجهة القائمة على أعمال المجارى هي الجهة الإدارية المختصة.

مادة ٢١- تلغى القوانين رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ و رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٠ ، و رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٣ المشار إليها.

مادة ٢٢- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد شهر
من تاريخ نشره ، وعلى وزير الإسكان والمرافق إصدار اللوائح والقرارات
اللازمة لتنفيذه،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ نى الحجة سنة ١٣٨١ (١٧ مايو سنة
١٩٦٢).

قرار وزير الإسكان و المرافق رقم ٦٤٩ لسنة

١٩٦٢

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢

في شأن صرف المتخلفات السائلة

وزير الإسكان و المرافق

بعد اطلاع على القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن صرف المتخلفات
السائلة؛

وعلى موافقة وزير الصحة العمومية؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة؛

قرر:

الباب الأول

تقديم الطلبات

مادة ١:

(١) تكون إدارة الإسكان و المرافق بالمدينة هي الجهة المحلية القائمة على
أعمال المجارى العامة بالنسبة لما يقع من هذه المجارى في دائرة إختصاصها
الإدارى.

وعلى الإدارة المذكورة تحديد الشوارع بالمناطق التى يمكن أن تستوعب
شبكة المجارى كميات الصرف الخاصة بالعقارات الواقعة عليها، و الإعلان
عن ذلك ، و إخطار ملاك تلك العقارات للتقدم بطلب إلى المجارى خلال مدة

شهرين من تاريخ الإعلان ، كما تحدد هذه المدة بثلاث شهور من تاريخ انتهاء المبنى أو المنشأة بالنسبة لما يستجد انشائه مستقبلا في كل من هذه المناطق.

وبانتهاء المدد المشار إليها تقوم إدارة الإسكان والمرافق بالمدينة بتطبيق أحكام القانون على المتخلف من الملاك.

(ب) يقدم الطلب من مالك العقار أو المنشأة المقرر صرف متخلفاتها أو من ينوب عنه إلى إدارة الإسكان والمرافق بالمدينة.

(ج) يبين بالطلب اسم مالك العقار أو المنشأة وجنسيته ومحل إقامته ، ويرفق به المستندات الآتية:

١- خريطة مساحية أو رسم لموقع العقار أو المنشأة بمقياس لا يقل عن ١: ٢٥٠٠ ، موضحة عليها موقع العقار أو المنشأة.

٢- رسم يبين المسقط الأفقي للدور الأرضي من ثلاث صور بمقياس ١: ٢٠٠ أو ١: ١٠٠ أو ١: ٥٠ ، مبينا عليه غرف التفتيش أو الجاليتريات ومدايات الأرضية والخزانات.

(د) تقوم الجهة المقدم إليها الطلب بالمعينة والفحص ، كما تتولى الاتصال بالجهات المختصة لطلب رأيها طبقا لأحكام طبقا لأحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ؛ وذلك من ممثليها المحليين والذين عليهم إبداء الرأي كل فيما يخصه خلال مدة أسبوعين من تاريخ ورود طلب الرأي . وتقوم الجهة المقدم إليها الطلب بإخطار مقدمه بالاشتراطات والمواصفات اللازمة لصرف العقار أو المنشأة لتنفيذها طبقا لما يقضى به هذا القرار.

الباب الثانى

غرف التفتيش و غرف حجز المواد الغريبة

مادة ٢- تقوم الجهة القائمة على أعمال المجارى بإنشاء غرف التفتيش عند حنود الملكية لتوصيلها إلى شبكة المجارى وذلك على نفقة المالك . ويجب أن تكون هذه الغرف منفصلة عن حوائط المباني وبالمناسيب والأبعاد اللازمة للصرف وتغطى بأغطية محكمة من الحديد الزهر أو الخرسانة المسلحة ذات الإطار من الحديد. وتكون هذه الأغطية مجهزة بمقابض لتسهيل عملية رفعها . ويجب أن تبيض غرف التفتيش بمونة الأسمنت وبمادة معتمدة تقاوم الأحماض والكيماويات بالنسبة للمنشآت التى توجد بمخلفاتها السائلة مثل هذه المواد، وذلك مع مراعاة الإعفاء المنصوص عليه بالمادة رقم ٤ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه.

مادة ٣- فى حالة صرف مخلفات المحال الصناعية والجراجات لأكثر من أربع سيارات يجب أن تنشأ غرف لفصل المواد الغريبة (غير المرغوب فيها بالنسبة للمجارى العامة) لمنعها من دخول مواسير المجارى ، فإذا كانت هذه المواد صلبة كما هى الحال فى المدايع والمطاحن والزرايب وما يماثلها ففتشاً لذلك غرف ترسيب، وإذا كانت مواد زيتية أو دهنية كما هى الحال فى الجراجات وما يماثلها ففتشاً غرف حجز الزيوت ، وإذا كانت مواد ملتهبة مثل المازوت ففتشاً غرف لحجز المازوت . ويجب أن تتوافر فى هذه الغرف الاشتراطات التى تضعها الجهة القائمة على أعمال المجارى . وتبيض هذه الغرف بمونة الأسمنت وبمادة لتقاوم الأحماض أو غيرها من المواد التى

تشتمل عليها متخلفات المصنع أو المنشأة ويخشى من تأثيرها على سلامة مباني تلك الغرف ؛ وذلك لكل مصنع أو منشأة حسب حالتها.

الباب الثالث

المواد المضرة بالمجاري

مادة ٤- إذا رأت الجهة القائمة على أعمال المجارى أن المواد المنصرفة من منشأة ما متلفة أو مضرة بالمجارى العامة ، فيكون لها الحق فى إلزام المالك أو الشاغل للمنشأة بعلاج المواد المذكورة بتنقيتها قبل صرفها فى المجارى العامة وإلا منع من الصرف ، ومع مراعاة ما تقتضى به المادتان ٨، ٩ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه.

مادة ٥- إذا رأت الجهة القائمة على أعمال المجارى أن منسوب الأعمال الصحية بالدور الأرضى أو البدروم المطلوب إيصالها إلى المجارى العامة لا يسمح بصرف المياه المتخلفة عنها بانحدار كاف ، يكون لها الحق فى إلزام المالك باتخاذ الوسائل التى تقررها لضمان الصرف صرفا فعالا مأمونا وعلى نفقته.

مادة ٦- فى حالة فقد أعطية غرف التفتيش أو حجز المواد الغريبة المنصوص عنها بالمواد ٢، ٢ تقوم الجهة القائمة على أعمال المجارى بتركيب بدلها فورا على حساب المالك وذلك بعد إخطار وتحصيل النفقات بطريق الحجز الإدارى ؛ وذلك طبقا لأحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه.

الباب الرابع

امتدادات المجارى ، التوصيل عليها و تكاليف التوصيل

مادة ٧- تقوم الجهة القائمة على أعمال المجارى أولا بأول بالإعلان بطريق النشر عن المناطق التى تم بها مد مواسير المجارى العامة ، وبمطالبة أصحاب العقارات الواقعة فى هذه المناطق بالتقدم بطلب توصيلها طبقا لأحكام القانون والقرارات المنفذة له بعد التحقيق من إمكان استيعابها للمتطلبات المطلوب صرفها مع مراعاة ما يلى:

(أ) العقارات الواقعة على بعد ٣٠ مترا أو أقل من أقرب من أقرب ماسورة مجارى ، فللجهة القائمة على أعمال المجارى القيام بتوصيلها على نفقة المالك بعد شهرين من مطالبته بذلك.

(ب) العقارات على بعد أكثر من ٣٠ مترا من أقرب ماسورة مجارى ، لكن هذه الماسورة تمر أمام واجهاتها كما هو الحال فى الميادين والشوارع الواسعة توصل على أن يحصل من المالك ما لا يزيد عن تكاليف ٢٠ مترا من تكاليف الوصلة الخاصة به وتتحمل الجهة القائمة على أعمال المجارى باقى التكاليف.

(ج) تقوم الجهة القائمة على أعمال المجارى بعد المجارى على نفقته، فى الشوارع العامة والخاصة حسبما تسمح به ميزانيته.

(د) تقوم الجهة القائمة على أعمال المجارى على نفقتها بتوصيل العقارات التى لا تزيد قيمتها الإيجارية المقررة عن خمسة جنيهات شهريا ، كما تتحمل نصف نفقات التوصيل العقار الذى يزيد إيجاره الشهري عن ذلك

ويقل عن عشرة جنيهات شهريا ، ويكون توصيل هذه المباني المعفاة وفقا للبرنامج الذى يعتمد عليه مجلس المدينة ، وتكون الأاوية فى التوصيل للعقارات التى تطفح خزاناتها بصفة مستمرة والقارات التى تقع فى شوارع مرصوفة ثم المزمع رصفها وفى حدود ما تسمح به ميزانية المجلس.

مادة ٨- التوصيلات والمجارى العامة التى نصت عليها المادتان ٦، ٤ من القانون هى الآتية:

١- غرف التفتيش النهائية سواء أكانت خارج أو داخل العقار والتى تعتبر جزءا أصليا من التوصيلة اللازمة لإيصال العقار إلى شبكة المجارى العامة .

٢- الوصلات الممتدة من غرف التفتيش النهائية إلى المجارى العامة أو المنشأة سواء أكانت على حساب المالك أو الجهة القائمة على أعمال المجارى.

٣- مواسير المجارى سواء أكانت فى شارع عام أو خاص ، وسواء نفذت على حساب المالك أو الجهة القائمة على أعمال المجارى.

٤- جميع أجزاء شبكة المجارى وملحقاتها.

مادة ٩- فيما عدا العقارات التى لا يزيد إيجارها الشهرى عن خمسة جنيهات والمعفاة بحكم القانون تحصل تكاليف التوصيلات الخصوصية لغرفة التفتيش النهائية للعقار أو المنشأة وتوصيلها حتى شبكة المجارى العامة من مالك العقار أو المنشأة دفعة واحدة ، أو على أقساط شهرية منتها ١٢ شهرا متى سمحت ميزانية المجلس ، بذلك على أن يتم التوصيل بعد سداد القسط الأول واستيفاء العقار أو المنشأة للشروط والأحكام الواردة

الباب الخامس

أحكام عامة

مادة ١٠ - المحال التي تسرى عليها أحكام المادة ٧ من القانون هي

- ١- محال غسل القمح والحبوب المختلفة- محلات تقطير الخمر-
- محلات البوطة - معامل المكرونة - ورش البلاط - مصانع الصابون -
- معاصر الزيوت - المجازر - مذابغ الجلود - المصانع - ورش الطلاء-
- مصانع الألبنة و الكيماويات - مصانع الغزل والنسيج - مصانع بسترة
- الألبان - الحديد والصلب - المصانع المستخدمة للمواد المشعة - معامل
- التصوير وتحميض الأفلام.

مادة ١١-١- تحدد المعايير بالنسبة للمخلفات السائلة التي تصرف إلى
المجاري العامة أو مجارى المياه أو الرى فى الأراضى الزراعية ، وكذلك
طرائق أخذ العينات ومواعيدها ورسوم إعادة التحليل وفقا للقواعد التي
أقرها وزير الصحة العمومية.

٢- يختص مجلس المدينة باعتماد الترخيص للعقار أو المنشأة التي تقع
فى دائرة اختصاصه بصرف المخلفات السائلة بتلك المنشأة إلى مجارى
المياه المنصوص عنها فى المادة رقم ٩ من القانون وطبقا لما جاء بالمادة رقم
١٠ من القانون ، المشار إليه.

الباب السادس

اولا - المعايير والمواصفات الواجب توافرها فى المتعلقات السائلة التى
يرخص بصرفها فى المجارى العامة:

يجب أن يتوافر- فى المتعلقات السائلة التى تصرف من المحال العمومية
أو التجارية أو المصانع فى المجارى العامة - الشروط والمعايير الآتية:

- ألا تزيد درجة الحرارة عن ٤٠ درجة مئوية.
- ألا يقل الأس الايدروجينى عن ٦ ولا يزيد عن ١٠ .
- ألا تزيد المواد العالقة والقابلة للترسيب عن ٥٠٠ ملليجرام /لتر
بحيث لا تزيد المواد الراسبة عن ٥ سم^٣ فى اللتر فى ١٠ دقائق ، ولا تزيد
عن ١٠ سم^٣ فى اللتر فى ٣٠ دقيقة.
- ألا يزيد الأكسجين الحوى عن ٤٠٠ جزء فى المليون.
- ألا يزيد الأكسجين الكيماوى المستهلك (ميكرومات) عن ٧٠٠ جزء
فى المليون .
- ألا يزيد الأكسجين الكيماوى (البرمنجنات) عن ٣٥٠ جزء فى
المليون .
- ألا يزيد الكبريتورات عن ١٠ جزء فى المليون مقدره على أساس
الكبريت .
- ألا يزيد السيانيدات عن ٠.١ جزء فى المليون.
- ألا يزيد الفوسفات عن ٥ جزء/المليون
- ألا يزيد النترات عن ٣٠ جزء/المليون.

- ألا يزيد الفلوريدات عن ١ جزء فى المليون.
- ألا يزيد الفينول عن ٠.٠٠٥ جزء فى المليون
- ألا تزيد الأمونيا عن ١٠٠ جزء فى المليون مقطرة على أساس ن.
- ألا يزيد الكلور الحر عن ١٠ جزء فى المليون على أساس كل .
- ألا يزيد نسبة ثانى أكسيد الكبريت عن ١ جزء فى المليون.
- ألا يزيد الفورمالدهيد ١٠ جزء فى المليون (يدك يداً) .
- ألا يزيد نسبة لشموم والزيوت والمواد الراتنجية عن ١٠٠ جزء فى المليون .

- الفضة - الزئبق - النحاس - النيكل - الزنك - الكروم - الكاديوم - القصدير.

يجب ألا تزيد منفردة أو مجتمعة عن ١٠ جزءاً فى المليون إذا لم يتجاوز حجم المتخلفات المنصرفة عن ٥٠ م^٣/يوم ولا تزيد عن ٥ جزء فى المليون إذا زاد حجم المتخلفات المنصرفة إلى المجارى عن ٥٠ م^٣/يوم.

- يجب ألا تزيد مجموعة الفضة والزئبق عن ١ جزء فى المليون.

كما يجب أن تخلو المتخلفات السائلة من البترول الإيثيرى وكريبيد الكالسيوم والمنبيات العضوية أو أى مادة أخرى ترى هيئة الصرف الصحى أن تواجدها يؤدى إلى خطورة على العمال القائمين بصيانة الشبكة أو الإضرار بمنشآت المجارى أو بعملية التنقية أو يؤدى تواجدها إلى تلوث البيئة نتيجة لصرف فائض عمليات التنقية لمياه المجارى ، كما يجب أن تخلو المخلفات الصناعية السائلة من أية مبيدات كيميائية أو مواد مشعة.

ثانيا - الاشتراطات و المعايير الواجب توافرها في المتخلفات السائلة التي يتم صرفها بالرى السطحى أو برى الأرض الزراعية.

(١) تقسيم المتخلفات السائلة إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى:

وتشمل المتخلفات السائلة لعمليات المجارى العامة التى تخضع مباشرة للجهات الحكومية المركزية أو المحلية أو المؤسسات العامة التى تملكها الحكومة.

الفئة الثانية:

وتشمل المتخلفات السائلة لعمليات المجارى الخاصة وهى معاملة لمياه الفئة الأولى ، إلا أنها غير مملوكة للجهات الحكومية المركزية أو المحلية أو المؤسسات العامة.

الفئة الثالثة :

وتشمل المتخلفات الصناعية .

ويطبق على الفئات الثلاث الاشتراطات والمعايير الواردة بالبندين (٢) و

(٤).

٢- تقسيم الأراضى إلى نوعين :

النوع الأول : رملية.

النوع الثانى: طينية.

(٣) اشتراطات عامة:

- لا يجوز التخلص من مياه المجارى بطريقة الصرف الصحى أو ترمى الأراضى إلا بعد الحصول على تصريح من الجهة الصحية المختصة . وفى حالة محطات تنقية المجارى العامة يجب الحصول على موافقة وزارة الصحة بالنسبة للموقع المختار للصرف السطحى قبل إنشاء هذه المحطات.

- أن تكون مياه المجارى العامة أو الخاصة والمخلفات الصناعية مطابقة للمعايير الواردة بهذه اللائحة .

- أن تبعد الأراضى التى يتم صرف المخلفات السائلة إليها بمسافة لا تقل عن ٢ كيلومتر من العمران أو كردون المدينة أو القرية أيهما أبعد .

- لا تقل درجة معالجة المخلفات السائلة بثئوعها عن المعالجة الابتدائية.
- تحظر زراعة الخضروات أو الفاكهة أو النباتات التى تؤكل نيئة فى المزارع التى تروى بمياه المجارى ، كما لا يجوز تربية الحيوانات أو المواشى الدرة للبن على هذه المزارع.

- أن يتم تسرب المياه بالسرعة التى ينجم عنها أى تجمعات مائية.

(٤) المعايير المقررة:

أولا بالنسبة للأراضى الرملية:

- لا تزيد المواد الراسبية فى ساعة عن ١ (واحد) سم ٢ فى المتر (بالهجم).

- لا تزيد الزيوت والشحوم والمواد الراتنجية عن ١٠ جزء فى المليون.
- لا تزيد الكبريتيدات (مقدرة على أساس كبر) عن واحد جزء فى المليون.

ثانيا - بالنسبة للأراضي الطينية:

- ألا يقل الرقم الأيروجيني عن ٦ ولا يزيد عن ٩
- ألا يزيد الأكسجين الحيوى B.O.D عن ٨٠ جزء فى المليون.
- ألا يزيد الأكسجين الكيماوى المستهلك C.O.D عن ٥٠ جزء فى المليون

- ألا تزيد المواد العالقة عن ٨٠ جزء فى المليون
- لا تزيد الكبريتيدات (مقدرة على أساس كب) عن ٠.١ جزء فى المليون
- لا تزيد الزيوت والشحوم والمواد الراتنجية عن ٥ جزء فى المليون.
- لا تزيد الاملاح الذائبة عن ٢٠٠٠ جزء فى المليون.
- لا تزيد السيائيد C.N عن ٠.١ جزء فى المليون.

الباب السابع

طريقة و مواعيد أخذ عينات من المتخلطات السائلة و المعامل
التي يجرى بها التحليل

١- حجم العينة:

يجب ألا يقل حجم العينة عن لترين.

٢- الأوعية:

تؤخذ العينات فى زجاجات ذات غطاء زجاجى مصنفر محكم الغلق.

٣- غسل الأوعية: يجب تنظيف الوعاء بما فيه الغطاء تنظيفا جيدا قبل استعماله كما يجب غسل داخل الوعاء بمادة العينة مرارا قبل الملء.

وفى حالة أخذ عينات من متخلفات سائلة عولجت بالكور تستعمل أو عية معقمة.

٤- حفظ العينة: يجرى التحليل بعد أخذ العينة مباشرة ، فإذا تعذر ذلك و تأخر إجراء الاختبارات المقررة لمدة أكثر من ثلاث ساعات فيلزم حفظ العينة داخل صندوق ثلاجة ، مع إحاطة الوعاء بطبقة من الثلج ، على أن تصل العينة إلى المعمل وبها بقية من الثلج.

٥- طريقة أخذ العينة: يجب أن تؤخذ العينة بحيث تكون ممثلة لطبيعة المياه على قدر المستطاع ومن مكان مناسب فى نهاية عملية التنقية أو بمكان الاتصال النهائى لمتخلفات المحل أو المصنع أو عملية التنقية بالمكان الذى تصرف عليه (شبكة المجارى العامة أو مجرى مياه عام أو أرض زراعية ... إلخ) . وإذا كان هناك أكثر من مخرج لمتخلفات المحل الواحد فيجب أخذ العينة منفصلة منها على حدة - ويجب ملء الوعاء ملائماً مع أحكام وضع السدادة حال الانتهاء من أخذ العينة - ويجب ألا يسمح ببقاء أى فقاعة غازية أو أى جزء غير مملوء ما بين سطح الماء دال الوعاء وبين السدادة. على أن يراعى عند أخذ العينة وضع فوهة الوعاء عكس اتجاه تيار الماء ، ولا تؤخذ العينة من السطح ولا من القاع.

وبعد الانتهاء من ملء الوعاء يجب تغليف الفوهة بالشاش وختمها بالشمع الأحمر أو أى مادة أخرى تقوم مقامه . ويختم بخاتم المكلف بأخذ العينة.

٦- مواعيد أخذ العينات الدورية: يجب أخذ عينات دورية من المتخلفات

الساعة المنشآت المرخص لها مرتين سنويا على الأقل.

ويجب إخطار صاحب الشأن بنتيجة التحليل خلال شهر من تاريخ أخذها على الأكثر.

٧- البيانات: يجب على المكلف بأخذ العينة أن يملأ بخط واضح وبمتمهي الدقة النموذج رقم (١) المرفق - وأن يقوم بإرساله فوراً مع العينة.

٨- المعامل التي يجرى بها التحليل: ترسل العينات إلى قسم المياه بالإدارة العامة للمعامل بوزارة الصحة للتحليل.

نموذج رقم (١)

يرسل مع عينة من المتخلفات السائلة

- ١- مكان أخذ العينة
- ٢- تاريخ أخذ العينة
- ٣- ساعة أخذ العينة
- ٤- درجة حرارة المياه وقت أخذ العينة
- ٥- اسم موظفة أخذ العينة
- ٦- وصف عام للعينة أو أي بيانات تليد التحليل
- ٧- بصمة الختم الموجوبة على العينة
- ٨- إمضاءات

مادة ١٢- يعمل بهذا القرار من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن صرف المتخلفات السائلة .

تحريراً في ٢٣ رجب سنة ١٣٨٣ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢).

(ثالثا)

قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٨

في شأن التخلص من البرك و المستنقعات و منع أحداث
الحفر

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه:

مادة ١- في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالبركة أو المستنقع كل أرض تنخفض عما جاورها من الأراضي وتركب المياه فيها في أي وقت من السنة بحيث تشكل بيئة ضارة بالصحة العامة.

مادة ٢- لا يجوز إحداث حفر أو توسيعها أو تعميقها مما يترتب عليه تكوين بركة أو مستنقع، واستثناء من ذلك يجوز - بموافقة الوحدة المحلية المختصة - إنشاء المصارف المعدة لتجفيف الأراضي الزراعية والمعروفة بالمصارف العمياء ، بشرط أن تكون بعيدة عن التجمعات السكنية بما لا يقل عن كيلو متر واحد ، فإذا كانت المسافة أقل من ذلك وجب تجفيفها صناعيا بصفة مستمرة.

كما يجوز لمن يباشر أعمالا أن يحدث الحفر التي يتطلبها تنفيذ هذه الأعمال على أن يقوم بردمها فورا بإنهاء الأعمال التي استلزمت إحداثها ، فإذا لم يتم بذلك خلال المدة التي تحددها له الوحدة المحلية المختصة، كان للوحدة أن تقوم بإجراء الردم على نفقتها، وتحصيل النفقات بطريق الحجز

الإدارى.

مادة ٣- يصدر وزير الإسكان بعد موافقة وزير الصحة قرارا بتحديد وسائل التخلص من البرك والمستنقعات، والأشتراطات الواجب توافرها فى كل وسيلة منها .

مادة ٤- على ملاك الأراضى التى تقع بها برك أو مستنقعات وواضعى اليد عليها أن يخطرأ الوحدة المحلية المختصة بمواقعها وحدودها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.

وعلى العمدة والمشايع فى الجهات التى تقع فى زمامها برك أو مستنقعات أن يقدموا الى الوحدة المحلية المختصة جميع البيانات عنها، خلال الميعاد المبين فى الفقرة السابقة.

وتقوم الوحدة المحلية بحصر البرك والمستنقعات الواقعة فى نطاق اختصاصها ، وجمع البيانات الكافية عنها وعن ملاكها وواضعى اليد عليها، ويكون لمتدوبى الوحدة فى سبيل ذلك حق الدخول فى مواقع البرك أو المستنقعات.

مادة ٥- للوحدة المحلية التخلص من البرك والمستنقعات التى لم يتم ملاكها أو واضعو اليد عليها بالتخلص منها ؛ وذلك بإحدى الوسائل التى يحددها قرار وزير الإسكان طبقا لنص المادة (٣) من هذا القانون .

وعلى الوحدة المحلية فى هذه الحالة إخطر ملاك البرك والمستنقعات وواضعى اليد عليها بالطريق الإدارى ، بعزمها على التخلص منها ، فإذا تعذر إخطارهم بسبب تغيبهم أو عدم الاستدلال على محال إقامتهم، تلصق

نسخة من الاخطار بلوحة الإعلانات بالوحدة المحلية المختصة وفي مقر عمدة الناحية أو في مقر نقطة الشرطة.

ولملاك البرك والمستقعات وواضعي اليد عليها أن يتقدموا خلال شهر من تاريخ الإخطار أو اللصق بحسب الأحوال ، بتعهد كتابي بالقيام بأعمال التخلص من البرك أو المستقع وبيان وسيلة التخلص و المدة التي يتم فيها ذلك فإذا لم يقدم الملاك أو واضعو اليد هذه التعهدات أو قدموها ولم تقبلها الوحدة المحلية بقرار مسبب، أو انقضت المدة المحددة لانعام أعمال التخلص من البركة أو المستقع دون انعام ذلك أو تبين الوحدة - بعد انقضاء نصف هذه المدة عجز مقدم التعهد عن القيام بما تعهد به بطريقة سلمية ، كان للمحافظة بناء على طلب الوحدة المحلية المختصة أن يصدر قرار بالاستيلاء المؤقت على الأرض التي بها البركة أو المستقع للقيام بأعمال التخلص منها ، ويتضمن هذا القرار بيان موقع الأرض وحدودها ومساحتها ، ويرفق به رسم تخطيطي يوضح ذلك.

مادة ٦- يظل قرار الاستيلاء نافذا إلى أن يؤدي ملك الأرض المشار اليها جميع مستحقات الوحدة المحلية المختصة المترتبة على قيامها بأعمال التخلص ، أو ينقضي الميعاد المقرر لذلك طبقا لنص المادة (٨) من هذا القانون.

و على الوحدة المحلية المختصة أن تبدأ في أعمال التخلص من البركة أو المستقع خلال ستة أشهر من تاريخ صدور قرار الاستيلاء، وإلا اعتبر هذا القرار كأن لم يكن.

مادة ٧- تشكل بقرار من المحافظ المختص لجنة أو أكثر تتألف كل منها من ممثل عن كل من مديريات الإسكان و التعمير و الزراعة و المالية و الهيئة العامة للمساحة و عضو من الوحدة المحلية للمحافظة تختاره الوحدة المذكورة، و يضم لهذه اللجنة ممثل عن الوحدة المحلية التى يقع فى دائرتها البركة أو المستنقع.

و تتولى هذه اللجان تقدير قيمة أرض البرك و المستنقعات قبل البدء فى أعمال التخلص منها . كما تتولى تحصيل قيمتها بعد إتمام أعمال التخلص خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ انتهاء الأعمال ، و يكون التقدير نهائيا باعتماد من المحافظ المختص.

و يجوز لنوى الشأن الطعن فى هذا التقدير أمام المحكمة الابتدائية الكائنة فى دائرتها أرض البركة أو المستنقع ، و ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطارهم بإتمام أعمال التخلص و لا يترتب على الطعن الإخلال بالإجراءات و المواعيد المنصوص عليها فى المادة (٨) من هذا القانون.

مادة ٨- تخطر الوحدة المختصة ملك البرك و المستنقعات التى تم الاستيلاء عليها بإتمام أعمال التخلص منها ، على أن يتضمن الإخطار قيمة البرك أو المستنقع قبل التخلص منها و مصاريف أعمال التخلص ، و كذلك قيمتها بعد اتمام تلك الأعمال، و يتم الإخطار خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ اعتماد المحافظ لتقدير اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة و يكون الإخطار وفقا لنص المادة (٥) من هذا القانون.

و يؤدى الملك خلال سنة من تاريخ إخطارهم جميع مصاريف التخلص

المشار إليها وملحقاتها أو الزيادة فى القيمة بعد إتمام التخلص أيهما أقل ، ويجوز لهم خلال سنتين يوما من تاريخ الاخطار أن يعرضوا على الوحدة المحلية المختصة رغبتهم فى أداء مقابل كل أو بعض مستحقات الوحدة مينا من أرض البركة أو المستنقع وعلى الوحدة أن تثبت فى هذا العرض خلال سنتين يوما من تاريخ تقويمه وإلا أعتبر مرفوضا .

فإذا لم يقم الملاك بأداء مستحقات الوحدة المحلية المختصة نقدا أو عينا وفقا لما تقدم ، ألت الى الوحدة المحلية ملكية أرض البركة أو المستنقع من تاريخ صدور قرار الاستيلاء عليها، وذلك مقابل قيمتها قبل البدء فى أعمال التخلص . وتؤدى الوحدة هذه القيمة خلال سنة من تاريخ انتهاء السنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من هذه المادة.

مادة ٩- تختص المحكمة الابتدائية الكائنة بدائرتها أرض البركة أو المستنقع بنظر المنازعات المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون.

مادة ١٠- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة (٧) من هذا القانون.

ويعاقب بغرامة لا تجاوز عشرين جنيها ملك الأراضى التى تقع بها برك أو مستنقعات وواضعو اليد عليها. إذا لم يقوموا بالإخطار المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة (٤) من هذا القانون.

كما يعاقب بغرامة لا تجاوز خمسة جنيهاات العمدة أو الشيخ الذى لم يقدم البيانات المشار إليها بالفقرة الثانية من المادة (٤) من هذا القانون .

مادة ١١- يكون ممثل الشخص الاعتباري أو المجهود إليه بإدارته مسؤولا عما يقع منه أو من أحد العاملين فيه من مخالفة لأحكام هذا القانون ، و يعاقب بالغرامات المقررة عن هذه المخالفة . كما يكون الشخص الاعتباري مسؤولا بالتضامن عن تنفيذ الغرامات التي يحكم بها على ممثله أو المجهود إليه بإدارته أو أحد العاملين فيه.

مادة ١٢- تستمر لجان التقدير و لجان الفصل في طلبات الاسترداد و لجان الفصل في التظلمات بتشكيلها المنصوص عليه في القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٤ في مباشرة أعمالها ، على أن تنتهي من الحالات المعروضة عليها حتى تاريخ العمل بأحكام هذا القانون في موعد لا يجاوز ستة أشهر من التاريخ المذكور، ويكون الطعن في قرارات هذه اللجان أمام المحكمة الابتدائية الكائنة بدائرتها أرض البركة أو المستتقع خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطار نوى الشأن بالقرار.

وبالنسبة إلى القرارات الصادرة من لجان الفصل في التظلمات التي لم تلغ حتى تاريخ العمل بهذا القانون - ميعاد الطعن فيها طبقا للمادة ٨ من القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه يكون ميعاد الطعن فيها ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون.

مادة ١٣- يكون لملك البرك والمستغلات التي تم ردمها وفقا للقوانين السابقة - ولم تؤد تكاليف ردمها أو يتنازل عنها أصحابها، وانقضت مواعيد استردادها وفقا لأحكام تلك القوانين - حق شرائها بثمن يعادل تكاليف ردمها مضافا إليها ١٠٪ كمصاريف إدارية و الفوائد القانونية بواقع

٤٪ سنوياً من تاريخ انقضاء مواعيد الاسترداد طبقاً لأحكام تلك القوانين و حتى تاريخ العمل بهذا القانون، وذلك إذا لم تكن هذه الأراضي قد تم التصرف فيها، أو خصصت لأحد الأغراض التي تقوم عليها الوحدة المحلية أو لأغراض النفع العام.

ويقدم طلب الشراء إلى الوحدة المحلية المختصة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، على أن يقوم المالك بداء الثمن مخصوماً منه ما قد يكون مستحقاً له من تعويض خلال ستة أشهر من تاريخ مطالبته بذلك. ويسقط حق المالك في الشراء طبقاً لأحكام هذه المادة إذا لم يقدم طلب الشراء أو لم يؤد الثمن خلال المدة المحددة لذلك.

مادة ١٤- يصدر وزير الإسكان القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

مادة ١٥- يلغى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ فيما تضمنه من استمرار العمل بأحكام الأمر العسكري رقم ١٩٤٢ بتقرير بعض التدابير لرزالة البرك والمستنقعات وغيرها من بيئات توالد البعوض، والقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ بردة البرك والمستنقعات ومنع إحداث الحفر، والقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن البرك والمستنقعات التي قامت الحكومة بردمها قبل إتمام إجراءات نزع ملكيتها بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام القانون.

مادة ١٦- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره.

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها،
صدر برياسة الجمهورية في ١٢ رمضان سنة ١٣٩٨ (١٧ أغسطس سنة
١٩٨٧).

تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الإسكان و المرافق العامة و
التعمير و مكتبى لجنة الشئون الصحية و لجنة الزراعة و الري
عن مشروع القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٨

أحال المجلس بجلسته المعقودة بتاريخ ٢٦/١١/١٩٧٧ ، مشروع
قانون فى شأن التخلص من البرك و المستنقعات و منع إحداث الحفر إلى
لجنة الإسكان و المرافق العامة و التعمير و كذا اقتراح بمشروع قانون مقدم
من السيدين العضوين حمدي محمد نسوقى، و عبد الرحمن توفيق خشبة،
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٤ المعدل للقانون رقم ١٧٧
لسنة ١٩٦٠ ، بشأن البرك و المستنقعات التى قامت الحكومة بربطها
ليحثهما و دراستهما و تقديم اللجنة اعتبار مشروع القانون المقدم من
الحكومة هو الأساس و أن الاقتراح بمشروع القانون كاقترح بالتعديل ؛
وطيه فان اللجنة ستقدم تقريرها هذا عنهما ، و تحقيقا لهذا الغرض فقد
عقدت اللجنة اجتماعا بتاريخ ٢٠/٢/٧٨ بحضور السيد كمال ابراهيم وكيل
وزارة الإسكان و التعمير و السيد المهدي سعد الدين أحمد أبو المجد مدير
عام التشغيل و الصيانة بهيئة مياه القاهرة الكبرى .

وما أن عرض التقرير على المجلس الموقر - بجلسته المعقودة فى ٦ من
مايو سنة ١٩٧٨ - لناقشته، حتى قرر - فى ذات الجلسة - اعانته الى

اللجنة لإعادة دراسته بالاشتراك مع مكتبى لجنة الشؤون الصحية ولجنة الزراعة والرى ، وعلى ضوء المناقشات التى دارت حوله، وتحقيقا لهذا الغرض فقد عقدت اللجنة اجتماعا بتاريخ ٢٢/٥/١٩٧٨ بحضور السيد كمال إبراهيم ، وكيل وزارة الإسكان والتعمير، والسيد الدكتور محمد أمين عز الدين وكيل لجنة الشؤون الصحية ، والسيد المهندس وليم نجيب سيفين وكيل لجنة الزراعة والرى.

وبعد أن استعرضت اللجنة مشروع القانون المعروض ومذكراته الإيضاحية ، كذا الاقتراح بمشروع القانون ومذكراته الإيضاحية واستعادت نظر أحكام القوانين الآتية:

القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل ببعض التدابير السابق تقريرها صونا للصحة العامة.

القانون ٧٦ لسنة ١٩٤٦ بردم البرك والمستنقعات ومنع إحداث الحفر.
القانون رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٥٢ بنقل الإختصاصات والسلطات التى خولها القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ لوزير الصحة العمومية إلى وزير الشؤون البلدية والقروية.

القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى.

القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن البرك والمستنقعات التى قامت الحكومة بردمها قبل إتمام إجراءات نزع ملكيتها بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ بردم البرك والمستنقعات ومنع أحداث الحفر.

القانون ٩٧ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧٧ لسنة

١٩٦٠ المشار اليه آنفا.

القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون الحكم المحلي . وبعد أن استمعت الى مناقشات السادة الأعضاء حول مشروع القانون المعروض، وكذا الاقتراح بمشروع القانون المشار إليه وإلى الايضاحات التى أدلى بها السيدان مندوبيا الحكومة تعرض اللجنة تقريرها عنه فيما يلى:

لا شك فى أن تواجد البرك والمستنقعات من العوامل التى تضر بالصحة العامة ، إذ إن المياه الراكدة تشكل بيئة صالحة لتوالد البعوض ومصدرا خطيرا لانتشاره، الأمر الذى يهدد صحة المواطنين بانتشار الأوبئة وخاصة مرض الملاريا ، ومما لا شك فيه - إن هذه البرك والمستنقعات ما زالت متواجدة على مستوى الجمهورية رغم ما بذلته الحكومة فى سبيل القضاء عليها .

هذا وقد ضاعف من حدة هذه المشكلة عمليات تجريف الأراضى الزراعية ، وبيع الطبقات العلوية الخصبة لمصانع الطوب مما يهدد الأرض الزراعية التى تعد بحق دعامة أساسية من دعائم الاقتصاد المصرى أيضا . وبهذه المناسبة فإن اللجنة توصى بسرعة تلافى هذه الظاهرة حفاظا على أرضنا الزراعية وتحقيقا للمصالح العام، وذلك عن طريق سرعة إصدار مشروع القانون الخاص بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ .

ومما هو جدير بالذكر فى هذا المقام هو ما تلاحظه اللجنة من أن هناك بعض المصارف المكشوفة - التى تستخدم فى تصريف مياه المجارى - وهى

أسوأ كثيرا على الصحة العامة من البرك والمستنقعات ، لذلك فإن اللجنة توصى بضرورة العمل على القضاء على هذه الظاهرة عن طريق تصريف هذه المياه عن طريق إنشاء مواسير حديدية أو أسمنتية أو فخارية أو صناديق خرسانية ، على أن تلقى بمياهها بعيدا عن العمران في مصارف عامة أو في البحر.

هذا ولواجهة مشكلة البرك والمستنقعات صدرت عدة تشريعات كان بدايتها الأمر العسكري رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٤٣ بتقرير بعض التدابير لإزالة البرك والمستنقعات وغيرها من بيئات توالد البعوض المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ ، ثم تلاه القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٥٣ بردم البرك والمستنقعات ومنع أحداث الحفر . و أخيرا صدر القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالبرك والمستنقعات التي قامت الحكومة بردمها المعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٤ . هذا ولقد دعت الحاجة إلى تطوير هذه القوانين وتجميع أحكامها ، وتبسيط إجراءاتها ، وتوفير ضمانات أكثر للمواطنين أصحاب الحقوق على أراضي البرك والمستنقعات التي يتم التخلص منها وتحقيقا لذلك فقد أعد المشروع بقانون المعروف على مجلسكم الموقر حيث أوردت المادة الأولى منه تعريفا لمدلول البركة أو المستنقع ، وحظرت الثانية أحداث الحفر أو توسيعها أو تعميقها إذا كان يترتب على تلك الأعمال إنشاء برك أو مستنقعات مع بيان الحالات المستثناة وشروطها وسرعة العمل على ردمها فور انتهاء حالة الضرورة الملحة إليها .

ومواكبة للتطور العلمى وحدا من التعقيدات الإدارية فقد أناطت المادة الثالثة من هذا المشروع بقانون، بقرار يصدر من وزير الإسكان والتعمير - بعد موافقة وزير الصحة - تحديد وسائل التخلص من البرك والمستنقعات والاشتراطات الواجب توافرها لكل وسيلة.

وتضمنت المادة الرابعة الأحكام المتعلقة بالأخطار عن مواقع وحدود البرك والمستنقعات وتقديم وجمع كافة البيانات المتعلقة بها وكذا ملاكها وواضعى اليد عليها.

أما المادة الخامسة فقد واجهت حالات تخلف أصحاب تلك البرك والمستنقعات وواضعى اليد عليها عن التخلص منها وفق مقتضيات الصالح العام.

أما المادة السادسة فقد حددت المدة التي يظل فيها قرار الاستيلاء نافذاً، وكذا المدة التي يجب أن تقوم الوحدة المحلية خلالها بأعمال التخلص من البرك أو المستنقع.

أما المادة السابعة فقد أناطت عملية تقدير البركة أو المستنقع قبل البدء فى أعمال التخلص منها - وكذا بعد التخلص منها- إلى لجنة أو أكثر ذات طبيعة إدارية ، تشكل بقرار من المحافظة وكتلت لئوى الشأن حق الطعن فى قرار التقدير أمام المحكمة الابتدائية الكائنة فى دائرتها أرض البركة أو المستنقع.

هذا وقد تناولت المادة الثامنة مدى التزام الوحدة بإخطار ملاك البرك والمستنقعات التى تم الاستيلاء عليها بإتمام أعمال التخلص منها ومدى

التزام الملاك بأداء جميع مصاريف التخلص من البركة والمستتقع و ملحقاتهما أو الزيادة فى القيمة بعد إتمام أعمال التخلص أيهما أقل ، كما بينت تلك المادة الآثار المترتبة على عدم قيام الملاك بالوفاء بما فى نعتهم تجاه الوحدة المحلية فى المواعيد القانونية.

أما المادة التاسعة فقد عقدت الاختصاص، فى نظر المنازعات المتعلقة بتنفيذ أحكام القانون، إلى المحكمة الابتدائية الكائنة بدائرتها أرض البركة أو المستتقع.

وتناولت المادة العاشرة من هذا المشروع بقانون الأحكام المتعلقة بالعقوبات المقررة حالة مخالفة بعض الأحكام المنصوص عليها فى هذا المشروع بقانون.

وقد رأت اللجنة استحداث مادة برقم ١١ نصها الآتى:

يكون ممثل الشخص الاعتبارى أو المعهود إليه بإدارته مسئولاً عما يقع منه أو من أحد العاملين فيه من مخالفة لأحكام هذا القانون، ويعاقب بالفراغات المقررة عن هذه المخالفة.

كما يكون الشخص الاعتبارى مسئولاً بالتضامن عن تنفيذ الفراغات التى يحكم بها على ممثله أو المعهود إليه بإدارته أو أحد العاملين فيه.

لقد أخذت اللجنة هذا التعديل نظراً لأن التطور الحديث قد جاء لصالح الأشكال القانونية الاعتبارية عامة كانت أو خاصة ، بحسبان أنها أقدر من الأفراد على تولى مختلف الأنشطة ، لذلك فقد نصت (المادة ١١ المستحدثة) على أن يكون ممثل الشخص الاعتبارى أو المعهود إليه بإدارته مسئولاً عما

يقع منه أو من أحد العاملين فيه من مخالفة لأحكام هذا القانون ويعاقب بالعقوبة المالية - نون الحبس - المقررة عن هذه المخالفة ، كما نصت على أن يكون الشخص الاعتباري مسئولاً - بالتضامن - عند تنفيذ ما يحكم به من غرامات على ممثله أو المعهد لإدارته أو أحد العاملين فيه ، وذلك ضماناً للمصلحة الشخصية الاعتباري و القيام بهذه الأعمال.

ويستهدف هذا التعديل المواصلة بين الاعتبارات الدستورية من أن العقوبة شخصية و بين ما هو مسلم به من إمكان النص على التضامن في العقوبات المالية باعتبارها غير مقيدة للحرية، ومثال ذلك ما هو منصوص عليه في تشريعات التمويل، وقانون المصاعد رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٤ ، وقانون تنظيم و توجيه أعمال البناء رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وغير ذلك من التشريعات التي تحت هذا المنحنى ، تجنباً لما كان يشاهد في غياب مثل هذه النصوص من قيام الأشخاص الاعتبارية بتقييم أشخاص طبيعيين تقع على عاتقهم مسئولية المخالفة و يحكم عليهم بالغرامات ، ثم يتبين عدم مقدرتهم ، بذلك تضيق حقوق الدولة و يفقد العقاب أهم أهدافه و هو الردع و سد الطريق أمام من تسول لهم أنفسهم مخالفة القوانين و إجهاض أهدافها و غاياتها .

هذا و قد عالجت المادة الثانية عشرة الحالات المعروضة على لجان التقدير و لجان الفصل في طلبات الاسترداد و لجان الفصل في التظلمات ، وحددت مواعيد الطعن في قراراتها .

و استجابة لمطالب الجماهير فقد تناولت المادة الثالثة عشرة من هذا المشروع بقانون فتح الباب أمام البرك و المستقعات التي تم ردمها وفقاً

للقوانين القائمة ولم تسدد تكاليف ردمها أو يتنازل عنها ملاكها لاسترداد ملكيتهم وفقا للقواعد والشروط والمواعيد المتصوص عليها فى هذه المادة.

أما المادتان الرابعة عشرة و الخامسة عشرة تناوأت حق وزير الإسكان والتعمير فى إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون وكذا إلغاء التشريعات القائمة فى شأن البرك والمستنقعات ، كذلك إلغاء كل نص يخالف أحكام هذا القانون ، هذا وقد أقرت اللجنة هذا المشروع بقانون كما ورد من الحكومة.

هذا وقد أضافت اللجنة عبارة " من هذا القانون " وذلك فى حالة ما اذا أحالت أحكام احدى المواد الى أحكام مادة أخرى وردت فى هذا المشروع بقانون وذلك أحكاما للصياغة.

واللجنة اذ توافق على مشروع القانون المعروض معدلا ترجو المجلس المؤقر الموافقة عليه بالصيغة المرفقة.

رئيس اللجنة

كمال هنرى بادير

مذكرة إيضاحية

مشروع القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٨

يعتبر تواجد البرك والمستنقعات من العوامل التى تضر بالصحة العامة بالإضافة إلى تشويه جمال البيئة، وعلى الرغم من قيام النولة برسم ما يقرب من ٥٥٠٠ فدان أنفق عليها حوالى ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه، على مستوى محافظات الجمهورية فإنه مازال ينتشر الكثير منها خلال المجموعات

السكنية ؛ مما أدى إلى كثرة الشكاوى وتضرر المواطنين.

وقد ضاعفت من هذه المشكلة عمليات قطع الأراضي الزراعية ، وبيع الطبقات العلوية الخصبة لقمائن الطوب ؛ مما يهدد بفقدان صلاحية الأرض للزراعة ويؤدي إلى استحداث المزيد من البرك .

كذلك أصبح من المألوف قيام المقاتلين والأهالي بقطع الأثرية في أماكن مختلفة لاستعمالها في أغراض الردم وخلافه ؛ مما يزيد مشكلة استحداث الحفر والبرك حدة.

وتشكل المياه الراكدة بيئة صالحة لتوالد البعوض ومصدرا خطيرا لانتشاره ؛ الأمر الذي يهدد الصحة العامة بنشر الأوبئة وعلى الأخص مرض الملاريا .

ذلك بالإضافة إلى ما يشبه هذه البرك على حالها، من إساءة استخدام لها ، حيث يتم القاء المياه المستعملة والقمامات فيها، مما يزيد الحالة سوءا . ولا شك أن ردم هذه الأراضي المنخفضة التي تتجمع فيها المياه على مدار السنة يحقق هدفا صحيا ، يتمثل في حماية هذه البيئات من الروائح الكريهة وانتقال الأمراض المعدية وهدفا اقتصاديا يتمثل في إضافة مساحات أرض جديدة صالحة للزراعة أو لإقامة مباني عليها أو تحويلها إلى مزارع سمكية ، أو لاستعمالها في الأغراض الترويحية بإنشاء حدائق ومنتزهات عليها .

وقد سبق إصدار عدة تشريعات لمواجهة تنظيم ورمم البرك والمستنقعات ومنع إحداثها بادائه بالأمر العسكري رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٤٢ بتقرير بعض

التدابير لإزالة البرك والمستنقعات وغيرها من بيئات توالد البعوض المعدل
بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ ، ثم تلاه القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل
بالقانون رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٥٣ بدم البرك والمستنقعات ومنع إحداث
الحفر ، وأخيرا صدر القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالبرك
والمستنقعات التي قامت الحكومة بدمها المعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة
١٩٦٤.

ولما كانت الحاجة قد دعت إلى تطوير هذه القوانين المتعددة وتجميع
أحكامها ، وتبسيط إجراءاتها بتوفير ضمانات أكثر للمواطنين أصحاب
الحقوق على أراضي البرك والمستنقعات التي يتم التخلص منها ، لذلك فقد
أعد مشروع القانون المرافق لتحقيق هذه الأهداف، منطويا على المبادئ
الآتية:

(أ) وسائل الدم:

راعى المشروع أن الدم والتجفيف اللذين اتخذتهما القوانين السابقة
أساسا للتخلص من البرك والمستنقعات ليس الوسيلة الوحيدة لذلك ؛ فثمة
طرق أخرى تقوم بذلك الغرض كتحويل البرك إلى مزارع سمكية ، لذا فقد خول
المشروع وزير الإسكان والتعمير - بعد موافقة وزير الصحة - تحديد وسائل
التخلص من البرك والمستنقعات والاشتراطات الواجب توافرها في كل
وسيلة منها .

(ب) الإجراءات والمراحل:

١- تقتضى القوانين بأن تُنقل الى الدولة ملكية أراضي البرك

والمستقعات التي يتخلف أصحابها عن القيام بالترخيص منها، وقد منحتم حق طلب استرداد الملكية بعد سداد تكاليف التخلّص أو قيمة أرض البركة أو المستنقع قبل الردم أيهما أقل، وقد اقتضى ذلك تنظيمًا معقدًا لعملية طلب الاسترداد و الفصل فيها و التظلم منها.

وقد استحدث مشروع القانون مبدأ آخر يقضى بالاستيلاء المؤقت على أراضي البرك و المستقعات التي لم يقدّم أصحابها بالتخلّص منها مع بقاء ملكيتها لأصحابها، وذلك بهدف قيام المجلس المحلى المختص بأعمال التخلّص، ويظل قرار الاستيلاء نافذاً إلى أن يستوفى المجلس مستحقاته المترتبة على قيامه بهذه الأعمال؛ فإذا لم يتم ذلك وفقاً للمواعيد المحددة بالمشروع آلت الملكية إلى المجلس المحلى المستحق من تاريخ الاستيلاء أيلولة نهائية.

٢- وحتى لا يتراخى المجلس المحلى فى القيام بأعمال التخلّص من البركة أو المستنقع بعد الاستيلاء عليها، فقد حدد المشروع أجلاً إذا لم يبدأ المجلس خلاله فى القيام بأعمال التخلّص فإن قرار الاستيلاء يعتبر كأن لم يكن.

(ج) الضمانات:

١- انطلاقاً من مبدأ تبسيط الإجراءات و ألفى المشروع سلامة اللجان الإدارية السابقة على الطعن القضائى و أناط بالقضاء وحده النظر فى المنازعات المتعلقة به.

٢- استجاب مشروع القانون لنوعى العدالة و توفير الضمانات من

ناحية أخرى إذ قضى بضرورة إخطار المالك وواضع اليد على أراضي البرك والمستنقعات ولم يقر مبدأ اللصق الا اذا تعذر الإخطار، وذلك حتى تمرى فى حقهم المواعيد المنصوص عليها بالمشروع.

(د) التيسير على المواطنين:

كما حقق المشروع بعض التيسيرات للمواطنين وذلك بنصه على الآتى :

١- استحداث طريقة جديدة لسداد تكاليف التخلص من البرك والمستنقعات اذا أجاز لأصحابها أداء كل أو بعض هذه التكاليف عينا من أرض البركة أو المستنقع ، باقتنازل عن ملكية جزء منها للمجلس المحلى مقابل تكاليف التخلص.

٢- لم يأخذ المشروع بما تقضى به القوانين القائمة من عدم قبول طلبات الاسترداد والطمعون فى قرارات لجنة الفصل فى طلبات الاسترداد، أو التظلمات إلا إذا تم إيداع المبالغ التى حددتها لجنة التقدير أو لجان الفصل فى طلبات الاسترداد ؛ لأن فى ذلك إرهاقا للمواطنين قد يترتب عليه حرمانهم من حق التقاضى.

وفى ضوء ذلك نصت المادة (١) من المشروع على تعريف البركة أو المستنقع وحظرت المادة (٢) إحداث حفر أو توسيعها أو تعميقها إذا كان ذلك يترتب عليه نشأة البركة أو مستنقع ، مع بيان الحالات المستثناة من هذا الحظر وشروطها والعمل على تلافيها فور انتهاء حالة الضرورة الداعية إليها .

وتوفيرا لمرونة ومسايرة للتطور العلمى أُنطقت المادة (٣) - بقرار،

يصدر من وزير الإسكان والتعمير بعد موافقة وزير الصحة ، تحديد وسائل التخلص من البرك والمستنقعات والاشتراطات الواجب توافرها لكل وسيلة. وتضمنت المادة (٤) الأحكام المتعلقة بالإخطار عن مواقع وحدود البرك والمستنقعات وتقديم وجمع كافة البيانات عنها وعن ملاكها وواضعي اليد عليها.

أما المادة (٥) فقد واجهت حالات تخلف أصحاب البرك والمستنقعات وواضعي اليد عليها عن التخلص منها ، وتضمنت من الأحكام ما يحقق مصلحة ملاك هذه البرك ويكفل الحفاظ على الصحة العامة بالألا تترك على حالها إذا تقاعس الملاك عن التخلص منها ، إصدار قرار من المحافظة المختص بالاستيلاء المؤقت عليها للقيام بأعمال التخلص.

وبينت المادة (٦) المدة التي يظل فيها قرار الاستيلاء نافذاً، كما حددت المدة التي يجب على الوحدة المحلية المختصة كي يبدأ خلالها في أعمال التخلص.

وعالجت المادة (٧) كيفية تقدير قيمة البركة والمستنقع قبل وبعد التخلص منها وأناطت ذلك بلجنة أو أكثر يصدر بتشكيلها قرار من المحافظ . وقد روعى في تشكيلها تمثيل الجهات المعنية مع توافر العنصر الشعبي، و كلفت ذوى الشأن حق الطعن القضائي في التقدير.

وتناولت المادة (٨) واجبات كل من الوحدة المحلية وملاك البرك والمستنقعات بعد التخلص منها بمعرفة الوحدة، ونظمت أداء مستحقاته وسرت على الملاك في هذا الشأن أبلولة أرض البركة أو المستنقع إلى الوحدة

المحلية المختصة أيلولة نهائية ، بعد فوات المواعيد المنصوص عليها في هذه المادة دون أداء مستحقات الوحدة المحلية .

وحددت المادة (٩) الجهة المختصة بنظر الطعون التي يرفعها ذوو الشأن تطبيقاً لأحكامه، فقضت بأنها المحكمة الابتدائية الكائنة بدائرتها أرض البركة أو المستنقع . وقد روعي في ذلك العمل على أن تكون جهة القضاء المختصة قريبة من المواطنين.

وتناولت المادة (١٠) الأحكام المتطلقة بالعقوبات المقررة على مخالفة بعض أحكام المشروع.

وتناولت المادة (١١) معالجة الحالات المعروضة على لجنة التقدير ولجان الفصل في طلبات الاسترداد ولجان التظلمات ونصت على مواعيد الطعن في قراراتها .

وقد فتحت المادة (١٢) الباب أمام ملاك البرك والمستقعات التي تم ردمها وفقاً للقوانين القائمة ولم تسد تكاليف ردمها أو يتنازل عنها أصحابها و انقضت مواعيد استردادها لشرائها ، وفقاً للقواعد والشروط في المواعيد المنصوص عليها بهذه المادة.

أما المولد من (١٣ - ١٥) فقد نصت على حق الاسكان والتعمير في اصدار القرارات التنفيذية اللازمة والغاء التشريعات السارية حالياً في شأن البرك والمستقعات وكذلك إلغاء كل نص يخالف أحكام المشروع والنشر في الجريدة الرسمية.

ويتشرف وزير الاسكان والتعمير بعرض مشروع القانون المرفق، مفرغاً

في الصيغة القانونية التي أقرها قسم التشريع بمجلس الدولة بجلسته
المعقودة في ٢٩/٤/١٩٧٥ برضاء التفضل في حالة الموافقة بأحاليته إلى
مجلس الشعب.

وزير الإسكان والتعمير

حسن محمد حسن

قرار وزير الإسكان رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٧٩

في شأن وسائل التخلص من البرك والمستنقعات

وزير الإسكان

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الري والصرف؛
وبعد القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار نظام الحكم المحلي؛
وعلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٨ في شأن التخلص من البرك و
المستنقعات ومنع أحداث الحفر؛
وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار
اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلي المعدل بالقرار رقم ٥ لسنة ١٩٧٩؛
وعلى موافقة وزير الصحة؛
وبناء ما ارتأه مجلس الدولة:

قرر:

(المادة الأولى)

يتم التخلص من البرك والمستنقعات بأحدى الوسائل الآتية وبمراعاة
الاشتراطات المبينة في البندين (٢.٢):

١- التجفيف بالصرف بالراحة أو بالصرف الآلى وذلك دون اخلال
بأحكام قانون الري والصرف.

٢- الردم : ويشترط لإستخدام هذه الوسيلة ما يلى:

(أ) أن يكون الردم بآثرية ناتجة عن حفر الترع والمصارف وتطهيرها
ومخلفات الهدم الخالية من المواد العضوية.

(ب) أن يكون الردم على طبقات وتلك كل طبقة جيذا وفقا للأصول الفنية
بما لا يسمح بهبوط الردم.

٣- التحويل إلى مزارع سمكية : ويشترط لاستخدام هذه الوسيلة ما
يلى:

(أ) أن تكون البركة صالحة لتحويلها إلى مزرعة سمكية غسر ضارة
بالصحة العامة وفقا لما تراه الجهات المختصة بشئون الصحة والإسكان و
الزراعة بوحداث الحكم المحلى.

(ب) ألا تقل المسافة بين المزرعة السمكية و الكتلة السكنية عن خمسة
كيلومترات.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى ٥ شعبان سنة ١٣٩٩ (٣٠ يونية سنة ١٩٧٩).

الباب الرابع

ثالثا : تشريعات حماية الغذاء

اهم تشريعات حماية الغذاء

قرار وزير الصحة رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢
بشأن الإجراءات الوقائية لمكافحة الأمراض المعدية التي
تنتقل عن طريق الغذاء و الشراب
وزير الصحة العمومية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن الاحتياطات
الصحية للوقاية من الأمراض المعدية؛

وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ في شأن الباعة الجائلين؛
وعلى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومنتجاتها ؛
وعلى القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحلات الصناعية و التجارية ؛

وعلى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة؛

وعلى القانون ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الملاهى؛

وعلى القرار رقم ٥٠١ لسنة ١٩٦٠ بشأن الإجراءات التى تتخذ لفحص

المشتغلين بنقل المواد الغذائية أو تحضيرها أو بيعها؛

وعلى القرار رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الإجراءات الوقائية لمكافحة

الأمراض المعدية التى تنتقل عن طريق الغذاء والشراب؛

قرر:

مادة ١- لا يجوز الاشتغال فى أى عمل له اتصال بتحضير المواد الغذائية والمشروبات من أى نوع كانت أو نقلها أو توزيعها أو بيعها أو طرحها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع ، إلا لمن كان حاصله على شهادة من الجهة الصحية المختصة الواقع فى دائرتها محل العمل تثبت أنه خال من الأمراض المعدية أو غير حامل لجراثيمها.

مادة ٢- على طالب الحصول على هذه الشهادة أن يتقدم للجهة الصحية بطلب مبينا به ما يأتى :

الاسم ، تاريخ الميلاد ، محل الميلاد ، عنوان السكن ، رقم وتاريخ البطاقة الشخصية أو العائلية أو الإيصال الدال على طلب إحداهما ، عنوان المحل المراد العمل به ، نوع الصناعة ، العمل الذى يمارسه الطالب حالياً ، وجود شهادة صحية له وتاريخها أو عدم وجودها ويسرى مفعول هذه الشهادة لمدة اثنتى عشر شهرا من تاريخ صرفها . ويجب تجديدها خلال ثلاثين يوما قبل انتهاء مدتها ، وإلا اعتبرت ملغاة بانتهاء مدتها .

مادة ٣ - تتخذ الجهة الصحية المختصة - إزاء كل طالب للترخيص
أو الشهادة الصحية - الإجراءات الآتية:

(أ) الفحص الإكلينيكي:

١- للتأكد من الخلو من الأمراض المعنية العامة.

٢- التأكد من الخلو من الدرن المعدي ، على أن يكون ذلك بمعرفة
وحدات الأمراض الصدرية في البلاد التي توجد بها هذه الوحدات وبمعرفة
الجهة الصحية في البلاد الأخرى.

٣- التأكد من الخلو من الأمراض الجلدية و الزهريّة المعنية.

(ب) الفحص المعملّي:

١- بول للفحص البكتريولوجي و الباراثيغويّد.

٢- براز للفحص البكتريولوجي للتيفوئيد و الباراثيغويّد و النوسنتاريا
الباسيلية ؛ فإذا اتضح إيجابيتها اعتبر الشخص حاملًا لها ، ولا يجوز له
التقدم لإعادة الفحص قبل مضي ٣ شهور على الأقل ، ويعتبر عندئذ غير
حامل لها إذا وردت نتائج ثلاث عينات متتالية سلبية بين كل منها أسبوع .

٣- براز للفحص الطفيلي لمسببات النوسنتارية الأميبية و الطفيليات
الأخرى التي تعدى عن طريق الفم مباشرة بدون وسيط ؛ فإذا اتضح
إيجابيتها اعتبر حاملًا لها .

وفي هذه الحالة يعطى فرصة العلاج و يعاد فحصه بعد شهرين على
الأقل ولا يعتبر الشخص حاملًا لها إلا إذا وردت النتيجة سلبية مرتين
متتاليتين بينهما أسبوع .

٤- مسحة من الحلق لفحصها للدفتريا ، وإذا وجدت ايجابية تفحص ثانية فإذا ثبت ايجابيتها اعتبر الشخص حاملا للميكروب ولا يعاد فحصه إلا بعد شهر على الأقل.

(ج) عند تحديد الترخيص أو الشهادة الصحية سنويا يصير إجراء الفحوص الاكلينيكية فقط فى المرة الأولى . وفى المرة الثانية تجرى الفحوص الإكلينيكية والمعملية كاملة . ويستمر التجديد على هذا المنوال بالتبادل. ويجوز للجهة الصحية دائما الاستعانة فى هذه الفحوص ب وحدات الأمراض الصدرية أو وحدات الأمراض الجلدية والتناسلية أو وحدات أخرى لإجراء الفحوص المعملية وغيرها عند الاشتباه.

مادة ٤- للسلطة الصحية أن تستدعى فى أى وقت من ترى استدعاء من المشتغلين بالأغذية المنصوص عنهم فى المادة الأولى ليكشف عليهم اذا اقتضت الضرورة ذلك.

· مادة ٥- يلغى القراران ٥٠١ و ٧٠٣ لسنة ١٩٦٠.

مادة ٦- ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره.

صدر فى ١٥ نوفمبر ١٩٦٢

تحرر فى ١٨ جمادى الآخر سنة ١٣٨٢ (١٥ نوفمبر ١٩٦٢).

التلوث الغذائي

قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦

بشأن مراقبة الأغذية و تنظيم تداولها

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه:

١ مادة ١- مع مراعاة أحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد
القياسي ، و القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ،
و يقصد بكلمة الأغذية أية مأكولات أو مشروبات تستخدم للاستهلاك الآدمي ،
و يقصد بتداول الأغذية أية عملية أو أكثر من عمليات تصنيع الأغذية أو
تحضيرها أو طرحها أو عرضها للبيع أو تخزينها أو نقلها أو تسليمها .

مادة ٢- يحظر تداول الأغذية في الأحوال الآتية:

١- إذا كانت غير مطابقة للمواصفات الواردة في التشريعات النافذة.

٢- إذا كانت غير صالحة للاستهلاك الآدمي.

٣- إذا كانت مفسوشة.

مادة ٣- تعتبر الأغذية غير صالحة للاستهلاك الآدمي في الأحوال الآتية:

١- إذا كانت ضارة بالصحة.

٢- إذا كانت فاسدة أو تالفة.

مادة ٤- تعتبر الأغذية ضارة بالصحة في الأحوال الآتية :

١- إذا كانت ملوثة بميكروبات أو طفيليات من شأنها إحداث المرض

بالإنسان .

٢- إذا كانت تحتوي على مواد سامة تحدث ضرراً لصحة الإنسان إلا في الحدود المقررة بالمادة ١١ .

٣- إذا تناولها شخص مريض بأحد الأمراض المعوية التي تنتقل عنواها إلى الإنسان عن طريق الغذاء أو الشراب أو حامل لميكروباتها وكانت هذه الأغذية عرضة للتلوث .

٤- إذا كانت ناتجة من حيوان مريض بأحد الأمراض التي تنتقل إلى الإنسان أو من حيوان نافق.

٥- إذا امتزجت بالأتربة أو الشوائب بنسبة تزيد على النسب المقررة أو يستحيل معه تنقيتها منها .

٦- إذا احتوت على مواد ملوثة أو مواد حافظة أو أية مواد أخرى محظور استعمالها .

٧- إذا كانت عبواتها أو لفائفها تحتوي على مواد ضارة بالصحة .
مادة ٥- تعتبر الأغذية فاسدة أو تالفة في الأحوال الآتية:

١- إذا تغير تركيبها أو تغيرت خواصها الطبيعية من حيث الطعم أو الرائحة أو المظهر نتيجة للتطيل الكيماوى أو الميكروبى .

٢- إذا انتهى تاريخ استعمالها المحدد المكتوب في بطاقة البيان الملصوق على عبواتها .

٣- إذا احتوت على يرقات أو بيذان أو حشرات أو فضلات أو مخلفات حيوانية .

مادة ٦- تعتبر الأغذية مغشوشة في الأحوال الآتية:

- ١- إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة.
 - ٢- إذا خلطت أو مزجت بمادة أخرى تغير من طبيعتها أو جودة صنفها.
 - ٣- إذا استعويض جزئيا أو كليا عن أحد المواد الداخلية في تركيبها بمادة أخرى تقل عنها جودة.
 - ٤- إذا نزع جزئيا أو كليا أحد عناصرها.
 - ٥- إذا قصد إخفاء فسادها أو تلفها بأي طريقة كانت.
 - ٦- إذا احتوت على أية مواد ملوثة أو حافظة أو إضافات غير ضارة بالصحة لم ترد في المواصفات المقررة.
 - ٧- إذا احتوت جزئيا أو كليا على عناصر غذائية فاسدة نباتية أو حيوانية ، سواء أكانت مصنعة أو خاما أو اذا كانت ناتجة من منتجات حيوان مريض أو نافق.
 - ٨- إذا كانت البيانات الموجودة على عبواتها تخالف حقيقة تركيبها مما يؤدي الى خداع المستهلك أو الإضرار بالصحة به.
- ويعتبر الغش الضار بالصحة إذا كانت المواد المغشوشة أو كانت المواد التي تستعمل في الغش ضارة بصحة الإنسان.
- مادة ٧- يجب أن تكون أماكن تداول الأغذية مستوفاة دائما لاشتراطات النظافة الصحية التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة.
- مادة ٨- يجب أن يكون المشتغلون في تداول الأغذية خالين من الأمراض

المعدية وغير حاملين لميكروباتها ، ويصدر بتحديده ذلك قرار من وزير الصحة.

مادة ٩- يجب أم تكون وسائل نقل الأغذية و أوعيتها مستوفاة دائما للاشتراطات الصحية التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة.

مادة ١٠- لا يجوز إضافة مواد ملونة أو مواد حافظة أو أية إضافات غذائية أخرى إلى الأغذية إلا في الحدود التي يصدر بها قرار من وزير الصحة.

مادة ١١- يجب أن تكون الأغذية في كل خطوة من خطوات تداولها وكذلك الأوعية المستعملة في تصنيعها أو حفظها أو نقلها أو تغليفها خالية من المواد الضارة بالصحة . ويجوز لوزير الصحة أن يحدد - بقرار منه - الحد الأعلى الذي يسمح بوجوده من هذه المواد في أصناف محددة من الأغذية وأوعيتها .

مادة ١٢- يجب أن تكون الأغذية المتداولة محليا أو المستوردة أو المعدة للتصدير خالية تماما من الميكروبات المرضية . ويجوز لوزير الصحة - بقرار منه - أن يحدد معايير بكتريولوجية لهذه المواد الغذائية.

مادة ١٣- يجب أن تكون الأغذية المستوردة من الخارج مطابقة لأحكام هذا القانون ، ويجوز لوزير الصحة بقرار منه أن يحدد الأصناف التي يجب مصاحبتها بشهادة صحية من البلد المنتج وشروط هذه الشهادة . كما يجوز بقرار مماثل حظر استيراد ما يثبت خطره على الصحة العامة من أصناف الأغذية أو الأوعية أو العناصر الداخلة في تحضيرها أو المضافة

إليها.

مادة ١٤- يجب أن تكون الأغذية المصدرة للخارج مطابقة لأحكام هذا القانون ، وأن تصاحب أصنافها المحفوظة بطريقة التعليب بشهادة صحية من الجهة الصحية الواقع فى دائرتها المصنع المنتج ؛ مبينا بها أن الرسالة المصدرة والمصنع تحت الإشراف الصحى طبقا للأحكام التى يصدر بها قرار من وزير الصحة.

مادة ١٤ مكرر (١)- يحظر تداول الأغذية الخاصة أو الإعلان عنها بئى طريقة من طرق الإعلان بعد تسجيلها و الحصول على ترخيص بتداولها وطريقة الاعلان عنها من وزارة الصحة ؛ وذلك وفقا للشروط والإجراءات التى يصدر بتحديدھا قرار من وزارة الصحة.

وفى تطبيق أحكام هذه المادة ، يقصد بالأغذية الخاصة المستحضرات الغذائية غير النواتية الآتية:

- ١- المستحضرات المخصصة لتغذية الرضع والأطفال.
- ٢- المستحضرات ذات القيمة السعرية المنخفضة المخصصة لتغذية مرضي البول السكرى أو لإنقاص وزن الجسم.
- ٣- المستحضرات ذات القيمة السعرية المرتفعة المخصصة لغرض زيادة وزن الجسم.

- ٤- المستحضرات المنشطة و المنبهة و الفاتحة للشهية.
 - ٥ - المياه المعدنية و أى مياه خاصة معبأة للشرب.
- و يجوز - بقرار من وزير الصحة - اضافة مستحضرات غذائية أخرى

إلى تلك المبينة فى الفقرة السابقة أو حذف بعضها.

مادة ١٥ - ملغاة.

مادة ١٦ - ملغاة.

مادة ١٧- يعاقب على مخالفة المواد ٧، ٨، ٩ من هذا القانون والقرارات المنفذة لها بالسجن مدة لا تزيد على شهر ، وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيها أو بأحدى هاتين العقوبتين.

مادة ١٨ - يعاقب من يخالف أحكام المواد ٢، ١٠، ١١ و ١٢ و ١٤ و ١٤ مكرر والقرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة ؛ وذلك إذا كان المهتم حسن النية. ويجب أن يقضى الحكم بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة.

مادة ١٩- فى الأحوال التى ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قرره النصوص السابقة تطبق العقوبة الأشد دون غيرها.

مادة ١٠- ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويلغى كل حكم يخالف أحكامه، ويستمر العمل بالمواد السابقة الصادرة المقررة فى التشريعات الغذائية القائمة ؛ وذلك إلى أن يتم إصدار القرارات التنفيذية لهذا القانون .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها،
صدر برئاسة الجمهورية فى ١٠ المحرم سنة ١٣٨٦ (أول مايو سنة ١٩٦٦).

المذكرة الإيضاحية

مشروع القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦

أصدرت وزارة الصحة قبل عام ١٩٥٨ مجموعة من التشريعات بشأن

المواصفات الصحية والوصفية والكمية والتحليلية لأنواع مختلفة من الأغذية المتداولة محليا والاشتراطات الصحية لسلامة تداولها.

وبصدور القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨، بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها أصبح اختصاص إصدار مواصفات المواد الخام والمنتجات الصناعية عامة وضممنا الأغذية لوزارة الصناعة، وقد حدد القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد القياسي سبيل إصدار هذه المواصفات وأصدرت وزارة الصناعة تطبيقا لذلك مجموعة من القرارات بشأن المواصفات الوصفية والكمية والتحليلية لأنواع مختلفة من الأغذية.

ونتج عن ذلك تواجد مجموعتين من التشريعات الخاصة بالمواصفات المختلفة للأغذية، الأمر الذي أدى إلى بلبلة أفكار المشتغلين في إنتاجها وتداولها أولا، والفنيين القائمين على مراقبتها ثانيا، ورجال القضاء ثالثا. ونظرا لأن اختصاص وزارة الصناعة بإصدار المواصفات الوصفية والكمية والتحليلية للأغذية لا يشمل أيضا المواصفات الصحية المتعلقة بوقايتها- أثناء التحضير أو النقل أو البيع- من التلوث بالجراثيم المرضية أو المتعلقة بعدم احتوائها على أية مواد أو إضافات غذائية أخرى ضارة بالصحة مثل المواد الملونة أو المواد الحافظة الضارة بالصحة، لتعلق ذلك مباشرة بالصحة العامة للمواطنين.

ونظرا لأن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش لم يحدد في أحكامه الأحوال التي تعتبر فيها الأغذية ضارة بالصحة أو أحوال اعتبارها فاسدة أو تالفة أو أحوال اعتبارها مغشوشة من الناحية

الفنية. مما ترتب عليه كثرة المنازعات أمام القضاء وتناقص الأحكام فى قضايا الأغذية وأتاح الفرصة لإفلات مرتكبى غشها وفسادها وإضرارها بالصحة العامة من العقاب.

وأسوة بما اتبعته معظم دول العالم المتقدمة من جميع الأحكام المتعلقة بصحة الأغذية فى قانون واحد يشمل على جميع المواصفات الصحية المتعلقة بوقاية الأغذية من التلوث والفساد وضمان خلوها من المواد الضارة بالصحة ، بالإضافة إلى الاشتراطات الصحية الواجب توافرها فى المشتغلين بالأغذية وفى وسائل تصنيعها ونقلها وعرضها وطرحها للبيع ؛ توحيداً لهذه الإجراءات وتعميماً لفائدتها القصوى لفئة المشتغلين بالأغذية.

لجميع هذه الأسباب أعدت وزارة الصحة مشروع القانون المرافق بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها . وقد أوضحت المادة ١ تعريف الأغذية وتعريف تداول الأغذية ، وبينت المادة ٢ الأحوال التى يحظر فيها تداول الأغذية.

وأوضحت المواد ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ تفاصيل ما أجملته المادة ٢ من الناحية الفنية فتحدثت فيها الأحوال التى تعتبر فيها الأغذية فاسدة أو تالفة والأحوال التى تعتبر فيها ضارة بالصحة والأحوال التى تعتبر فيها مغشوشة.

وأوجبت المواد ٧ ، ٨ ، ٩ أن تكون أماكن تداول الأغذية وأوعيتها ووسائل نقلها مستوفاة دائماً لاشتراطات النظافة الصحية التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة ، كما أوجبت أن يكون المشتغلون بالأغذية خالين من الأمراض المعدية وغير حاملين لجراثيمها وفق القرار الذى يصدره وزير

الصحة فى هذا الشأن.

وحظرت المادة ١٠ إضافة مواد ملونة أو حافظة أو أية إضافات غذائية أخرى إلى الأغذية إلا إذا كانت مطابقة للشروط والأحكام التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة ؛ نظرا لتعلق ذلك مباشرة بالصحة العامة للمواطنين .

وأوجبت المادة ١١ خلو الأغذية وأوعيتها من المواد الضارة بالصحة وأجازت بقرار من وزير الصحة تحديد الحد الأعلى الذى يسمح بوجوده فى بعض أنواع الأغذية إذا استحال - ماديا - تمام خلوها منها.

كما أوجبت المادة ١٢ خلو الأغذية من الجراثيم المرضية وأجازت بقرار من وزير الصحة تحديد حد أعلى لاحتوائها على الجراثيم الأخرى الغير مرضية.

وقررت المادة ١٣ أن تكون الأغذية المستوردة مطابقة لأحكام هذا القانون ، وأجازت بقرار من وزير الصحة اشتراطات مصاحبة بعض أنواع منها بشهادة صحية من البلد المنتج طبقا لما كان ساريا فى التشريعات السابقة اصدارها بهذا الشأن، كما أجازت حظر استيراد ما يثبت خطره على الصحة العامة منها بقرار مماثل.

وأوجبت المادة ١٤ أن تصاحب الأغذية المحفوظة بطريقة التعليب التى تصدر إلى الخارج بشهادة صحية مماثلة للمحافظة على سمعة البلاد الصحية والصناعية وتنفيذ لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٦٤/١/٢٣ بهذا الشأن.

وتناولت المواد ١٥، ١٦، ١٧، ١٨ بيان العقوبات التي توقع في حالة مخالفة أحكام هذا القانون ، وقضيت المادة ١٩ بقاءه في جميع الأحوال التي ينص فيها أى قانون آخر على توقيع عقوبة أشد مما قررتها مواد هذا القانون على مخالفة أحكامه، أن العقوبة الأشد هي التي تطبق دون غيرها .
ونصت المادة ٢٠ على استمرار العمل بأحكام المواصفات الصحية المقررة بالتشريعات الغذائية وقت صدور هذا القانون ؛ وذلك لحين صدور القرارات الوزارية المنفذة له .

وتتشرف وزارة الصحة بعرضه مفرغا في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس النولة رجاء التكرم بالموافقة عليه وإصداره، وزير الصحة.

قرار وزير الصحة رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٧

**في شأن اشتراطات النظافة الصحية الواجب توافرها
في أماكن تداول الأغذية**

وزير الصحة:

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها، وعلى ما ارتأه مجلس النولة.

قرر:

مادة ١- يحظر عرض الأغذية خارج الأماكن المعدة لتداولها.

ويجب أن تكون جميع أصناف المواد الغذائية بعيدة عن التعرض للذباب والحشرات والقوارض والتلوث بالأتربة أو غيرها ، وأن توضع على قوائم مرتفعة عن سطح الأرض بمقدار ثلاثين سنتيمترا على الأقل ، مع مراعاة

النظافة التامة على الدوام فى أسفلها .

ويتعين الاحتفاظ بوعاء سليم مصنوع من الزنك له غطاء محكم توضع فيه فضلات المحل ويفرغ أولا بأول .

مادة ٢- يجب مراعاة النظافة التامة واتباع الطرق الصحية فى تصنيع وتخزين الأغذية وفى جميع مراحل تداولها .

ويجب أن تكون الأوعية والأدوات (وبنوك التشفيل) و المناضد المستعملة سليمة نظيفة على الدوام ، وأن تغسل جيدا بالماء المغلى و الصابون بعد كل استعمال ، وأن يحتفظ بها فى مكان نظيف خاص بها لا يستعمل فى أى غرض آخر .

ويحظر أن يستخدم لأكثر من شخص واحد من الأكواب المصنوعة من الورق و الملاعق الخشبية و الشفاطات المصنوعة من القش أو المصنوعة من الورق و المناشف لتجفيف الأيدي لأكثر من شخص واحد .

مادة ٢ مكرر - يجب تزويد أحواض غسيل الأيدي فى جميع أماكن تداول الأغذية بكميات وفيرة من الصابون لغسل أيدي المشتغلين فيها و أيدي روادها ، وخاصة أثر استعمال دورات المياه الملحقة بتلك الأماكن . ويحظر استخدام المنشفة من أكثر من شخص واحد .

- ويجب المحافظة على نظافة دورات المياه الملحقة بـ أماكن تداول الأغذية و سلامتها و صلاحيتها للاستعمال على الدوام ، كما يجب تطهيرها يوميا بالمطهرات .

- ويجب غسل الخضروات و الفواكه غسلا جيدا بالماء الجارى

والصابون قبل استعمالها.

ويعتبر المرخص له أو المدير المسئول عن أماكن تداول الأغذية مسئولاً عن مخالفة تنفيذ أحكام هذه المادة.

مادة ٣ - يحظر بيع المواد السامة كالمبيدات الحشرية وغيرها أو حيازتها أو عرضها للبيع في الأماكن المعدة لتداول الأغذية . ويستثنى من ذلك المبيدات الحشرية المنزلية متى كانت في عبوات مصنوعة من مواد معدنية غير قابلة للرشح ومحكمة الغلق وبشرط وضعها في مكان يخصص لها يكون بعيداً عن المواد الغذائية.

مادة ٤ - يحظر على المرخص له أو المدير المسئول عن أماكن الأغذية استخدام من لا يحمل شهادة سارية المفعول بخلوه من الأمراض المعدية وميكروباتها ، وعليه الاحتفاظ في مكان العمل بدفتر مسلسل الصفحات يقيّد فيه أسماء جميع العاملين لديه وعناوينهم وتاريخ صدور الشهادة الصحية الخاصة بكل منهم وتاريخ انتهاء العمل بها ورقم جهة صدورهما ، وأن يقدم هذا الدفتر للجهة الصحية المختصة أو مندوبيها كلما طلب منه ذلك.

ويعتبر المرخص له أو المدير المسئول في جميع الأحوال مسئولاً عن الاحتفاظ بهذا الدفتر وعن نظافة العاملين لديه واتباعهم القواعد الصحية أثناء العمل.

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره.

تحرر في ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٨٦ (٦ أبريل سنة ١٩٦٧).

قرار وزير الصحة رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧

في شأن الاشتراطات الواجب توافرها في المشتغلين

بتداول الأغذية للتأكد من خلوصهم من الأمراض المعدية

وأجراءات فحصهم

وزير الصحة:

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها.

وعلى القرائين الوزاريين رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ ورقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٣ في شأن الإجراءات الوقائية لمكافحة الأمراض المعدية التي تنتقل عن طريق الغذاء والشراب.

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة.

قرر

مادة ١- لا يجوز الاشتغال في أى عمل له اتصال بتحضير المأكولات والمشروبات أو الثلج أو مياه الشرب أو توزيعها أو نقلها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا لمن كان حاصلاً على شهادة صحية من الجهة الصحية المختصة بخلوه من الأمراض المعدية وبأنه لا يحمل جراثيمها.

وعلى المشتغلين بهذه الأعمال أن يحملوا معهم دائماً هذه الشهادة.

مادة ٢- يجب للحصول على الشهادة الصحية المنصوص عليها في المادة السابقة تقديم طلب إلى الجهة الصحية المختصة موضحاً به البيانات

الآتية:

(أ) اسم صاحب الشهادة وتاريخ ميلاده وعنوان محل الإقامة.
(ب) العمل الذى يمارسه عند تقديم الطلب ونوع الصناعة التى يعمل بها.

(ج) الشهادة الصحية السابق الحصول عليها وتاريخها أو عدم سبق الحصول على هذه الشهادة.

مادة ٣- على الجهة الصحية المختصة عند تقديم طلب الحصول على الشهادة الصحية إتخاذ الإجراءات الآتية:

(أ) إجراء الفحص الإكلينيكي للطالب للتحقق من خلوه من الأمراض المعدية والأمراض الجلدية والزهرية المعدية والدرن المعدى، ويكون الفحص بالنسبة إلى الدرن المعدى بواسطة وحدات الأمراض الصدرية فى الأماكن التى توجد بها هذه الوحدات وبواسطة الجهات الصحية فى الأماكن الأخرى.

(ب) إجراء الفحص المعمل على الوجه التالى:

١- تحليل البول للفحص البكتريولوجى للتيفود و الباراتيفود.
٢- تحليل البراز للفحص البكتريولوجى للتيفود و الباراتيفود والدوسنتاريا الباسيلية.

فإذا كانت نتيجة التحليل ايجابية اعتبر الشخص حاملا لميكروب المرض و لا يجوز إعادة فحصه قبل مضى شهر على الأقل. وعند إعادة الفحص يعتبر الطالب غير حامل لميكروب المرض إذا كانت نتيجة تحليل ثلاث عينات متتالية

بين كل واحدة و الأخرى ثلاث أيام سلبية.

٣- تحليل البراز لفحص طفيليات التوستاريا الأميبية.

فإذا كانت نتيجة التحليل إيجابية اعتبر الطالب حاملا لها، وفي هذه الحالة يعطى فرصة للعلاج ويعاد فحصه بعد شهر- على الأقل - وعند إعادة الفحص يعتبر الطالب غير حامل لها إذا كانت نتيجة التحليل - مرتين متتاليتين بين كل منهما أسبوع - سلبية.

٤- أخذ مسحة من الحلق و الأخرى من الأنف لفحصها للفتريا مع اختبار الضراوة، فإذا كانت نتيجة الفحص إيجابية اعتبر الشخص حاملا للميكروب و لا يجوز إعادة فحصه إلا بعد شهر على الأقل.

مادة ٤- يعمل بالشهادة الصحية لمدة سنتين من تاريخ صدورهما ، و لا يجوز العمل بها بعد ذلك ما لم تجدد قبل نهاية مدتها بثلاثين يوما على الأقل ، وتتبع عند التجديد نفس الإجراءات المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا القرار .

مادة ٥- على المشتغلين بالأغذية في جميع الحالات ارتداء ملابس نظيفة و المحافظة على نظافة أجسامهم، و يحظر عليهم البصق أو التمخط في مكان العمل.

كما يجب على أصحاب محال الأغذية إبعاد العمال عن العمل في حالة إصابتهم بنزلة برد أو أى مرض آخر معد، أو إذا أصيبت أيديهم بجروح أو قرح أو بثرات وذلك إلى أن يتم شفاؤهم وللجهة الصحية المختصة إبعاد العمال المصابين بهذه الحالات المرضية متى تراءى لها أن وجودهم بهذه

المحال أو مزاولتهم العمل يسبب ضررا للصحة العامة وذلك حتى يتم شفاؤهم.

مادة ٦- للسلطة الصحية أن تستدعى فى أى وقت من ترى استدعاؤه من المشتغلين بالأغذية المنصوص عليهم فى المادة الأولى من هذا القرار للكشف عليهم كلما اقتضت الضرورة ذلك.

مادة ٧- يلغى القراران الوزاريان رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ ورقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٣ المشار إليهما.

مادة ٨- ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره تحريراً فى ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٨٦ (٦ أبريل سنة ١٩٦٧).
وزير الصحة:

قرار وزير الصحة رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٥٩

بشأن الاجراءات الوقائية لمكافحة التسمم الغذائى

وزير الصحة العمومية التنفيذى

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ فى شأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية.

قرر:

مادة ١- الإجراءات التى يجب على المستشفيات اتباعها:

(أ) يجب على المستشفى إخطار مكتب الصحة المختص فوراً بإشارة

تليفونية عند دخول أحد المصابين بالتسمم الغذائى المستشفى وتؤيد هذه الإشارة التليفونية بمكاتبة رسمية.

(ب) يجب أخذ عينة من القي (أو غسيل المعدة) والبراز من جميع المصابين . وفي حالة تعدد المصابين في حادث واحد يجوز الاكتفاء بأخذ عينات من الحالات ذات الأعراض الأكثر شدة ، وتوضع هذه العينة داخل زجاجات معقمة ذات أغطية تحاط بالثلج.

(ج) ترفق هذه العينات بصورة من أورنيك ١/ صحة مراقبة أغذية تحررها المستشفى طبقا لأقوال المصابين وترسل العينات للمعامل لفحصها بكتريولوجيا لجراثيم التسمم وكيماويا للتسمم المعنى والمبيدات الحشرية.

(د) عند وفاة أحد المصابين بالمستشفى يخطر مكتب الصحة المختص بالتشخيص النهائي للحالة والنيابة العمومية لإتخاذ الإجراءات القانونية.

مادة ٢- الإجراءات التي يجب على مكتب الصحة اتباعها:

(أ) يجب على طبيب الصحة الذهاب فورا إلى محل الإصابة لعمل التحريات اللازمة عن سبب الحادث والحصول عن عينات من بقايا الطعام المسبب له وإرسالها فورا للمعامل قبل فسادها مع مخصص بمجرد أخذها محوطة بالثلج مع عدم إضافة مواد حافظة إليها.

(ب) يجب تحرير أورنيك التحرى ١/ صحة مراقبة أغذية عن الحالات وقت عمل الابحاث من صورتين ؛ ترسل إحداها إلى المنطقة الطبية والثانية تحفظ بمكتب الصحة . ويخطر قسم مراقبة الأغذية بصورة من أورنيك التحرى عن الحالات التي تحدث فيها وفاة . وكذلك في حالات التسمم الغذائي المتعددة ويجب مراعاة الثقة في استيفاء خانات هذا الأورنيك وعلى الأخص أسماء المصابين وأعمارهم وأنوع العينات المأخوذة بمعرفة المستشفى ونوع

الطعام الحقيقي الذي تناوله المصابون وهل أخذت العينات من بقايا الطعام المسبب للحادث أو لم يمكن العثور عليها.

- وفى حالة العثور على بقايا الطعام المسبب للحادث يستعلم عن المكان الذى اشترى منه . ويجب فحص هذا الطعام أيضا وأخذ عينات منه و ترسل للمعامل لفحصها كيميائيا وبكتريولوجيا.

(ج) يجب على مكتب الصحة إخطار المنطقة الطبية بإشارة تليفونية عند دخول أحد المصابين بالتسمم الغذائى المستشفى . وتؤكد هذه الإشارة بمكاتبة رسمية.

مادة ٣- الاجراءات التى يجب على المنطقة الطبية اتباعها:

(أ) يجب على المنطقة بمجرد وصول الإشارة التليفونية من مكتب الصحة عن حالات تسمم غذائى -أن تقوم بالاشراف الفعلى على استيفاء كافة الاجراءات التى ينص عليها القرار.

(ب) يجب على المنطقة اخطار قسم مراقبة الأغذية فورا بإشارة تليفونية فى حالة حدوث وفاة ، وكذا فى حالات التسمم المتعددة.

مادة ٤- يعمل بهذا القرار فى الاقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ١٩٥٩/١١/٢٢ .
وزير الصحة العمومية التنفيذى.

الباب الخامس

رابعاً: تشريعات المبيدات والاسمدة

تشريعات التلوث بالمبيدات و الأسمدة

قرار رقم ٢١٥ لسنة ١٩٨٥

بشأن مبيدات الآفات الزراعية

وزير الزراعة و الأمن الغذائي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٧ باصدار قانون الزراعة

والقوانين المعدلة له.

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن مبيدات الآفات الزراعية

المعدلة له .

و على موافقة لجنة مبيدات الآفات الزراعية .

وبناء على ما عرض به علينا السيد المهندس/ رئيس الادارة المركزية

لشئون مكافحة آفات الزراعة و القرارات المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة مبيدات الآفات الزراعية .

وبناء على ما عرضه علينا السيد المهندس / رئيس الادارة المركزية

لشئون مكافحة الآفات؛

قرر:

مادة ١- يحظر استيراد أو تداول أى صنف من أصناف مبيدات الآفات الزراعية الا بعد موافقة لجنة مبيدات الآفات الزراعية وتسجيلها بسجلات وزارة الزراعة.

مادة ٢- لا يجوز تسجيل أى مبيد من مبيدات الآفات الزراعية بالسجلات المشار اليها فى المادة السابقة الا بعد اجراء التجارب عليها بمعرفة وزارة الزراعة من خلال المحطات ومراكز البحوث التى تحددها مقابل رسم قدره خمسة جنيهات يؤدونها صاحب الشأن مصحوبا بطلب الى اللجنة الدائمة لتوصيات مكافحة الآفات على النموذج المعد لذلك والمرافق لهذا القرار على أن يجرى تطيل مستحضرات المبيدات بقسم بحوث تحليل المبيدات بالمعمل المركزى للمبيدات لتقدير مدى مطابقة المبيد للمواصفات، الكيماوية والطبيعية وأن تتقدم الشركة المنتجة بشهادة ضمان بعدم تدهور المبيد تحت ظروف البيئة المصرية لمدة عام على الأقل وعلى صاحب الشأن أن يقدم نون مقابل عينات من المبيد بالصورة النقية و المجهزة بالكميات التى تحددها لجنة مبيدات الآفات الزراعية واللجنة الدائمة لتوصيات مكافحة الآفات اللازمة لاجراء التجارب والاختبارات وأن تكون مصحوبة بثلاثين نسخة من النشرات الفنية للمبيد.

ويخطر صاحب الشأن بنتيجة التجارب في مدة لا تزيد عن موسمين زراعيين - للمحصول أو الآفة التي يجرى عليها التجارب فإذا ثبت من التجارب نجاح المبيد بعد ثلاثة مواسم زراعية متتالية وطبقا للقواعد التي تحددها لجنة مبيدات الآفات الزراعية واللجنة الزراعية واللجنة الدائمة لتوصيات مكافحة الآفات يتم اتخاذ إجراءات تسجيل المبيد.

مادة ٣- بعد استيفاء كل الدراسات والبيانات الخاصة بالمبيدات المراد تسجيلها والتي تحددها لجنة مبيدات الآفات الزراعية على صاحب الشأن الذي يرغب في تسجيل أى مبيدات بالسجلات المشار إليها في المادة الأولى من هذا القرار أن يقدم طلبا بذلك مصحوبا برسم قدره عشرة جنيهات مرفقا بالنموذج البطاقة (النشرة الفنية التي ستلصق على العبوات) المعدة لذلك والتي يمكن الحصول عليها من لجنة مبيدات الآفات الزراعية والتي باعتمادها يعتبر المبيد مسجلا.

وتسرى بطاقة التسجيل لمدة خمس سنوات من تاريخ التسجيل ، وعلى من يرغب في تجديد التسجيل أن يتقدم بطلب التجديد مصحوبا برسم قرعة عشرة جنيهات وتقوم اللجنة المذكورة بتحديد نوعية البطاقة اللازمة لكل صنف من أصناف المبيدات.

مادة ٤- يقصر استيراد أصناف مبيدات الآفات الزراعية المسجلة والموصى باستخدامها على شركات القطع العام، ويجوز لكل من القطاعين العام والخاص استيراد أصناف من مبيدات آفات المحاصيل البستانية والخضر ونباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية ومبيدات الحشائش

بشروط أن تكون مسجلة وموصى بها .

مادة ٥- يجوز للهيئات العامة والشركات التي تحددها وزارة الزراعة استيراد مبيدات الآفات الزراعية من غير المسجلة بالسجلات المشار إليها في المادة الأولى من هذا القرار بكميات لا تزيد عما هو ضروري لأغراض التجارب على أن تقدم طلبات الإفراج عنها من الدوائر الجمركية إلى اللجنة الدائمة لتوصيات مكافحة الآفات وعلى أن تقوم الهيئات المشار إليها بإجراء التجارب بمعرفة جهازها الفني وتحت مسؤوليتها مع وجوب إخطار الوزارة بنتائج تلك التجارب والتي تعتبر غير ملزمة لها في كل الأحوال .

مادة ٦- لا يجوز تصنيع مبيدات الآفات الزراعية أو تجهيزها بغير ترخيص من وزارة الزراعة ويقدم طلب الترخيص على النموذج المعد لذلك و المرفق لهذا القرار ويعرض على لجنة مبيدات الآفات الزراعية للبت ، ويجب أن يكون الطلب مصحوبا برسم قدره جنيه واحد .

مادة ٧- يقصر الاتجار في مبيدات الآفات الزراعية على الجهات والهيئات التي تحدد بمعرفة وزارة الزراعة .

مادة ٨- لا يجوز الاتجار في مبيدات الآفات الزراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعة ويقدم طلب الترخيص بذلك على النموذج المعد والمرافق لهذا القرار والذي يمكن الحصول عليه من الإدارة العامة لمكافحة الآفات ويشترط مرافقة لجنة مبيدات الآفات الزراعية ويسرى هذا الترخيص عن محل واحد .
فاذا تعددت المحال وجب تقديم طلب عن كل محل .

مادة ٩- تسرى صلاحية الترخيص بالاتجار لمدة ثلاث سنوات وعلى من

يرغب فى تجديد الترخيص أن يقدم طلب التجديد قبل انتهاء مدة الترخيص بثلاث أشهر على الأقل لاتخاذ اجراءات التجديد.

مادة ١٠- لا يجوز أن توضع فى محل الاتجار المرخص به سوى المبيدات وما يتعلق بها من الأدوات التى تستعمل فى الرش والتعفير والتدخين.

استثناء من الحكم السابق يجوز لمن رخص له بالاتجار فى البنور والتقاوى طبقا لنصوص القرار الوزاى رقم ٩١ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه ان يخصص مكانا مستقلا داخل المحل المشار اليه فى الفقرة السابقة بفاصل زجاجى أو خشبى لتخزين وبيع البنور ويشترط فى هذه الحالة أن تكون كلا من المبيدات والبنور التى يتم تخزينها أو عرضها للبيع معبأة فى عبوات محكمة مستوفاة للشروط والمواصفات المقررة .

مادة ١١- يتعين ابلاغ الوزارة كتابة عن كل تغيير فى أى بيان من البيانات الخاصة بترخيص الاتجار خلال ثلاثين يوما من تاريخ التغيير و يكون التبليغ مصحوبا بأصل الترخيص لاثبات التغيير به و الا اعتبر الترخيص لاغيا.

مادة ١٢- على كل من يرخص له بالاتجار فى المبيدات أن يمك سجلا مرقوما ومختوما بخاتم وزارة الزراعة يقيد حركة الاتجار به ويجب الاحتفاظ بهذا السجل خمسة سنوات من تاريخ آخر قيد فيه.

مادة ١٣- على المرخص له بالاتجار فى المبيدات أن يعطى المشتري فاتورة يبين فيها اسم المبيد وكميته ونسبة العناصر الفعالة به وأن يحتفظ

بصورة من كل فاتورة وذلك لتقييمها عند الطلب.

مادة ١٤- لا يجوز تداول مبيدات الآفات الزراعية المجهزة كليا أو المستوردة الا اذا كانت فى عبوات متينة مطابقة للمواصفات المحددة بمعرفة وزارة الزراعة بحيث تتحمل النقل والتخزين ومحكمة الغلق وتحفظ محتوياتها من التسرب أو الرشع وتكون مصنوعة من مادة لا تتفاعل مع محتوياتها تفاعلا يغير من تركيبها أو خواصها وأن يكون ملصقا على كل عبوة البطاقة المسجلة المشار اليها فى المادة الثالثة من هذا القرار.

مادة ١٥- لا يجوز نقل المبيدات من محافظة لأخرى إلا بترخيص يصدر من وزارة الزراعة، كما لا يجوز نقلها داخل المحافظة الواحدة إلا بتصريح من مدير الزراعة المختص. وذلك فيما عدا الجهات والهيئات التى تحددها وزارة الزراعة للتجار فى المبيدات كما هو وارد فى المادة السابعة من هذا القرار.

مادة ١٦- لا يسمح بتداول المبيدات المجهزة أو التعبئة كليا ولا يفرج عن المستورد منها الا بعد التأكد من مطابقتها للمواصفات الكيماوية والطبيعية وصدور شهادة تحليل بذلك من قسم بحوث تحليل المبيدات بالمعمل المركزى للمبيدات وأيضا اجتيازها للاختبارات البيولوجية التى تقرها اللجنة الدائمة لتوصيات مكافحة الآفات.

مادة ١٧- تؤخذ عينات المبيدات لتحليلها بالكيفية الآتية:

(١) بالنسبة للمبيدات السائلة:

يستعمل فى أخذ العينة أنبوبة زجاجية خاصة بطول مناسب للعبوة

التي تؤخذ منها العينة بإدخال الأنبوبة بها واستخدام الإبهام في سد طرفها العلوي ثم إخراجها وتوضع العينة المأخوذة في زجاجة كبيرة نظيفة جافة ذات فتحة واسعة وسدادة زجاجية.

وتكرر هذه العملية على عدد من العبوات في حدود النسب المشار إليها في المادة (١٩) تقفل الزجاجة وترج جيدا ثم يؤخذ منها أربع كميات كل منها حوالي ٢٥٠ سم^٣ وتوضع كل كمية في زجاجة نظيفة جافة وتربط سداداتها بالدوارة بحيث تلف حول عنقها وفوق الزجاجة والبطاقة الملصقة بها حسب وصفها الوارد في المادة (١٦) من هذا القرار. ويجب أن تختتم بالشمع الأحمر على كل من سدادة الزجاجة والبطاقة، كما يختم طرفا الدوارة أيضا فوق الزجاجة ويستعمل في ذلك خاتم أخذ العينة وخاتم صاحب الشأن ثم يعاد غلق العبوات التي أخذت منها العينات بطريقة محكمة.

(ب) بالنسبة للمبيدات غير السائلة:

تؤخذ العينة بإدخال مجس معدني غير قابل للصدأ وبطول مناسب للعبوة التي يؤخذ منها العينة وتكرر هذه العملية في عدد معين من العبوات في حدود النسب المشار إليها في المادة (١٩) من هذا القرار ثم توضع العينات المأخوذة على مفرش من الورق أو البلاستيك وتخلط ببعضها خلطا جيدا بملق خشبي أو معدني حتى تصبح متجانسة تماما ، ويؤخذ من هذا المخلوط أربعة أجزاء لا يقل الجزء منها عن ٢٥٠ جم ثم توضع كل جزء من الأربعة أجزاء في زجاجة نظيفة جافة وتربط بالدوارة بنفس الطريقة

المبينة بالفقرة (أ).

مادة ١٨- تلتصق بطاقة لكل زوجة معدة لأخذ العينات يبين فيها اسم المبيد وتركيبه وتاريخ أخذ العينة و الكميات التي تمثلها واسم كل من أخذ العينة وصاحب الشأن أو من ينوب عنه.

مادة ١٩- تؤخذ العينات من العبوات بالنسبة الآتية:

- ١- من جميع العبوات اذا كان عددها أقل من خمسة.
 - ٢- من ١٠٪ من العبوات اذا كان عددها من ٥- ١٠٠ بشرط ألا يقل عددها عن (٥).
 - ٣- من ٥٪ من العبوات اذا كان عددها من ١٠١- ٥٠٠ بشرط ألا يقل عددها عن (١٠).
 - ٤- من ٣٪ من العبوات اذا كان عددهم من ٥٠١ - ١٠٠ بشرط ألا يقل عددها عن (١٥).
 - ٥- من ٢٪ من العبوات اذا كان عددها أكثر من ١٠٠٠ بشرط ألا يقل عددها عن (٤٠).
- مادة ٢٠- يجب اثبات أخذ العينات في محضر يحرر بمعرفة المنوب الذي أخذها كالآتي:

- ١- اسم محرر المحضر ولقبه ووظيفته.
- ٢- تاريخ وساعة ومكان أخذ العينات.
- ٣- اسم صاحب الشأن أو من ينوب عنه ولقب كل منهما وصناعته ومحل اقامته.

٤- سبب أخذ العينات و الكمية التى تمثلها العينة.

ويرسل محضر أخذ العينات وحدى الزجاجات الى قسم بحوث تحليل المبيدات بالمعمل المركزى للمبيدات فوراً لاجراء التحاليل عليها و تحفظ زجاجتان عند صاحب الشأن . أما الزجاجة الرابعة فتحفظ لدى قسم الرقابة على المبيدات بالمعمل المركزى للمبيدات للرجوع اليها فى حالة حصول نزاع فى شأن نتيجة التحليل .

مادة ٢١- يتولى قسم بحوث تحليل المبيدات تحليل العينة وترسل نتيجة التحليل الى صاحب الشأن خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ أخذ العينة و يعتبر التحفظ على المبيدات كئن لم يكن اذا لم يخطر صاحب الشأن بنتيجة التحليل خلال المدة المذكورة و يعتبر المبيد مقبولا .

مادة ٢٢- لصاحب الشأن أن يتظلم من نتيجة التحليل خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً من تاريخ ابلاغه بها و له أن يطلب اعادة التحليل و الا سقط حقه فى التظلم و اعتبرت النتيجة نهائية و يقدم طلب الطعن الى قسم بحوث تحليل المبيدات ب خطاب موصى عليه بعلم الوصول على أن يكون مصحوباً بالآتى:

١- نتيجة التحليل المبلغة اليه.

٢- احدى العينتين المحفوظتين لديه.

٣- رسوم الطعن و قدرها خمسة جنيهات أو ايصال يثبت أداء هذا المبلغ فى أقرب خزانة تابعة لوزارة الزراعة.

و ترد الرسوم الى الطاعن اذ ثبت من اعادة التحليل مطابقة المبيدات

المواصفات.

مادة ٢٣- يتولى قسم بحوث تحليل المبيدات اعادة التحليل على العينة المحفوظة بقسم الرقابة على المبيدات وعلى العينة المقدمة من المتظلم والتي يجب أن تسلم بموجب محضر يثبت فيه حالة الاختتام الموضوعة عليها ،
يجرى التحليل بحضور المتظلم أو مندوب من قبله اذا رغب فى ذلك ويتعين صدور نتيجة اعادة التحليل خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسليم العينة للقسم.

مادة ٢٤- تجدد جميع تراخيص الاتجار فى المبيدات السابقة على هذا القرار وذلك فى مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٢٥- يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار.

مادة ٢٦- ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ

نشره،

تحرر فى ١٤/٣/١٩٨٥ نكتور /يوسف أمين والى

نموذج طلب ترخيص تصنيع مبيدات آفات زراعية

- ١- اسم الشركة أو طالب الترخيص
 - ٢- مقر الشركة والعنوان التجارى
 - ٣- أسماء أعضاء مجلس الادارة وجنسية كل منهم وسنه وموطنه .
 - ٤- الجهة التى بها المصنع
 - ٥- اسم ولقب مالك العقار وجنسيته ومحل سكته
 - ٦- رقم السجل التجارى
 - ٧- اسم المدير الفنى المسئول عن المصنع
-

ومرفق بهذا الطلب المستندات الآتية:

- ١- صورة رسمية من عقد الشركة المسجل ونظامها القانونى.
- ٢- صورة رسمية من القيد فى السجل التجارى.
- ٣- تعهد بخضوع الشركة للاشتراطات التى تتطلبها وزارة الاسكان و
المرافق فى شأن المحال التجارية والصناعية.
- ٤- رسم كروكى يوضح مكان المصنع.

السيد المهندس / رئيس لجنة مبيدات الآفات الزراعية.

تحية طيبة .. وبعد:

أرجو التقضل بمنحى ترخيص بتصنيع مبيدات الآفات الزراعية علما بأن
جميع البيانات المدونة بعالية صحيحة من كافة النواحي وتحت مسئوليتي

توقيع الطالب

نموذج طلب ترخيص بالاتجار فى مبيدات الآفات الزراعية

- ١- اسم الشركة أو طالب الترخيص
- ٢- مقر الشركة والعنوان التجارى :
- ٣- أسماء أعضاء مجلس الادارة وجنسية كل منهم وسنه وموطنه .
- ٤- الجهة التى بها المحل أو المخزن
- ٥- اسم ولقب مالك العقار وجنسيته ومحل سكته
- ٦- رقم السجل التجارى
- ٧- اسم المدير الفنى المسئول عن المحل أو المخزن

ومرفق بهذا الطلب المستندات الآتية:

- ١- صورة رسمية من عقد الشركة المسجل ونظامها القانونى.
- ٢- صورة شمسية من القيد فى السجل التجارى.
- ٣- تعهد بخضوع الشركة للاشتراطات التى تتطلبها وزارة الاسكان والمرافق فى شأن المحال التجارية والصناعية.
- ٤- تعهد من الطالب بأن المحل أو المخزن المرخص له بالاتجار لا يوضع فيه

سوى المبيدات و ما يتعلق بها من الأدوات التى تستعمل فى الرش و التعفير
و التخزين.

٥- رسم كروكى يوضح مكان المحل أو المخزن .

السيد المهندس/ رئيس لجنة مبيدات الآفات الزراعية.

تحية طيبة . . . و بعد:

أرجو التفضل بمنحى ترخيص بالاتجار فى مبيدات الآفات الزراعية علما
بان جميع البيانات المدونة بعالية صحيحة من كافة النواحي و تحت
مسئوليتى و مستعد لسداد الرسوم المقررة.

تحريرا فى / / ١٩ توقيع الطالب

قرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ "قانونى"

فى شأن توفير قواعد الأمن عند تداول و استعمال المبيدات
الزراعية (x)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .
وعلى نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ .
وعلى القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن الأمن الزراعى .
وعلى ما اتمتت اليه اللجنة المشتركة من وزارتى الزراعة و الصحة .
وعلى موافقة السيد الدكتور وزير الصحة .

قواعد:

مادة ١- تشكل لجنة من ممثلى وزارتى الزراعة (الشئون الزراعية - والشئون البيطرية) و الصحة باللجان التنفيذية لكل محافظة لتنسيق العمل بين جهازى الوزارتين وتوفير سبل الوقاية من أخطار المبيدات ووضع الخطة الكفيلة بضمان تنفيذ كافة التعليمات الموضوعية فى هذا الشأن والمرافقة لهذا القرار.

مادة ٢- يعين بكل محافظة و بقرار من السيد رئيس قطاع الزراعة بها أحد المهندسين الزراعيين مسيرا مساعدا يعاونه أحد المفتشين البيطريين كمسئولين عن توفير قواعد تداول واستعمال المبيدات.

مادة ٣- يعين بقرار من مدير الشئون الزراعية بالمحافظة:
(أ) مسئول لتوفير قواعد الأمن عند تداول واستعمال المبيدات الزراعية من المهندسين الزراعيين بكل مركز بالمحافظة.

(ب) مسئول أو أكثر لنفس الغرض المشار اليه من المهندسين الزراعيين أو المهندسين المساعدين بكل قرية حسب مساحتها ويكون كل منهم مسئولا فى نطاق مساحته.

مادة ٤- يعين بقرار من مدير الشئون البيطرية بالمحافظة أحد الأطباء البيطريين بكل مركز ويكون مسئولا عن توفير قواعد الأمن عند تداول واستعمال المبيدات الزراعية فى حدود اختصاصه.

مادة ٥- يعين بقرار من السيد الدكتور مدير الشئون الصحية بالمحافظة أحد السادة الأطباء بالمركز يتولى الاتصال بين جهازى وزارتى الصحة

والزراعة على مستوى القرية والمركز الإداري لضمان تنسيق العمل بين هذين الجهازين ويكون له على الخصوص حق متابعة تنفيذ التعليمات المشار إليها في المادة (١) واطصار المسئول الزراعى فى الموقع لاتخاذ الاجراء الفورى لتلافى أية مخالفة وفى حالة وجود صعوبات يقوم باخطار مدير الشؤون الصحية لاتخاذ الاجراء المناسب مع المسئول عن القطاع الزراعى بالمحافظة.

مادة ٦- يختص المسئولان المشار اليهما فى المادة ٢ كل فى حدود اختصاصه باتخاذ كافة الاجراءات وتنفيذ جميع التعليمات التى توضع لرقاية الانسان والحيوان من الاضرار الناجمة عن استعمال المبيدات فى مكافحة الآفات الزراعية ويشرفان اشرافا مباشرا على المسئولين عن التنفيذ بالقرى والمراكز ولهما فى هذا الشأن اتخاذ أى اجراء عاجل لدى حدوث اصابات بالتسمم للانسان أو الحيوان بما فى ذلك وقف استعمال المبيد مؤقتا وابلأء الجهاأ المسئولة عن ذلك.

مادة ٧- يختص المسئولان عن توفير قواعد الأمن عند تداول واستعمال المبيدات بالمركز كل فى حدود اختصاصه - بتنفيذ كافة التعليمات واتخاذ الاجراءات المشار إليها فى المادة السابقة على مستوى المركز والاشراف اشرافا مباشرا على المسئولين على التنفيذ بالقرى وابلأء المدير المساعأ المختص وكذا الطبيب المعين بالمركز والطبيب البيطرى بمكان الرش و مواعده ونوع المبيد قبل اجراء عملية الرش وكذا عن اصابات التسمم التى تقع بين الانسان أو الحيوان فور وقوعها واتخاذ الاجراءات العاجلة لمنع

انتشارها وذلك بالاشتراك مع المسئول الصحى و البيطرى بالمركز حسب الأحوال.

مادة ٨- تنظم دورات تدريبية لكافة مستويات المسئولين المذكورين وفقا لبرامج تضعها لجنة مشتركة من الادارة العامة لمكافحة الآفات والادارة العامة للتدريب بوزارة الزراعة والادارة العامة للتدريب بوزارة الصحة على أن يتم التدريب فورا .

مادة ٩- تتولى الادارة العامة للإرشاد الزراعى عمل التوعية اللازمة بين جميع الزراع لإرشادهم بالتعليمات والاحتياطات المشار اليها فى هذا القرار.

مادة ١٠- ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره.

تحريرا فى ١٥ شعبات سنة ١٣٩٧ (٢١ يولية سنة ١٩٧٧).

الاحتياطات

العامة الخاصة بالوقاية من خطر التسمم بالمبيدات و التى وضعت

بالاشتراك بين وزارتى الزراعة و الصحى المرفقة

بالقرار الوزارى رقم (٤٨) "قانونى"

لسنة ١٩٧٧

١- عند تقديم المبيد لطور الاختبار المعلى ترسل الشركة المنتجة الى

وزارة الصحة (معهد بحوث الحشرات الطبية) عينة من المبيد وبيانات تشمل الاسم العلمى والاسم التجارى والأبحاث التى أجريت عليه سواء كانت على المادة النقية أو المحضر للاستعمال الحقلى وكذا طريقة تحليل دقيقة معتمدة. ونقوم وزارة الصحة بدراسة مدى سمية المبيد وإفادة وزارة الزراعة بالنتيجة.

٢- بعد اجتياز المبيد لطور الاختبارات العملية وعند اختباره حقليا فى تجارب محددة بواسطة وزارة الزراعة والمعاهد الأخرى التى تختارها الوزارة -تقوم وزارة الصحة بتقدير سميته على القائمين بإجراء هذه التجارب وإفادة وزارة الزراعة بالنتيجة.

٣- عند القيام بتجربة المبيد فى تجارب موسعة سواء بالطائرة أو بالموتورات تقوم وزارة الصحة وصحة الحيوان بتقدير سميته على القائمين بالرش أو على الحيوانات التى تتعرض للمبيد.

٤- فى حالة خلط أكثر من مبيد يعامل الخليط على أنه مبيد قائم بذاته.
٥- عند وصول رسل المبيد للاستعمال التجارى تقوم وزارة الصحة بأخذ عينات من الرسالة للتأكد من مطابقتها من ناحية السمية للعينات التى وردت من هذا المبيد للتجارب.

٦- عند التطبيق العملى للمبيد تتابع وزارة الصحة عمليات الرش وتقوم بفحص العاملين دوريا للتأكد من سلامتهم وفى حالة وجود ظواهر طبية تنذر بالتسمم تبلغ وزارة الزراعة لاتخاذ اللازم.

٧- تقوم وزارة الصحة بأخذ عينات من الخضروات والفواكه من

الأسواق للتأكد من أن المتخلف بها من مبيدات لا يتعدى الحد المسموح به و
الذى لا يضر بصحة المستهلك.

٨- على الطبيب المختص المرور على لجان الرش الجوى والأرضى دوريا
للتأكد من سلامة العاملين وله استبعاد من ترى أنه لا يصلح صحيا
للمشاركة فى عمليات الرش.

٩- جعل العمل على فترتين تتخللهما راحة لا تقل عن ٣ ساعات.

١٠- يجب أن يرتدى عامل الرش بدلة خاصة بالعمل مثل (ورد روبيه)
من قماش متين ويحظر العمل بنونها أو رفع أرجلها الى أعلى الركبتين
حتى لا تتعرض السيقان لحلول الرش أثناء العمل.

١١- يجب على العامل أن يرتدى قفازا وحذاء من المطاط أثناء استعمال
محاليل الرش المركزة كما يتعين فتح عبوات المبيدات تدريجيا خصوصا فى
الاماكن شديدة الحرارة وذلك بقصد عدم خروج غازات محبوسة من فتحة
العبوة دفعة واحدة وبكميات كبيرة يتسبب عنها حالات تسمم حادة للعامل
إذا اندفعت فى أنفه مباشرة.

١٢- يجب عدم خلط أو تحريك محاليل الرش بواسطة اليد بل بواسطة
قطعة من الخشب .

١٣- عند انسداد الباشبورى بمواد الرش يجب فكه وتنظيفه ثم إعادة
تركيبه أو تسليكه بواسطة سلك ويحظر نفخه بواسطة الفم.

١٤- يجب عدم الرش ضد الريح.

١٥- يجب وضع لافتات على المساحات المرشوشة لحظر دخول هذه

المناطق وتناول ما بها من محاصيل أو خضروات أو فاكهة.

١٦- عند تلوث أى جزء من الجسم بالمطول المركز يجب غسله غسلا جيدا بالماء والصابون.

١٧- يحظر التدخين أثناء العمل و الأيدى ملوثة بالكيماويات.

١٨- يحظر تناول أى طعام أو شراب أثناء العمل ويجب قبل الشرب أو تناول الطعام غسل الأيدى والوجه جيدا بالماء والصابون لازالة كل ما علق بها من مواد سامة أثناء العمل.

١٩- يجب تخزين المبيدات فى مخازن مستوفاة للشروط بعيدة عن المأكولات ومواد العلف و أيدى الأطفال وعدم تخزينها فى المنازل ولا يصح الدخول لمخازن المبيدات فور فتح أبوابها بل يتعين الانتظار دقائق قليلة لتهويتها كما يجب فتح المخازن بصفة دورية حتى لا يفسد جوها اذا بقيت مغلقة مدة طويلة . و يلاحظ أن المبيدات السائلة قابلة للاشتعال السريع لذلك يجب اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة للوقاية.

٢٠- يجب على العمال الاستحمام جيدا بالماء والصابون عقب الانتهاء من العمل اليومى مع تغيير ملابسهم بأخرى نظيفة ويدخل فى هذه الملابس غطاء الرأس "اللبدة أو الطاقية".

٢١- يحظر استعمال النباتات النامية فى الحقول المعالجة بالكيماويات للتغذية مثل الملوخية و البامية و الرجلة وغيرها بل يجب اعدام هذه النباتات المأخوذة من حقول القطن المعالجة.

٢٢- يحظر استعمال الحشائش النامية من حقول القطن المعالجة فى

تغذية الحيوان.

٢٣- يحظر القاء بقايا محاليل الرش المستعمل فى العلاج فى الترع أو قنوات الرش والمصارف حيث أن أقل كمية تلقى منها فى الماء تسمم الأسماك وفى هذا خطورة على الانسان حيث لوحظ فى بعض الأماكن أن الأولاد يجمعون هذه الأسماك ويستعملونها فى التغذية وقد حدثت اصابات فعلا نتيجة لذلك . هذا علاوة على تسمم المياه التى تستعمل للشرب وفى هذا خطورة على صحة الانسان والحيوان واذك يجب على عمال الرش تنظيف أيديهم وأرجلهم جيدا بالماء والصابون بعيدا عن قنوات الري وقبل النزول فيها للاستحمام عقب الانتهاء من العمل.

٢٤- يجب عدم غسل الملابس الملوثة بمواد الرش فى قنوات الري بل يجب غسلها عقب كل يوم فى وعاء بعيدا عن قنوات الري وتركها لتجف لاستعمالها نظيفة فى اليوم التالى ويجب أن تلقى مياه الغسيل على الطريق ٢٥- فى حالة وجود بقايا من محلول الرش يتخلص منها بسكبها على أرض الطريق وكذلك الحال فى المياه المستعملة فى غسل الأوتى.

٢٦- يجب غسل عبوات المبيدات الفارغة غسلا جيدا وعدم استعمالها فى غرض آخر خلاف تحضير المبيدات أو تخزينها بعد غسلها وذلك منعا للتسمم .

٢٧- يجب وجود حقيبة اسعاف مع كل لجنة رش وتحتوى على ما يأتى:

(أ) كيلو جرام ملح الطعام.

(ب) كوب من الألونيم (ج) ملعقة كبيرة.

الباب السادس

قانون البيئة الجديد

قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤

بإصدار قانون في شأن البيئة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرار مجلس الشعب القانون الآتي نصه، و قد أصدرناه:

(المادة الأولى)

تد مع مراعاة القواعد والأحكام الواردة في القوانين الخاصة ،
يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن البيئة.

و على المنشآت القائمة وقت صدور هذا القانون توفير أو ضاعها
وفقا لأحكامه، خلال ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ نشر لائحة
التنفيذية وبما لا يخل بتطبيق أحكام القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٨٢ في
شأن حماية نهر النيل و المجارى المائية من التلوث.

و يجوز لمجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون

البيئة مد هذه المهلة لمدة لا تتجاوز عامين على الأكثر إذا دعت
الضرورة ذلك ، وتبين لمجلس الوزراء جدية الإجراءات التي إتخذت
فى سبيل تنفيذ أحكام القانون المرافق.

(المادة الثانية)

يصدر رئيس مجلس الوزراء - بناء على عرض الوزير المختص
بشئون البيئة بعد أخذ رأى مجلس إدارة جهاز شئون البيئة - اللائحة
التنفيذية للقانون المرافق فى مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل
به .

وعلى الوزراء - كل فيما يخصه - إصدار المعدلات والنسب
اللازمة لتنفيذ أحكام الباب الثانى من القانون المرافق مع مراعاة أحكام
المادة (٥) ، وذلك خلال المدة المشار إليها فى الفقرة السابقة.

(المادة الثالثة)

يلغى القانون رقم (٧٢) لسنة ١٩٦٨ فى شأن منع تلوث مياه
البحر بالزيت . كما يلغى حكما يخالف أحكام القانون المرافق.

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم
التالى لتاريخ نشره.

يصمم هذه القانون بخاتم البولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

(حسنى مبارك)

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ شعبان سنة ١٤١٤ هـ

الموافق ٢٧ يناير سنة ١٩٩٤ م

جمهورية مصر العربية

مجلس الشعب

قانون فى شأن البيئة

باب تمهيدى

الفصل الاول

أحكام عامة

مادة ١- يقصد من أحكام هذا القانون بالالفاظ والعبارات الآتية المعانى المبينة قرين كل منها:

١- البيئة:

المحيط الحيوى الذى يشمل الكائنات الحية و ما يحتويه من مواد و ما يحيط بها من هواء و ماء و تربية و ما يقيمه الإنسان من منشآت.

٢- الهواء:

الخليط من الغازات الكونة له بخصائصه الطبيعية ونسبه المعروفة ، و فى أحكام هذا القانون هو الهواء الخارجى و هواء أماكن العمل و هواء الأماكن العامة المغلقة و شبه المغلقة.

٣- الاتفاقية:

الاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحري من السفن لعام ١٩٧٨/٧٣ وكذا الاتفاقية الدولية التى تتضمن اليها جمهورية مصر العربية فى مجال حماية البيئة البحرية من التلوث و التعويض عن حوادث التلوث.

٤- المكان العام:

المكان المعد لاستقبال الكافة أو فئة معينة من الناس لأى غرض من الأغراض .

٥- المكان العام المغلق:

المكان العام الذى له شكل البناء المتكامل الذى لا يدخله الهواء إلا من خلال منافذ معدة لذلك.

و يعتبر فى حكم المكان العام المغلق وسائل النقل العام.

٦- المكان العام شبه المغلق:

المكان الذى له شكل البناء غير المتكامل و المتصل مباشرة بالهواء الخارجى بما يحول تون إغلاقه كلية.

٧- تلوث البيئة:

أى تغيير فى خواص البيئة مما قد يؤدى بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الإضرار بالكائنات الحية أو المنشآت أو يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية.

٨- تدهور البيئة:

التأثير على البيئة بما يقلل من قيمتها أو يشوه من طبيعتها البيئية أو يستنزف مواردها أو يضر بالكائنات الحية أو بالآثار.

٩- حماية البيئة:

المحافظة على مكونات البيئة و الارتقاء بها، ومنع تدهورها أو تلوثها أو الإقلاق من حدة التلوث . وتشمل هذه المكونات الهواء والبحار والمياه الداخلية متضمنة نهر النيل والبحيرات والمياه الجوفية ، والأراضي والمحميات الطبيعية والموارد الطبيعية الأخرى.

١٠- تلوث الهواء.

كل تغيير في خصائص ومواصفات الهواء الطبيعي يترتب عليه خطر على صحة الإنسان والبيئة ، سواء أكان هذا التلوث ناتجا عن عوامل طبيعية أو نشاط إنسانى، بما فى ذلك الضوضاء.

١١- مركبات النقل السريع:

هى السيارات والجرارات والدراجات الآلية وغير ذلك من الآلات المعدة للسير على الطريق العامة.

١٢- التلوث المائى:

إسخال أية مواد أو طاقة فى البيئة المائية بطريقة إرادية أو غير إرادية مباشرة أو غير مباشرة ينتج عنها ضرر بالمواد الحية أو غير

الحية، أو يهدد صحة الإنسان أو يعوق الأنشطة المائية بما فى ذلك صيد الاسماك والأنشطة السياحية أو يفسد صلاحية مياه البحر للاستعمال أو ينقص من التمتع بها أو يغير من خواصها.

١٢- المواد و العوامل الملوثة:

أى مواد صلبة أو سائلة أو غازية أو ضوضاء أو إشعاعات أو حرارة أو اهتزازات تنتج بفعل الإنسان وتؤدى بطريق مباشر أو غير مباشر إلى تلوث البيئة أو تدهورها .

١٤- المواد الملوثة للبيئة المائية:

أية مواد يترتب على تصريفها فى البيئة بطريقة إرادية أو غير إرادية تغيير فى خصائصها أو الإسهام فى ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على تحويزر بالإنسان أو بالموارد الطبيعية أو بالمياه البرية أو تضرر بالمناطق السياحية أو تتداخل مع الاستخدامات الأخرى المشروعة للبحر . ويندرج تحت هذه المواد:

(أ) الزيت أو المزيج الزيتى.

(ب) المخلفات الضارة و الخطرة المنصوص عليها فى الاتفاقيات الدولية التى ترتبط بها جمهورية مصر العربية.

(ج) أية مواد أخرى (صلبة - سائلة - غازية) وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

(د) النفايات و السوائل غير المعالجة المتخلفة من المنشآت الصناعية.

(هـ) العبوات الحربية السامة.

(و) ما هو منصوص عليه فى الاتفاقية وملاحقها.

١٥- الزيت:

جميع أشكال البترول الخام ومنتجاته ؛ ومن ذلك أى نوع من أنواع الهيدروكربونات السائلة وزيوت التشحيم وزيوت الوقود و الزيوت المكررة و زيت الأفران و القار وغيرها من المواد المستخرجة من البترول أو نفاياته.

١٦- المزيج الزيتى:

كل مزيج يحتوى على كمية من الزيت تزيد على ١٥ جزءا فى المليون.

١٧- مياه الاتزان غير النظرية (مياه الصابورة غير النظيفة):

المياه الموجودة داخل صهريج على السفينة إذا كانت محتوياتها من الزيت تزيد على ١٥ جزءا فى المليون.

١٨- المواد الخطرة:

المواد ذات الخواص التى تضر بصحة الإنسان أو تؤثر تأثيرا ضارا على البيئة مثل المواد المعدية أو السامة أو القابلة للانفجار أو الاشتغال أو ذات الإشعاعات المؤينة.

١٩- النفايات الخطرة:

مخلفات الأنشطة والعمليات المختلفة أو رمادها المحتفظة بخواص المواد الخطرة التي ليس لها استخدامات تالية أصلية أو بديلة مثل النفايات الإكلينيكية من الأنشطة الملاحية والنفايات الناتجة عن تصنيع أى من المستحضرات الصيدلانية والإدارية أو المنبئات العضوية أو الأحبار والأصباغ والدهانات.

٢٠- تداول المواد:

كل ما يؤدى إلى تحريكها بهدف جمعها أو نقلها أو تخزينها أو معالجتها أو استخدامها .

٢١- إدارة النفايات:

جمع النفايات ونقلها وإعادة تدويرها والتخلص منها .

٢٢- التخلص من النفايات:

العمليات التي لا تؤدى إلى استخلاص المواد أو إعادة استخدامها ؛ مثل الطمر فى الأرض أو الحقن العميق أو التصريف للمياه السطحية أو المعالجة البيولوجية أو المعالجة الفيزيائية الكيميائية أو التخزين الدائم أو الترميد.

٢٣- إعادة تدوير النفايات:

العمليات التي تسمح باستخلاص المواد أو إعادة استخدامها ،

مثل الاستخدام كوقود أو استخلاص المعادن والمواد العضوية أو معالجة التربة أو إعادة تكرير الزيوت.

٢٤- المواد السائلة الضارة بالبيئة المائية:

المواد المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية لعام ١٩٧٣/ ١٩٧٨.

٢٥- تسهيلات الاستقبال:

التجهيزات والمعدات والأحواض المخصصة لأغراض استقبال وترسيب ومعالجة وصرف المواد الملوثة أو مياه الاتزان ، وكذلك التجهيزات التي توفرها الشركة العاملة في مجال شحن وتفريغ المواد البترولية أو غيرها من الجهات الإدارية المشرفة على الموانئ والمرات المائية.

٢٦- التصريف:

كل تسرب أو انبعاث أو تفريغ لأي نوع من المواد الملوثة أو التخلص منها في مياه البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو البحر أو نهر النيل والمجاري المائية ، مع مراعاة المستويات المحددة لبعض المواد في اللائحة التنفيذية.

٢٧- الإغراق:

(أ) كل إلقاء متعمد في البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو البحر للمواد الملوثة أو الفضلات من السفن أو الطائرات

أو الأرصفة أو غير ذلك من المنشآت الصناعية والمصادر الأرضية.
(ب) كل إغراق متعمد فى البحر الإقليمى أو المنطقة الاقتصادية
الخاصة أو البحر للسفن أو التركيبات الصناعية أو غيرها.
٢٨- التعويض:

يقصد به التعويض عن الأضرار الناجمة عن حوادث التلوث
المرتتب على تطبيق الأحكام الواردة فى القانون المدنى والأحكام
الموضوعية الواردة فى الاتفاقية الدالية للمسئولية المدنية المنظمة إليها
جمهورية مصر العربية ، أو التى تتضمن إليها مستقبلا بما فى ذلك
الاتفاقية الدالية للمسئولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن حوادث
التلوث بالزيت الموقعة فى بروكسل عام ١٩٦٩ أو أية حوادث تلوث
أخرى تنص عليها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.
٢٩- وسائل نقل الزيت:

كل خط أنابيب مستخدم لنقل الزيت و أية أجهزة أخرى تستعمل
فى تحمي الزيت أو تفريغه أو نقله أو غيرها من أجهزة الضخ والمعدات
اللازمة لاستعمال هذه الأنابيب .
٣٠- السفينة:

أى وحده بحرية عائمة من أى طراز أو تسير فوق الوسائد
الهوائية أو المنشآت المغمورة، وكذلك كل منشأ ثابت أو متحرك يقام

على السواحل أو سطح المياه بهدف مزاوله نشاط تجارى أو صناعى
أو سياحى أو علمى.

٣١- السفينة الحربية:

هى سفينة تابعة للقوات المسلحة للدولة ما و تحمل العلامات
الخارجية المميزة لها و تكون تحت قيادة ضابط معين رسميا من قبل
حكومة الدولة ، و يشغلها طاقم خاضع لضوابط الانضباط العسكرى
بها.

٣٢- السفينة الحكومية:

هى السفينة التى تملكها الدولة و تقوم بتشغيلها أو استخدامها
لأغراض حكومية و غير تجارية.

٣٣- ناقلة المواد الضارة:

السفينة التى بنيت أصلا أو التى عدل تصميمها لتحمل شحنات
من مواد ضارة سائبة ، و تشمل كذلك ناقلات البترول عند شحنها
كليا أو جزئيا بمواد ضارة غير معبأة وفقا لأحكام الفصل الأول من
الباب الثالث من هذا القانون.

٣٤- المنشأة:

يقصد بها المنشآت التالية:

- المنشآت الصناعية الخاضعة لأحكام القانونين رقمى ٢١ لسنة

١٩٥٨ و ٥٥ لسنة ١٩٧٧.

- المنشأة السياحية الخاضعة لأحكام القانونين رقمي ١ لسنة

١٩٧٣ و ١ لسنة ١٩٩٢.

- منشآت إنتاج وتوليد الكهرباء الخاضعة لأحكام القوانين أرقام

١٤٥ لسنة ١٩٤٨ و ٦٣ لسنة ١٩٧٤ و ١٢ و ٢٧ لسنة ١٩٧٦ و

١٠٣ لسنة ١٩٨٦.

- منشآت المناجم والمحاجر والمنشآت العاملة في مجال الكشف

عن الزيت واستخراجه ونقله واستخدامه، والخاضعة لأحكام

القوانين أرقام ٦٦ لسنة ١٩٥٣ و ٨٦ لسنة ١٩٥٦ و ٦١ لسنة ١٩٥٨

و ٤ لسنة ١٩٨٨.

- جميع مشروعات البيئة الأساسية.

- أي منشأة أخرى أو نشاط أو مشروع يحتمل أن يكون لها

تأثير ملحوظ على البيئة ويصدر بها قرار من جهاز شئون البيئة

بعد الاتفاق مع الجهة الإدارية المختصة.

٣٥- شبكات الرصد البيئي:

الجهات التي تقوم في مجال اختصاصها بما تضم من محطات

وحدات عمل برصد مكونات وملوثات البيئة وإتاحة البيانات للجهات

المعنية بصفة دورية.

٣٦- تقويم التأثير البيئي:

دراسة و تحليل الجنبى البيئية للمشروعات المقترحة التى قد تؤثر إقامتها أو ممارستها أنشطتها على سلامة البيئة وذلك بهدف حمايتها.

٣٧- الكارثة البيئية:

الحادث الناجم عن عوامل الطبيعة أو فعل الإنسان و الذى يترتب عليه ضرر شديد بالبيئة و تحتاج مواجهته إلى إمكانات تفوق القدرات المحلية.

٣٨- الجهة الإدارية المختصة بحماية البيئة المائية:

هى إحدى الجهات التالية كل فيما يخصها:

(أ) جهاز شئون البيئة:

(ب) مصلحة الموانى و المنائر.

(ج) هيئة قناة السويس.

(د) هيئات الموانى بجمهورية مصر العربية.

(هـ) الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ.

(و) الهيئة المصرية العامة للبتروىل.

(ز) الإدارة العامة لشرطة المسطحات المائية.

(ح) الهيئة العامة للتنمية السياحية.

(ط) الجهات الأخرى التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء.

الفصل الثانى

جهاز شئون البيئة

مادة ٢- ينشاء برئاسة مجلس الوزراء لحماية وتنمية البيئة يسمى "جهاز شئون البيئة" وتكون له الشخصية الاعتبارية العامة ، و يتبع الوزير المختص بشئون البيئة، وتكون له موازنة مستقلة ، ويكون مركزه مدينة القاهرة، وينشأ بقرار من الوزير المختص بشئون البيئة فروع للجهاز بالمحافظات، وتكون الأولوية للمناطق الصناعية.

مادة ٣- يعين رئيس الجهاز بناء على ترشيح الوزير المختص بشئون البيئة وعرض رئيس مجلس الوزراء ، ويصدر بهذا التعيين قرار من رئيس الجمهورية متضمنا معاملته المالية.

مادة ٤- يحل جهاز شئون البيئة محل الجهاز المنشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ فيما له من حقوق وما عليه من التزامات ، وينقل العاملون بهذا الجهاز بدرجاتهم وأقدمياتهم إلى جهاز شئون البيئة.

مادة ٥- يقوم جهاز شئون البيئة برسم السياسة العامة وإعداد

الخطط اللازمة للحفاظ على البيئة وتميئها ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع الجهات الإدارية المختصة، وله أن يضطلع بتنفيذ بعض المشروعات التجريبية.

ويكون الجهاز الجهة القومية المختصة بدعم العلاقات البيئية بين جمهورية مصر العربية والدول والمنظمات الدولية والإقليمية.

ويوصى الجهاز باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للانضمام إلى الاتفاقية الدولية والإقليمية المتعلقة بالبيئة ويعد مشروعات القوانين والقرارات اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقية.

والجهاز فى سبيل تحقيق أهدافه:

– إعداد مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بتحقيق أهداف الجهاز ، وإبداء الرأى فى التشريعات المقترحة ذات العلاقة بالمحافظة على البيئة .

– إعداد الدراسات عن الوضع البيئى وصياغة الخطة القومية لحماية البيئة والمشروعات التى تتضمنها وأعداد الموازنة التقديرية لكل منها ، وكذلك الخرائط البيئية للمناطق العمرانية والمناطق المخطط تنميتها ، ووضع المعايير الواجب الالتزام بها عند تخطيط وتنمية المناطق الجديدة ، وكذلك المعايير المستهدفة للمناطق القديمة.

– وضع المعايير والاشتراطات الواجب على أصحاب المشروعات

والمنشآت الالتزام بها قبل الإنشاء وأثناء التشغيل.

- حصر المؤسسات والمعاهد الوطنية - وكذلك الكفاءات التي تسهم في اعداد وتنفيذ برامج المحافظة على البيئة - والاستفادة منها في اعداد وتنفيذ المشروعات والدراسات التي تقوم بإعدادها.

- المتابعة الميدانية لتنفيذ المعايير والاشتراطات التي تلتزم الأجهزة والمنشآت بتنفيذها واتخاذ الإجراءات التي ينص عليها القانون ضد المخالفين لهذه المعايير والشروط .

- وضع المعدلات والنسب اللازمة لضمان عدم تجاوز الحدود المسموح بها للملوثات والتأكد من الالتزام بهذه المعدلات والنسب.

- جمع المعلومات القومية الخاصة بالوضع البيئي والتغيرات التي تطرأ عليه بصفة دورية بالتعاون مع مراكز المعلومات في الجهات الأخرى وتقويتها واستخدامها في الإدارة والتخطيط البيئي ونشرها.

- وضع أسس وإجراءات تقويم التأثير البيئي للمشروعات.

- إعداد خطة للطوارئ البيئية على النحو المبين في المادة (٢٥) من هذا القانون، والتنسيق بين الجهات المعنية لإعداد برامج مواجهة الكوارث البيئية.

- إعداد خطة للتدريب البيئي والإشراف على تنفيذها.

- المشاركة فى اعداد وتنفيذ البرنامج القومى للرصد البيئى والاستفادة من بياناته.
- إعداد التقارير الدورية عن المؤشرات الرئيسية للوضع البيئى ونشرها بصفة دورية.
- وضع برامج التثقيف البيئى للمواطنين و المعونة فى تنفيذها .
- التنسيق مع الجهات الأخرى بشأن تأمين تداول المواد الخطرة.
- ادارة المحميات الطبيعية والإشراف عليها .
- اعداد مشروعات الموازنة اللازمة لحماية وتنمية البيئة.
- متابعة تنفيذ الاتفاقيات النوية والإقليمية المتعلقة بالبيئة.
- اقتراح آليات اقتصادية لتشجيع الأنشطة المختلفة على اتخاذ إجراءات منع التلوث.
- تنفيذ المشروعات التجريبية للمحافظة على الثروات الطبيعية و حماية البيئة من التلوث.
- التنسيق مع الوزارة المختصة بالتعاون الدولى للتأكد من أن المشروعات الممولة من المنظمات والدول المانحة تتفق مع اعتبارات سلامة البيئة.
- المشاركة فى اعداد خطة تأمين البلاد ضد تسرب المواد و النفايات الخطرة و الملوثة للبيئة.

- الاشتراك فى إعداد الخطة القومية المتكاملة لإدارة المناطق الساحلية بالبحر المتوسط والبحر الأحمر بالتنسيق مع الهيئات والوزارات المعنية.

- الاشتراك مع وزارة التربية والتعليم فى إعداد برامج تدريبية لحماية البيئة فى نطاق برامج الدراسة المختلفة فى مرحلة التعليم الأساسى.

- إعداد تقرير سنوى عن الوضع البيئى يقدم إلى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وتودع نسخة من هذا التقرير فى مجلس الشعب.
مادة ٦- يشكل مجلس إدارة جهاز شئون البيئة برئاسة الوزير المختص بشئون البيئة وعضوية كل من :

- الرئيس التنفيذى لجهاز شئون البيئة ، ويكون نائباً لرئيس مجلس الإدارة.

- ممثل عن كل وزارة من ست وزارات يختارها رئيس مجلس الوزراء من الوزارات المعنية بالبيئة، على أن يكون ممثل الوزراء من الدرجة العالية على الأقل ويختاره الوزير المختص.

- اثنين من الخبراء فى مجال شئون البيئة يختارهما الوزير المختص بشئون البيئة.

- ثلاثة عن التنظيمات غير الحكومية المعنية بشئون البيئة يختارون

بالاتفاق مع الوزير المختص بشؤون البيئة.

- أحد العاملين بجهاز شؤون البيئة من شاغلي الوظائف العليا ويختاره الوزير المختص بشؤون البيئة بناء على عرض الرئيس التنفيذي للجهاز.

- رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة.

- ثلاثة من ممثلى قطاع الأعمال العام يختارهم الوزير المختص بشؤون البيئة.

- اثنين من الجامعات ومراكز البحوث العلمية يختارهما الوزير المختص بشؤون البيئة.

ويتعين دعوة ممثلى الوزارات المعنية عند مناقشة موضوعات ترتبط بالقطاعات التى يشرفون عليها ، كما يجوز للمجلس أن يستعين بمن يراه من نوى الخبرة لدى بحث مسائل معينة، دون أن يكون لاي منهم صوت معنود فى المداولات.

وجوز لمجلس الإدارة تشكيل لجان استشارية من الخبرات المتخصصة لدراسة موضوعات معينة ، كما يجوز للمجلس أن يعهد الى وحدات من أعضائه أو أكثر بمهمة محددة.

مادة ٧- مجلس إدارة الجهاز هو السلطة العليا المهيمنة على شؤون الجهاز وتصريف أموره ووضع السياسة العامة التى يسير

عليها، وله أن يتخذ من القرارات ما يراه لازماً لتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها ، وفي إطار الخطة القومية، وذلك وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة ٨- يجتمع مجلس الإدارة بناء على دعوة من رئيسه مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر أو إذا طلب نصف أعضاء المجلس ذلك ، و تكون اجتماعات مجلس الإدارة صحيحة بحضور أغلبية أعضائه ، و تصدر القرارات بأغلبية الحاضرين والمصوتين . وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس.

مادة ٩- فى حالة غياب رئيس مجلس إدارة الجهاز أو وجود مانع لديه يحل محله فى مباشرة اختصاصاته نائب رئيس مجلس الإدارة.

مادة ١٠- يمثل رئيس مجلس الإدارة الجهاز فى علاقاته بالغير وزمام القضاء.

مادة ١١- يكون الرئيس التنفيذى لجهاز شئون البيئة مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراض الجهاز ، وتنفيذ قرارات مجلس الادارة ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون اختصاصاته الأخرى.

مادة ١٢- يكون لجهاز شئون البيئة أمين عام ، يندب من بين العاملين بالجهاز من شاغلى الوظائف العليا بقرار من الوزير المختص

بشئون البيئة، بعد أخذ رأى الرئيس التنفيذى ، ويعاون الأمين العام
رئيس الجهاز و يعمل تحت إشرافه.

مادة ١٢- يكون للرئيس التنفيذى لجهاز شئون البيئة سلطة
الوزير المنصوص عليها فى القوانين واللوائح بالنسبة للعاملين
بالجهاز.

كما يكون لأمين عام الجهاز - بالنسبة إلى هؤلاء - سلطة
رئيس القطاع.

الفصل الثالث

"صندوق حماية البيئة"

مادة ١٤- ينشأ بجهاز شئون البيئة صندوق خاص يسمى
(صندوق حماية البيئة) تتول إليه:

(أ) المبالغ التى تخصصها الدولة فى موازنتها لدعم الصندوق.

(ب) الإعانات والهبات المقدمة من الهيئات الوطنية والأجنبية

لاغراض حماية البيئة وتنميتها و التى يقبلها مجلس إدارة الجهاز.

(ج) الغرامات التى يحكم بها و التعويضات التى يحكم بها أو

يتفق عليها عن الأضرار التى تصيب البيئة.

(د) موارد صندوق الحمميات المنصوص عليها فى القانون رقم

١٠٢ لسنة ١٩٨٢.

وتودع فى الصندوق - على سبيل الأمانة - المبالغ التى تحصل
بصفة مؤقتة تحت حساب الغرامات والتعويضات عن الأضرار التى
تصيب البيئة.

وتكون للصندوق موازنة خاصة، وتبدأ السنة المالية للصندوق
ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها ، ويرحل فائض الصندوق
من سنة إلى أخرى.

وتعتبر أموال الصندوق أموالاً عامة.

مادة ١٥- تخصص موارد الصندوق للصرف منها فى تحقيق
أغراضه.

مادة ١٦- يضع جهاز شئون البيئة بالاتفاق مع وزير المالية
اللائحة الداخلية للصندوق، وتخضع جميع أعمال الصندوق ومعاملاته
لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات.

الفصل الرابع

الحوافز

مادة ١٧- يضع جهاز شئون البيئة بالإشتراك مع وزارة المالية
نظاماً للحوافز التى يمكن أن يقدمها الجهاز والجهات الإدارية
المختصة للهيئات والمنشآت والأفراد وغيرها الذين يقومون بأعمال أو
مشروعات من شأنها حماية البيئة.

مادة ١٨- يعرض نظام الحوافز النصوص عليه فى المادة السابقة على مجلس إدارة جهاز شئون البيئة ، ويتم اعتماده من رئيس مجلس الوزراء.

الباب الأول

حماية البيئة الارضية من التلوث

الفصل الأول

التنمية و البيئة

مادة ١٩- تتولى الجهة الإدارية المختصة أو الجهة المانحة للترخيص، تقييم التأثير البيئى للمنشأة المطلوب الترخيص لها وفقا للعناصر والتصميمات والمواصفات والأسس التى يصدرها جهاز شئون البيئة بالاتفاق مع الجهات الإدارية المختصة، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المنشآت التى تسرى عليها أحكام هذه المادة.

مادة ٢٠- تقوم الجهات الإدارية المختصة أو الجهة المانحة للترخيص بإرسال صورة من تقييم التأثير البيئى المشار إليه بالمادة السابقة إلى جهاز شئون البيئة لإبداء رأى وتقديم المقترحات المطلوب تنفيذها فى مجال التجهيزات والأنظمة اللازمة لمعالجة الآثار البيئية السببية. وتتولى هذه الجهات التأكد من تنفيذ هذه المقترحات ويجب على جهاز شئون البيئة أن يوافى الجهة الإدارية المختصة أو الجهة المانحة

للترخيص برأيه في هذا التقييم خلال مدة اقصاها ٦٠ يوما من تاريخ استلامه له، وإلا اعتبر عدم الرد موافقة على التقييم.

مادة ٢١- تقوم الجهة الإدارية المختصة بإبلاغ صاحب المنشأة بنتيجة التقييم بخطاب مسجل يعلم الوصول ، ويجوز له الاعتراض كتابة على هذه النتيجة خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغه امام لجنة تشكل بقرار من الوزير المختص بشئون البيئة، ويمثل في هذه اللجنة جهاز شئون البيئة وصاحب المنشأة والجهة المختصة أو الجهة المانحة للترخيص.

وتحدد اللائحة التنفيذية اختصاصات هذه اللجنة وإجراءات الاعتراض وإجراءات عملها.

مادة ٢٢- على صاحب المنشأة طبقا لأحكام هذا القانون الاحتفاظ بسجل لبيان تأثير نشاط المنشأة على البيئة. وتضع اللائحة التنفيذية نموذجا لهذا السجل والجدول الزمني للالتزام المنشآت للاحتفاظ به، والبيانات التي تسجل فيه. ويختص جهاز شئون البيئة بمتابعة بيانات السجل للتأكد من مطابقتها للواقع ، وأخذ العينات اللازمة ، وإجراء الاختبارات المناسبة لبيان تأثير نشاط المنشأة على البيئة ، وتحديد مدى التزامها بالمعايير الموضوعة لحماية البيئة ، فإذا تبين وجود أية تخالفات يقوم الجهاز بإخطار الجهة الإدارية المختصة

لتكليف صاحب المنشأة بتصحيح هذه المخالفات على وجه السرعة، فإذا لم يتم بذلك خلال ستين يوما يكون للجهاز بالاتفاق مع الجهة الإدارية المختصة اتخاذ الإجراءات القانونية والقضائية اللازمة لوقف النشاط المخالف والمطالبة بالتعويضات المناسبة لمعالجة الأضرار الناشئة عن هذه المخالفات.

مادة ٢٣- تخضع التوسعات أو التجديدات في المنشآت القائمة لذات الأحكام المنصوص عليها في المواد (١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢) من هذا القانون.

مادة ٢٤- تكون شبكات الرصد البيئي طبقا لأحكام هذا القانون بما يضمنه من محطات وحدات عمل ، وتقوم في مجال اختصاصها برصد مكونات وملوثات البيئة دوريا وإتاحة البيانات للجهات المعنية، ولها في سبيل ذلك الاستعانة بمراكز البحوث والهيئات والجهات المختصة، وعلى هذه المراكز والهيئات والجهات تزويدها بما تطلبه من دراسات وبيانات.

و يشرف جهاز شئون البيئة على إنشاء وتشغيل شبكات الرصد البيئي.

مادة ٢٥- يضع جهاز شئون البيئة خطة للطوارئ لمواجهة الكوارث البيئية، وتعتمد الخطة من مجلس الوزراء ، وتستند خطة

الطوارئ بوجه خاص إلى ما يلي:

- جمع المعلومات المتوفرة محليا و دوليا عن كيفية مواجهة الكوارث

البيئية والتخفيف من الاضرار التي تنتج عنها.

- جمع المعلومات المتوفرة محليا و دوليا عن كيفية مواجهة

الكوارث البيئية والتخفيف من الأضرار التي تنتج عنها.

- حصر الإمكانيات المتوفرة على المستوى المحلي و القومي والدولي

و تحديد كيفية الاستعانة بها بطريقة تكمل سرعة مواجهة الكارثة.

و تتضمن خطة الطوارئ ما يأتي:

- تحديد أنواع الكوارث البيئية والجهات المسؤولة عن الإبلاغ عن

وقوعها أو توقع حدوثها.

- إنشاء غرفة عمليات مركزية لتلقى البلاغات عن الكارثة البيئية و

متابعة استقبال وإرسال المعلومات الدقيقة عنها بهدف حشد الامكانيات

اللازمة لمواجهتها .

- تكون مجموعة عمل لمتابعة مواجهة الكارثة البيئية عند وقوعها أو

توقع وقوعها ويكون لرئيس مجموعة العمل المشار إليها جميع

السلطات اللازمة لمواجهة الكارثة البيئية بالتعاون والتنسيق مع

الأجهزة المختصة.

مادة ٢٦- على جميع الجهات العامة والخاصة والأفراد أن

تسارع بتقديم المساعدات والإمكانات المطلوبة لمواجهة الكارثة البيئية ،
ويقوم الصندوق المشار إليه في المادة (١٤) من هذا القانون برد
النفقات الفعلية التي تحملتها الجهات الخاصة والأفراد.

مادة ٢٧- تخصص في كل حي وفي كل قرية مساحة لا تقل
عن ألف متر مربع من أراضى الدولة لإقامة مشتل لإنتاج الأشجار،
على أن تتاح منتجات هذه المشاتل للأفراد والهيئات بسعر التكلفة.

وتتولى الجهات الإدارية المختصة التي تتبعها هذه المشاتل اعداد
الإرشادات الخاصة بزراعة هذه الأشجار ورعايتها ، ويسهم جهاز
شئون البيئة في تمويل إقامة هذه المشاتل.

مادة ٢٨- يحظر بأي طريقة صيد أو قتل أو إمساك الطيور
والحيوانات البرية، التي تحدد أنواعها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ،
ويحظر حيازة هذه الطيور والحيوانات أو نقلها أو التجول بها أو
بيعها أو عرضها للبيع حية أو ميتة.

كما يحظر إتلاف اوكار الطيور المنكورة أو اعدام بيضها.
وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المناطق التي تنطبق عليها
أحكام هذه المادة وبيان شروط الترخيص بالصيد فيها. وكذلك
الجهات الإدارية المختصة بتنفيذ أحكام هذه المادة.

مادة ٢٩- يحظر تداول المواد والتفایات الخطرة بغير ترخيص من

الجهة الإدارية المختصة .

وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات وشروط منح الترخيص و الجهة المختصة بإصداره.

ويصدر الوزراء - كل فى نطاق اختصاصه - بالتنسيق مع وزير الصحة و جهاز شئون البيئة جدولاً بالمواد و النفايات الخطرة المشار إليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة.

مادة ٣٠- تخضع إدارة النفايات الخطرة لقواعد و الإجراءات الواردة باللائحة التنفيذية لهذا القانون.

و تحدد اللائحة المذكورة الجهة المختصة بوضع جداول للنفايات الخطرة التى تخضع لأحكامه و ذلك بعد أخذ جهاز شئون البيئة.

مادة ٣١- يحظر إقامة منشآت بغرض معالجة النفايات الخطرة إلا بترخيص من الجهة الإدارية المختصة بعد أخذ رأى جهاز شئون البيئة ، و يكون التخلص من النفايات الخطرة طبقاً للشروط و المعايير التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

و يحدد وزير الإسكان بعد أخذ رأى وزارتى الصحة و الصناعة و جهاز شئون البيئة أماكن و شروط الترخيص للتخلص من النفايات الخطرة.

مادة ٣٢- يحظر استيراد النفايات الخطرة أو السماح بدخولها أو

مرورها فى أراضى جمهورية مصر العربية.

ويحظر - بغير تصريح من الجهة الإدارية المختصة - السماح بمرور السفن التى تحمل النفايات الخطرة فى البحر الاقليمى أو المنطقة البحرية الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية .

مادة ٣٣- على القائمين على إنتاج أو تداول المواد الخطرة - سواء أكانت فى حالتها الغازية أو السائلة أو الصلبة أن يتخذوا جميع الاحتياطات بما يضمن عدم حدوث أى أضرار بالبيئة.

و على صاحب المنشأة التى ينتج عن نشاطها مخلفات خطرة طبقا لأحكام هذا القانون الاحتفاظ بسجل لهذه المخلفات وكيفية التخلص منها ، وكذلك الجهات المتعاقدة معها ؛ لتسلم هذه المخلفات وتبين اللائحة التنفيذية البيانات التى تسجل فى هذا السجل ، ويختص جهاز شئون البيئة بمتابعة السجل للتأكد من مطابقة البيانات للواقع.

الباب الثانى

حماية البيئة الهوائية من التلوث

مادة ٣٤- يشترط أن يكون الموقع الذى يقام عليه المشروع مناسباً لنشاط المنشأة بما يضمن عدم تجاوز الحدود المسموح بها للملوثات الهوائية، وأن تكون جملة التلوث الناتج عن مجموع المنشآت فى منطقة واحدة فى الحدود المصرح بها.

و تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المنشآت الخاضعة لأحكامه و الجهة المختصة بالموافقة على ملاءمة الموقع و الحدود المسموح بها لملوثات الهواء و الضوضاء فى المنطقة التى تقام بها المنشأة.

مادة ٣٥- تلتزم المنشآت الخاضعة لأحكام هذا القانون فى معاولستها لانشطتها بعدم انبعاث أو تسرب ملوثات للهواء بما يجاوز الحدود القصوى المسموح بها فى القوانين و القرارات السارية و ما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة ٣٦- لا يجوز استخدام الآلات أو محركات أو مركبات ينتج عنها عادم يجاوز الحدود التى تقرها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة ٣٧- يحظر إلقاء أو معالجة أو حرق القمامة و المخلفات الصلبة الا فى الأماكن المخصصة لذلك بعيدا عن المناطق السكنية و الصناعية و الزراعية و المجارى المائية ، و تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، المواصفات و الضوابط و الحد الأدنى لبعء الأماكن المخصصة لهذه الأغراض عن تلك المناطق.

و تلتزم الوحدات المحلية بالاتفاق مع جهاز شئون البيئة بتخصيص أماكن إلقاء أو معالجة أو حرق القمامة و المخلفات الصلبة طبقا لأحكام هذه المادة.

مادة ٣٨- يحظر رش أو استخدام مبيدات الآفات أو أى مركبات

كيمياوية أخرى لأغراض الزراعة أو الصحة العامة أو غير ذلك من الأغراض إلا بعد مراعاة الشروط والضوابط والضمانات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، بما يكفل عدم تعرض الإنسان أو الحيوان أو النبات أو مجارى المياه أو سائر مكونات البيئة - بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى الحال أو المستقبل - للآثار الضارة لهذه المبيدات أو المزكبات الكيماوية.

مادة ٣٩- تلتزم جميع الجهات والأفراد - عند القيام بأعمال التنقيب أو الحفر أو البناء أو الهدم أو نقل ما ينتج عنها من مخلفات أو أتربة - باتخاذ الاحتياطات اللازمة للتخزين أو النقل الآمن لها لمنع تطايرها ؛ وذلك على النحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية.

مادة ٤٠- يجب عند حرق أى نوع من أنواع الوقود أو غيرها - سواء أكان فى أغراض الصناعة أو توليد الطاقة والانشاءات أو أى غرض تجارى آخر - أن يكون السخان والغازات والأبخرة الضارة الناتجة فى الحدود المسموح بها ، وعلى المسئول عن هذا النشاط اتخاذ جميع الاحتياطات لتقليل كمية الملوثات فى نواتج الاحتراق المشار إليها، وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون تلك الاحتياطات والحدود المسموح بها ومواصفات المداخل وغيرها من وسائل التحكم فى السخان والغازات والأبخرة المنبعثة من عملية الاحتراق.

مادة ٤١- يتعين على الجهات القائمة بأعمال البحث و الإستكشاف و الحفر و استخراج و إنتاج الزيت الخام و تكريره وتصنيعه أن تلتزم بالضوابط و الاجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون و لائحته التنفيذية و التى يجب أن تستمد من أسس و مبادئ صناعة البترول العالمية التى توفرها الجهة الإدارية المختصة.

مادة ٤٢- تلتزم جميع الجهات و الأفراد عند مباشرة الانشطة الإنتاجية أو الخدمية أو غيرها - وخاصة عند تشغيل الآلات و المعدات و استخدام آلات التنبيه و مكبرات الصوت - بعدم تجاوز الحدود المسموح بها لشدة الصوت.

و على الجهات المانحة الترخيص مراعاة أن يكون مجموع الأصوات المنبعثة من المصادر الثابتة فى منطقة واحدة فى نطاق الحدود المسموح بها. و التأكد من التزام المنشأة باختيار الآلات و المعدات لمناسبة لضمان ذلك. و تبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون الحدود المسموح بها لشدة الصوت و مدة الفترة الزمنية للتعرض له.

مادة ٤٣- يلتزم صاحب المنشأة باتخاذ الاحتياطات و التدابير اللازمة لعدم تسرب أو انبعاث ملوثات الهواء داخل مكان العمل الا فى الحدود المسموح بها ، و التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون سواء كانت ناتجة عن طبيعة ممارسة المنشآت لنشاطها أو عن خلل فى

الاجهزة ، وأن يوفر سبل الحماية اللازمة للعاملين تنفيذًا لشروط السلامة والصحة المهنية بما في ذلك اختيار الآلات والمعدات والمواد وأنواع الوقود المناسب. على أن يؤخذ في الاعتبار مدة التعرض لهذه الملوثات وعليه أن يكفل ضمان التهوية الكافية وتركيب المداخل وغيرها من وسائل تنقية الهواء.

مادة ٤٤- يلتزم صاحب المنشأة باتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على درجتى الحرارة والرطوبة داخل مكان العمل بما لا يجاوز الحد الأقصى والحد الأدنى المسموح بهما. وفي حالة ضرورة العمل في درجتى حرارة أو رطوبة خارج هذه الحدود ، يتعين عيه أن يكفل وسائل الوقاية المناسبة للعاملين من ملابس خاصة وغير ذلك من وسائل الحماية.

وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون الحد الأقصى والحد الأدنى لكل من درجتى الحرارة والرطوبة ومدة التعرض لهما ووسائل الوقاية منهما.

مادة ٤٥- يشترط في الأماكن العامة المغلقة وشبه المغلقة أن تكون مستوفاة لوسائل التهوية الكافية بما يتناسب مع حجم المكان وقدرته الاستيعابية ونوع النشاط الذي يمارس فيه بما يضمن تجديد الهواء ونقاؤه واحتفاظه بدرجة حرارة مناسبة.

مادة ٤٦- يلتزم المدير المسئول عن المنشأة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع التدخين فى الأماكن العامة المغلقة إلا فى الحدود المسموح بها فى الترخيص الممنوح لهذه الأماكن . ويراعى فى هذه الحالة تخصيص حيز للمدخنين بما لا يؤثر على الهواء فى الأماكن الأخرى. ويحظر التدخين فى وسائل النقل العام.

مادة ٤٧- لا يجوز أن يزيد مستوى النشاط الإشعاعى أو تركيز المواد المشعة بالهواء عن الحدود المسموح بها و التى تحددها الجهات المختصة طبقا للائحة التنفيذية لهذا القانون.

الباب الثالث

حماية البيئة المائية من التلوث

الفصل الأول

التلوث من السفن

الفرع الأول

التلوث من الزيت

مادة ٤٨- تهدف حماية البيئة المائية من التلوث إلى تحقيق الأغراض الآتية:

(أ) حماية شواطئ جمهورية مصر العربية و موانئها من مخاطر التلوث بجميع صوره و أشكاله.

(ب) حماية بيئة البحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة ومواردها الطبيعية الحية وغير الحية ؛ وذلك بمنع التلوث - أيا كان مصدره وخفضه و السيطرة عليه.

(ج) حماية الموارد الطبيعية فى المناطق الاقتصادية و الجرف القارى.

(د) التعويض عن الأضرار التى تلحق بأى شخص طبيعى أو اعتبارى من جراء تلوث البيئة المائية .

ويتولى وزير شئون البيئة بالتنسيق مع وزير النقل البحرى والجهات الإدارية المختصة المشار إليها فى البند ٢٨ من المادة (١) من هذا القانون تحقيق الأغراض المشار إليها كل فيما يخصه.

مادة ٤٩- يحظر على جميع السفن - أيا كانت جنسيتها تصريف أو إلقاء الزيت أو المزيج الزيتى فى البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية.

أما بالنسبة للسفن الحربية أو القطع البحرية المساعدة التابعة لجمهورية مصر العربية - أو غيرها من السفن التى تملكها أو تشغلها الدولة و الهيئات العامة وتكون مستعملة فى خدمة حكومية غير تجارية و التى لا تخضع لأحكام الاتفاقية - فيجب أن تتخذ هذه السفن الاحتياطية الكفيلة بمنع تلوث البحر الإقليمي أو المنطقة

الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية.

مادة ٥٠- يحظر على السفن المسجلة بجمهورية مصر العربية تصريف أو إلقاء الزيت أو المزيج الزيتي فى البحر وفقا لما ورد فى الاتفاقية والمعاهدات النواية التى انضمت إليها جمهورية مصر العربية.

مادة ٥١- تلتزم ناقلات الزيت الاجنبية التى تتراد الموانى المصرية بتنفيذ كافة متطلبات القاعدة رقم ١٢ من الملحق رقم (١) من الاتفاقية وتعديلاتها.

وتستثنى ناقلات الزيت - التى تستخدم فى رحلات محددة - من هذه التطلبات طبقا للقاعدة رقم ١٢ جـ من الاتفاقية وتعديلات وكذلك ناقلات الزيت العابرة لقناة السويس و التى لا تضطر إلى إلقاء أى مياه صابورة ملوثة.

مادة ٥٢- يحظر على الشركات والهيئات الوطنية والاجنبية المصرح لها باستكشاف واستخراج أو استغلال حقول البترول البحرية والموارد الطبيعية البحرية الأخرى بما فى ذلك وسائل نقل الزيت تصريف أية مادة ملوثة ناتجة عن عمليات الحفر أو الاستكشاف أو اختبار الآبار أو الإنتاج فى البحر الإقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية. ويجب عليها استخدام الوسائل

الامنة التي لا يترتب عليها الإضرار بالبيئة المائية، ومعالجة ما يتم تصريفه من نفايات و مواد ملوثة طبقا لأحدث النظم الفنية المتاحة وبما يتفق مع الشروط المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية .

مادة ٥٣- مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧١ في شأن الكوارث البحرية و الحطام البحري يكون لمعالي الجهة الإدارية المختصة أو للمأموري الضبط القضائي أن يأمرؤا ريان السفينة أو المسئول عنها باتخاذ الإجراءات الكافية للحماية من أثار التلوث في حالة وقوع حادث لإحدى السفن التي تحمل الزيت يترتب عليه أو يخشى منه تلوث البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية.

مادة ٥٤- لا تسرى العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون على حالات التلوث الناجمة عن:

- (أ) تأمين سلامة السفينة أو سلامة الأرواح عليها .
- (ب) التفريغ الناتج عن عطب بالسفينة أو أحد أجهزتها بشرط ألا يكون قد تم بمعرفة الريان أو المسئول عنها بهدف تعطيل السفينة أو إتلافها أو عن إهمال . ويشترط في جميع الأحوال أن يكون ريان السفينة أو المسئول عنها قد اتخذ - قبل وبعد وقوع العطب جميع الاحتياطات الكافية لمنع أو تقليل أثار التلوث ، وقام على الفور بإخطار

الجهة الإدارية المختصة.

(ج) كسر مفاجئ في خط أنابيب يحمل الزيت أو المزيج الزيتي أثناء عمليات التشغيل أو أثناء الحفر أو استكشاف و اختبار الآبار، بدون أعمال في رقابة الخطوط أو صيانتها ، على أن تتخذ الاحتياطات الكافية لرقابة تشغيل الخطوط و السيطرة على التلوث و مصادره فور حدوث.

كل ذلك نون إخلال بحق الجهة المختصة في الرجوع على المتسبب بتكاليف إزالة الآثار الناجمة عن التلوث والتعويض عن الخسائر والأضرار الناجمة عنه.

مادة ٥٥- على مالك السفينة أو ريانها أو أى شخص مسئول عنها وعلى المسئولين عن وسائل نقل الزيت الواقعة داخل الموانئ أو البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية وكذلك الشركات العاملة في استخراج الزيت أو يبادروا فوراً إلى إبلاغ الجهات الإدارية المختصة عن كل حادث تسرب للزيت فور حدوثه ، مع بيان ظروف الحادث ونوع المادة المتسربة والجراءات التي اتخذت لإيقاف التسرب أو الحد منه، وغير ذلك من البيانات المنصوص عليها في الاتفاقية واللائحة التنفيذية لهذا القانون.

وفي جميع الأحوال يجب على الجهات الإدارية المختصة إبلاغ

جهاز شئون البيئة بكافة المعلومات عن الحادث المشار إليه فور حدوثه.
مادة ٥٦- يجب أن تجهز جميع موانئ الشحن و الموانئ المعدة لاستقبال ناقلات الزيت و أحواض إصلاح السفن بالمعدات اللازمة الكافية لاستقبال مياه الاتزان غير المنظفة و المياه المتخلطة عن غسيل الخزانات الخاصة بناقلات الزيت أو غيرها من السفن .

و يجب أن تجهز الموانئ بالمواعين و الأوعية اللازمة و الكافية لاستقبال المخلفات و النفايات و الرواسب الزيتية و المزيج الزيتي من السفن الراسية بالميناء.

و لا يجوز الترخيص لأية سفينة أو ناقلة بالقيام بأعمال الشحن والتفريغ الا بعد الرجوع إلى الجهة الإدارية المختصة لاستقبالها وتوجيهها إلى أماكن التخلص من النفايات و مياه الاتزان غير النظيفة.
مادة ٥٧- يحدد الوزير المختص نوع الأجهزة و المعدات الخاصة بخفض التلوث ، و التي يجب أن تجهز بها السفن المسجلة بجمهورية مصر العربية أو المنصات البحرية التي تقام في البيئة المائية.

و يجب أن تكون السفن الأجنبية - التي تستعمل الموانئ المصرية أو تبحر عبر المنطقة البحرية الخاصة بها - مجهزة بمعدات خفض التلوث طبقا لما ورد بالاتفاقية و ملاحقه.

مادة ٥٨- على كل مالك أو ربان سفينة مسجلة بجمهورية مصر

العربية وكذلك سفن النول التي انضمت للاتفاقية - أن يحتفظ بسجل الزيت بالسفينة يدون فيه المسئول عنها جميع العمليات عنها جميع العمليات المتعلقة بالزيت على الوجه المبين بالاتفاق وعلى الاخص العمليات الآتية:

(أ) القيام بعمليات التحميل أو التسليم أو غيرها من عمليات نقل الحمولة الزيتية مع بيان نوع الزيت.

(ب) تصريف الزيت أو المزيج الزيتي من أجل ضمان سلامة السفينة أو حمولتها أو إنقاذ الأرواح مع بيان نوع الزيت.

(ج) تسرب الزيت أو المزيج الزيتي نتيجة اصطدام أو حادث مع بيان نسبة الزيت و حجم التسرب .

(د) تصريف مياه الاتزان غير النظيفة أو غسيل الخزانات.

(هـ) التخلص من النفايات الملوثة.

(و) إلقاء مياه السفينة المحتوية على الزيوت التي تجمعت في حيز الآلات خارج السفينة وذلك أثناء تواجدها بالميناء.

و تحدد اللائحة التنفيذية كيفية تسجيل عمليات تصريف الزيت أو المزيج الزيتي بالنسبة للمنصات البحرية التي تقام في البيئة المائية.

مادة ٥٩- مع عدم الرخلال بأحكام الاتفاقية الدولية في شأن المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن حوادث التلوث بالزيت الموقعة

فى بروتوكسل عام ١٩٦٩ وتعليقاتها، يجب على ناقلات الزيت - التى تبلغ حمولتها الكلية ٢٠٠٠ طن فأكثر المسجلة فى جمهورية مصر العربية وكذلك أجهزة ومواعين نقل الزيت الأخرى التى تبلغ حمولتها الكلية ١٥٠ طنا فأكثر التى تعمل فى البحر الإقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية - أن تقدم إلى الجهة الإدارية المختصة وفقا للضوابط التى يصدر بها قرار من وزير النقل البحرى بالاتفاق مع وزير البترول ووزير شئون البيئة، شهادة ضمان مالى فى شكل تأمين أو سند تعويض أو أى ضمان آخر.

ويجب تقديم شهادة الضمان عند دخول الناقلات فى البحر الإقليمى وأن يكون سارى المفعول ويغطى جميع الأضرار والتعويضات التى تقدر بمعرفة الجهة الادارية المختصة.

و بالنسبة للسفن المسجلة فى دولة منضمة للاتفاقية الدولية للمسئولية المدنية عن حوادث التلوث بالزيت فتصدر هذه الشهادة من السلطة المختصة للدولة المسجل فيها السفينة.

مادة ٦٠- يحظر على ناقلات المواد السائلة الضارة إلقاء أو تصريف أية مواد ضارة أو نفايات أو مخلفات بطريقة إرادية أو غير ارادية مباشرة أو غير مباشرة ينتج عنها ضرر بالبيئة المائية أو الصحة العامة أو الاستخدامات الأخرى المشروعة للبحر.

كما يحظر على السفن - التى تحمل مواد ضارة منقولة فى عبوات أو حاويات شحن أو صهاريج أو عربات صهريجية برية أو حديدية التخلص منها بإلقائها فى البحر الإقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية.

كما يحظر إلقاء الحيوانات النافقة فى البحر الإقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية.

مادة ٦١- يجب أن تجهز جميع موانئ الشحن و التفريغ المعدة لاستقبال الناقلات المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة السابقة وكذا أحواض وصلاح السفن بالتسهيلات المناسبة لاستقبال المواد السائلة لضرارة ونفاياتها.

مادة ٦٢- يجب أن تزود الناقلات التى تحمل مواد سائلة ضارة بسجل الشحنة طبقا للاتفاقية يدون فيها الريان أو المسئول عن السفينة جميع العمليات على الوجه المبين بالاتفاقية.

مادة ٦٣- يكون لممثلى الجهة الإدارية المختصة أو للمأمورى الضبط القضائى أن يأمرؤا ريان السفينة أو المسئول عنها باتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل من آثار التلوث ؛ وذلك فى حالة وقوع حادث لإحدى السفن التى تحمل مواد ضارة يخشى منه تلويث البحر الإقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية على

أية صورة . ويحظر على السفن التي تحمل المواد الضارة إغراق النفايات والمواد الملوثة في الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية .

مادة ٦٤- تسرى احكام المادة (٥٤) من هذا القانون على حالات التلوث الناجمة عن تأمين سلامة الأرواح على السفينة أو ما يصيبها من عطب.

مادة ٦٥- على ريان السفينة أو المسئول عنها الالتزام بتنفيذ جميع الاشتراطات الواردة بالقاعدة رقم (٨) من الملحق (٢) من الاتفاقية.

الفرع الثالث

التلوث بمخلفات الصرف الصحي

مادة ٦٦- يحظر على السفن والمنصات البحرية تصريف مياه الصرف الصحي الملوثة داخل البحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية . ويجب التخلص منها طبقا للمعايير والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٦٧- يحظر على جميع السفن والمنصات البحرية التي تقوم بأعمال استكشافية واستغلال الموارد الطبيعية والمعدنية في البيئة المائية لجمهورية مصر العربية - وكذلك السفن التي تستخدم الموانئ

المصرية - إلقاء القمامة أو الفضلات في البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية ويجب على السفن تسليم القمامة في تسهيلات استقبال النفايات أو في الأماكن التي تحددها الجهات الإدارية المختصة مقابل رسوم يصدر بها قرار من الوزير المختص.

مادة ٦٨- يجب أن تجهز جميع موانئ الشحن والتفريغ و الموانئ المعدة لاستقبال السفن وأحواض إصلاح السفن الثابتة أو العائمة بالتجهيزات اللازمة والكافية لاستقبال مياه الصرف الملوثة و فضلات السفن من القمامة.

الفصل الثاني

التلوث من المصادر البرية

مادة ٦٩- يحظر على المنشآت - بما في ذلك المحال العامة و المنشآت التجارية والصناعية والسياحية والخدمية - تصريف أولقاء أية مواد أو نفايات أو سوائل غير معالجة من شأنها أحداث تلوث في الشواطئ المصرية أو المياه المتاخمة لها ، سواء تم ذلك بطريقة إرادية أو غير ارادية مباشرة أو غير مباشرة ، ويعتبر كل يوم من استمرار التصريف المحظور ، مخالفة منفصلة.

مادة ٧٠- يشترط للترخيص بإقامة أية منشآت أو محال على

شاطئ البحر أو قريبا منه - ينتج عنها تصريف مواد ملوثة بالمخالفة لاحكام هذا القانون و القرارات المنفذة له - أن يقوم طالب الترخيص بإجراء دراسات التأثير البيئى ويلتزم بتوفير وحدات لمعالجة المخلفات ، كما يلزم بأن يبدأ بتشغيلها فور بدء تشغيل تلك المنشآت.

مادة ٧١- تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المواصفات و المعايير التى تلتزم بها المنشآت الصناعية التى يصرح لها بتصريف المواد الملوثة القابلة للتحليل وذلك بعد معالجتها . وعلى الجهة الإدارية المختصة المحددة فى اللائحة المذكورة إجراء تحليل دورى فى معاملها لعينات المخلفات السائلة المعالجة وإخطار الجهات الإدارية المختصة بنتيجة التحليل. وفى حالة المخالفة يمنح صاحب الشئذ مهلة مدتها شهر واحد لمعالجة المخلفات لتصبح مطابقة للمواصفات و المعايير المحددة ؛ فإذا لم تتم المعالجة خلال المهلة المشار إليها أو ثبت من التحليل خلالها ان استمرار الصرف من شأنه إلحاق أضرار جسيمة بالبيئة المائية يوقف التصريف بالطريق الإدارى ، ويسحب الترخيص الصادر للمنشأة ؛ وذلك دون الإخلال بالعقوبات الواردة بهذا القانون.

كما تحدد اللائحة التنفيذية المواد الملوثة غير القابلة للتحليل والتى

يحظر على المنشآت الصناعية تعريفها فى البيئة المائية

مادة ٧٢- مع مراعاة أحكام المادة (٩٦) من هذا القانون يكون ممثل الشخص الاعتبارى أو المعهود إليه بإدارة المنشآت المنصوص عليها فى المادة (٦٩) التى تصرف فى البيئة المائية مسئولاً عما يقع من العاملين بالمخالفة لأحكام المادة المذكورة ، وعن توفير وسائل المعالجة طبقاً للمعايير والمواصفات الواردة باللائحة التنفيذية لهذا القانون . وتوقع عليه العقوبات المنصوص عليها فى المادة (٨٧) من هذا القانون.

مادة ٧٣- يحظر إقامة أية منشآت على الشواطئ البصرية للجمهورية لمسافة مائتى متر إلى الداخل من خط الشاطئ إلا بعد موافقة الجهة الإدارية المختصة بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة و تنظيم اللائحة التنفيذية لهذا القانون الاجراءات والشروط الواجب اتباعها فى هذا الشأن.

مادة ٧٤- يحظر إجراء أى عمل يكون من شأنه المساس بخط المسار الطبيعى للشاطئ أو تعديله دخولا فى مياه البحر أو انحساراً عنه إلا بعد موافقة الجهة الإدارية المختصة بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة. وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون الإجراءات والشروط الواجب اتباعها فى هذا الشأن.

مادة ٧٥- للمعنى الجهات الادارية المختصة كل فيما يخصه

بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة دخول منطقة الحظر المذكورة بالمادتين رقمى (٧٣) ، (٧٤) من هذا القانون للاطلاع على ما يجرى بها من أعمال ، فإذا تبين لهم أعمالا أجريت أو شرع فى إجرائها مخالفة للأحكام السابقة يكلف المخالف برد الشئ لأصله ، وإلا تم وقف العمل إداريا ورد الشئ لأصله على نفقة المتسبب والمستفيد متضامتين وتحصيل القيمة بطريق الحجز الإدارى .

الفصل الثالث

الشهادات الدولية

مادة ٧٦- على السفن التى تحمل جنسية جمهورية مصر العربية أن تحصل من مصلحة الموانئ و المئائر على الشهادة الدولية لمنع التلوث بالزيت أو الشهادة الدولية لمنع التلوث الناتج عن حمل مواد سائلة ضارة سائبة ، ويكون إصدار هاتين الشهادتين طبقا للأحكام والشروط المنصوص عليها في الاتفاقية ، ولا تزيد مدة صلاحية الشهادة على خمس سنوات من تاريخ إصدارها .

مادة ٧٧- على السفن التى تنقل الزيت بصورة منتظمة من أحد الموانئ المصرية أو اليه أو من إحدى وسائل نقل الزيت داخل البحر الاقليمى أو المنظمة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية - والى تحمل علم دولة منضمة للاتفاقية - أن تكون حاصلة على

الشهادة النولية لمنع التلوث بالزيت ، وأن تكون هذه الشهادة سارية المفعول طبقا للاتفاقية.

أما السفن التي ينطبق عليها حكم الفقرة الأولى من هذه المادة و تحمل علم دولة غير منضمة للاتفاقية فيحدد وزير النقل البحري شهادة منع التلوث بالزيت التي تمنح من مصلحة الموانئ و المناظر وذلك قبل الترخيص لها بنقل الزيت بصورة منتظمة من أحد الموانئ المصرية أو من إحدى وسائل نقل الزيت داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة.

الفصل الرابع

الإجراءات الإدارية و القضائية

مادة ٧٨- يعتبر مندوبو الجهات الادارية المختصة والممثلون القنصليون في الخارج من مأموري الضبط القضائي فيما يختص بتطبيق أحكام الباب الثالث من هذا القانون.

ووزير العدل بالاتفاق مع الوزراء المعينين منح هذه الصفة لعاملين آخرين وفقا لما يقتضيه تنفيذ هذا القانون وبما يتفق وقواعد القانون النولي.

مادة ٧٩- يكون لمأموري الضبط القضائي المنصوص عليهم في المادة السابقة عند وقوع المخالفة - إذا رغب ربان السفينة أو المستول عنها في مغادرة الميناء على وجه عاجل - تحصيل مبالغ فورية بصفة

مؤقتة تحت حساب تنفيذ عقوبة الغرامة و التعويض التى يقضى بها
فى الحدود المنصوص عليها فى الباب الرابع من هذا القانون ، على ألا
تقل عن الحد الأدنى المقرر للمخالفة مضافا إليها جميع النفقات و
التعويضات التى تحددها الجهة الإدارية المختصة لازالة آثار المخالفة.
ويمكن تقديم ضمان مالى عن قيمة هذه المبالغ تقبله الجهة
الإدارية المختصة، وذلك بمراعاة أحكام الاتفاقية النولية فى شأن
المسئولية المدنية المترتبة عن أضرار التلوث بالزيت الواقعة فى بروكسل
عام ١٩٦٩.

مادة ٨٠- مع عدم الإخلال بأحكام قانون الإجراءات الجنائية
يكون للأمورى الضبط القضائى المشار إليهم فى المادة (٧٨) كل فيما
يخصه، الصعود إلى ظهر السفن و المنصات البحرية و دخول المنشآت
المقامة على شاطئ البحر ، و تفقد وسائل نقل الزيت و المواد الملوثة
للبيئة البحرية للتحقق من التزامها بتطبيق أحكام هذا القانون
والقرارات الصادرة تنفيذا له ، و توفير معدات و وسائل معالجة
المخلفات .

و تصدر الجهة الادارية المختصة قرارها فى شأن ما تراه لازما
لحماية البيئة البحرية فى ضوء ما يسفر عنه هذا الاجراء و لصاحب
الشأن ما تراه لازما لحماية البيئة البحرية فى ضوء ما يسفر عنه هذا

الاجراء ، ولصاحب الشأن أم يعترض على هذا القرار أمام لجنة التظلمات المنصوص عليها في المادة (٨١) من هذا القانون خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره . ولا يترتب على اعتراض صاحب الشأن وقف تنفيذ هذا القرار مالم تصدر هذه اللجنة قرارا بوقف تنفيذه لحين الفصل في المنازعة.

مادة ٨١- يصدر الوزير المختص - الذي تصدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون - قرارا " بتشكيل لجنة تظلمات يكون مقرها دائرة عمل الموائى أو إحدى الجهات الإدارية القريبة منها على الوجه الآتى:

- عضو من مجلس الدولة بدرجة مستشار رئيسا

- ممثل لجهاز شئون البيئة عضوا

- ممثل لمصلحة الموائى و المنائر عضوا

- ممثل لوزارة الدفاع عضوا

- ممثل لوزارة البترول و الثروة المعدنية عضوا

- ممثل للجهة الإدارية المختصة التى

وقعت المنازعة فى مجال نشاطها عضوا

والجنة أن تستعين بخبير أو أكثر فى شئون البيئة المائية وتختص

هذه اللجنة بالفصل فى المنازعات الإدارية الناشئة عن تطبيق أحكام
الباب الثالث من هذا القانون. وتصدر اللجنة قراراتها بعد سماع
أقوال الطرفين بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، وفى حالة
التساوى يرجع الجانب الذى منه الرئيس.

ولذى الشأن الطعن على قرارات اللجنة أمام محكمة القضاء
الإدارى بمجلس الدولة.

مادة ٨٢- على كل ريان أو مستغل لسفينة - تستخدم الموانئ
المصرية أو مرخص لها بالعمل فى البحر الإقليمى أو المنطقة
الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية - أن يقدم لمنوبى الجهة
الإدارية المختصة أو مأمورى الضبط القضائى المتوط بهم تنفيذ
أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له، والتسهيلات اللازمة لأداء
مهمتهم.

مادة ٨٣- يمكن للجهات الإدارية المختصة طلب معونة كل من
وزارات الدفاع والداخلية والبتروى والثروة المعدنية وهيئة قناة
السويس أو أية جهة معنية أخرى فى تنفيذ أحكام الباب الثالث من هذا
القانون وذلك وفقا للشروط التى يصدر بها قرار من الوزير المختص.

الباب الرابع

العقوبات

مادة ٨٤- يعاقب من خالف أحكام المادة ٢٨ من هذا القانون بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه مع مصادرة الطيور والحيوانات المضبوطة ، وكذلك الآلات والأدوات التي استخدمت في المخالفة.

مادة ٨٥- يعاقب - بالحبس مدة لا تقل عن سنة و بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه و لا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين - كل من خالف أحكام المواد ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ .

مادة ٨٦- يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه و لا تزيد على ثلاثمائة جنيه كل من خالف حكم المادة (٣٦) من هذا القانون، كما يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه و لا تزيد على ألف جنيه كل من خالف حكم المادة (٣٩) من هذا القانون.

و للمحكمة أن تقضى بوقف الترخيص لمدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على ستة أشهر . وفي حالة العود يجوز لها الحكم بالغاء الترخيص.

مادة ٨٧- يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه و لا تزيد على خمسمائة جنيه مع مصادرة الأجهزة و المعدات المستخدمة كل من

خالف أحكام المادة ٤٢ من هذا القانون باستخدام مكبرات الصوت و تجاوز الصوت لحدود المسموح بها لشدة الصوت.

و يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه و لا تزيد على عشرين ألف جنيه كل من خالف أحكام المواد ٣٨ ، ٤١ ، ٦٩ ، ٧٠ من هذا القانون .

و تكون العقوبة الغرامة التي لا تقل عن ألف جنيه و لا تزيد على عشرون ألف جنيه لكل من خالف المواد ٣٥ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ من هذا القانون، وكذلك عدم التزام المدير المسئول عن المنشأة بمنع التدخين فى الأماكن العامة المغلقة بالمخالفة لحكم الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من هذا القانون . و يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات و لا تزيد على خمسين جنيهها كل من يدخن فى وسائل النقل العام بالمخالفة لحكم الفقرة الثانية من المادة المشار إليها . و فى حالة العود تكون العقوبة الحبس و الغرامة المنصوص عليها فى الفقرات السابقة.

مادة ٨٨- يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمسة سنوات و غرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه و لا تزيد على أربعين ألف جنيه كل من خالف أحكام المواد (٣٩)، (٣٢) ، (٤٧) من هذا القانون . كما يلزم كل من خالف أحكام المادة (٣٢) بإعادة تصدير النفايات الخطرة محل

الجريمة على نفقته الخاصة.

مادة ٨٩- يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه و لا تزيد على عشرين ألف جنيه كل من خالف أحكام المواد ٧ و ٢ فقره أخيرة و ٤ و ٧ من لقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث و القرارات المنفذة له.

و فى حالة العود تكون العقوبة الحبس و الغرامة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة . و فى جميع الأحوال يلتزم المخالف بإزالة الأعمال المخالفة أو تصحيحها فى الموعد الذى تحدده وزارة الاشغال العامة و الموارد المائية فاذا لم يتم بذلك فى الموعد المحدد ، يكون لوزارة الاشغال العامة و الموارد المائية اتخاذ إجراءات الإزالة أو التصحيح بالطريق الإدارى على نفقة المخالف ؛ وذلك دون الإخلال بحق الوزارة فى إلغاء الترخيص .

مادة ٩٠- يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة و خمسين جنيه و لا تزيد على خمسمائة ألف جنيه كل من ارتكب أحد الافعال الآتية:

١- تصريف أو إلقاء الزيت أو المزيج الزيتى أو المواد الضارة فى البحر الإقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة و ذلك لأحكام المادتين (٤٩) ، (٦٠) من هذا القانون.

٢- عدم الالتزام بمعالجة ما يتم صرفه من نفايات و مواد ملوثة أو

عدم استخدام الوسائل الآمنة التي لا يترتب عليها الإضرار بالبيئة
المائية و ذلك بالمخالفة لأحكام المادة ٥٢ من هذا القانون .

٢- إلقاء أية مواد أخرى ملوثة للبيئة.

و فى حالة العود إلى ارتكاب أى من هذه المخلفات تكون العقوبة
الحبس والغرامات المذكورة فى الفقرة السابقة من هذه المادة.

و فى جميع الأحوال يلتزم المخالف بإزالة آثار المخالفة فى الموعد
الذى تحدده الجهة الإدارية المختصة ؛ فإذا لم يتم بذلك قامت هذه
الجهة بالإزالة على نفقته .

مادة ٩١- تكون العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن مائة و
خمسين ألف جنيه و لا تزيد على خمسمائة ألف جنيه أو إحدى هاتين
العقوبتين مع التزام المتسبب بنفقات إزالة آثار المخالفة طبقا لما تحدده
الجهات المكلفة بالإزالة لكل من خالف أحكام المادة (٥٤ ب) من هذا
القانون ، إذا تم التفريغ الناتج عن عطب بالسفينة أو أحد أجهزتها
بهدف تعطيل السفينة أو إتلافها أو من أهمال .

و تزيد الغرامة بمقدار المثل فى حالة العود و تحدد اللائحة
التنفيذية لهذا القانون ضوابط تحديد قيمة الغرامة وفقا لحجم التلوث
و الأثر البيئى الناجم عن مخالفة أحكام هذه المادة .

مادة ٩٢- يعاقب بغرامة لا تقل عن سبعين ألف جنيه و لا تزيد

على ثلاثمائة ألف جنيه كل من ارتكب أحد الأفعال التالية:

١- عدم تجهيز السفينة الأجنبية التى تستخدم الموانئ المصرية أو تبحر عبر المنطقة البحرية الخاصة بمعدات خفض التلوث ، وذلك بمخالفة لأحكام المادة (٥٧) من هذا القانون .

٢- عدم اتخاذ جميع الاحتياطات الكافية لمنع أو تقليل آثار التلوث قبل وبعد وقوع العطب فى السفينة أو أحد أجهزتها أو عدم إخطار الجهة الإدارية المختصة فوراً بالتفريغ الناتج عن عطب بالسفينة أو بإحدى أجهزتها ؛ وذلك بالمخالفة لأحكام المادة (٥٤ ب) من هذا القانون.

٣- عدم إبلاغ الجهة الإدارية المختصة فوراً عن كل حادث تسرب الزيت ، مع بيان ظروف الحادث ونوع المادة المتسربة ونسبتها و الإجراءات التى اتخذت ؛ وذلك بالمخالفة لأحكام المادة (٥٥) من هذا القانون.

وفى حالة العود إلى مخالفة أحكام البند (١) تزداد الغرامة بمقدار المثل. وفى حالة العود الى مخالفة أحكام البندين (٢) ، (٣) تكون العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن ثلاثمائة ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين.

وفى جميع الأحوال يلتزم المخالف بإزالة آثار المخالفة فى الموعد

الذى تحدده الجهة الإدارية المختصة ، فإذا لم يقع قامت هذه الجهة بالإزالة على نفقته.

مادة ٩٢- يعاقب بغرامة لا تقل عن أربعين ألف جنيه ولا تزيد على مائتى ألف جنيه من ارتكب أحد الأفعال التالية:

١- قيام السفينة أو الناقلة بأعمال الشحن والتفريغ دون الحصول على ترخيص من الجهة الإدارية المختصة ؛ وذلك بالمخالفة لأحكام المادة (٥٦) من هذا القانون.

٢- عدم احتفاظ السفينة أو الناقلة بالشهادات والسجلات المنصوص عليها فى المواد (٥٨)، (٦٢)، (٦٦)، (٧٧) من هذا القانون.

٣- تصريف مياه الصرف الصحى الملوثة أو إلقاء القمامة من السفن بالمخالفة لنص المادتين (٦٦)، (٦٧) من هذا القانون.

٤- قيام إحدى السفن المسجلة فى جمهورية مصر العربية بتصريف أو إلقاء الزيت أو المزيج الزيتى فى البحر بالمخالفة لأحكام المادة ٥٠ من هذا القانون.

مادة ٩٤- يعاقب بغرامة لا تقل عن أربعين ألف جنيه ولا تزيد على مائة وخمسين ألف جنيه كل من ارتكب أحد الأفعال التالية:

١- عدم تجهيز السفن المسجلة بجمهورية مصر العربية

بالأجهزة والمعدات الخاصة بتخفيض التلوث ، وذلك بالمخالفة لأحكام المادة (٥٧) من هذا القانون.

٢- مخالفة أوامر مفتشى الجهة الادارية المختصة ومأمورى الضبط القضائى فى حالة وقوع حادث لإحدى السفن التى تحمل الزيت أو المواد الضارة ؛ وذلك طبقا لأحكام المادتين ٥٣ ، ٦٣ من هذا القانون.

مادة ٩٥- يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشرة سنوات عدا أحد الأفعال المخالفة لأحكام هذا القانون إذا نشأ عنه إصابة أحد الأشخاص بعاهة مستديمة يستحيل برؤها ، وتكون العقوبة السجن إذا نشأ عن المخالفة إصابة ثلاثة أشخاص فأكثر بهذه العاهة. فإذا ترتب على هذا العمل وفاة إنسان تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة ، وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة إذا ترتب على الفعل وفاة ثلاثة أشخاص فأكثر.

مادة ٩٦- يكون ريان السفينة أو المسئول عنها و أطراف التعاقد فى عقود استكشاف و استخراج و استغلال حقول البترول البحرية والموارد الطبيعية الأخرى - بما فى ذلك وسائل نقل الزيت وكذلك اصحاب المحال والمنشآت المنصوص عليها فى المادة (٦٩) كل فيما يخصه - مسئولين بالتضامن عن جميع الأضرار التى تصيب أى

شخص طبيعى أو اعتبارى من جراء مخالفة أحكام هذا القانون،
وسداد الغرامات التى توقع تنفيذها له وبتكاليف إزالة آثار تلك
المخالفة.

مادة ٩٧- توقع العقوبات المبينة فى المواد السابقة لجميع السفن
على اختلاف جنسياتها وأنواعها بما فى ذلك السفن التابعة لدولة غير
مرتبطة بالاتفاقية إذا أُلقت الزيت أو المزيج الزيتى وقامت بالإلقاء أو
الإغراق المحظور فى البحر الإقليمى أو فى المنطقة الاقتصادية
الخالصة لجمهورية مصر العربية.

مادة ٩٨- يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا
تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ٢٠ ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين
كل من خالف أحكام المادتين (٧٢) ، (٧٤) من هذا القانون.

ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ، ويجب فى جميع
الأحوال - و دون انتظار الحكم فى الدعوى - وقف الأعمال المخالفة،
وإزالتها بالطريق الإدارى على نفقة المخالف وضبط الآلات والأنوات
والمهمات المستعملة . وفى حالة الحكم بالإدانة يحكم بمصادرتها .

مادة ٩٩- تختص بالفصل فى الجرائم المشار إليها فى هذا
القانون المحكمة التى ترتكب فى دائرتها الجريمة، وذلك إذا وقعت من
السفن المشار إليها فى المادة (٩٧) داخل البحر الإقليمى لجمهورية

مصر العربية أو فى المنطقة الاقتصادية الخاصة ، وتفصل المحكمة
فى الدعوى على وجه السرعة.

وتختص بالفصل فى الجرائم التى ترتكب خارج المنطقتين المشار
اليهما فى هذه المادة المحكمة الواقع فى دائرتها الميناء المسجلة فيها
السفينة التى ترفع العلم المصرى.

المادة ١٠٠- مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٩) من هذا
القانون، للجهة الإدارية المختصة اتخاذ الإجراءات القانونية لحجز أية
سفينة تمتنع عن دفع الغرامات و التعويضات الفورية المقررة فى حالة
التلبس أو فى حالة الاستعجال المنصوص عليها فى المادة المذكورة من
هذا القانون.

و يرفع الحجز إذا دفعت المبالغ المستحقة أو قدم ضمان مالى غير
مشروط تقبله الإدارة المختصة.

مادة ١٠١- لا يخل تطبيق العقوبات المنصوص عليها فى هذا الباب
بتوقيع أى عقوبة أشد منصوص عليها فى قانون أخز.

الأحكام الختامية

مادة ١٠٢ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٨) من هذا
القانون يكون لموظفى جهاز شئون البيئة وفروعه بالمحافظات - الذين
يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص

بشئون البيئة - صفة مأمورى الضبط القضائى فى إثبات الجرائم
التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون و القرارات المنفذة له.

مادة ١٠٢- لكل مواطن أو جمعية معنية بحماية البيئة الحق فى
التبليغ عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون.

مادة ١٠٤- يجب على مفتشى الجهات الإدارية المختصة وكذلك
مفتشى جهاز شئون البيئة - ممن لهم صفة الضبطية القضائية فيما
يتعلق بمجالات البيئة كل فى مجال اختصاصه - إخطار جهاتهم بأية
مخالفة لأحكام هذا القانون ، وتتولى الجهات المختصة اتخاذ
الإجراءات القانونية اللازمة .

الباب السابع

تحليل مقارن للمبادئ التي تقوم عليها أحكام السياسة التشريعية

فيما يلي عرض تحليلي مقارن لعناصر الحماية التشريعية
والمبادئ والأهداف التي تقوم عليها .

أولا بالنسبة لعناصر البيئة محل الحماية:

نستعرض التقسيمات القانونية لعناصر البيئة علي ضوء
التشريعات المقارنة المطبقة ؛ وهي التقسيمات القانونية محل الحماية ،
وهي تعتبر عناصر البيئة محل الحماية تنقسم إلي ثلاثة أقسام وفقا
للتشريعات المطبقة:

(١) الهواء (ويشمل الهواء الداخلي والهواء الخارجي والهواء
في الأماكن المغلقة والهواء في أماكن العمل) .

(٢) التربة) وتشمل التربة الزراعية والتربة الصحراوية والتربة الصماء وتشمل الجبال والهضاب والأراضي الساحلية) .

(٣) الماء) ويشمل المياه العذبة (مياه الأنهار والأمطار والمياه الجوفية والبحيرات العذبة وجبال الثلج والسحاب وبخار الماء في الجو ومياه الترعر والقنوات وغيرها) كما يشمل المياه العذبة وهذه تشمل البحار والمحيطات والبحيرات المالحة والظجان . كما توجد المياه النصف غذبة مثل مياه البحيرات نصف عذبة) .

والقد فضلت كل القوانين المتكاملة أن تتصدر مجموعة من التعاريف البيئية مقدمة القانون عند إصداره . وفيما يلي نموذج لهذه التعاريف ، وغالبا ما تحتاج إلي مزيد من التعاريف.

١-البيئة:

المحيط الحيوى الذى يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يقيمه الإنسان من منشآت.

٢- الهواء:

الخليط من الغازات المكونة له بخصائصه الطبيعية ونسبه المعروفة ، ويدخل فى احكام هذا الهواء الخارجى والهواء الداخلى

وهواء أماكن العمل و هواء الأماكن العامة المغلقة و شبه المغلقة.

٣- الاتفاقية:

الإتفاقية الدولية لمنع التلوث البحرى من السفن لعام ١٩٧٨/٧٣ وكذا الاتفاقية الدولية التى تتضمن إليها جمهورية مصر العربية فى مجال حماية البيئة البحرية من التلوث و التعويض عن حوادث التلوث.

٤- المكان العام:

المكان المعد لاستقبال الكافة أو فئة معينة من الناس لأى غرض من الأغراض .

٥- المكان العام المغلق:

المكان العام الذى له شكل البناء المتكامل الذى لا يدخله الهواء لإامن خلال منافذ معدة لذلك.

و يعتبر فى حكم المكان العام المغلق وسائل النقل العام.

٦- المكان العام شبه المغلق:

المكان الذى له شكل البناء غير المتكامل و المتصل مباشرة بالهواء الخارجى بما يحول دون إغلاقه كلية.

٧- تلوث البيئة:

أى تغيير فى خواص البيئة مما قد يؤدى بطريق مباشر أو غير

مباشر إلى الإضرار بالكائنات الحية أو المنشآت أو يؤثر على ممارسة

الانسان لحياته الطبيعية.

٨- قدهور البيئة:

التأثير على البيئة بما يقلل من قيمتها أو يشوه من طبيعتها البيئية أو يستنزف مواردها أو يضر بالكائنات الحية أو بالآثار.

٩- حماية البيئة:

المحافظة على مكونات البيئة والارتقاء بها، ومنع تدهورها أو تلوثها أو الإقلاق من حدة التلوث . وتشمل هذه المكونات الهواء والبحار والمياه الداخلية متضمنة نهر النيل والبحيرات والمياه الجوفية ، والأراضي والمحميات الطبيعية والموارد الطبيعية الأخرى.

١٠- تلوث الهواء:

كل تغيير فى خصائص ومواصفات الهواء الطبيعى يترتب عليه خطر على صحة الإنسان و البيئة ، سواء أكان هذا التلوث ناتجا من عوامل طبيعية أم نشاط إنسانى، بما فى ذلك الضوضاء.

١١- مركبات النقل السريع:

هى السيارات و الجرارات و الدراجات الآلية وغير ذلك من الآلات المعدة للسير على الطريق العامة.

١٢- التلوث المائى:

إبخال أية مواد أو طاقة فى البيئة المائية بطريقة ارادية أو غير ارادية مباشرة أو غير مباشرة ينتج عنها ضرر بالمواد الحية أو غير الحية، أو تهدد صحة الإنسان أو عوق الأنشطة المائية بما فى ذلك صيد الاسماك والأنشطة السياحية أو يفسد صلاحية مياه البحر للاستعمال ، أو ينقص من التمتع بها أو يغير من خواصها .

١٣- المواد و العوامل الملوثة:

أية مواد صلبة أو سائلة أو غازية أو ضوضاء أو إشعاعات أو حرارة أو اهتزازات تنتج بفعل الإنسان وتؤدى بطريق مباشر أو غير مباشر إلى تلوث البيئة أو تدهورها .

١٤- المواد الملوثة للبيئة المائية:

أية مواد يترتب على تصريفها فى البيئة بطريقة إرادية أو غير ارادية تغيير فى خصائصها أو الإسهام فى ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على نحو يضر بالإنسان أو بالموارد الطبيعية أو بالياه البرية أو تضر بالمناطق السياحية أو تتداخل مع الاستخدامات الأخرى المشروعة للبحر . ويندرج تحت هذه المواد ما يلي :

(أ) الزيت أو المزيج الزيتى.

(ب) المخلفات الضارة والخطرة المنصوص عليها فى الاتفاقيات

الدواية التي ترتبط بها جمهورية مصر العربية.

(ج) أية مواد أخرى (صلبة - سائلة - غازية) وفقاً لما تحدده

اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

(د) النفايات و السوائل غير المعالجة المتخلقة من المنشآت

الصناعية.

(هـ) العبوات الحربية السامة.

(و) ما هو منصوص عليه فى الاتفاقية وملاحقها.

١٥- الزيت :

جميع أشكال البترول الخام ومنتجاته وكذلك أى نوع من أنواع الهيدروكربونات السائلة وزيوت التشحيم وزيوت الوقود و الزيوت المكررة وزيوت الأفران والقار وغيرها من المواد المستخرجة من البترول أو نفاياته.

١٦- المزيج الزيتى:

كل مزيج يحتوى على كمية من الزيت تزيد على ١٥ جزءا فى

المليون.

١٧- مياه الاتزان غير النظرية (مياه الصابورة

غير النظيفة):

المياه الموجودة داخل صهريج على السفينة إذا كانت محتوياتها

من الزيت تزيد على ١٥ جزءا فى المليون.

١٨- المواد الخطرة:

المواد ذات الخواص التى تضر بصحة الإنسان أو تؤثر تأثيرا ضارا على البيئة ؛ مثل المواد المعينة أو السامة أو القابلة للانفجار أو الاشتغال أو ذات الإشعاعات المؤينة .

١٩- النفايات الخطرة:

مخلفات الأنشطة والعمليات المختلفة أو رماذها المحتفظة بخواص المواد الخطرة التى ليس لها استخدامات تالية أصلية أو بديلة مثل النفايات الإكلينيكية من الأنشطة الملاحية والنفايات الناتجة عن تصنيع أى من المستحضرات الصيدلانية والإبرية أو المنبثبات العضوية أو الأحبار والأصباغ والدهانات.

٢٠- تداول المواد:

كل ما يؤدى إلى تحريكها بهدف جمعها أو نقلها أو تخزينها أو معالجتها أو استخدامها .

٢١- إدارة النفايات:

جمع النفايات ونقلها وإعادة تدويرها والتخلص منها .

٢٢- التخلص من النفايات:

العمليات التى لا تؤدى إلى استخلاص المواد أو إعادة

استخدامها مثل الطمر فى الأرض أو الحقن العميق أو التصريف للمياه السطحية أو المعالجة البيولوجية أو المعالجة الفيزيائية الكيميائية أو التخزين الدائم أو الترميد.

٢٣- إعادة تدوير النفايات:

العمليات التى تسمح باستخلاص المواد أو إعادة استخدامها ، مثل الاستخدام كوقود أو استخلاص المعادن و المواد العضوية أو معالجة التربة أو إعادة تكرير الزيوت.

٢٤-المواد السائلة الضارة بالبيئة المائية:

المواد المنصوص عليها فى الاتفاقية النولية لعام ١٩٧٣ / ١٩٧٨.

٢٥- تسهيلات الاستقبال:

التجهيزات و المعدات و الأحواض المخصصة لأغراض استقبال وترسيب ومعالجة وصرف المواد الملوثة أو مياه الاتزان وكذلك التجهيزات التى توفرها الشركة العاملة فى مجال شحن و تفريغ المواد البترولية أو غيرها من الجهات الإدارية المشرفة على الموانئ والمرات المائية.

٢٦- التصريف :

كل تسرب أو انبعاث أو تفريغ لأى نوع من المواد الملوثة أو التخلص منها فى مياه البحر الإقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو البحر أو نهر النيل و المجارى المائية ، مع مراعاة المستويات المحددة

لبعض المواد فى اللائحة التنفيذية.

٢٧- الاغراق:

- (أ) كل إلقاء متعمد فى البحر الإقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو البحر للمواد الملوثة أو الفضلات من السفن أو الطائرات أو الأرصفة أو غير ذلك من المنشآت الصناعية والمصادر الأرضية.
- (ب) كل إغراق متعمد فى البحر الإقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو البحر للسفن أو التركيبات الصناعية أو غيرها.

٢٨- التعويض :

يقصد به التعويض عن الأضرار الناجمة عن حوادث التلوث المترتب على تطبيق الأحكام الواردة فى القانون المدنى والأحكام الموضوعية الواردة فى الاتفاقية الدولية للمسئولية المدنية المنضمة إليها جمهورية مصر العربية أو التى تنضم إليها مستقبلاً بما فى ذلك الاتفاقية الدولية للمسئولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن حوادث التلوث بالزيت الموقعة فى بروكسل عام ١٩٦٩ أو أية حوادث تلوث أخرى تنص عليها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

٢٩- وسائل نقل الزيت :

كل خط أنابيب مستخدم لنقل الزيت و أية أجهزة أخرى تستعمل فى تحميل الزيت أو تفريغه أو نقله أو غيرها من أجهزة الضخ و

المعدات اللازمة لاستعمال هذه الانابيب .

٣٠- السفينة:

أية وحدة بحرية عائمة من أى طراز أو تسير فوق الوسائد الهوائية أو المنشآت المغمورة، وكذلك كل منشأ ثابت أو متحرك يقام على السواحل أو سطح المياه بهدف مزاوله نشاط تجارى أو صناعى أو سياحى أو علمى.

٣١- السفينة الحربية:

هى سفينة تابعة للقوات المسلحة لدولة ما ، و تحمل العلامات الخارجية المميزة لها ، وتكون تحت قيادة ضابط معين رسميا من قبل حكومة الدولة ، ويشغلها طاقم خاضع لضوابط الانضباط العسكرى بها .

٣٢- السفينة الحكومية:

هى السفينة التى تملكها الدولة وتقوم بتشغيلها أو استخدامها لأغراض حكومية وغير تجارية.

٣٣- ناقلة المواد الضارة:

السفينة التى بنيت أصلا أو التى عدل تصميمها لتحمل شحنات من مواد ضارة سائبة وتشمل كذلك ناقلات البترول عند شحنها كليا

أو جزئيا بمواد ضارة غير معبأة وفقا لاحكام الفصل الأول من الباب الثالث من هذا القانون.

٣٤- المنشأة:

يقصد بها المنشآت التالية:

- المنشآت الصناعية الخاضعة لأحكام القانونين رقمى ٢١ لسنة

١٩٥٨ و ٥٥ لسنة ١٩٧٧.

- المنشأة السياحية الخاضعة لأحكام القانونين رقمى ١ لسنة

١٩٧٣ و ١ لسنة ١٩٩٢.

- منشآت إنتاج وتوليد الكهرباء الخاضعة لأحكام القوانين أرقام

١٤٥ لسنة ١٩٤٨ و ٦٣ لسنة ١٩٧٤ و ١٢ و ٢٧ لسنة ١٩٧٦ و ١٠٣

لسنة ١٩٨٦.

- منشآت المناجم والمحاجر والمنشآت العاملة فى مجال الكشف

عن الزيت واستخراجه ونقله واستخدامه، الخاضعة لأحكام القوانين

أرقام ٦٦ لسنة ١٩٥٣ و ٨٦ لسنة ١٩٥٦ و ٦١ لسنة ١٩٥٨ و ٤

لسنة ١٩٨٨.

- جميع مشروعات البنية الاساسية.

- أية منشأة أخرى أو نشاط أو مشروع يحتمل أن يكون لها

تأثير ملحوظ على البيئة ويصدر بها قرار من جهاز شئون البيئة بعد

الاتفاق مع الجهة الادارية المختصة.

٣٥- شبكات الرصد البيئي:

الجهات التى تقوم فى مجال اختصاصها بما تضم من محطات و وحدات عمل برصد مكونات وملوثات البيئة ؛ و إتاحة البيانات للجهات المعنية بصفة دورية.

٣٦- تقويم التأثير البيئي:

دراسة و تحليل الجوى البيئية للمشروعات المقترحة التى قد تؤثر إقامتها أو ممارستها لنشاطها على سلامة البيئة وذلك بهدف حمايتها.

٣٧- الكارثة البيئية:

الحادث الناجم عن عوامل الطبيعة أو فعل الإنسان و الذى يترتب عليه ضرر شديد بالبيئة، و تحتاج مواجهته إلى إمكانيات تفوق القدرات المحلية.

٣٨- الجهة الادارية المختصة بحماية البيئة المائية :

هى إحدى الجهات التالية كل فيما يخصها:

(أ) جهاز شئون البيئة:

(ب) مصلحة الموانى و المائز.

(ج) هيئة قناة السويس.

- (د) هيئات الموانئ بجمهورية مصر العربية.
(هـ) الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ.
(و) الهيئة المصرية العامة للبترول.
(ز) الإدارة العامة لشرطة المسطحات المائية.
(ح) الهيئة العامة للتنمية السياحية.
(ط) الجهات الأخرى التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء.

ثانياً: أفعال الاعتداء محل التجريم:

وأفعال الاعتداء تكون ذات تأثير على المظاهر الكمية والنوعية لعناصر البيئة محل الحماية.

ولاتخرج مجالات الاعتداء على البيئة عن الحالات الآتية:

التلوث- الاستنزاف- سوء الاستخدام (كما وكيفا)-
الاستخدام المفرط.

وستقوم بعرض تحليلي التلوث محل التجريم على ضوء التشريعات المقارنة المطبق من خلال عرض لوسائل التلوث المائي وأفعال الاعتداء على البيئة التي تجرمها التشريعات البيئية المقارنة.

من خلال بيان التعريفات القانونية للتلوث البيئي ثم المفهوم القانوني للملوثات ومصادرها المختلفة والمعايير والمستويات المعدلات القانونية لضبط التلوث وفقا للتشريعات البيئة المقارنة ، يعتبر التلوث أهم إعتداء يمكن أن يوجه إلى البيئة ويضر بها وبكل عنصر من عناصرها ، بل إن خطورته تأتي من عدم إمكانية التنبؤ به أو ملاحظته المباشرة، كما أن التلوث يمكن أن ينتقل من عنصر إلى آخر ومن مكان حدوثه إلى مكان آخر سواء أكان داخل الدولة الواحدة أم ينتقل من دولة إلى أخرى ، وهنا تكمن خطورته كمحل للتجريم.

التقسيمات القانونية للبيئة:

أولاً: المياه

قانون المياه الصادر فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٠م فى الإتحاد السوفيتى المادة (٤) تنص على

المياه تتكون من:

(١) الأنهار، البحيرات، المحميات، مسطحات مصادر المياه الأخرى، مصادر المياه، ومياه القنوات والبرك.

(٢) المياه الجوفية والجليدية Glaciers (البحار الداخلية والبحار الإقليمية للجمهورية الشعبية للإتحاد السوفيتى).

(٣) مياه البحار الداخلية ومياه البحار الأخرى للجمهورية الشعبية للإتحاد السوفيتي (المياه الجوفية).

(٤) المياه الإقليمية (البحار الإقليمية) للجمهورية الشعبية للإتحاد السوفيتي (المياه الجليدية).

التقسيمات القانونية للمياه

فيما يلي ملخص للأنواع القانونية لتقسيمات المياه:

فئات المياه السطحية: SURFACE WATER CATEGORIES

* المياه السطحية المنتشرة: Diffused Surface water

والمياه السطحية المنتشرة (المتدفقة غير المجمعة) التي تأتي من مصبات مختلفة مثل سقوط الأمطار، نوبان الجليد، أو رزاز المياه التي تتناثر فوق سطح الأرض.

* المياه في المجرى المائي: Water in water
Course

تشمل كل المياه السطحية التي لها ضفاف محددة Banks
وقد يكون المجرى المائى جاريا (مياه جاريا) Running water
مثل النهر والخليج (نهير).

وقد يكون المجرى المائى راكداً «مياه ثابتة» Flat water مثل
البحيرة والبركة.

فئات المياه الجوفية GROUND WATER CATEGORIES

المجرى التحتى أو الأدنى للمياه السطحية: Sub:
Flow of Surface Stream

وهذه الفئة ترجع إلى منطقة التشبع الأدنى لنهر أو بحيرة مع
إتصال مباشرة بالمياه السطحية، وتعتبر جزء من المجرى المائى نفسه.

مجرى المياه الجوفية: Under ground stream

المجرى المائى الجوفى يعرف على أنه المياه التى تمر من خلال
أو تحت قناة محددة.

المياه الجوفية المقطرة: Precolating water

وتتكون من كل المياه التى تمر من خلال سطح الأرض وبدون

قناة محددة.

وتتكون المياه الجوفية المقطرة من ترسيبات التربة وتدفقات مجارى المياه.

OTHER CATEGORIES فئات أخرى

Foreign المياه الأجنبية:

وهى المياه التى تنتقل وتستورد عن طريق الاستخدام والمستخدمين من مجرى مائي إلى آخر، وهى تسبب أنواعاً كثيرة من المشاكل القانونية.

Waste Water المياه المبددة (المخلفة):

مثل المياه المفقودة والمسرية والمستنزفة والمصرفة والمقطرة ؛ وهى تنتج من أى أعمال يقوم بها الإنسان، وكلها تدخل ضمن مخلفات المياه (المياه الإصطناعية) "Artificial Water"

Salrage water المياه المنقّلة:

وهى المياه التى يمكن إنقاذها من الفقد والضياع عن طريق التبخير Evaporation أو التسريب Seepage

المياه المتعّاة (المعالجة): Developed wate

ليست مثل المياه المتقدّة، ولكنها تعتبر جزءاً من المجرى المائى
وهى تعرف بالمياه الجديدة "New water"، وتصبح مفيدة بالجهود
الإنسانية مثال ذلك الأراضي الرطبة.

المياه المخزنة: Storage Water

أصبحت لهذا النوع من المياه أهمية كبيرة فى الزراعة،
الإستمتاع، البلديات ..

وهناك مشاكل قانونية عدة تظهر فى موضوع المسؤولية عن
الإهمال فى تخزين المياه، ومدى تأثير ذلك على حالة البيئة.

ثانيا :الهواء

عنصر من عناصر البيئة وهو أحد موارد الثروة الطبيعية
المتجددة والتي لا تباع ولا تشتري رغم شدة حاجة الإنسان اليها حيث
يتنفس منها يوميا ١٠ آلاف لتر، وتسبب له الموت إذا لم يجدها ،
وتسبب له أخطارا " صحية خطيرة إذا كان بها آثار من التلوث .

يقسم الهواء عادة من الناحية القانونية إلى :

١-هواء نقي: وهو الهواء الذي يحتوي علي ٢٠.٩٤ ٪

أوكسجيناً و ٧٨,٩٪ نتروجيناً و ٩٣٪ أرجون و ٠,٢٨٪ ثاني اكسيد كربين ، مع آثار من غازات أخرى . والمفروض أن يتواجد في طبقة الهواء السفلي المسماة تروبوسفير والتي تمتد فوق سطح الأرض بمسافة بين ٨ إلي ١٥ كيلومتر . وهذا الهواء أصبح غير موجود في أي بقعة من العالم .

٢-هواء ملوث : وهو الهواء المنتشر في نفس الطبقة السابقة الآن بدلا من الهواء النقي . ويختلف مقدار التلوث من دولة إلي أخرى بل من مكان إلي آخر في نفس الدولة بل في نفس المحافظة او المدينة او القرية.

وقد يقسم الي:

١-هواء داخلي: ويقصد به الهواء الموجود داخل الشقق او المساكن أو الحجرات .

٢-هواء خارجي ويقصد به الهواء الموجود في الشارع والمحيط بالمنازل والمصانع

٣-هواء الأماكن المغلقة: ويقصد به الهواء في الأماكن التي يرتادها عدد كبير من البشر - وهي مغلقة - مثل صالات

المطارات ودور السينما ... إلخ .

٢- **هواء الطبقات العليا:** ويقصد به الطبقتين الموجودتين في مسافة تزيد علي كيلومتر .

٣- **هواء البيئة الداخلية في المصانع والمهاجر**
والمناجم: ويقصد به الجو الملوث الموجود في المهاجر والمصانع والمناجم والذي عادة ما يكون ملوثا .

فيقسم علميا إلي ثلاث طبقات:

١- **طبقة التروبوسفير:** ويقصد بها هواء الطبقة السفلي من الغلاف الجوي الذي يمتد إلي ارتفاع من ٨ إلي ١٥ كيلومترا ، ومعظم التغيرات الجوية تحدث بهذه الطبقة وهي تحتوي علي مكونات الهواء التي سبق أن أوردناها .

٢- **طبقة الاستراتوسفير:** وتمتد هذه الطبقة بعد طبقة التروبوسفير ولا ارتفاع يتراوح من ٥٥ الي ٨٠ كيلومترا ، وتمتاز بارتفاع درجة حرارتها ، وتنقسم إلي ثلاث طبقات ؛ الوسطي منها تسمى طبقة الأوزون وهي طبقة شديدة الأهمية لجميع اشكال الحياة .

٣- **طبقة الايونوسفير:** وهي الطبقة التي تبدأ من ارتفاع

٩٠ كيلومتر يسود فيها غاز الهيدروجين والهليوم وتمتد حتي ٣٦٠ كيلومتر

ثالثا :التربة

هناك تقسيمات كثيرة جدا للتربة من الوجهه القانونية فتقسم التربة الي رملية او طميية او طينية وبينهما عشات الانواع وقد تقسم الي تربة صحراوية وتربة زراعية وتربة غدقة وقد تقسم الي تربة حامضية وقلوية . وقد تقسم إلي تربة عادية ومالحة وشديدة الملوحة وقد تقسم إلي تربة خصبة وتربة متصحرة وهكذا .

هذه كانت عناصر البيئة الرئيسية . وهناك المئات من التقسيمات البيئية سواء في البيئة الطبيعية أم المشيدة أم البيئة الاجتماعية أم الصناعية ...إلخ لا يتسع المجال لسردها .

وهناك العديد من المشاكل البيئية التي كان من الواجب مناقشتها مثل التصحر واستنزاف موارد الثروة الطبيعية والانفجار السكاني والتنمية المستديمة ، والمحميات الطبيعية والحفاظ علي الجينات الوراثية ...إلخ

ولكننا سنكتفي بأهمهما وهو التلوث.

المفهوم القانوني للتلوث :

نجد أن معظم التشريعات المطبقة في شأن حماية البيئة لم تضع تعريفا قانونيا محدداً للتلوث .

وهناك بعض التشريعات قد ذكرت مفهوما قانونيا للتلوث .

وفيما يلي سنعرض بعض الأمثلة التشريعية لهذه التعريفات القانونية من بين التشريعات المقارنة المطبقة في هذا الشأن، ثم نلحق هذا العرض بتحليل مقارن لهذا المفهوم وعناصر حمايته القانونية في ضوء السياسة التي أنتهجت بعض التشريعات في تبني مفهومها القانوني للتلوث مقارنة بين المفهوم القانوني القاصر والضيق وبين المفهوم الشامل والواسع والتي تقوم عليه - أساساً - فلسفة الحماية القانونية للبيئة في معظم دول العالم:

فمن ناحية التعريفات النوعية، نذكر بخصوص البيئة البحرية - وهي أكثر أنواع البيئة التي عالجتها الإتفاقيات الدولية وكتابات الفقهاء - ما أورده الإتفاقية الجديدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢؛ فجاءت الفقرة الرابعة بند (١) من المادة الأولى مشيرة إلى أن تلوث البيئة

البحرية هو «إلحاق الإنسان فى البيئة البحرية بما فى ذلك مصاب الأنهار بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مواد أو طاقة تتجم عنها أو يحتتمل أن تتجم عنها آثار مؤذية، مثل الإضرار بالموارد والحياة البحرية، وتعرض الصحة البشرية للأخطار وتعوق الأنشطة البحرية ، بما فى ذلك صيد الأسماك وغيره من أوجه الإستخدام المشروع للبحار، وتحط من نوعية وقابلية مياه البحر للإستعمال والإقلال من الترويح .

ويطابق هذا التعريف ما أورثته الإتفاقية الإقليمية للحفاظ على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن المبرمة فى جدة سنة ١٩٨٢م.

ولقد عرفت هيئة الصحة العالمية WHO عام ١٩٦١ تلوث الماء العذب كالاتى:

«إننا نعتبر أن المجرى المائى يلوث عندما يتغير تركيب عناصره أو تتغير حالته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بسبب نشاط الإنسان ، بحيث تصبح هذه المياه أقل صلاحية للإستعمالات المخصصة لها أو لبعضها» .

وهذا التعريف يتضمن أيضا ما يطرأ على الخصائص الطبيعية

والكيميائية والبيولوجية التي قد تجعل المياه غير صالحة للشرب أو الاستهلاك أو في الصناعة أو في الزراعة .. إلخ .

وبالإطلاع على هذه التعريفات العلمية السابقة الواردة في الإتفاقيات الدولية، والتي تبنتها معظم التشريعات المطبقة في حماية البيئة - نجد أنها تقوم على معيار الضرر وإحتمال حدوثه وعدم صلاحية الإستخدام - في تحديد مفهومها القانوني للتلوث

نذكر منها على سبيل المثال قانون مراقبة التلوث البحري رقم ٧٤/٣٤ في مادته (١، ٢) الفقرة الثالثة في تعريفها القانوني للمياه الملوثة:

(أية مياه محتوية على مادة ما بكمية أو بتركيز معين أو معالجة أو معاملة أو مغيرة من حالتها الطبيعية، أما بالحرارة وأما بأية وسيلة أخرى، بحيث إذا أضيفت إلى أية مياه أنت إلى إفساد نوعية تلك المياه أو تغييرها أو شكلت جزءاً من عملية إفساد نوعية تلك المياه أو تغييرها إلى حد الخطر بالنسبة إلى إستعماله من فعل الإنسان أو أية حيوانات أو أسماك أو نباتات مفيدة للإنسان.

ويعتبر هذا المفهوم للتلوث المائي قاصراً" كما سبق أن ذكرنا

من قبل فى مفهوم التلوث ذا البعد القانونى.

حيث يقوم المفهوم القانونى للتلوث المائى على معيار الضرر أو إحتماله أو على معيار الصلاحية فقط، ولكن ينبغى أن يقوم المفهوم على معيار التغير فى حالة البيئة المائية ؛ مما يؤدى إلى خلل فى توازنها الطبيعى والإيكولوجى، وبالتالي يؤثر على البيئة ككل فيشمل جميع مكوناتها بالحماية.

وهذا ما إنتهجه بعض التشريعات المتطورة فى تطبيق حماية البيئة، حيث يذهب المفهوم القانونى للتلوث المائى بإعتباره كالاتى:

كل تغير فى خصائص المياه كمورد مائى كالتغيرات المائية والعضوية، الفيزيائية، البيولوجية، البكتيرية، والإشعاعية وماشابه ذلك، أى تغير يحدث للمياه ينجم عنه ضرر أو يخطر أن يحدث ضرر بالصحة العامة لحياة الحيوان والنبات أو بسبب تغيير فى المياه ؛ مما يجعلها غير ملائمة للإستخدام أو لايمكن إستخدامها فيما بعد^(٤٠)

ومعنى ذلك أن البيئة المائية كجزء من البيئة الكلية لابد من حمايتها من أى خلل، حتى لو لم يؤدى التلوث إلى ضرر بالإنسان والكائنات الحية وغير الحية الأخرى.

فلا بد للمفهوم القانوني لحماية البيئة من أن يكون شاملا لجميع عناصرها ومكوناتها، وأى تغير يطرأ على حالتها - سواء من الناحية النوعية أم الناحية الكمية أم من الناحيتين معا - يدخل ضمن المفهوم القانوني للتلوث الذي يعتبر كل تغير كمي ونوعي يطرأ على حالة الطبيعة يكون مشمولا بالحماية القانونية وفقا لسياسات حماية البيئة من أفعال الإعتداء عليها مثل أفعال التلوث والإعاقة والإستنزاف.

المفهوم القانوني للملوثات:

نجد أن معظم التشريعات المطبقة لحماية البيئة، والتي حددت مفهومها القانوني للملوثات قد حددته وفقا للمفهوم العلمي للملوثات وتقسيماتها من حيث الخصائص الطبيعية والكيميائية والبيولوجية، ومن حيث مصادرها، ومن حيث تأثيراتها الضارة. وعلى سبيل المثال فقد حدد القانون الألماني للنفايات الصادر في أغسطس سنة ١٩٨٦م النفايات كالتالي:

١ - نفايات المنازل.

٢ - النفايات التي طبقا لطبيعتها وكميتها تكون لها معالجة خاصة تختلف عن نفايات المنازل.

٣ - نفايات المصانع والتي حسب تركيبها وكميتها لها طبيعة خاصة ومضرة بالصحة والماء والهواء وقابلة للإحتراق أو الإشتعال أو الانفجار ومسببة للأمراض.

والنفايات ذات الطبيعة الخاصة قد تكون نفايات زراعية أو صناعية وأيضا نفايات المنازل . وطبقا لنوعها قد تشمل النفايات الصلبة والزيوت القديمة المستعملة وإطارات السيارات القديمة، السيارات الخردة، وتتميز طبقا لتركيبها بنفايات معدنية ونفايات عضوية . وطبقا لحالتها قد تكون صلبة أو سائلة، وتتميز طبقا لطريقة معالجتها . إلى نفايات المنازل ونفايات مشابهة كنفايات المصانع أو نفايات خاصة (المادة ٢، فقرة ٢ من قانون النفايات) (١)

وقد ذهب التشريع الأمريكى الي منع تلوث المياه سنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون سنة ١٩٨١ تحديد المصطلح القانونى "للملوثات " Pollutants حيث تنص المادة (٥٢) فى فقرتها السادسة تعتبر الملوثات أو المواد الملوثة المستخدمة فى هذا التشريع على أنها:

المخلفات الصلبة ، المجارى ، القمامة ، المخلفات الكيمائية،
المادة البيولوجية، المواد المشعة ، الحرارة ، طرح حطام التجهيزات،
الصخر ، الرمال ، المخلفات الزراعية والصناعية والمحلية (المخلفات

التجارية)، النخائر، مجارى المياه الجليدية، تراب التجريف، مخلفات حرق القمامة، أنوات الصيد الملوثة (الشبك الملوث أو مراكب الصيد).

كما تحدد «الملوثات السامة» "Toxic Pollutants" فى نفس المادة فى فقرتها الثالثة عشر: "على أنه تلك الملوثات أو مجموعة من الملوثات التي تسبب الأمراض الآتية بعد التصريف أو تحت الإستنشاق أو التعرض أو الأمتصاص بواسطة الكائن الحى سواء بطريقة مباشرة عن طريق البيئة أو بطريقة غير مباشرة عن طريق سلسلة الغذاء".

الموت - الأمراض المزمنة - السلوك غير السوى، التغيير فى الجينات ، فشل فيزيقى للجسم (يشمل الفشل فى الإنتاج النسلى)، تشويهاً فى ذريات الكائنات الحية فيما بعد الفشل الكلوي - الفشل الكبدي - السرطان. .

وهناك إجماع شبه إتفاقي بين معظم تشريعات الدول على تحديد المفهوم القانوني «للمواد الملوثة» بشكل موحد إلى حد ما ومنها التشريع الإيطالى رقم ٣١٦ الصادر ١٩٧٦م.

والتشريع الفرنسى الصادر فى ١٦ / ١٢ / ١٩٦٤.

والتشريع البلجيكي الصادر فى ١٦ / ٣ / ١٩٧١.

والتشريع الألماني حيث تنص: المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات الألماني الصابر في ٢٨ / ٢ / ١٩٨٠ على أن المواد الملوثة تعنى المخلفات الضارة بالصحة العامة أو المواد المتفجرة أو الملتهبة أو المشعة بصورة تحمل الضرر للإنسان أو الحيوان، أو تعرض المجارى المائية والمياه الجوفية لخطر التلوث.

والمادة (١.٢) من قانون التلوث البحري (مرسوم سلطاني رقم ٧٤ / ٣٤) الصابر من وزارة المواصلات (سلطنة عمان) تنص على: «أن للمصطلحات المستعملة في هذا القانون وأية أنظمة أخرى صابرة بموجبه المعانى التالية مالم يتم تحديد غير ذلك»:

- مادة ملوثة :يقصد بها:

١ - النفط والمزيج النفطى.

٢ - أية مادة ذات طبيعة خطرة أو ضارة مثل مياه المصافى أو النفايات أو الفضلات أو المهملات عند إضافتها إلى أية مياه تفسد نوعيتها أو تغيرها أو تشكل جزءا من عملية إفساء نوعية هذه المياه أو تغيرها إلى حد الخطر بالنسبة إلى إستعمالها من قبل الإنسان أو أية حيوانات أو أسماك أو نباتات مفيدة للإنسان، شريطة ألا تعتبر مثل هذه التصريفات التى لاتصدر

عن مصادر صناعية أو تجارية، مواد ملوثة ما لم يصدر
الوزير أنظمة بموجب القانون تنص على خلاف ذلك.

٣ - أية مادة قد يضيفها الوزير كمادة ملوثة وفقا لأية أنظمة صادرة
بموجب هذا القانون».

كذلك أيضا قد صدر في هذا الشأن المرسوم السلطاني رقم
١٠ لسنة ١٩٨٢م بإصدار قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث.

وتعرف المادة (١) من قانون دولة الكويت رقم ٦٢ لسنة
١٩٨٠م في شأن حماية البيئة في فقرتها الثانية «المواد الملوثة» ؛ حيث
تنص على «في تطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له» تعنى
المصطلحات الآتية المعانى الموضحة أمام كل منها:

(٢) المواد والعوامل الملوثة:

” أى مواد صلبة أو سائلة أو غازية أو أدخنة أو أبخرة أو روائح
أو ضوضاء أو إشعاعات أو حرارة أو وهج الإضاءة أو اهتزازات تنتج
بفعل الإنسان وتؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تلوث البيئة».

أما المادة (١٧) من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦
بتنظيم ميناء النوحة البحرى الصادر بتاريخ ١١/٢٢/ ١٩٦٦ (نولة

قطر) فقد حددت «المواد الملوثة» بأنها المواد التي لايجوز إلحاقها فى المياه الداخلية كما يلى: لايجوز إلقاء المواد التالية داخل حدود الميناء:

أ - المواد المستعملة لحفظ توازن البواخر أو السفن بإستثناء الماء النظيف.

ب - الماء القذر.

ج - النفايات.

أما بالنسبة للتشريع الكندى لتلوث المياه الصادر سنة ١٩٧٠م فقد عرف الملوثات فى مادته الأولى الفقرة الثانية: على أنها : " أية مادة، إذا أضيفت لأى مياه تؤدى إلى إفساد أو تغيير أو تشكّل أى جزء من عمليات الإفساد والتغيير لنوعية هذه المياه إلى المدى المحدد لمجال إستخدام الإنسان أو الحيوان ، والأسماك، أو النبات والتي يكون ذات نفع للإنسان " .

ثم أضافت الفقرة الثانية من المادة (١٧) نوعاً آخر من الملوثات وهى المغذيات: والمغذيات عبارة عن أية مادة أو مجموعة من المواد، إذا أضيفت لأى مياه فى مواصفاتها الملائمة للتغذية تؤثر فى نمو النباتات المائية كالآتى:

(أ) تدخل فى إستخدامات الإنسان والحيوان والنبات
والسمك ذات النفع للإنسان.

(ب) تقسد أو تغيير أو تشكىل جزء من عمليات أو مراحل
الإفساد والتغيير فى نوعية هذه المياه للمدى المحدد
للاستعمالات الإنسان أو الحيوان أو الأسماك أو النباتات ذات
النفع بالإنسان.

أما وفقا للتشريع الدانمركى ، فيقصد قانون حماية البيئة سنة
١٩٧٤م بعبارة «التلوث» بالملوثات على أنها:

إطلاق الجوامد، والسوائل، والغازات، والذئبات، والضجيج.

ويخرج من هذا الفهوم التلوث^٩ المضايقات الناتجة عن الإضاءة،
وإستخدام الأشعة المؤينة والمواد المشعة.

ووفقا للتشريع الهندى، بشأن حماية تلويث المياه رقم ٦ لسنة
١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ وفقا للمادة ٤١ نجد
الآتى:

لم يرد فى أصل تحديد مصطلحات القانونية للتلوث تحديدا
وتعريفا للملوثات، «والملوثات السامة» Toxic Pollutans «والمواد

المصرفة أو المتدفقة للملوث، discharge of pollutant.

ويعتبر هذا قصورا^١ فى التشريع لعدم التعرض لذكر أنواع الملوثات والى تعتبر أساسا^٢ لأفعال التلوث محل التجريم.

وأىضا بالنسبة للتشريع الدانمركى فقد ذكر بعض «الملوثات» على سبيل الحصر ، وأخرج بعض الملوثات من مفهوم التلوث ، مثل المضايقات الناتجة عن الإضاءة، واستخدام الأشعة الأيونية والمواد المشعة فتتنظمها نصوص خاصة أخرى ، ومن ثم لايعتبرها المشرع مواد ملوثة تدخل ضمن المفهوم القانونى للتلوث ؛ وبالتالي تخضع لأحكام وعقوبات تختلف عن غيرها من المواد الملوثة ويرغم خطورتها باعتبارها مواد ضارة بالصحة العامة فهى لاتقع تحت طائلة أحكام قانون حماية البيئة المشار إليه.

وأهم مايلاحظ فى تحليل بعض النماذج التشريعية لتحديد المفهوم القانونى للمواد الملوثة أنها جميعها قد جاءت وفقا للمفهوم العلمى «للملوثات»، وبالتالي لايد من وجود تحديد مرن - على سبيل المثال لا الحصر - حتى تستطيع أن تواكب غيرها من أنواع الملوثات المتطورة التى تفرزها مآثر التقدم التكنولوجى الجديد.

فهناك تشريعات - كما سبق أن نكرنا - قد نكرت تحديد هذه الملوثات على سبيل الحصر في قائمة ملحقه بالتشريع، ولكن يجوز للجهات المسؤولة أن تحدد أى ملوث جديد على إعتباره ضمن هذه القائمة أو مجرد إعتبارها ضمن مفهومها القانوني لهذه الملوثات ، ويعتبر أساساً "لفعل التلوث محل التجريم، وهو ما أنتهجه التشريع الكندي وتشريع سلطنة عمان"، حيث إن المفهوم القانوني العام للتلوث، لابد أن يكون مفهوماً مرناً متسعاً ليشمل كل أنواع الملوثات التي نعتبر مواد ضارة بالصحة العامة وتقع تحت أحكام القانون من حيث التجريم والعقاب.

تحليل مقارن للمبادئ التي تقوم عليها السياسة العقابية

فيما يلي عرض لتحليل السياسة العقابية " نظام الجزاءات وتنفيذها " فى شأن منع وضبط أفعال الاعتداء المختلفة علي البيئة ومدى فاعليتها ؛ فالقانون عندما يجرم أفعال الاعتداء بالبيئة يعترف بها كقيمة من قيم المجتمع ، بل قيمة تفوق في الواقع معظم القيم الأخرى ؛ لأن الأضرار بها لا يضر فرد واحد ولكن يضر المجتمع ككل ، ولكي يتدخل القانون لإسباغ حمايته علي هذه القيمة الجديدة عليه أولا أن يتعرف علي ما هيئتها ، ثم ثانيا علي حدودها العامة وعناصرها المتكاملة بأنواعها الطبيعية والمستحدثة ليشملها بالتقنين ؛ فإذا كانت البيئة محل الحماية القانونية هي مكونات الوسط الذي يتفاعل معه الإنسان باعتباره واحدا من هذه المكونات - وبالتالي فهي مجموعة من

المكونات المختلفة - فهي قيمة مركبة الصفات والمجالات تبلغ من التعدد والتعقيد حدا بعيدا تجعل حمايتها وتحديد أنواع السلوك الذي يضر بها مسألة تتطلب رؤية وفلسفة جديدة ومتطورة للنموذج القانوني الذي علي أساسه تقوم سياسات التجريم ؛ لكي تتلاءم مع تطور جرائم الاعتداء علي البيئة البالغة الخطورة ، ولهذا كان تدخل القانون الجنائي ضروريا وحتما لدرء هذه الخطورة الجديدة في الاعتداء علي البيئة بتجريم الصور المختلفة لأفعال الاعتداء عليها ؛ حيث إن المشرع مضطر دائما إلي الاعتماد علي الجزاء الجنائي لضمان احترام المكلفين بالقواعد القانونية وخاصة الأكثر خطورة والمتعلقة بالمشاكل البيئية.

وكذلك لا ينبغي للسياسة الجنائية التي تحكم حماية البيئة أن تلجأ إلي الإسراف في ذلك الحد إلا في حالات الضرورة ، كما يجوز أن تنتظر إليه كحل سريع لإجبار الأفراد علي احترام القواعد القانونية للحفاظ عليها .

فال حماية الجنائية للبيئة ليس المقصود بها مجرد الحفاظ علي البيئة ، ولكن يتدخل القانون الجنائي في كل مسألة متعلقة بالبيئة الطبيعية أم المستحثة يقصد حماية الأوضاع التي يراها النظام القانوني ضار بها سواء بالانتقاص أو الوقوف ضد تحسينها ، علي

أن الجزء الجنائي علي جرائم البيئة لايجوز أن يكون غاية في حد ذاته ولكنه وسيلة لحمايتها واصلاحها بما يترتب علي الفعل من ضرر سواء كان مباشر أو غير مباشر ، ولابد لهذه الجزاءات أن تتناسب مع النوع الجديد من هذه الجرائم . حيث علينا أن ندرك أننا بصدد مجال جديد لتدخل هذا القانون وحمايته وهو مجال متميز من جميع الوجوه من حيث التسريع والتجريم والتطبيق وبالتالي متميز في كثير من أحكامه عن أحكام المسؤولية الجنائية المنية لطبيعة جرائمه المتطورة والخطرة (جرائم البيئة) محل تجريمه وقيمه الجديدة (البيئة) محل حمايته.

وتقوم السياسة العقابية المتطورة في أفعال الاعتداء علي قواعد ومبادئ جديدة وهي كالآتي:

أولاً: قاعدة " الضبط والربط " Command and control

الضبط والربط لنوعية البيئة من أجل الحد من التلوث ،مع فرض عقوبات علي الذين يفرطون في التلوث ، وهو ما تتبعته الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك انجلترا والهند في فرض عقوبات شديدة تتناسب مع خطورة جرائم البيئة المتطورة مع اتساع نطاق المسؤولية

الجنائية والمدنية لكل من الأشخاص الطبيعية والمعنوية سواء فردية أم تضامنية ؛ كما هو الحال في المادة ٣٦٤١ من قانون المياة سنة ١٩٨٧ المشار اليه من قبل .

وهناك دول أخرى قد أسندت أمر النظر في أمور البيئة الي محاكم متخصصة ونيابات وهيئات شرطة متخصصة ؛ فنجد علي سبيل المثال فنلندا طالبت لجنة الجرائم ضد البيئة بوضع فصل خاص في القانون الجنائي الفنلندي باسم " الجرائم الأساسية ضد البيئة " . وتنتظر هذه الجرائم أمام محاكم خاصة ونيابات متخصصة لحسم المنازعات المتعلقة بجرائم الاعتداء علي البيئة بطريقة تضمن السرعة في حسم الخلافات والمنازعات ، وهناك محاكم خاصة " محاكم مياه " تنتظر في جرائم الاعتداء علي البيئة المائية.

وهناك في اليابان نيابات متخصصة وهيئة شرطة خاصة في تسوية المنازعات والشكاوي البيئية ، حيث إن قضايا إثبات الاعتداء علي البيئة من القضايا الشائكة والمتعددة الجوانب ؛ مما يصعب معرفة وتجديد الجريمة المحددة بالاعتداء علي عنصر من عناصر البيئة وخاصة إذا كان هناك أكثر من مصدر من مصادر التلوث المختلفة التي أدت إلي تلويث هذا العنصر بالاشتراك مع عدد من الأفعال

المتعددة ؛ مما يصعب إثبات عبء الإثبات وإذا فقد اقترحت اللجنة التشريعية في وضع مشروع قانون المياه النظيفة في امريكا علي المحكمة وضع المتهم تحت المراقبة والفحص ؛ وذلك للوصول إلي معرفة المسئول عن فعل التلوث وإثبات هذا الضرر ، ويمكن للمحكمة ان تطلب من الشركاء الواقع عليهم الاتهام بتطبيق وتنفيذ هذه التدابير بنفسها وتحت مسئوليتها .

وفي اليابان - علي سبيل المثال - تقوم الأحكام القانونية المتعلقة بالبيئة علي مبادئ السببية العامة بالنسبة لانتشار الملوثات . ولاتتطلب السببية المباشرة وفقا لأساليب العلوم الطبيعية وهو ما يستحيل تحقيقه في غالب الأحوال . وبالإضافة إلي ذلك فإن عبء الإثبات في هذه القضايا يقع بوجه عام علي الملوث Polluter وليس علي الضحية Victim .

وفي اليابان أيضا تقضح التغطية الإخبارية الصريحة للملوثين علانية وبالاسم ، وتبلغ المسئولين في الحكومة عن وجود المواد الخطرة وأثارها علي الصحة والبيئة .

وفي الهند في حالة حدوث اعتداء تم إثباته ، يمكن نشر اسم المجني ووقائع حالة الجريمة في الجرائد اليومية وتكون تكاليف النشر

على حساب هذا المتهم ، وتكون بمثابة عقوبة قانونية أخرى بجانب العقوبات الأصلية.

وهناك من التشريعات ما اتبعت في السياسة العقابية لجرائم الاعتداء علي البيئة تطبيق العقوبات سواء في حالات العمد أم الإهمال وهناك دول اتخذت منهجاً آخر؛ فالعقوبة تكون قابلة للتوقيع في حالة إذا كان المتهم علي علم ، فلا تطبق في حالات الأهمال ، والغرامة المفروضة تكون قليلة بالمقارنة بتلك الحالات .

وتفرض درجة اللوم في حالات السلوك الذي يكون دليل إثبات الادعاء من الصعب اثباته .

وبالنسبة لجرائم الاعتداء علي البيئة نجد أنها في معظم التشريعات المطبقة لم تتحدد بشكل خاص ، وبالتالي فالعقوبة المفروضة لا تكون قابلة للتطبيق علي كل حالات الاعتداء والانتهاك المختلفة من إعاقة واستنزاف وتلوث وغيرها .

وقد استحدث النظام الأمريكي سياسة نظام دعاوي المواطنين Citizen Suits ، وهذا الحق يمنح للمواطنين الحق في رفع دعوي مدنية ضد الملوث أو الحكومة أو الوكالة حماية البيئة EPA امام

المحاكم الفيدرالية للمقاطعات في حالة الاعتداء علي المعايير القانونية للملوثات والأوامر الإدارية لها ؛ وهو نظام فعال ، ويعتبر مساعدة حيوية لتنفيذ قوانين تلوث البيئة ، وهو ما نأمل تعميمه في كل السياسات العقابية لحماية البيئة .

ثانياً: وهناك قاعدة «المتسبب في التلوث يُغرم» بفرض غرامة على المتسببين في التلوث تبعاً لمقداره.

ويعنى مبدأ «الملوث يدفع "P. P. P. Polluter Payprinciple أن أولئك الذين يستهلكون سلعا بيئية عليهم أن يتحملوا في نفس الوقت مسئولية الإضرار الناجمة ؛ وبالتالي ما يترتب على ذلك من التكاليف والحالات التي يستحيل التنبؤ بكل الأضرار المستقبلية ، كما أن هناك صعوبة مماثلة تتعلق باستحالة التقدير التقدي للعديد من الخسائر التي يمكن التنبؤ بها ، وبالإضافة إلى ذلك التحقق من هوية الملوث، وغالباً ما يكون مستحيلاً أو عندما يكون التلوث ناجماً عن فعل سابق أو عندما تكون هناك تأثيرات مشتركة في إحداث التلوث .

ويمكن في هذه الحالات الاستثناء من مبدأ «الملوث يدفع» وتطبق مبدأ «الالتزام المشترك» ، مما يعني أن على الدولة - ومن ثم دافع

الضرائب - تحمل التكاليف ؛ وبالتالي يطبق هذا المبدأ على حالتين إستثنائيتين هما الاضطراب الشديد الطارئ، وعدم التعرف على الملوثن؛ وهو ما انتهجته ألمانيا في سياستها لحماية البيئة .

وتلعب التعويضات المدنية والإدارية دور كبير في سياسة ضبط التلوث في معظم التشريعات البيئية المطبقة كما هو الحال في اليابان حيث تطبق بجانب مبدأ «الملوث يدفع» معاقبته بصرف النظر عن الخسائر "P. P. P" Means not only polluter pay - principle, but also punish - polluter - principle

وهناك التدابير الإدارية والتي تكون أكثر فاعلية في التطبيق عن العقوبات الجنائية مثل السجن والغرامة وتكون صعبة التطبيق مثل المصادرة Confiscation والغرامة Fines والتعويض عن الأضرار والخسائر Compensation of damages كما هو الحال في فنلندا ، فقد استحدثت لجنة الجرائم البيئية عقوبة جديدة وهي رد الحال الى ما هو عليه أو إعادة تأهيل الحال على ما هو عليه Restoration ، ويكون أكثر فاعلية للمسئولية الفردية والتضامنية ، وهو ما انتهجته إنجلترا أيضاً في سياستها العقابية بجانب مبدأ «الملوث يدفع» الذي لم يعد كافياً لتغطية تكاليف الخسائر والأضرار

النتيجة من الإعتداء على البيئة بصفة عامة والبيئة المائية بصفة خاصة
كما سبق ذكره من قبل .

الخلاصة

بعد التأكيد علي أهمية أن يلم المشرع بالمفاتيح الثلاثة لحماية البيئة ويعد المامه الإلزام التام بحالة البيئة في وطنه وفي الوطن العربي وكذا عن إدارة البيئة في وطنه ومقارنتها بما في الدول العربية الاخرى والدول المتقدمة أشارت جميع التقارير العلمية أن التشريع البيئي بمفهومة الضيق - والذي تم تنفيذه سواء في الدول قد فشل إلى حد كبير في وضع البيئة تحت سيطرة الإنسان وقمنا من خلال مفهوم علمي جديد بالتأكيد علي عدم وجود حدود فاصلة بين النظم البيئية المختلفة في مكان ما أو في دولة من دول العالم كله ؛ مما دفع كثيرا من العلماء إلى ضرورة الالتجاء إلى ما يسمى "بالمكافحة المتكاملة للتلوث" Control Integrated Pollution ، خاصة وقد ثبت لهم أن تلوث الهواء يعني تلوث الماء يعني تلوث التربة وهي العناصر الثلاثة التي تكون البيئة والتي تنعكس أثارها الضارة على كل كائن حي في البيئة وفي مقدمتها الإنسان .

من هذا المنطلق نادى كثير من العلماء بضرورة تغيير الاستراتيجيات العالمية من أجل حماية البيئة الى استراتيجية حماية

البيئة المتكاملة Integrated Environment Protection
Strategy على ضوء استراتيجية مكافحة التآكل يجب أن يتغير
مفهوم التشريعات البيئية لتحول إلى إصدار قوانين بيئية متكاملة
Legislative environmental laws أخذة في الاعتبار الأبعاد
الآتية :

يجب أن نفرق بين القانون العام والقانون البيئي الذي مصدره
القانون العام والقانون الخاص والقانون الدولي وقانون العقوبات ويتميز
عن غيره من القوانين الوضعية في أن القانون البيئي ظاهرة اجتماعية
بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتنموية
والجمالية .

إن فلسفة الحماية القانونية للبيئة من التلوث تقوم على أساس
أن البيئة قيمة جديدة من قيم المجتمع يسعى القانون لحمايتها

فالحماية القانونية المتكاملة للبيئة تجمع بين فاعلية التطبيق
والتشريع وفقا لفلسفة واضحة متكاملة تتضح من مفهوم شامل لكل
من البيئة محل الحماية والتلوث محل التجريم وفقا لسياسة تشريعية
متكاملة تتضمن البعد الاجتماعي والثقافي والسياسي والبيئي بكل
جوانبه وأبعاده البيئية الإنسانية الشاملة .

وقد أوضح استقراء ما جاء فى نصوص ودساتير دول العالم المختلفة أن أكثر من ٢٣ دولة قد نصت فى بنود دساتيرها علي أحقية مواطنيها فى بيئة نظيفة صحية متوازنة خالية من التلوث تضمن لهم حياة كريمة . وللأسف الشديد لم يرد هذا النص فى دستور أية دولة عربية . وأول ما يجب أن يفعله المشرع أن ينص دستور دولته علي أحقية المواطنين فى بيئة نظيفة تضمن له نوعية حياة أفضل . هذا ومن خلال الدراسات المقارنة للتشريعات البيئية فى كل من : إنجلترا - أمريكا - كندا - فنلندا - دانمرك - الهند - بلجيكا - روسيا - ألمانيا - اليابان . وهى ممثلة لدول متقدمة ودول نامية يتضح أن هناك تطورا "كبيراً" فى التشريعات البيئية بما يوائم الحاجة إلى تشريعات فعالة من أجل حماية البيئة ، ليس فقط على المستوى المحلى ولكن على المستويين الإقليمى والعالمى.

وسنحاول الاستفادة مما جاء من إيجابيات فى تشريعات هذه الدول بما يتواءم مع الدول العربية للوصول بالتشريعات البيئية الحالية إلى التشريعات البيئية المتكاملة . ؛ حيث يتم إجراء دراسة تشريعية بيئية متكاملة لكل عنصر من عناصر البيئة مما يتيح فرصة إمكان إصدار قانون بيئة متكامل فى كل دولة عربية Integrated

Environmental Law طبقا للأبعاد الخاصة التالية :

الأبعاد الاقتصادية:

لقد أجمع علماء الاقتصاد المتخصصون في اقتصاديات حماية البيئة أنه لو تم تجميع جميع ميزانيات دول العالم وتم صرفها علي حماية البيئة فلن تكون كافية لإعادة البيئة إلي ماكانت عليه.

وأجمع هؤلاء العلماء علي أن أسباب تفاقم المشاكل البيئية في دول العالم الثالث يرجع في المقام الأول الي عامل الفقر وعدم توفر ميزانيات لدعم حماية البيئة .

ما من شك أن البعد الإقتصادي يلعب دورا أساسيا في حماية البيئة ، وفي الوقت نفسه في تلويثها . والسبب الرئيسي في عدم قيام رجال الأعمال أو المؤسسات بحماية البيئة يرجع في المقام الأول إلى مشاكل اقتصادية ؛ فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية - رغم توفر جميع الإمكانيات التكنولوجية والفنية والإدارية إلا أن مشكلة تلوث البيئة مازالت متفاقمة ؛ نظرا لعدم وجود تقييم اقتصادي لمخاطر تلوث البيئة بالنسبة لأصحاب المؤسسات وعادة حتى في هذه الدول المتقدمة لا يتم إتخاذ إجراء حاسم إلا بتشريع وتطبيق حازم لهذا التشريع ونظرا لأن القوى الاقتصادية في هذه الدولة تلعب دورا هاما

فى التأثير على كل القوى السياسية لذلك فشلت القوانين - إلى حد كبير - فى الوصول إلى الغاية التى وضعت من أجلها . ولقد استفادت الحكومة الأمريكية من هذا الخطأ فأصدرت تعليمات صارمة بعدم إنشاء أية مصانع إلا إذا تمت دراسات جدوى تؤكد عدم قيام هذه الوحدات بتلويث العناصر الثلاثة للبيئة الطبيعية إلا فى الحدود التى تسمح بها المعايير البيئية . وتحاول بعض الدول العربية وبول الخليج أن تنهج نفس المنهج ، حيث تطالب هذه الدول حالياً عند إنشاء المصانع الجديدة ضرورة إجراء دراسات جدوى بيئية لضمان عدم تلوث البيئة عن طريق هذه المصانع . وهو ما يعرف بـ "تقييم الآثار البيئية" **Environmental Impact Assessment** . (E.I.A.) .

ولقد ذهبت بعض التشريعات البيئية فى النول المتقدمة إلى أبعد من ذلك بعمل إعفاء ضريبي أو خصم من الوعاء الضريبي للشركات التى تلوث البيئة أو التى تقوم بإجراء وسائل لحماية البيئة بما يعادل مقدار الرسوم المستحقة على شراء أو استيراد الماكينات أو الآلات التى تحمى البيئة.

كما أن هناك تشريعات تحتم فرض ضرائب خاصة - مثل

خرية الكريون أو خرية الخصرة أو الخرية البيئية -
على الشركات التي تلوث البيئة ، بل إن هناك تشريعات تحتم على
المؤسسة أو المنشأة ضرورة دفع غرامة نتيجة للضرر البيئي مع دفع
تعويض مقابل إزالة هذا الضرر.

كما أن هناك كثيرا من التشريعات التي تحتم على الشركات
المنتجة للنفايات الخطرة ضرورة معالجة هذه النفايات ، بل إن بعض
الدول تسهم في تكاليف هذه المعالجة بهدف تحسين البيئة.

لذلك يجب أن ينص في التشريع على اعتبار أن جريمة
الاضرار بالبيئة جريمة إضرار بمركز البلاد الاقتصادي
أو بالمصالح القومية للبلاد. خاصة إذا وقعت من موظف
عمومي خلال تنفيذه لمهام وتليفته ، وتكون عقوبتها عقوبة
جنائية.

الأبعاد الصحية :

إن أحد أسباب فشل التشريعات البيئية في مجال الصحة في
معظم الدول النامية ، أن هذه الدول تستخدم معايير أقرتها المنظمات
الدولية غالبا ما تكون مبنية على دراسات مرتبطة بدراسات الشعوب

المتقدمة ؛ فعلى سبيل المثال لا تضع النول فى اعتبارها أن سلوكيات وعادات الشعوب Habits and Behavior تختلف من مكان إلى آخر .

ونسوق هنا المثال التالى لتوضيح ذلك تنص معايير منظمة الصحة العالمية (WHO) على أن أعلى مستوى للرصاص مسموح به فى الماء هو ٠.٠٥ ملليجرام رصاص لكل لتر، وقد بنت منظمة الصحة العالمية هذا المستوى على أساس أن متوسط ما يشربه الانسان الأوروبى فى اليوم من المياه (daily intake) لا يتعدى نصف لتر من المياه .

وعندما وضع المشرع المصرى الحد الأعلى لمستوى الرصاص فى الماء ضاعف هذه الكمية أي ٠.١ ملليجرام وقد أغفل المشرع أن من عادات وتقاليد الشعب المصرى أنه يشرب يوميا ٢ لترًا من الماء أى ما يعادل ستة أضعاف ما يشربه الإنسان الأوروبى ؛ لذلك وجب على المشرع - عند وضعه للمعايير الخاصة بتلوث المياه تحت الظروف المصرية - أن يراعى عادات وتقاليد الشعوب العربية .

ومن الأمثلة الخطيرة الأخرى أن منظمة الصحة العالمية وضعت حدوداً "لمبيد الأتدنين فى الخبز بما لا يتجاوز ٠.١

مليجرام/كيلو جراماً" خبز وذلك للمواطن الأوربي الذى متوسط غذائه من الخبز فى اليوم من ٥٠ الى ١٠٠ جرام . وقد أغفل المشرع المصرى أن الانسان المصرى متوسط استهلاكه من الخبز يوميا ٤٨٠ جرام خبزا"؛ أى أكثر من ٤ أضعاف ما يتناوله المواطن الأوربي وتؤدى هذه الحقيقة إلى أن يحصل الإنسان على أقصى كمية مسموحة من المبيدات بمجرد تناوله الخبز ؛ لذلك يجب أن يضع المشرع العربى هذه الحقائق نصب عينيه عند وضع معايير لكل من الملوثات فى الغذاء والماء والهواء ؛ حيث يضع المشرع فى حسبانته التلازم والتلاحم بين مستويات التلوث فى كل المصادر الثلاثة . حيث إن هذه هى أحد أهداف التشريعات البيئية المتكاملة لحماية الإنسان.

وعادة ما تقف عملية رصد الملوثات عائقا أمام المشرع فى تعريفه بحقيقة الأمور ؛ حيث تقف الإمكانيات الفنية والاقتصادية عائقا فى عملية الرصد البيئى التى توضح للمشرع حقيقة مستويات التلوث، كما أنه للأسف الشديد لا توجد عمليات مسح بيئى للملوثات بصفة مستمرة فى الوطن العربى ؛ فدائما تظل إحصاءات الأمم المتحدة من مستويات التلوث فى معظم الدول العربية، فعلى سبيل المثال لا يتم رصد مستوى الملوثات الخارجية ، سواء فى الهواء أو

التربة أم المواد الغذائية أم حتي من جميع شبكات ضخ المياه في المدن والقرى على مستوى العالم العربي . وهذه ظاهرة خطيرة يجب أن تتال اهتمام المشرع حتى يتأكد من أن المستويات التي شرعت يتم تنفيذها .

ويجب أن يضع المشرع في اعتباره ليس فقط كم الملوث ولكن أيضا نوعية الملوث ؛ فقد يحتوي اللتر من الماء على مليون كائن حي ، ولكن يعتبر هذا الماء مرفوضا إذا احتوى فقط على ميكروب واحد ممرض ؛ بمعنى أن يضع المشرع في اعتباره أن الملوثات المختلفة تختلف في أهميتها بالنسبة لصحة الإنسان ؛ فعلى سبيل المثال بعد أن إعتبرت هيئة الصحة العالمية أن مستوى ٥٠٠ مليجراما لكل لتر ماء حبودا مأمونة للرصاص اكتشفت هذا العام أن هذا المستوى غير مأمون للأطفال حيث سبب هذا المستوى تخلفا عقليا للأطفال مما دعى هيئة الصحة العالمية إلى خفض هذا المستوى إلى النصف ويغيب عن كثير من المشرعين مخاطر تواجد أكثر من ملوث في عنصر البيئة فعلى سبيل المثال يمكن أن يتواجد في غذاء ما عشرة بقايا مبيدات ؛ كل مبيد منها في الحبود التي تسمح بها المعايير . ورغم ذلك يعتبر هذا الغذاء من الوجهة القانونية مأمونا ولكنه من الناحية الصحية

مرفوض.

ولقد نهبت التشريعات البيئية في كثير من الدول إلى وضع قوائم بالمواد الممنوعة أو الخطيرة أو المصرح بتواجدها في أحد عناصر البيئة ؛ فعلى سبيل المثال التشريعات البيئية في إنجلترا وفقا لسياسة مكافحة التلوث **Integrated Pollution Control** أصدرت قوائم متنوعة ومتدرجة تضم جميع المواد والمركبات الخطرة والشديدة الخطورة والتي تؤدي إلى الوفاة مباشرة وهي كالتالي: "قائمة رمادية" **"Grey List"** و "قائمة سوداء" **"Black List"** و "قائمة حمراء" **"Red List"** .

هذا وتضم **"Grey list"** ١٢٩ مركب ومادة من ضمنها العناصر الثقيلة والسيانيد والأمونيا .

بينما تضم **"Black list"** كل المركبات الكلورينية العضوية وكل المركبات الفوسفورية العضوية والزئبق والرصاص وكثير من المبيدات.

بينما تضم **"Red List"** مجموعة كبيرة من المبيدات والعناصر الثقيلة ؛ مثل الزئبق وأملاحه ومركباته والكاديوم وددت والاندرين والديلدرين ومركبات الأترازين والسيمازين والمالاثيون وغيرها

من المركبات.

علما بأن الدول تختلف فيما بينها في هذا التقسيم ؛ فبينما نعتبر بعض الدول أحد المركبات في "القائمة الرمادية" نعتبره بعض الدول الأخرى في "القائمة السوداء" أو "القائمة الحمراء" ؛ وذلك طبقا لاعتبارات هامة ؛ منها مصدر الملوث وكمية الملوث وتأثيره على الانسان وعلى البيئة التي يعيش فيها ؛ فعلى سبيل المثال إن الرصاص الذي يتواجد بكثرة في بيئة مائية نعتبره بعض الدول في "القائمة السوداء" ، بينما نعتبره بعض الدول الأخرى في "القائمة الحمراء" خصوصا اذا كان هناك اكثر من مصدر واحد للتلوث ؛ بمعنى أن يتواجد بكمية كبيرة في الهواء أو في الغذاء أو في الماء.

الأبعاد السياسية:

تبدو الأبعاد السياسية ذات أهمية قصوى في عملية تنفيذ التشريعات البيئية وليس في وضع هذه التشريعات خاصة في الدول النامية . فعلى سبيل المثال عندما صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ الخاص بتلوث نهر النيل والمجارى المائية قامت المؤسسات المعنية الفنية والادارية منها بتنفيذ عملية تجريم تلوث مياه النيل ، وقامت بتحويل معظم رؤساء مجالس إدارات المصانع الذين يلوثون المصار المائية

إلى التحقيق ؛ بإعتبارهم المسؤولين عن هذه الجريمة، ورغم أن هذا الموضوع قد نال اهتماما " كبيرا" من السادة أعضاء مجالس الادارات ، خصوصا بعد التأكد من أن هذه القوانين سوف يتم تطبيقها ، فلقد قاموا بتكليف المسؤولين فى شركاتهم لوضع الحلول السليمة لتجنب تلوث المصادر المائية طبقا للتشريع ..وفجأة صدر قرار سياسى من السيد وزير العدل بحفظ التحقيقات ؛ مما أدى إلى إعادة المشكلة إلى وضعها الطبيعى مرة ثانية . من هنا تبو أهمية دور القرار السياسى فى حماية البيئة من التلوث . وعلى النقيض من ذلك ماقامت جماعات الضغط البيئية فى ألمانيا بعد حادث تشرنوبل ؛ ونتيجة ضغط الجماعات الغير حكومية توقفت تصدير الألبان الملوثة إلى الدول النامية.

إن الأبعاد السياسية تلعب دورا هاما فى نجاح التشريعات البيئية فى أداء دورها وتوجيه السياسة البيئية نحو تنفيذها ؛ اذا اتجهت معظم الدول المتقدمة الى اتباع أسلوب أن يتم فتح الحوار والمناقشة والمفاوضة بين ممثلى التنظيمات الشعبية والمنظمات غير الحكومة والسلطات الإدارية والفنية والمؤسسات السياسية لمتابعة إصدار التشريعات البيئية المناسبة وخصوصا اذا إعتبرت السياسات

البيئية جزءاً" من السياسة العامة للدولة ، فلا بد أن يكون هناك دمج وتنسيق بين صانعى القرار السياسى وأصحاب المصالح والمسؤولين على مختلف المستويات ليتمكن التوفيق بين جميع المصالح والأبعاد السياسية والإقتصادية والاجتماعية والتشريعية ؛ حيث عادة ما يتم عمل ما يسمى بالدائرة المستديرة. round table لمناقشة كيفية وضع سياسة بيئية متكاملة عند إصدار تشريعات بيئية ؛ إذ يتم عمل حوار متواصل بين جميع الفئات تتمشى مع جميع المصالح ومع جميع هذه الفئات وتحقق فاعلية وصلاحية لجميع أفراد المجتمع.

الأبعاد الفنية :

حيث إن القانون ظاهرة اجتماعية تترتبط ارتباطاً مباشراً بالأبعاد السياسية والفنية والتكنولوجية والحضارية. ومرتبطة أيضاً بجوانب التطور الذى يلعب فيه الجانب الفنى والتكنولوجى البعد الرئيسى خصوصاً تحت طائلة الظروف المدنية، لذا يجب الا توقف التشريعات البيئية عند حد معين أو عند زمن معين ، بل يجب أن تكون لها أبعاد تشمل الأجيال القادمة ؛ حيث المزيد من التقدم العلمى والتكنولوجى حتى لاتقف قاصرة أمام التطور. لذا ينادى كثير من الخبراء فى مجال البيئى ضرورة وجود وظائف "وظيفة خبير" متخصصة فى

المجالات البيئية؛ فهناك خبير للتخلص من معالجة النفايات فى الوحدات الاقتصادية المسببة للتلوث ، وهناك خبير للتحكم فى كميات المياه ونوعيتها ، وهناك خبير لتتبع حالات التلوث على المدى القصير والبعيد ، وهناك خبير للإشراف والرقابة على حركة الملوثات فى البيئة . هؤلاء الخبراء ازداد الاهتمام بهم فى الوقت الحاضر حتى أن الشركات الاستثمارية أصبحت تعتمد عليهم عند إنشاء وحدات اقتصادية.

وعلى المشرع أن يستفيد من هؤلاء الخبراء عند وضع التشريعات البيئية حتى تكون له "سندا" فى وضعها بالطريقة التى تخدم المجتمع فى الوقت الحاضر وفى المستقبل . هذا بالنسبة لوضع التشريعات البيئية . أما ما بعد وضع التشريعات البيئية فإنه يتطلب إنشاء مكتب خبراء البيئة يتبع وزارة العدل للقيام بوضع تقارير عن الأوضاع البيئية ، ويكون مساعدا للقاضى على إثبات الضرر وإثبات حجم هذا الضرر ومدى تأثيره على البيئة.

كما يمكن استحداث وظيفة «خبير إشراف» مسئول عن التخلص من النفايات الضارة للوحدات الاقتصادية والصناعية ويكون مسئولا عن الإشراف والرقابة والتخلص ومسئولا أيضا عن تقديم

تقرير نوري عن الحالة الفنية، وعن حالة الوحدات المعالجة وكفائها ويكون مسئولاً "مسئولية إدارية وجنائية عن ذلك . هذا ما يتم تنفيذه في ألمانيا ويمكن للمشروع في الوطن العربي أن ينادى باستخدام هذه الوظائف في الوحدات الاقتصادية القائمة والتي سوف يتم إنشاؤها .

ويقترح بعض الخبراء ضرورة إنشاء "محكمة بيئية خاصة" متخصصة في المشاكل البيئية تشكل بصورة مختلفة عن المحاكم العادية ؛ حيث تضم بجانب العنصر القضائي عناصر فنية أسوة بما يجب في قضايا الإسكان .

كما يجب أن تتسم الإجراءات في هذه المحاكم بطابع خاص يتفق وخطورة المشاكل البيئية ؛ فعلى سبيل المثال لا يمكن أن تترك شركة تبث كميات هائلة من مياه صناعية سائلة بها مواد خطرة في نهر النيل ، ثم ننتظر إجراءات قضائية عادية كما يحدث في القضايا المدنية، حيث يجب أن تكون إجراءات المحاكمة في هذه الحالة إجراءات سريعة وحاسمة تتطلب سرعة الفصل وتعجل بالأحكام.

إن طبيعة جرائم التلوث دائمة الحركة والتطور في ضبطها والكشف عنها ، لذلك يجب إشراك بعض الموظفين ممن لديهم معرفة

خاصة في الكشف عن جرائمها وإثباتها على مرتكبيها بطرق فنية كثيرة يتعذر على رجال الضبط العام اثباتها والكشف عنها نظرا لنقص درايتهم الفنية ... ومن هذه الجرائم جرائم التلوث الإشعاعي وجرائم التلوث البيولوجي ، من ذلك يتضح أنه على المشرع أن يضع الأبعاد الفنية في حساباته عند وضع التشريعات البيئية ، وأن ينادى بضرورة انشاء محاكم بيئية خاصة مزودة بالجانب القضائي والجانب الفني ، على أن يخدم هذه المحاكم مجموعة من الخبراء والفنيين ممن لديهم الخبرة في مجال المسح البيئي وتقييم الآثار البيئية وحل المشاكل البيئية وذوى الخبرة في الكشف عن الجرائم البيئية.

ولقد تقدمت تكنولوجيا الكشف عن الملوثات في البيئة بما يتيح الكشف السريع عن الملوثات وفي ذات الوقت بما يتيح تحديد مكان ومصدر الملوث ؛ لذلك يجب أن يضع المشرع في اعتباره ضرورة أن تستخدم الجهات الفنية والإدارية الوسائل التكنولوجية التي تتيح سرعة الكشف عن الملوثات ؛ مما يوفر كثيرا من النفقات ، كما يتيح كفاءة للتشريعات البيئية في أداء دورها في حماية البيئة.

ف نجد المشرع المصرى على سبيل المثال فى القانون رقم ٤٨

لسنة ١٩٨٢ قد جاء ببعض النصوص المتشددة ، ثم عاد وقام بتعديلها فى وقت لاحق . ونذكر فى هذا الصدد نص المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٨ لسنة ١٩٨٢ والتي تنص على أنه لايجوز الترخيص بصرف أية مخلفات آدمية أو حيوانية أو مياه الصرف الصحى إلى مسطحات المياه العذبة الواردة بالمادة الاولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ أو خزانات المياه الجوفية، وهذه المادة قد استبدلت بها المادة الاولى من القرار الوزارى لوزير الري رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٥ والتي تنص على أنه :

- لا يجوز الترخيص فى صرف أية مخلفات آدمية أو حيوانية أو مياه الصرف الصحى الى مسطحات المياه العذبة الواردة بالمادة (١) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ أو خزانات المياه الجوفية ومع ذلك يجوز لوزير الري الترخيص بصرف مخلفات العائمت المتحركة والوحدات النهرية إلى مجارى المياه العذبة والمياه الجوفية بعد معالجتها طبقا للمعايير ووفقا للشروط والضوابط الآتى بيانها ، على أن يؤدى مالك العائمة أو الوحدة النهرية الرسم المقرر بالمادة ٨٢ من هذه اللائحة

- وقف صرف المخالفات السائلة أو المعالجة للعائمت على

المجارى المائية فى حالة الخطر الداهم ؛ وذلك طبقا لما يقرره وزير الصحة.

- تبنى المشرع - وفقا لنصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه - فكرة الحظر أو المنع لعملية إلقاء المخلفات بأنواعها السائلة والصلبة والغازية فى نهر النيل أو المجارى المائية المحددة طبقا لنص المادة (١) من هذا القانون ، وتشدد فى العقوبات (نسبيا) ، ووضع مهلة لتدبير وسيلة لمعالجة المخلفات وإلا سحب الترخيص الممنوح، نون أن يحدد البديل . ومن المؤكد أن تدبير عمليات المعالجة وأجهزتها يحتاج إلى تمويل ضخم وتكنولوجيا معقدة لا تتفق مع التطبيق الفورى ومواجهة معايير مثالية غير متدرجة ... أضف إلى ذلك ان الغالبية العظمى من مصادر التلوث لمياه نهر النيل مشروعات عامة مملوكة للدولة وذات نفع اقتصادى أو خدمى عام، مما جعل التطبيق ينفذ على الأفراد أو المشروعات الخاصة نون الهيئات أو الشركات أو الصناعات العامة، إذ إن تطبيق قواعد القانون المشار إليها بما ضمنه المشرع من مواصفات ومعايير صارمة محددة بطريقة مثالية ونون تدرج، يمكن ان يسبب- إذا طبق بالفعل- مشاكل اجتماعية واقتصادية خطيرة فى حالة تقرير إغلاق المصانع أو سحب

تراخيصها أو ازالتها أو أى شئ من هذا القبيل ؛ فالعمالة ضخمة والاستثمارات كبيرة، كما أن القول بإمكانية معالجة المخلفات فى المهلة المحددة قول يجتنبه الصواب فى ضوء الاستثمارات المتاحة المحددة.

وكان من الأجدر أن يتدرج المشرع فى هذه الحدود كما حدث فى بعض التشريعات الصادرة فى النول المتقدمة ؛ مثل قانون المياه النظيفة فى الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٧٢) ؛ حيث كان التدرج كما يلى :

أ - تقابل الصناعات على الأقل أفضل معايير تكنولوجية متاحة

Best Practicable Technology Currently Available
(BPT)

وهذه المعايير حددت فى عام ١٩٧٧.

ب- بالإضافة إلى ذلك تقابل هذه الصناعات أفضل معايير

اقتصادية تكنولوجية متاحة يمكن الوصول إليها
(BAT)Best Available Technology Economically
Achievable

وهذه المعايير حددت عام ١٩٨٢.

لم يتضمن القانون - المشار إليه - ضمانات معينة حول عملية أخذ العينات وتحليلها بواسطة معامل وزارة الصحة وما يشوبها من مشكلات تعطى الفرصة للتلاعب ، بالإضافة الى البيروقراطية التى تتصف بها الوحدات الحكومية وما يصاحب ذلك من اجراءات معقدة بطيئة، خاصة أن القانون المشار إليه يقسم نتيجة التحاليل التى تجربها معامل وزارة الصحة إلى ثلاث فئات كما يلي:

أ - مخلفات مخالفة للمعايير والمواصفات المنصوص عليها بالترخيص الممنوح ولا تمثل خطورة فورية، وقد منح القانون صاحب الترخيص مهلة ثلاثة شهور من تاريخ إخطاره بذلك أن يتخذ وسيلة لعلاج المخلفات لتصحيح مطابقتها للمواصفات والمعايير المجردة ، وأن يتم خلال هذه المهلة إجراء المعالجة واختيارها ، ووضح من ذات نص المادة المشار إليها أن معامل وزارة الصحة هى التى ستجرى الاختبارات فى المرحلة التالية . كما أن أجهزتها هى المسئولة عن أخذ العينات فى الفترة الأولى والثانية.

ب- مخلفات لن يتم معالجتها بعد انتهاء المهلة المقررة او يثبت عدم صلاحيتها ، وفى هذه الحالة تقوم وزارة الرى بسحب الترخيص الممنوح لصاحب الشأن ووقف الصرف على مجارى المياه بالطريق

ج- مخلفات تبين أنها تخالف المواصفات والمعايير - بعد تحليلها - وفقا لأحكام القانون المشار اليه وبصورة تمثل خطرا فوريا على مجارى المياه ، وفى هذه الحالة يخطر صاحب الشأن بإزالة مسببات الضرر فورا وإلا قامت وزارة الرى بذلك على نفقته او سحب الترخيص الممنوح ووقف الصرف على مجارى المياه بالطريق الإدارى.

وفى كل الحالات السابقة - بالإضافة إلى حالة موافقة ومطابقة نتيجة التحليل للمواصفات أو المعايير- فان معامل وزارة الصحة وأجهزتها هى المسئولة بنص القانون عن أخذ العينات وتحليلها والتقرير بصلاحياتها من عدمه دون مراقبة أو مراجعة.

يتضح من نص القانون المشار إليه أنه قد ألزم المرخص لهم بالصرف فى مجارى المياه اتخاذ اللازم نحو معالجة المخلفات قبل التخلص منها . ومعالجة هذه المخلفات تستلزم فى معظم الاحيان خبرة ودراية بالإضافة إلى أجهزة متطورة.

وقد يعجز صاحب الشأن عن ذلك ؛ ولهذا فإن الأمر ينبغ ألا يترك لصاحب الشأن وحده ، بل يجب أن تتدخل الدولة وأجهزتها

المختصة لتقديم الحلول المناسبة ومساعدته من الناحية الفنية والتكنولوجية ثم تقوم بتحصيل ما تتكلفه بطريقة لا تثقل كاهله.

الأبعاد الادارية

تاريخيا بدأت كل دولة عربية فى حماية بيئتها باعداد تشريعات بيئية متعددة ، وتركت لكل ادارة متابعة ومراقبة تنفيذ الاعتداء على عنصر من عناصر البيئة ؛ فمثلا اختصت وزارة الزراعة بمشكلة مياه الري والصرف الزراعى وتلوث المياه الجوفية، بينما اختصت وزارة الصحة بنوعية مثل هذه المصادر ؛ وهى مصادر الري والصرف والشرب ؛ مما يحقق تضارب بين كلتا الوزارتين فى تحقيق المهام الموكولة اليهما . ونفس الشئ لوزارة الإسكان ؛ فهى المسئولة عن المدن الحضرية الجديدة ، وهى التى تضع المعايير الخاصة بنوعية المياه فى هذه المدن ، كما أنها المسئولة عن مصانع الاسمنت ، رغم أن هذا يدخل فى اختصاص وزارة الصحة ووزارة الصناعة . مثل هذا التضارب فى الاختصاصات والسلطات يؤدى إلى حدوث تضارب بين قرارات الهيئات ؛ فلا يمكن أن يتصور الإنسان أن مشكلة تلوث المياه يصدر بها قوانين وتشريعات صادرة من وزارة الصحة والإسكان والزراعة والصناعة - كل يتابع من وجهة نظر خاصة به - فوزارة

الزراعة تتابع من حيث صلاحية هذه المياه للزراعة بينما وزارة الصناعة تتابع من حيث كيفية التخلص من هذه الكميات الهائلة من المياه ، بينما تتابع وزارة الصحة الأثر الصحى على الإنسان وهناك أمثلة أخرى ؛ على سبيل المثال تختص وزارة الاسكان بصرف المخلفات السائلة العامة بينما تختص وزارة الري بصرف المخلفات الصناعية السائلة فى مياه نهر النيل وروافده رغم أن صرف مخلفات سائلة صناعية واحدة تختص به وزارتان : وزارة الاسكان و وزارة الري، لذلك يقتضى أن يكون هناك تشريعي بيئي متكامل يحتم على جهة واحدة أن تقوم بعملية الاشراف والتنفيذ لحل مشكلة واحدة ؛ مثل مشكلة صرف المخلفات الصناعية السائلة بدلا من تضارب الاختصاصات بين الأجهزة المختلفة.

ولقد أثبتت الحقبة الماضية أن عددا" من الوزارات التى تتصل انشطتها بالبيئة لم تضم تشريعاتها نصوصا بيئية رغم خطورة أنشطتها على البيئة ؛ مثل وزارة الكهرباء والطاقة التى تستخدم كميات هائلة من المياه العذبة لإنتاج الطاقة الكهربائية عدا ما أصدرته وزارة الصحة فى شأن الإشعاعات المؤينة التى يقصد بها فقط حماية العاملين فى وزارة الكهرباء والطاقة.

ونظرا لتعدد الجهات الإدارية والفنية لمعالجة مشكلة واحدة فغالبا لا يتم الوصول إلى الحل الأمثل لهذه المشكلة . والطريف أن المتتبع لجميع القوانين البيئية التى صدرت لم تصدر عن قصد هادف لمكافحة متكاملة للبيئة بصورة متكاملة ؛ بمعنى أنها لم تقم على أساس بيئى سليم وهى فى معظمها تعالج جوانب تتصل بنشاط المرفق الصادر منه التشريع الأمر الذى لا يحقق المعالجة المتكاملة والمنشودة للبيئة وقضاياها ؛ ذلك أن البيئة كيان شامل ومتصل ومتعدد الجوانب، لذلك يجب أن تكون معالجة الضرر البيئى منصبة على مصادر البيئة الطبيعية الثلاثة (الهواء - الماء - التربة).

إن التشريعات والقوانين التى تصدر عن الدول العربية بغرض حماية قيمة معينة من قيم المجتمع ، يجب أن تكون متكاملة ودقيقة وشاملة فى تنظيم قانونى معين ، ولن يكون لها أية قيمة اذا لم تطبق بصورة دقيقة وشاملة.

والحكومة كاداة تنفيذية للقوانين واللوائح - عن طريق أجهزتها التنفيذية المختلفة - تقوم بدورها فى هذا المجال . وإذا لم يتوفر التطبيق والتنفيذ الإدارى تفشل التشريعات والقوانين فى أداء دورها . ولقد قامت بعض الحكومات العربية بإنشاء وزارات للبيئة ومؤسسات

لحماية البيئة كلها تتبع مجلس الوزراء ؛ وذلك للبعد عن التداخل بين الوزارات المختلفة ولقد حاولت مصر- من خلال إنشاء جهاز شئون البيئة ومن خلال القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤- أن تطبق هذا المفهوم عن طريق إنشاء إدارة تتبع مجلس الوزراء مهمتها الأساسية التخطيط وليس التنفيذ.

وهذا أحد الأسباب الرئيسية فى قصور جهاز شئون البيئة فى تأدية دوره الذى أنشئ من أجله ؛ فلا يمكن عزل التخطيط عن التنفيذ ، ولا يمكن عزل التخطيط والتنفيذ عن التشريع البيئى.

ويجب أن يتفرغ القائمون على إدارة شئون البيئة على مهمة حماية البيئة فليس منطقيا إسناد هذه المهمة لأشخاص مثقلين بأعباء وظيفية أخرى مهما قيل من حجج فى هذا الشأن بخصوص كفاءتهم وقدراتهم.

وسواء أكانت الإدارة التنفيذية فى شكل وزارة من الوزارات أم مجلس أعلى أم جهاز من أجهزة الدولة فان القائمين عليها يعتبرون موظفين عموميين بالتالى ، وممارستهم لعملهم تخضع لمقتضيات الوظيفة وشروطها أكثر من كفاءتهم وإقتناعهم بالعمل الذى يقومون

به. ويلاحظ أن الإدارات الحكومية وشركات القطاع العام هي الملوث الرئيسي للبيئة . وعادة م تكون هذه المؤسسات تحت قيادة موظفين عموميين غير مثقفين بيئياً بدرجة تدفعهم لخوضهم فى مشاكل تختص بحماية البيئة.

ولقد حاولت معظم الدول العربية تطبيق مبدأ اللامركزية بانشاء إدارة لحماية البيئة فى كل محافظة من المحافظات تطبيقاً لمبدأ اللامركزية فى إدارة الموارد وحماية البيئة ، وخاصة بعد نجاح هذا النظام فى كثير من الدول المتقدمة ؛ فهناك رجاء واضح نحو الأخذ بالإدارة الذاتية واللامركزية فى الحفاظ على إدارة الموارد المائية والحفاظ عليها ؛ حيث تكون هذه الإدارات أشد قدرة على متابعة المشكلة ووضع الحلول من الإدارات المركزية، فالتقدير المركزى يخضع لمؤثرات متغيرة . واتصال الخبراء بالمشاكل البيئية وعرض المعلومات عليهم بحاجة إلى التجديد المستمر . فى حين أن المتخصصين المحليين يكونون على اتصال دائم بها ، ويكون اهتمامهم بها أهتماماً " حقيقياً " وتقديرهم لها تقديراً واقعياً، كما أن من الفوائد الأخرى أن هذه الإدارات تدعم بقبول سياسى و جماهيرى ، بالإضافة إلى المرونة والكفاءة فى تطبيق هذه السياسات وكذا الرقابة الجادة والمستمرة على أداء الأجهزة الإدارية المكلفة بها.

والإدارة اللامركزية لا تستبعد رقابة الدولة ولا تتعارض معها ، بل تؤدى إلى تعاون بناء بين السلطات التنفيذية والمحلية للوصول إلى نتائج أفضل.

ويجب على المسؤولين عن هذه الإدارات التدرج فى تطبيق سياسات حماية البيئة ؛ حيث إن الإقرار المفاجئ لسياسات صارمة فى مجال حماية البيئة يؤدى إلى حدوث نفقات اقتصادية واجتماعية مرتفعة.

وهناك التدابير الإدارية والتي تكون أكثر فاعلية فى التطبيق من العقوبات الجنائية مثل السجن والغرامة ، وتكون صعبة التطبيق مثل المصادرة Confiscation والغرامة Fines والتعويض عن الأضرار والخسائر Compensation of damages كما هو الحال فى فنلندا . فقد استحدثت لجنة الجرائم البيئية عقوبة جديدة وهى رد الحال على ما هو عليه أو إعادة تأهيل الحال على ما هو عليه Restoration ويكون أكثر فاعلية للمسئولية الفردية والتضامنية ، وهو ما انتهجته إنجلترا أيضاً فى سياستها العقابية بجانب مبدأ « الملوث يدفع » الذى لم يعد كافياً لتغطية تكاليف الخسائر والأضرار الناتجة من الإعتداء على البيئة بصفة عامة والبيئة المائية بصفة خاصة كما سبق ذكره من قبل.

الأبعاد القانونية :

إن الهدف الرئيسى من التشريع البيئى هو الوصول بالبيئة إلى الحالة التى يرجوها الإنسان ، والتى تحقق فى النهاية رفاهيته وصحته ، وتقدم له من خلال الثروات الطبيعية ما يحقق له نوعية حياة أفضل ولايمكن أن يتم هذا إلا من واقع الدروس المستفادة خلال الخمسين عاما الماضية والتى فشلت فيها التشريعات البيئية فى أداء دورها إلا بالقيام بالحماية القانونية المتكاملة عن طريق مجموعة من التشريعات البيئية المتكاملة **Integrated environmental laws**.

على سبيل المثال لم يشر المشرع المصرى فى قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ الخاص بتلوث نهر النيل إلى حالات تلوث نهر النيل ، وهى التعديات ، سواء بالردم أم الحفر أم البناء . وهى وإن كانت حالات تتضمن فى طبيعتها تعديا على تدفق مياه الرى وإعاقتها ، إلا أنها تنطوى على حالات ومصادر لتلوث مياه نهر النيل والمجارى المائية، والجدير بالذكر أن هذه الحالات التى لم يتضمنها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية نهر النيل من التلوث، قد عالجها المشرع فى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ الخاص بالرى والصرف.

ولم يتضمن القانون المشار إليه حالات أخرى للتلوث ، والتي تتمثل فى إلقاء القمامة والحيوانات النافقة بواسطة الأفراد ، أو غسيل الأواني والمعدات والماشية فى المجارى المائية أو تصريف المخلفات الآدمية مباشرة ... وهذه أمور غاية فى الخطورة بالنسبة لنقل الأمراض وبصفة خاصة الأمراض الطفيلية.

وتخدم هذه الملامح والخصائص ضرورة وجود تعريفات محددة حيث يجب أن تتضمن معظم التشريعات البيئية تعريفات محددة واضحة المعالم تسهل فهم السياسة التشريعية والفلسفة القائمة عليها ، فيجب أن يعرف المشرع المفهوم القانونى للبيئة ، والمفهوم القانونى للتلوث ، والمفهوم القانونى للملوثات ومصادرها المختلفة ، وغيرها من التعريفات والمفاهيم القانونية الواضحة المعالم ؛ لتكون مفاهيم حديثة ومرنة مع غيرها من أنواع وصور التلوث الذى تفرضه مآثر التقدم العلمى والتكنولوجى . ولقد سبقت فى ذلك كثير من الدول المتقدمة عند وضعها للتشريعات البيئية الشاملة ؛ حيث يعرف المشرع من خلال مذكرة تفسيرية - تسبق بنود القانون - كل ما يخص الموضوع البيئى الذى بصده تم التشريع . فعلى سبيل المثال عندما يتم وضع التشريع لحماية أحد الأنهار لابد أن يعرف المشرع ما هو

النهر ، ومواصفات هذا النهر ، وكميات ونوعية المياه فى هذا النهر
ماهى الملوثات التى تلوث هذا النهر وماهى المعايير العالمية لمياه
الأنهار، وما المعايير المحلية التى تضمن حاليا ومستقبلاً الحفاظ على
مياه هذا النهر فى الحدود المسموح بها قانوناً ، ثم يقوم المشرع
بوضع قائمة أو عدة قوائم من المواد المسموح
والممنوع والمحرم صرفها فى النهر كما هو
متبع فى القائمة «السوداء» «والحمراء»
«والرمادية» ، ثم يعرف المشرع ماهى المصادر القانونية لمياه
النهر ، وماهى الاستخدامات المشروعة لمياه هذا النهر . كما يجب أن
يحدد المشرع العناصر القانونية للبيئة محل الحماية القانونية ؛ وأهمها
الضوابط والمعايير ووسائل العقاب ؛ بما يسهل فهم الأهداف والسياسة
العامة للتشريع البيئى.

كما يوضح المشرع مهام الجهات القائمة على حماية البيئة
وتحقيق الأهداف بشكل فعال.

إن فلسفة السياسة التشريعية لحماية البيئة فى الدول العربية
غير واضحة المعالم ؛ وذلك لعدم وجود مفهوم قانونى شامل للبيئة؛
وبالتالى فإن فلسفة الحماية القانونية لها تكون غير واضحة وغير

متكاملة والدليل على ذلك أن معظم التشريعات المطبقة فى حماية البيئة لنجدها متناثرة ومتعددة فى عدة قوانين . ولا بد من حماية كل عنصر من عناصر البيئة على حدة ؛ حيث تقوم فكرة فلسفة الحماية القانونية المتكاملة - فى ضوء التعميم - على وجود قانون متكامل للبيئة المائية ثم للبيئة الهوائية ثم للبيئة الأرضية ثم يجمعهم قانون موحد للبيئة وهذا ما كان يجب أن يحدث فى قوانين البيئة الصادرة فى الدول العربى .

لقد أثبتت الأحداث خلال القرن الماضى أن حماية عنصر من عناصر البيئة يجب أن تتلازم مع حماية العنصرين الآخرين بوصفها عناصر مكملة للبيئة وأن تدابير حماية عنصر يجب أن تتواءم مع تدابير الحماية الأخرى لعناصر البيئة.

ويجب على المشرع - بالإضافة إلى وضوح فلسفته التشريعية - أن تكون هناك فلسفة واضحة المعالم - من حيث السياسة العقابية تتضمن المبادئ الآتية:

أولاً: لا بد من تجريم تلويث أي عنصر من عناصر البيئة

ثانياً: يجب على الملوث أن يدفع الثمن.

ثالثاً: لابد للملوث أن يعيد الحال إلى ماكان عليه قبل التلوث.

رابعاً: يجب على الملوث أن يتحمل المسؤولية الجنائية والمدنية الناجمة عن تلويثه لأحد المصادر الثروة الطبيعة اللازمة لحياة المواطنين.

خامساً: يجب أن تكون الغرامات المدنية فى جميع الأحوال أكبر قدرا من حجم الضرر أو تتناسب مع جسامه الضرر.

كما يجب أن تنص السياسة التشريعية على حق المواطن فى رفع دعوى ضد أية مصلحة أو شركة أو مؤسسة تؤدى إلى تلويث اى عنصر من عناصر البيئة حتى لو كانت الجهة الحكومية ؛ وهو مايعرف بـ "دعاوى المواطنين Citizen Suits" ؛ وذلك ماتنص عليه القوانين المطبقة فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ويجب أن يقوم النظام القانوني المتكامل للبيئة على وجود **محاكم خاصة للبيئة** تؤدي إلى فاعلية تطبيقه ؛ فيجب أن تنص التشريعات البيئية على ضرورة وجود محاكم خاصة بحماية البيئة المائية ، وأخرى خاصة بملوثات الهواء ، وثالثة خاصة بتلوث التربة ؛ على أن يتواجد في تشكيل هيئة المحكمة قضاة متخصصون ومدرّبون على قضايا البيئة ، على أن يزودوا بمجموعة من المتخصصين في البيئة .

كما يجب أن تخدم هذه المحاكم **مجموعة من نيات خاصة ومتخصصة ومدرية أيضا في مجال حماية البيئة ؛** وهذا ما انتهجته فلسفة الحماية القانونية للبيئة في فنلندا ، حيث تتواجد محاكم خاصة للمياه ومحاكم استئناف ومحاكم ابتدائية للفصل في قضايا المياه .

على أن تكون هذه المحاكم والنيابات قادرة على سرعة الفصل في مثل هذه القضايا ؛ حيث إن الضرر البيئي يتفاقم مع طول المدة . وينادي كثير من المتخصصين بضرورة إنشاء **شرطة خاصة بالبيئة** ، تتكون من وحدات إدارية متخصصة ، سواء للمحافظة على البيئة كما ونوعا ، أم لتنفيذ الأحكام الصادرة من

المحاكم والنيابات المختصة ، وهذا ما أنتهجه فلسفة السياسة التشريعية فى اليابان على سبيل المثال ، حيث توجد وحدات تختص بتسوية المنازعات والشكاوى والتظلمات فى قضايا البيئة ، مع تكوين جهاز خاص للشرطة البيئية فى كل منطقة تلحق بالجهاز العام للشرطة.

على أن تكون أجهزة الشرطة هذه لا تتعارض مع إختصاصات الأجهزة الأخرى المعنية ؛ حيث يتمثل دورها الحيوى فى تحقيق منع التلوث فى ثلاثة محاور ، هي :

(١) منع كل ما يمكن أن يؤدى إلى تلوث البيئة .

(٢) العمل على وقف التعدى على البيئة وقت اكتشافه (إزالة الملوث).

(٣) القيام بضبط وإحضار المخالف وتقديمه للمحاكمة ؛ حيث يؤدى إلى ردع أية محاولة للتعدى على البيئة .

وبالنسبة لأجهزة التنفيذ التشريعية يجب

تحديد جهة واحدة تختص بكافة أمور حماية البيئة من حيث تشكيلها وسلطاتها ؛ وهذا ماحدث فى التشريع البريطانى حيث نص قانون المياه الجديد الصادر سنة ١٩٨٩م علي توحيد جميع الأجهزة التنفيذية للتشريعات المائية فى جهة عليا واحدة إشرافية وتنفيذ ما سمي ب «الهيئة القومية للأنهار» Nation- al Authoraty River . وتتولى هذه الهيئة إصدار التعليمات للإدارات والجهات المسؤولة عن متابعة وتنفيذ هذه التشريعات ، كما أنها تملك السلطة لتجريم ومعاقبة الجهات والشركات والهيئات .

كما يجب تقليل السلطة التقديرية للجهات الإدارية التى تقوم باذن وإجازة التراخيص.

أما بالنسبة لمن لهم الضبطية القضائية فى مجال حماية البيئة ، فيجب أن يتوافر فيهم الوعى الكامل بالقضايا البيئية ، وأن يكونوا على دراية كافية بجميع المشاكل الإدارية بالمستويات العالمية والمحلية للتلوث ، وتوفير أحدث الأجهزة الفنية لرصد وقياس الملوثات لتمكينهم من استكمال الأبعاد الفنية للمشكلة ، على أن تتولى الإدارة العليا المسؤولة عن البيئة الإشراف والرقابة على سلطات الضبطية القضائية ، ويكون لهذه السلطة العليا الحق فى

توقيع العقوبة على رجال الضبطية القضائية فى حالة عدم تنفيذ القوانين أو التهاون فيها.

ولم يفرق المشرع بين حالات الضرر وحالات الضرر الجسيم الذى يلحق خسائر كبيرة بالكائنات الحية.

وغالبا ما يصعب تحديد المسؤولية فى حالة المنشآت أو المشروعات العامة على خلاف تحديد المسؤولية فى حالة الأفراد أو المشروعات الخاصة، فالمشروعات العامة قامت أصلا وهى تحمل لواء التلوث دون معارضة من رؤسائها أو مديريها، ولذلك فإن السؤال الذى يطرح نفسه فى هذا المجال هو : « من المسئول عن خطة مكافحة التلوث والوصول إلى المعايير والمواصفات المطلوبة؟

إن عدم تحديد هذه المسؤولية أو صعوبتها جعلت تطبيق قانون حماية نهر النيل من التلوث تطبيقا جزئيا يشمل الأفراد أو المشروعات الخاصة . ولا يشمل المشروعات العامة التى تتحمل النصيب الأكبر أو الأخطر فى تلوث مياه نهر النيل، فالأمر يتوقف عند حد تحرير مخالفة بالواقعة دون الاستمرار فى باقى الإجراءات.

الأبعاد الاجتماعية :

قد يبدو للوهلة الأولى أن القانون شئ لا يهم إلا فقهاء القانون والمشتغلين به فحسب، ولكن التأمل العلمى الدقيق لهذه الظاهرة يكشف لنا أن للقانون جوانب متعددة ومتشابكة لا بد أن يتوافر على دراستها علماء العلوم الاجتماعية ، ولا بد من الاستعانة بهذه العلوم جميعا لفهم القانون بوصفه ظاهرة اجتماعية.

وينبغى ألا يكون هناك فاصل بين المحيط والواقع الاجتماعى وبين القانون الوضعى فى المجتمع.

فإذا استطاع القانون أن يعبر بصدق عن أسلوب الحياة الاجتماعية فإن إحترام الناس له يكون تلقائيا دون حاجة إلى أمر أو قهر ؛ ويتطلب ذلك أن يتمتع المشرع بحساسية فى قياس نبض الجماهير حتى يأتى القانون معبرا عن الواقع الاجتماعى ، كما أنه كلما أرتفعت الجماعة كان أحترامها الإرداى للقانون واضحا ، وكان الالتجاء إلى القهر والجزاء من الأمور النادرة لأنه يعبر عن حاجتهم وضع لخدمتهم وتنظيم حياتهم وحماية مصالحهم فى إطار من العدل والأمن الاجتماعى.

وبما لاشك فيه أن فى الدول العربية انفصالا " دائما" بين القانون

الوضعى والواقع الاجتماعى ؛ فىأتى القانون دون ارتباط بالمضمون الاجتماعى للمجتمع ؛ مما يؤدى إلى عدم فاعلية تطبيق القوانين لعدم وجود معيار إجتماعى شامل ومتكامل يجمع بين كل من القائمين بإصداره (السياسة التشريعية) ، والقائمين بتنفيذه (إتجاهات القضاء) ، والملتزمين بحدوده ونصوصه (أفراد المجتمع).

لقد أدي ظهور البيئة كقيمة جديدة من قيم المجتمع - إلى إحداث ثورة على القيم الاجتماعية ، بلورت نظرة جديدة لعلاقة الإنسان بالبيئة (نظرة تكاملية سلوكية) ذات أسلوب جديد يضمن للطبيعة توازنها.

و يتطلب الأمر توافر قواعد صحيحة للسلوك العام يتبناه أفراد المجتمع، وهذا نفسه يتضمن التحلى بالخلق البيئى الذى يثير المحاكاة عند أفراد الناس، فيعرفون ماهو صحيح فيتبنوه، وماهو سئ فيلفظوه أو يتجنبوه ؛ لذلك لابد من توافر قيم مشتركة يساندها الجميع وتقبل من أفرادهم وتنفذ بدافع الوعى من خلال ركيزتين أو خطوتين: التربية البيئية ، ثم القانون ؛ وذلك ضماناً لمصلحة البيئة والإنسان الذى هو جزء لا ينفصل عنها.

فالتربية البيئية تمثل جزءاً من الأنشطة الإستراتيجية الهادفة

إلى الحفاظ على البيئة وتنمية الوعي البيئي وخلق الضمير البيئي
لتغيير سلوكيات واتجاهات الأفراد حيال البيئة ؛ فيجب أن تنظر
التربية البيئية إلى البيئة في كليتها الطبيعية التي وجدت عليها ،
وكذلك تلك التي من صنع الإنسان .

وفي الختام لعل من الواضح - رغم
التشريعات البيئية التي أصدرتها مئات
القوانين في الدول العربية ^{﴿١﴾} أن
التشريعات البيئية لن يكتب لها النجاح
في أداء مهمتها إلا إذا تم وضع
استراتيجية قومية هادفة تتبع الخطوات
التالية:

أ- ضرورة أن تؤكد كل دولة عربية
في دستورها أحقية مواطنيها في بيئة
نظيفة وملائمة وصحية لهم وللأجيال
القادمة.

ب- ضرورة أن تقوم كل دولة عربية

بتوضيح حالة البيئة الحقيقية علي
مستوي كل قرية ومدينة ومحافظة وعلي
مستوي الدولة كلها. علي أن تكون هناك
خرائط بيئية لكل جزء من الوطن ولكل
مشكلة بيئية.

٣- أن يتم عمل بنك كامل
للمعلومات البيئية علي مستوي الدولة،
واضعين في الحسبان الثروات الطبيعية
المتجددة وغير المتجددة.

(٤) أن تقوم الدول بوضع
استراتيجية قومية قصيرة الأمد ، أخرى
طويلة الأمد يراعي فيها أن يكون تنفيذ
مستويات التلوث مرحليا وتدرجيا.

٥- أن يتم ترتيب الأولويات في
حماية البيئة طبقا لأهمية المشكلات ؛ فلا
توجد دولة في العالم يمكنها حل جميع
المشاكل البيئية في وقت واحد.

(٦) أن تكون هذه الخطط مرنة ولا تبغي الحالة المثالية.

٧- عند هذه النقطة - وبعد تنفيذ جميع الخطوات السابقة التي يجب أن يكون رجال القانون ضلعا أساسيا فيها حتي يكونوا علي دراية كاملة بجميع العوائق التي سوف تقف حائلا في تنفيذ التشريعات - هنا يبدأ وضع تشريعات بيئية متكاملة لحماية البيئة علي مستوي الدولة مدعومة بتشريعات عقابية صارمة قابلة للتنفيذ تأخذ في حساباتها المبادئ الآتية:

١- أن مكافحة تلوث البيئة يكون طبقا لنظرية المكافحة المتكاملة ،

ب - ألا يتم عمل مشروع الا بعد تقييم الآثار البيئية .

ج-يتحتم فرض ضريبة الكربون او
ضريبة الخضرة او الضريبة البيئية

د- يجب أن ينص في التشريعات
علي أن جريمة الإضرار بالبيئة جريمة
اضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو المصالح
القومية ،خاصة إذا وقعت من موظف
عمومي خلال تنفيذه لمهام وظيفته،
وتكون عقوبتها عقوبة جنائية

هـ- يجب إنشاء مكتب خبراء بيئة
يتبع وزير العدل .

و- يجب استحداث وظيفة خبير
إشراف .

ز- يجب إنشاء محكمة بيئية خاصة،
وان تتسم الإجراءات في هذه المحاكم
بطابع خاص يتفق وخطورة المشاكل
البيئية .

ح- يجب أن تزود محاكم البيئة الخاصة بعنصر فني . ويفضل ان يخدم المحكمة مجموعة من الخبراء والفنيين في مجال المسح البيئي وتقييم الآثار البيئية وذوي الخبرة في حل المشاكل البيئية .

ط- أن يتم وضع قوائم ثابتة بالمؤثرات لدرجة خطورتها ، علي ان نوضع في أربع قوائم (قائمة حمراء وقائمة سوداء، وقائمة رمادي ، وقائمة بيضاء).

ي- إدخال مبادئ المصادرة والغرامة والتعويض عن الأضرار والخسائر ورد الحال إلي ما هو عليه ، أو إعادة تاهيل البيئة في قانون العقوبات البيئي بجانب الغرامة والسجن.

ك- يجب علي الملوث أن يتحمل المسؤولية الجنائية والمدنية الناتجة عن تلويثه لأحد مصادر الثروة الطبيعية اللازمة لحياة المواطنين.

ل- يجب أن تكون الغرامة المدنية في جميع الأحوال أكبر قدرا من حجم الضرر، أو تتناسب مع مقدار الضرر.

م- أن يعترف المواطن بأحقية المواطن في إقامة الدعوي الخاصة بآية مشكلة بيئية، حتي ولو لم يكن هو متضررا منها ، وهو ما يسمى ب "دعاوي المواطنين".

ن- أن يراعي في من يحمل صفة الضبطية القضائية البيئية أن يكون ذا مستوي علمي رفيع وذا خبرة عالية ، وأن تكون عليه رقابة مشددة.

كتب الدار العربية للنشر والتوزيع

♦ كتب للدكتور احمد عبد الوهاب (الحائز على جائزة مجلس البيئة لوزراء العرب ١٩٩٥)

اولاً : سلسلة دائرة المعارف البيئية :

- | | |
|--------------------------------|--|
| ١٣ - تلوث البيئة والأمن الدولي | ١ - النهج الإسلامي لعلاج تلوث البيئة |
| ١٤ - المعيمات الطبيعية. | ٢ - كيف تحمي أسرتك من الإصابة بالفشل الكلوي والكبد والسرطان. |
| ١٥ - تلوث البيئة - علو الأرض. | ٣ - تلوث الهواء. |
| ١٦ - وسائل حماية البيئة. | ٤ - تلوث المياه العذبة. |
| ١٧ - المحيط الحيوي. | ٥ - إغتيال البحر الأبيض المتوسط. |
| ١٨ - منظمات البيئة. | ٦ - تلوث البيئة الزراعية. |
| ١٩ - إغتيال مدينتنا. | ٧ - جمع النفايات. |
| ٢٠ - التنمية والبيئة. | ٨ - تلوث التربة الزراعية المصرية. |
| ٢١ - النفايات الخطرة. | ٩ - القمامة. |
| ٢٢ - التعليم البيئي. | ١٠ - تلوث المواد الغذائية. |
| ٢٣ - التشريعات البيئية. | ١١ - تلوث المحيطات والبحار. |
| ٢٤ - التربية البيئية. | ١٢ - تلوث البيئة وتغير مناخ العالم. |

ثانياً : موسوعة البيئة للوطن العربي :

- | | |
|--|--|
| ٥ - أخطار البيئة الناجمة عن التلوث البيئي في الوطن العربي | ١ - قضايا النفايات العادمة المنزلية في الوطن العربي |
| ٦ - آفات العالم العربي الحشرية والحيوانية | ٢ - أسس وضع التشريعات البيئية المتكاملة في الوطن العربي |
| ٧ - المنظمة الخفية العالمية لحماية البيئة العربية من الملوثات. | ٣ - التشريعات البيئية في الوطن العربي |
| | ٤ - حتمية التحول من الزراعة الصناعية إلى الزراعة العضوية في الوطن العربي |

♦ كتب أخوس في موضوع البيئة :

- ١ - ملوثات الكيمائية والبيئة (د. زيدان عبد الحميد)
- ٢ - الحماية القانونية لبيئة المياه العذبة (د. سحر حافظ).
- دليل الدراسات البيئية (سمير النهاروي ، عزة حافظ).